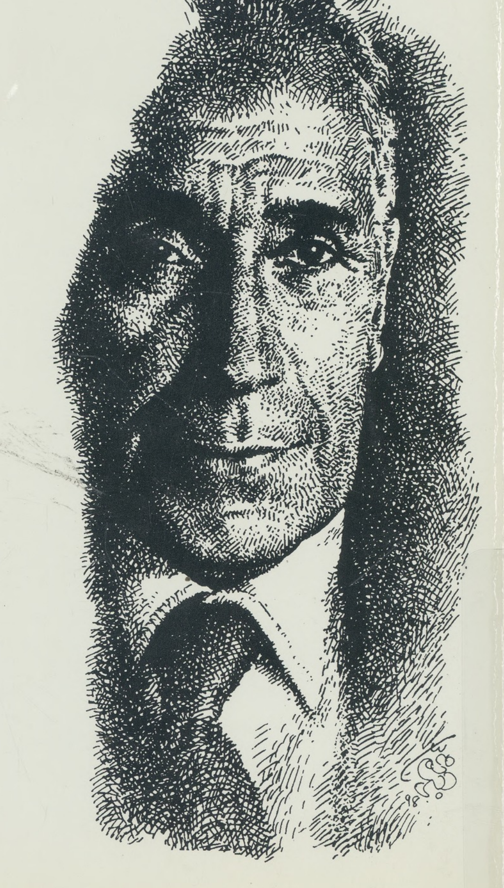
محمد حسنين هيكل

"عمر من الكتب"

وقائع تحقيق سياسي

أمام المدعى الاشتراكى



دار الشروق

وقـائع تحقيـق سياسى
أمام المدعى الاشتراكى

محمد حسنين هيكل

وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الاشتراكى

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ (٢٠٢) فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

محمد حسنين هيكل

«عُمْر من الكتب»

وقائع تحقيق سياسى

أمام المدعى الاشتراكى

دار الشروق

مقـــدمـة

وقائع التحقيق السياسى الذى أجراه معى المدعى الاشتراكى فى مصر
مقدمة الصورة... خلفية الصورة... والإطار!

ربما كان الوقت مناسبا الآن لنشر وقائع التحقيق الذى أجراه معى المدعى الاشتراكى فى مصر، وهو التحقيق الذى استغرق صيف سنة ١٩٧٨ بأكمله، وامتد طيلة ثلاثة شهور هى يونيو ويوليو وأغسطس.

قلت «ربما» كان الوقت مناسبا، وشددّت على كلمة «ربما»، ولعل تفاؤلى لا يكون أبعد من «حدود مأمونة ومعترف بها» - على حد التعبير الذى ذاع استعماله فى أزمة الشرق الأوسط!

قلت «ربما» فى جانب التفاؤل، وكانت دوافعى موزعة على مجموعتين من الأسباب. نوعين من الأسباب فى الحقيقة:

* هناك أولا نوع من الأسباب عام تماما.

* وهناك ثانيا نوع من الأسباب نصف عام - ولم أقل «خاصا» لأنه لم يكن هناك فيما أرجو عنصر شخصى فى التحقيق الذى أجرى معى!

□

أبدأ أولا بالنوع العام تماما من الأسباب، وأعرضه كما يلى:

١ - لقد قضيت ثلاثة أسابيع من شهر ديسمبر الأخير فى لندن وباريس، قصدتهما

بمناسبة نشر كتابى عن «حكاية السوفيت والعرب» - وفوجئت هناك حين وجدت أن «حكايتى مع المدعى الاشتراكى» مازالت تشغل أفكار كثيرين. ولقد التقيت بعشرات من السياسيين ومئات من الكتاب والمفكرين والصحفيين، وإذ سؤالهم عن التحقيق الذى أجراه معى المدعى الاشتراكى يسبق أى حديث آخر.

من هو الرجل؟ ما هو المنصب؟ ما هى اختصاصاته وسلطاته؟ كيف تقبلت الموضوع؟ ما الذى دار حوله التحقيق؟ كيف كان جو هذا التحقيق؟... وسيل من أسئلة متلاحقة لا يكاد يتوقف.

وأجبت قدر ما استطعت، ولم أشف غليل أحد فيما أحسست، ولم أكن أستطيع أن أقص الحكاية من البداية إلى النهاية كل ساعة وكل يوم، وبدأت أجد للنشر ضرورة، ليس كمجرد استجابة لاهتمام حوصرت به من جانب كثيرين - ولكن لأن الاهتمام فى حقيقته لم يكن موجها إلى شخصى وإنما كان موجها إلى ما اعتبروه قضية.

ولعلى تمنيت من خلال النشر أن يرى الآخرون من زوايا القصة زاوية لها بالنسبة لى معنى خاص، وهذه الزاوية هى أثر قيم حضارية مازالت باقية فى مصر. ذلك أنه رغم الزوابع الغاضبة التى كانت تهب على خارج قاعة التحقيق، فإن هذه الزوابع كانت تتوقف عند حدود هذه القاعة. ومع اعتراضى على أشياء كثيرة فى فكرة التحقيق السياسى ذاتها، وبصرف النظر عن أية نتائج يسفر عنها هذا للتحقيق السياسى - فإن ما حدث داخل القاعة نفسها يظل فى حد ذاته شهادة حضارية لمصر.

٢ - إن ذلك التحقيق السياسى معى - ومع غيرى - انتهى منذ ستة أشهر، فقد أُبلغت بذلك رسميا فى جلسة أول أغسطس سنة ١٩٧٨، ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن تعاقبت شهور بعد شهور. ومع أن نتيجة التحقيق مازالت معلقة فإن تلك هى مسألة أخرى لا علاقة لها بوقائع التحقيق، بل قد يكون من المفيد أن تطرح وقائع التحقيق أمام الناس قبل إعلان نتيجته، خصوصا وأن التحقيق لم يكن سريا، فقد انصب معظمه على ما أبديته من آراء، وهو منشور كله على الناس فى صحف طبعت ووزعت على أوسع نطاق.

صحيح أن ما نشر عن وقائع التحقيق فى مصر قليل، لكن ذلك لم يكن يرجع إلى سرية التحقيق بقدر ما كان يرتبط بـ «اتفاق صمت» - ولا أقول «مؤامرة صمت» - ذلك أن الذين آثروا الصمت تعلموا الدرس وفهموا أن الكلام - بغير أوامر - كثير المخاطر، فى حين أن الصمت - ولو بغير أوامر أيضًا - قد يكون حصن أمان!

٣ - إنه يبدو الآن أن نتائج التحقيقات التى أجراها المدعى الاشتراكى معى - ومع غيرى - ستجد طريقها إلى مجلس الشعب وستعرض عليه، هذا على الأقل ما أعلن وأذيع، وذلك معناه أن المجلس سوف يقوم بدور أشبه بدور هيئة محلفين مما هو معروف فى بلاد تأخذ بهذا النظام فى قضائها مع اختلاف الظروف، لأننا الآن أمام هيئة محلفين سياسية وليست قضائية!

على أن اختلاف الظروف لا يلغى كل أوجه الشبه، وإن مست يد التغيير بعض الجوانب:

فهيئة محلفين قضائية وهيئة محلفين سياسية - إذا جاز التعبير - تظل فى النهاية هيئة محلفين. وهيئة المحلفين فى نظام قضائى يأخذ بها لا تنتظر من القاضى الذى ينطق بالحكم تقريرا بنتيجة ما توصل إليه، وإنما تجلس معه وتتابع تفاصيل كل ما يجرى أمامه، وكأنها تشاركه فى إعادة التحقيق.

إن تقريرا بالنتيجة يقدمه أحد القضاة - على فرض تجرده الكامل - لا يصبح كافيا، وإنما لابد لهيئة المحلفين أن تعيش الجو كله وأن ترى بأمِّ العين أشخاصه وأن تسمع بنفسها وقائعه، حتى تستطيع فى النهاية أن تقول بضمير مستريح كلمتها النهائية: «أمذنب هو أم برىء..» ثم يكون على القاضى بعدها أن يطبق مواد القانون التى يراها مناسبة.

ولو قبلنا الأمر - !- وأخذناه على هذا النحو؛ فلقد كان من الواجب أن يكون مجلس الشعب - هيئة المحلفين فى هذه الحالة - موجودا طوال التحقيق أو ممثلا فيه، وإذا كان ذلك - لسبب أو آخر - لم يحدث فإن الضرورات تقتضى - بل تفرض - أن تكون صورة ما جرى فى التحقيق أمام هيئة المحلفين. مجلس الشعب فى هذه الحالة - وذلك أضعف الإيمان.

من هنا يصبح النشر واجبا.

ومن ناحية أخرى - وهذا هو جانب الموضوع الذى مسته يد التغيير - فنحن أمام هيئة محلفين سياسية. وأى عمل سياسى لا يمكن حصره فى إطار محدود. فالعمل السياسى بأبسط تعريف هو عمل عام. والعمل العام وإن اختصت بأدائه سلطة معينة فإن ملكيته تظل للمجتمع كله. فالعمل العام - أى العمل السياسى - لا يمكن أن يتم فى غيبة المجتمع، ولا بمعزل عن رقابته.

وعندما تكون هيئة المحلفين قضائية فإن عزلها عن المؤثرات العامة يمكن أن تكون له حكمة. ولكن هذه الحكمة تنتفى عندما تكون هيئة المحلفين سياسية. بل إن الظروف فى مثل تلك الحالة لا تتطلب انعزالا، وإنما تتطلب اتصالا بالرأى العام ومكوناته من أفكار ومشاعر إلى آخره...

ومن هنا فإن أوجه الشبه فى الظروف تجعل النشر حتميًا.

وكذلك من ناحية أوجه الاختلاف فيها تحتم النشر أكثر!

□ □ □

أصل الآن - وثانيا - إلى النوع الآخر من الأسباب، وهو النوع الذى وصفته بأنه «نصف عام»، ولقد اخترت له هذا الوصف لأن «الموضوع» فيه لم يكن مجردا، وإنما تداخل فى بعض الأحيان وفى بعض المواقف وفى بعض المشاعر مع «الذات» - وهذا هو النوع الصعب من الأسباب، ومع ذلك أحاول بقدر ما أستطيع إنسانيا أن أعرض قصته، وهى فى الحقيقة قصة تلك التجربة كلها بإيجاز واختصار:

١ - لسنوات طويلة تعرضت فى مصر لحملات عاصفة وهوجاء، ولم تكن لدى بالطبع فرصة للرد أطرح فيها وجهة نظرى وأقول من خلالها كلمتى بما يمكن أن تساويه، رغم أن ذلك واحد من أبسط حقوق الإنسان.

ومع أنى أوضحت بعض الأمور فيما نشرته خارج مصر، إلا أننى كنت حريصًا طوال الوقت على ألا أنقل «خناقة» مصرية إلى خارج مصر. وفى الحقيقة فإنه لم

تكن هناك «خناقة»، لأن أى «خناقة» يلزمها طرفان، وأنا لم أكن طرفا فى «خناقة»، ولعلى كنت معجبا بتعبير ذكى للدكتور محمود فوزى الدبلوماسى والسياسى المصرى الأشهر، وكان الدكتور فوزى يقول:

- «على ماذا نتخانق؟ خناقة على اللحاف، كما يقول المثل المصرى الشائع؟ المشكلة أنه ليس هناك لحاف!».

هكذا فإن محاضر التحقيق الذى أجراه معى المدعى الاشتراكى كانت أول مناسبة تتيح لى أن أطرح وجهة نظرى فى مصر، وأن أقول كلمتى بما يمكن أن تساويه فى وثيقة رسمية.

٢ - طوال فترة التحقيق - وقد امتدت على مسافة ثلاثة شهور من يونيو إلى أغسطس ١٩٧٨ - كان التحقيق معى خبرا فى كل الصحف المصرية، بنفس الصيغة فى نفس المكان تقريبا - يقول كل يوم بأننى ذهبت إلى جلسات التحقيق وعدت متهما بأننى «كتبت خارج مصر ما أساء إلى سمعتها»، هكذا بغير تفصيل أو إيضاح.

وإزاء هذا الغموض والإبهام راجت داخل مصر وخارجها أقاويل وأحاديث عما يجرى فى التحقيق، ووجد بعض ذلك طريقه إلى النشر فى صحف عربية وأجنبية، وكان فيه ما هو قريب من الحقيقة، وكان فيه ما هو أبعد الأشياء عنها، وفى الحالتين امتنعت عن التأكيد أو النفى حتى لا أدع مجالا لتأويل - واثقا فى كل الأحوال أن لحظة ستجيء يمكن أن توضع فيها الحقيقة أمام الذين حاولوا متابعة القصة كلها رغم حواجز الغموض والإبهام.

٣ - لقد كنت أحس بدين فى عنقى لمشاعر صامتة أبداها كثيرون فى مصر أصالة ونبلا، كذلك كنت أحس بنفس الدين فى عنقى لاهتمام عربى وعالمى آنستنى أصداؤه فى جو مرهق وموحش.

ولم تكن هناك فى تصورى غير الحقيقة كاملة أداءً لهذا الدين ووفاءً له.

إن الحقيقة كانت حقا لهؤلاء الذين أعطوا مشاعرهم أو اهتمامهم، فضلا عن القيمة الذاتية للحقيقة.

٤ - إننى طوال فترة التحقيق، وحتى بعد نهايته، وإلى حين أبلغت رسميا بأن حظر السفر الذى كان مفروضًا على - وعلى غيرى ممن تعرضوا لمثل ما تعرضت له - قد رفع، امتنعت متطوعا عن الكتابة، أو بمعنى أصح عن النشر، وكان قصدى أن أقطع الطريق على أى حجة وأن أستبعد أى مظنة أو لبس!

وهكذا نشأت فجوة زمان دامت ستة شهور فى علاقتى بالقارئ العربى، ولم أكن أستطيع بعد هذه الفجوة أن أستأنف النشر وكأن شيئًا لم يكن. كان لابد من جسر على هذه الفجوة، وكان الجسر الوحيد - كما قدرت - هو «الحقيقة» فيما أجرى من وقائع التحقيق معى بواسطة المدعى الاشتراكى فى مصر، فهذا الفصل من الحكاية هو نفسه الفصل الناقص... الفجوة الضائعة التى لابد لها من جسر.

....

....

هذه مقدمة الصورة فى هذا النوع الآخر من الأسباب التى جعلتنى أرى أن الوقت «ربما» كان مناسبا الآن لنشر وقائع التحقيق الذى جرى معى بواسطة المدعى الاشتراكى.

لكن الصورة ليست مقدمتها فقط، وإنما الصورة الكاملة مقدمة وخلفية... وأيضًا إطار.

وهكذا أصل إلى خلفية الصورة... وإطارها أيضًا.

□ □ □

لقد كان واضحا منذ أكثر من سنة - وربما سنين - أننى معرض لمشاكل فى القاهرة التى اخترت أن أبقى فيها لا أغادرها إلا لرحلات عمل يتجه معظمها إلى «لندن» بالذات حيث توجد مجموعة الناشرين التى تملك حق نشر كتبى فى العالم.

كان خيارى الذى اتخذته بكامل حريتى وإرادتى: أن أظل فى مصر مهما تكن المشاق، وأن أبدى رأيى من داخلها مهما كانت المخاطر. ومع أن كثيرين حاولوا

تبصيرى بما يمكن أن ينتظرنى فى مصر وحاولوا إقناعى بالبقاء بعيدا عنها ولو لبعض الوقت، ووصل بعضهم - ولهم الفضل - إلى حد أنهم قدموا لى عروضا بمهام وأعمال تشغلنى خارجها - إلا أننى شكرت ثم اعتذرت لأسباب بينها أننى لم أستطع أن أرتفع إلى مستوى المفكرين الإنسانيين العظام من أمثال «فولتير» صاحب القول المأثور بأن «كل كاتب يجب أن يكون حرا فى اختيار وطنه... وطنه حيث توجد الحرية».

وربما كنت حبيس نظرة قد تبدو ضيقة، وهى أن وطنى هو وطنى هو وطنى. ولست متعصبا فيما أتمنى، ولكنى أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن يتوجه إلى الأفق الإنسانى الأوسع إلا من نقطة بداية محددة هى وطنه وما عليه من الناس والقضايا، وهذا يحقق لقاءه بالعالم الأكبر.

كان ذلك اختيارى صوابا أو خطأ، ولا أحسبنى كنت غافلا عن عواقبه، فالذين لا يعطون إخلاصهم الدائم للرياح تسوقهم مع اتجاهاتها السائدة فى الفصول الأربعة يُعرضون لتغيراتها فى كل فصل!

□□□

وأتذكر عشاء وداع أقيم لى فى لندن عندما كنت فيها فى أوائل شهر نوفمبر من العام الماضى ١٩٧٧، وكان الجمع صفوة من المشتغلين بالسياسة والدبلوماسية والصحافة. وسألنى «جوردون بروك شبرد» مدير تحرير الـ «صنداى تلغراف» عما «إذا كنت مصمما على العودة غدا إلى القاهرة؟» - وكان ردى بالإيجاب «فقد غبت عن وطنى أكثر من شهرين، وهذا أقصى ما أطيقه على فراقه!».

وكان رأى «جوردون بروك شبرد» أنه «لا يجد ضرورة ملحة لذلك فى الوقت الراهن على الأقل، لأن كل معلومات القاهرة التى تخصنى تبعث على القلق، فهناك ضيق بما أبديه من آراء، وهناك تحريض على وتربص بى».

ثم سألنى «جوردون بروك شبرد» وقد رأى تمسكى بما اعتزمت عليه «إذا كنت أقبل الاحتكام إلى تصويت يقوم به هذا الجمع من الأصدقاء هنا، وكلهم يعرفنى

ويعرف الظروف». وكان رأيى «أننى مع كل العرفان لأصدقائى أمام قضية لا يمكن الاحتكام فيها إلى غير مشاعرى وضميرى».

وأتذكر أننى بعد ذلك سألت «جوردون بروك شبرد»:

- ما الذى يتبقى من شجرة تخلع من تربتها؟ لوح خشب!».

ولم ييأس ذلك الصديق العزيز، وإنما وجدها فرصة للاقتراب من زاوية أخرى، فقال:

- اذن لماذا لا تذهب إلى بلد عربى آخر... ألست تعتبر نفسك قوميا عربيا؟ أوَليست أرض الأمة العربية كلها وطنك كما تقول؟ - هناك فى أى بلد عربى تتفق أفكاره مع أفكارك سوف تظل جذور الشجرة فى تربتها دون أن تتحول إلى لوح خشب!».

وكان ردى «أن مشكلة عالمنا العربى أنه مازال تحت تأثير المنطق القبلى.. ما زال محكوما بالولاءات لأفراد. ربما كانت تلك ظاهرة موجودة فى العالم كله، لكن هناك اختلافا دقيقا وحاسما..».

ثم قلت:

- «عندكم مثلا هنا فى بريطانيا، وفى مواجهة قضية السلام والحرب التى كانت مطروحة سنة ١٩٣٩، كان هناك فريق منكم مع «نيفيل تشمبرلين» فى منطقه - السلام بأى ثمن - وكان منكم فريق آخر مع «ونستون تشرشل» فى منطقه - الحرب من أجل السلام.

فى العوالم السابقة إلى التقدم فإن الأفراد رموز لمواقف، أى أن العنصر الذاتى فى صميمه تعبير عن حالة موضوعية، وذلك لم يرسخ بعد فى عالمنا.

أنت مع هذا الفرد الحاكم أو أنت مع غيره.

وأنت مع هذا أو غيره فى كل مواقفه حتى وإن اصطدم بعضها مع ما تحمله من اقتناعات.

أى أن الولاء ليس فرديا فحسب، ولكنه إلى جانب ذلك مطلق. وهذا أكثر مما أطيق، فأنا أريد أن أكون موضوعيا ضمن اقتناعاتى، وذلك صعب أو شبه مستحيل فى العالم العربى. وإذا كان الأمر كذلك فإن وطنى المحدود يبقى مهما تكن الظروف أولى بالبقاء فيه... خصوصا إذا كان هذا الوطن هو مصر بكل دورها وتأثيرها فى تاريخ ومصير الوطن العربى الكبير.

إننى لست متحمسا لدور اللاجئ السياسى. ولربما صلح هذا الدور لرجل يحترف السياسة، فاختار اللجوء لبعض الوقت إلى خارج وطنه معتمدا على تنظيم يستند إليه داخل هذا الوطن، لكننى لست ذلك الرجل. ليس هذا الدور دورى، ولا هو دور أريده، وإنما دورى الذى أريده هو دور صحفى لديه رؤية وله رأى وهذا هو كل شىء».

ولم يقتنع ذلك الصديق ولم يسكت، بل سألنى:

- وهل تستطيع أن تكتب؟

وكان ردى:

- «هناك حدود، وفى هذه الحدود أحاول، وأعرف أن ما أكتبه يحجب عن القارئ فى مصر. ومع ذلك يبقى الكلام فى مصر ومنها ضروريا:

يبقى الكلام فى مصر ضروريا لأنه تمسك عملى بحق التعبير عن الرأى.

ويبقى الكلام من مصر ضروريا لأنه إشارة أو رمز إلى أن أفكارا أومن بها ما زالت فى مصر شعلة أو حتى شمعة!».

وسألنى:

- «والمخاطر؟»

وكان ردى:

- «قائمة فى كل وقت... وماثلة فى كل مكان فى العالم العربى. مع أن التقاليد

الحضارية فى مصر تستطيع فى بعض الأحيان أن توفر قدرا من الأمان لرأى مخالف أو مختلف، وهذا أصعب فى أى مكان خارج مصر فى العالم العربى... أقولها إنصافا».

إن الـ «صنداى تلغراف» أشارت إلى هذا الحوار ضمن مقال كتبته بمناسبة التحقيق الذى جرى معى بواسطة المدعى الاشتراكى. وربما لهذا سمحت لنفسى أن أستشهد به.

□□□

ولم تكن إحالتى إلى تحقيق يجريه معى المدعى الاشتراكى فى أوائل شهر يونيو ١٩٧٨ أول مرة يحوم فيها حولى شبح مثل هذا الإجراء، لقد حام الشبح مرات عدة قبل ذلك فى سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧.

وأتذكر مرة من المرات بلغت فيها الحملة علىّ مداها مختلقة فى ذلك أسبابا ما أنزل الله بها من سلطان كما يقولون. ونشرت إحدى الصحف صباح أحد الأيام ما يكاد أن يكون عريضة اتهام ضدى، بل ونشرت ما يكاد أن يكون حكما مسبقا. وكان هناك قول صريح بأنى محال لا شك فى ذلك اليوم إلى المدعى الاشتراكى. وكان مقررا أن يلقى الرئيس أنور السادات يومها خطابا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، وكان التلميح أن الإحالة آتية ضمن ذلك الخطاب.

وجاء الخطاب المنتظر... وجاء خلوا مما جرى الوعيد به. وأتذكر أننى أمسكت قلمى بعد انتهاء الخطاب وكتبت للرئيس السادات خطابا من أربعة سطور وجهت له فيها الشكر على أنه لم يستجب لحملات تحريض ظالمة.

لكن الشبح ظل يحوم... يقترب أحيانا حتى تكاد أن تتلامس ظلالنا، ويبتعد أحيانا، وإن بقى ظاهرا قرب حد الأفق.

ولم يكن الاقتراب أو الابتعاد عبث مصادفات، وإنما ظواهر موصولة بمواقفى: هل أكتب؟ وأى الموضوعات أتناول؟ وكيف؟ وإلى أى مدى؟

ولم تكن الإحالة على المدعى الاشتراكى هى الشبح الوحيد الذى يحوم، وإنما كانت هناك أشباح أخرى لا أريد أن أتعرض لذكرها - احتراما لقيم كثيرة فى مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنها كانت مدعاة لأحزان وأشجان أرجو مخلصا أن أنساها.

□□□

حتى كانت مبادرة السفر إلى إسرائيل فى أواخر سنة ١٩٧٧. وأبديت رأيى فيها عارفًا مقدمًا أنه سير الحفاة على طريق الشوك. ومضت الأسابيع والشهور مشتعلة بالتوتر والقلق حتى انفجرت عاصفة الخماسين التى هبت على مصر فى شهر مايو ١٩٧٨، وأطاحت بأوضاع المسرح السياسى المصرى كما كان فى ذلك الحين... وضاع اليمين فى مصر ممثلا فى حزب الوفد الجديد الذى لم يجد أمامه غير أن يحل نفسه... وحوصر اليسار فى مصر ممثلا فى حزب التجمع الوطنى الديمقراطى. وكان الأغرب من ذلك كله ما حدث للوسط - كما كانوا يتصورونه - ممثلا فى حزب مصر الذى كانت له الأغلبية الرسمية الحاكمة. ما حدث له عجب، فإن الأرض انشقت تحته فاختفى، والأغلبية الرسمية الحاكمة التى كانت له تركت ساحته متوجهة إلى ساحة أخرى جديدة، وربما كان فى ذلك نوع من الحكمة الإلهية، فإن عناصر فى رئاسة ذلك الحزب القديم كانت - كما يقول أقطاب الحزب الجديد - مسؤولة عن النظرة البوليسية إلى العمل السياسى فى المرحلة السابقة، وكان تركيزها المبالغ فيه على دعاوى «الأمن» لا هدف له غير تعويض العجز عن الفكر والفعل السياسيين - تلك شهادة أقطاب الحزب الجديد!

وفى وسط هذه الضوضاء الشديدة والزحام جاءنى القائلون يهمسون إلىَّ بأن دورى قد جاء، وبأن بعض المواد التى طرحت فى الاستفتاء العام الذى أجرى وقتها موجهة إلى، بل إن بين صياغات هذه المواد عبارات فصلت تفصيلا لكى تلبسنى. وكان ذلك صعبا على التصديق، فقد بدا لى اهتماما لا أظننى أستحقه!

ثم أشيع أن هناك قوائم بإحالات إلى المدعى الاشتراكى وأن اسمى وارد فيها،

ولكننى عرفت بالخبر اليقين على طريقة «ويأتيك بالأخبار من لم تزود». فقد اتصل بى ذات مساء «بوب جوبيتر» مراسل هيئة الإذاعة البريطانية بالقاهرة يسألنى:

ـ ما هو تعليقك؟

وقلت له:

ـ تعليقى على ماذا؟

وقال لى:

ـ ألم يبلغك أحد؟ لقد أذيع الآن قرار يمنعك من السفر انتظارا لتحقيق يجريه معك المدعى الاشتراكى!

وكان شعورى مزيجا من الدهشة والأسف...

ولم يكن الأمر فيما يتعلق بى يحتاج إلى قرار يمنعنى من السفر... يذاع وينشر فى الدنيا كلها. لقد كان يكفى أن يتصل بى أحد أفراد سكرتارية أى مسؤول معنى بالأمر ليقول لى إن وجودى فى مصر مطلوب حتى إشعار آخر، وكان مؤكدا أننى سأمتثل راضيا.

إن اختيارى البقاء فى مصر مع تمسكى بحقى فى إبداء رأيى معناه يقينا أننى معرض فى أى وقت لمثل ذلك، وأى نوع من المخاطر قبلته وكان أمامى منذ وقت طويل أن أقفل فمى وأسكت، أو أحزم حقائبى وأذهب، وذلك ما لم أفعله ولا أنوى فعله.

ولست واحدا من الذين يتسللون فى الليل قبل أن يواجهوا باستدعاء أمام أى جهة مهما كان سلطانها، فأنا أعرف نفسى وأعرف دورى فى الخدمة العامة لوطنى ولأمتى، وأظن ـ وقد أكدت التجربة ـ أن هناك فى مصر وفى العالم العربى وفى الدنيا الواسعة كلها من أظهروا بما لا يدع مجالا للشك أن الذاكرة الإنسانية ليست مسطحا من الماء الآسن العكر!

وإذن ما هو مبرر إجراء معى على هذا النحو، وهو لا يسىء إلى بقدر ما يسىء ـ وقد أساء فعلا ـ إلى الصورة العامة لما يجرى فى مصر؟!

ولم يتركنى «بوب جوبيتر» لخواطرى، وإنما سألنى إذا كان يستطيع أن يجىء فورا إلى مكتبى ليحصل على تعليق يذاع بصوتى من «لندن».

وجاء، وأبديت رأيى أمامه، ثم أبديت رأيى أمام كثيرين غيره من حملة الأقلام و«الميكروفونات» والعدسات تنقله حرفًا وصوتًا وصورة إلى أرجاء الأرض كلها.

وكنت فى كل ما قلت حريصا على مصر، فهى وحدها التى أهابها إجلالا - و«ملء عين حبيبها» كما يقول بيت الشعر المشهور.

هكذا فإننى اكتفيت بأن أبديت دهشتى من إجراء لا أجد له داعيا، ولم يكلف أحد خاطره بإبلاغى به أو بحيثياته ودواعيه قبل إذاعته على العالم، ثم إننى لم أفعل شيئا سوى إبداء وجهات نظرى فى قضايا مصيرية بالنسبة لوطنى وأمتى، وهذا حق لا يستطيع أحد أن يعترض سبيلى إليه، وقد مارسته فى ظل القانون وفى وضح النهار... وهذا كل شىء!

□□□

وخرجت بعض الصحف بعناوين حمراء - أو لعلها صفراء - وبقوائم أسماء وضعتنى فى صحبة لم أتشرف من قبل بمعرفة معظم الذين تجمعوا فيها... كانوا قرابة أربعين... أكثر من ثلاثين منهم خارج مصر، والباقون أكثر قليلا من خمسة كانوا فى مصر، وحتى هؤلاء كان بينهم من لم تقع عليه عينى حتى ذلك الوقت وحتى الآن.

ونسبت إلى تهم - أعرف. ويعرف الذين وجهوها - أننى يقينا لم أقترفها. وألحقت بى مقاصد لم أسع إليها ولم تدر قط فى خواطرى.

وكان ذلك مناخا غير مألوف فى مصر على كثرة ما مرت بمصر العهود.

واقترح على البعض - مخلصين - أن أرفض المثول أمام المدعى الاشتراكى فى هذا الجو، وكانت حجتهم:

إذا كنت بما تصرفت به قد أتيت ذنبا فقانون العقوبات موجود والنيابة العامة وحدها مسؤولة عنه - هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن المناخ كله مجاف لروح العدل، إذا كان العدل هو هدف القانون.

وكان رأيى مختلفا بصرف النظر عن أية تحفظات كانت لى على الأمر كله: فى الشكل وفى الموضوع، وكان اقتناعى بعدها أننى لن أمتنع عن التحقيق، بل على العكس سوف أتعجله.. وهكذا كان.

وتوجه الصديق الكريم المستشار ممتاز نصار إلى مقابلة مع المدعى الاشتراكى الوزير أنور حبيب يقول له: «إنه حاضر معى فى التحقيق بوصفه محامىً.. ونحن نرجو تحديد أقرب موعد للمثول أمامك».

وتحدد بالفعل موعد الجلسة الأولى. الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨ - ولم أكن أعرف ما سوف أسأل فيه. ورحت أراجع ما كتبت وأستوثق من بعض الوقائع... أحاول أن أكون مستعدا لكل الاحتمالات!

□□□

كانت لدى كما قلت تحفظات على الأمر كله: فى الشكل وفى الموضوع!

ماذا فعلت؟ - إننى لم أفعل سوى إبداء رأيى فى قضايا مصيرية بالنسبة لشعبى وأمتى - ولقد أبديت رأيى بالكتابة، وهى مهنتى طوال عمرى كله. وصحيح أننى نشرت آرائى خارج مصر لكنى فعلت ذلك حين امتنع علىّ النشر داخلها. ومع ذلك فأنا لم أخرج من مصر وإنما آثرت - برغم كل شىء - أن أبقى فيها. ومعنى ذلك أننى فضلا عن ولاء مطلق لها رضيت الخضوع لقوانينها.

ثم إن لى - شأن كثيرين فى مصر - رأيا فى مسألة المدعى الاشتراكى من أولها إلى آخرها بصرف النظر عن مزايا أى شخص يشغل هذا المنصب. ورأيى أن المسألة كلها إضافة على النظام القضائى فى مصر لا أعرف من أين جئنا بها. وكنت أتصور حينما أنشئ المنصب أن له اختصاصا فى حماية المكتسبات الاشتراكية للعمال والفلاحين طلائع قوى الشعب العامل، وذلك ما يدل عليه وصف المنصب فى حد

ذاته، ولكن الاختصاص الآن يتسع وينسحب إلى قضايا الرأى... إلى حرية الرأى التى يكفلها الدستور، أبو القوانين.

ولست أعرف - ولا أظن غيرى يعرف - شيئا اسمه «التحقيق السياسى». وربما جاز أن يكون هناك «تحقيق سياسى» داخل تنظيم سياسى واحد، بمعنى أن تنظيما سياسيا معينا يرى فى تصرف أحد أعضائه خروجا على مبادئه، وهنا يكون التحقيق السياسى لبحث أمر التزامه أو خروجه على مبادئ الحزب وتقرير بقائه فيه أو فصله منه. وأنا أعرف أننى لا أنتمى إلى تنظيم سياسى... إلى أى تنظيم سياسى، وإذن من أين يمكن أن تطولنى مسألة التحقيق السياسى؟

إننى بالقطع خارج هذا النطاق، ومعنى ذلك فيما يتعلق بى أنه يستحيل أن يكون هناك تحقيق سياسى... فالخلط غير وارد وغير محتمل بين منطق التحقيق ومنطق السياسة.

إذا كان هناك تحقيق... إذن فليس هناك غير إطار قانون العقوبات وليست هناك أداة غير النيابة العامة.

وإذا كانت هناك سياسة... إذن فليس هناك غير إطار الحوار... وفى إطار الحوار لا يمكن أن تكون هناك إجراءات وعقوبات إلى آخره.

وعلى فرض جواز ما لا يجوز، فأى قانون ينطبق على ما سوف يجرى فيه التحقيق معى بواسطة المدعى الاشتراكى؟

إن كل ما كتبته وما هو موضع التحقيق أغلب الظن - والجو كله كما نرى ظنون - سابق على الاستفتاء الذى استندت إليه كل هذه الإجراءات مع غيرى ومعى - فهل يمكن أن يكون هناك قانون عقابى بأثر رجعى؟

إننى لم أتوقف كثيرًا أمام هذه التحفظات، ولقد كانت قيمتها بالنسبة لى أنها أكدت للكل أننا لسنا أمام إجراءات قانون وإنما نحن أمام إجراءات سياسية اتخذت من القانون برقعا، وهذا شىء خطير خطير.

□□□

وأشهد أننى لم أشعر بقلق: صحيح أننا لسنا أمام «إجراءات قانون» وإنما نحن أمام «إجراءات سياسية»... وصحيح أيضًا أن الخلط بين الاثنين خطير فى أى مكان وفى أى زمان - لكن عصرنا الحديث له مزاياه كما أن له بالقطع مساوئه.

ومن مزايا العصر الحديث أن وسائله تملك قدرة على اكتشاف الحقيقة مهما بذلت الجهود لإخفائها.

من ناحية مادية فإن الأقمار الصناعية الجوابة فى الفضاء الخارجى لا تترك على وجه الأرض غطاءً ولا حجابا.

ومن ناحية معنوية فإن الرأى العام أصبحت له قوة فى الاستشعار عن بعد لا تقل عن حساسية الأجهزة الإليكترونية المحمولة على الأقمار الصناعية.

إن «الرأى العام» لم يعد تعبيرا غبيا، وإنما أصبح قوة حقيقية لها القدرة على اجتياز كل الحدود والسدود والقيود خصوصًا فى هذه الحقبة التى تنبهت فيها كل الضمائر إلى قضية الحقوق الإنسانية.

إن الخلط بين «إجراءات القانون» و«إجراءات السياسة» - فيما كان يجرى لغيرى ولى - تم اكتشافه وظهرت الحقيقة كاملة. وكان ظهورها يؤكده أمام الكل طرد أى شعور بالقلق يمكن أن يساورنى أو يساور غيرى ممن تعرضوا لمثل ما تعرضت له.

ولقد حاولت ألا أخطئ فى فهم ما حدث.

لقد كانت تلك قضية أكبر من أى شخص بالذات، وهى فى ناحية منها: قضية الخلط بين القانون والسياسة، وذلك درس فى أوضاع العالم الجديدة يستحق منا أن نتأمله وندرسه:

عندما يحكم القانون كل التصرفات فإنه يسبغ حمايته على كل فرد حتى وإن وقف أمامه فى موقف الحساب...

وعندما تتحكم السياسة - حتى فى القانون باتخاذه برقعا لإجراءاتها - فإن المسألة تتحول إلى قضية أهم وأكبر من أى فرد بالذات.

□□□

وجاء موعد الجلسة الأولى الأربعاء ١٤ يونيو الساعة العاشرة صباحا.

ووجدت جمعا من مراسلى الصحف ووكالات الأنباء العالمية ينتظروننى خارج مكتب المدعى الاشتراكى، فى الدور السابع من مبنى جديد ضخم يطل على ميدان «لاظوغلى» ولا يبعد غير خطوات عن مجلس الشعب ومقر رئاسة الوزراء.

وكان قولى لهم:

- ابتداءً من الآن لم يعد من حقى أن أقول شيئا، فالمدعى الاشتراكى وحده يملك أن يقول ما يريد.

وأصروا على انتظارى حتى انتهاء الجلسة الأولى، فربما كان هناك ما أستطيع قوله.

وتوجهت فى صحبة المستشار ممتاز نصار إلى القاعة التى تقرر أن يجرى فيها التحقيق...

كان المدعى الاشتراكى بنفسه هو الذى سيتولى التحقيق معى. وهكذا كانت قاعة الاجتماعات الكبيرة الملحقة بمكتبه هى المقر المختار لجلساته.

والقاعة صفان طويلان متوازيان من الموائد المتلاصقة يربطها فى الصدر مكتب نصف دائرى جلس إليه المدعى الاشتراكى الوزير أنور حبيب، وإلى يساره المحامى العام المستشار عبد الرحيم نافع، وإلى يمينه المحامى العام المستشار أحمد سمير سامى.

هذه هى هيئة التحقيق.

وفى مواجهتهم كانت هناك ثلاثة مقاعد، أحدها لكاتب الجلسة، وآخر بجانبه لى، ومن ورائنا نحن الاثنين المقعد الثالث للمستشار ممتاز نصار.

إلى جوار المحامى العام المستشار أحمد سمير سامى كان مقعد خصص للأستاذ

حسن الشرقاوى سكرتير نقابة الصحفيين الذى حضر لمتابعة الجلسات وفقا لقانون النقابة.

□□□

لا أعرف إذا كنت أتسبب - عن غير قصد - فى مشكلة لأحد إذا قلت إن الجو كان وديا منذ أول لحظة فى التحقيق إلى آخر لحظة.

لا أعرف. ولكن تلك كانت الحقيقة!. وأنا لا أجد مناصا من تسجيلها للأمانة وللتاريخ.

اتضح لى منذ اللحظة الأولى أن هيئة التحقيق تريد أن تقوم بالمهمة الموكولة إليها فى جو يسوده احترام متبادل، وهذه شهادة حضارية لمصر ولتقاليد رسخت فيها بالتجربة وعلى مر السنين.

ومع فنجان قهوة افتتاحى اتفقنا على أسلوب التحقيق.

قال المدعى الاشتراكى إنه سوف يسألنى فى بعض ما كتبت، وقد تمتد أسئلته إلى موضوعات أخرى لا تتصل بما كتبته.

وقال إنه هو بنفسه الذى يتولى التحقيق.

وقال إن لى مطلق الحرية فى الإجابة كما أشاء على أى سؤال يوجهه إلىَّ، بل إنه يقترح - رغبة فى مزيد من الدقة - أن أقوم بإملاء ما أرى إثباته نصا من إجاباتى فى سجلات التحقيق.

وقال إنه لا يعرف متى ننتهى، فهناك أسئلة كثيرة عما كتبت، وما كتبته - والحمد لله كثير.

وقلت:

- إننى تحت تصرفه فيما يشاء معرفته، سواء بشأن ما كتبته أو بشأن مواقفى غير المكتوبة، وكل ما أطلبه هو ألاّ يكون النقاش بيننا على جمل خارج سياقها أو على

مقالات معزولة وحدها عن مجمل ما كتبت، ذلك لأننى أعتقد أن لكل كاتب موقفًا كاملا تجاه أى قضية من القضايا، وهو لا يستطيع أن يصب كل ما عنده فى جملة ولا يستطيع أن يعرض فكرته مستوفية فى مقال واحد، ولهذا فإنى أتمنى أن يكون النقاش - كما قلت - على مواقف كاملة من قضايا محددة.

□□□

وهكذا بدأ التحقيق، وهكذا تعاقبت جلساته واحدة بعد الأخرى... عشر جلسات كاملة.. أربع منها فى شهر يونيو، وخمس فى شهر يوليو، وجلسة ختامية فى اليوم الأول من شهر أغسطس.

وكان متوسط مدة الجلسة ثلاث ساعات... أى أننا جلسنا وجها لوجه ثلاثين ساعة كاملة بين سؤال وجواب.

كان هو السائل أساسا، وكان المحامى العام المستشار عبد الرحيم نافع يتدخل أحيانا بأسئلة فرعية، وكذلك يفعل فى أحيان أخرى المحامى العام المستشار أحمد سمير سامى.

وأشهد أن الفرصة أتيحت لى - فى كل الأحوال - كى أقول ما أريد من إجابات فى الرد على ما وجهوه من أسئلة.

وكانت هناك أسئلة تحفظت على صيغتها وسجلت تحفظى، وكانت لى إجابات طويلة على بعض الأسئلة لم يحاول أحد اعتراضها، وفى مرات كانت هناك مواقف طلبت فيها إيقاف التحقيق لكى أدلى بخلفيات مفصلة لبعض ما سئلت فيه من آرائى ومواقفى... خلفيات رأيتها ضرورية لعلم هيئة التحقيق، وفى نفس الوقت لم أجد داعيا لإثباتها فى نصوصه، وكان حسن إصغاء وصبر فى المتابعة.

وفى الجلسة الأخيرة بتاريخ أول أغسطس أخطرت منذ البداية بأنها الجلسة الأخيرة، وكنت على وشك أن أسجل أن موسم صيف بأكمله ضاع منى. ولم أفعل، لأن مثل ذلك يصبح تزيدا لا مبرر له ما دمت أخطرت بأنها الجلسة الاخيرة.

وبعد ساعة ونصف الساعة وُجِّه إلىَّ السؤال الأخير وأجبت عنه، وسألنى المدعى الاشتراكى ذلك السؤال التقليدى الذى ينتهى به أى تحقيق:

- هل لديك أقوال أخرى؟

وقلت:

- نعم:

ثم رحت أملى تعقيبا على التحقيق دام لأكثر من ساعة كاملة حاولت فيه أن ألخص رأيى فى الموضوع كله بطريقة سريعة ومركزة.

وتبادلنا عبارات مجاملة وتحية، ثم قلت للمدعى الاشتراكى إن لدى عنده طلبين أرجو أن أكون فى طلبهما داخل الحدود التى تسمح بها القوانين:

* والطلب الأول أن أحصل على صورة كاملة من سجلات التحقيق.

وقال لى المدعى الاشتراكى إن هذا من حقى، وإنه سوف يطلب من سكرتاريته تصوير كل صفحة من صفحات التحقيق لتسليمها لى، وإنه يرجو أن يتم ذلك فى ظرف أسبوع.

* والطلب الثانى أن يخطرنى فى أسرع وقت مناسب له بما يراه بالنسبة لإمكانية سفرى إلى لندن لمدة أسبوعين فى شهر نوفمبر.

قلت له إن لدىَّ كتابا سوف يظهر فى السوق العالمى فى هذا الوقت فى لندن، وستبدأ جريدة الـ «صنداى تايمز» فى نشر بعض حلقات مسلسلة منه فى ذلك الوقت، وهناك إلحاح علىَّ من الناشرين أن أحضر معهم احتفالات ظهور هذا الكتاب.

وقلت إننى أتفهم الظروف، ولذلك فإنى لا أطلب منه تصريحا بالسفر، وإنما أطلب منه مجرد إخطارى: هل أستطيع أو لا أستطيع السفر؟ حتى أتمكن فى موعد ملائم أن أخطر الذين ينتظروننى فى لندن أننى ذاهب إليهم، أو أخطرهم أن الظروف مازالت تحول بينى وبين السفر.

وقلت إننى لا أريد إحراجه، فأنا أعرف أن المسألة فى صميمها مسألة سياسية، وكل ما أطلبه ـ كما قلت وشددت على القول ـ أن أعرف.

وقال لى المدعى الاشتراكى إنه سوف يخطرنى بالقرار فى مسألة السفر فى بحر عدة أيام... أسبوع أو نحو ذلك.

□□□

وفوجئت فى اليوم التالى ـ ٢ أغسطس ١٩٧٨ ـ بصحف الصباح فى القاهرة تنشر أن التحقيق معى تأجل لأجل غير مسمى أو لموعد يتحدد فيما بعد، وكان ذلك شيئا مختلفا كل الاختلاف عن الحقيقة.

وكتبت خطابا إلى المدعى الاشتراكى رجوت محامىَّ أن يتفضل مشكورا فيحمله بنفسه إلى مكتب المدعى الاشتراكى ويستوضح منه سبب التباين بين الحقيقة وبين الصورة التى أوردتها الصحف.

وكان نص الخطاب كما يلى:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

ربما تأذن لى أن أعبر عن دهشتى للطريقة التى نشرت بها الصحف صباح اليوم ما نشرته عن التحقيق معى أنه تأجل إلى «جلسة تحدد فيما بعد» طبقا لرواية صحفية أو إلى «أجل غير مسمى» طبقا لرواية صحفية أخرى!

إن مبعث دهشتى أن هذا الذى نشر يختلف تماما عن الحقيقة. فالذى حدث أنكم تفضلتم بإبلاغى فى بداية جلسة الأمس ـ أول أغسطس ١٩٧٨ ـ وفى ختامها أنها الجلسة الأخيرة وأن التحقيق بها: تم وانتهى، وكان ذلك فى حضور بقية أعضاء الهيئة الموقرة التى تشارك معكم فى التحقيق: المحامى العام المستشار عبد الرحيم نافع، والمحامى العام المستشار أحمد سمير سامى، كما كان ذلك فى حضور سكرتير نقابة الصحفيين الأستاذ حسن الشرقاوى، وحضور الأستاذ المستشار إبراهيم زكريا الذى ناب عن محامى الأستاذ المستشار ممتاز نصار أثناء مرضه.

وفى الحقيقة فإننى لا أعرف كيف أفسر هذا الاختلاف بين حقيقة ما وقع فى جلسة الأمس وبين ما نشر عنها فى صحف هذا الصباح، ولا أعرف أيضًا إذا كان من حقى أن ألجأ إليكم لتصحيح هذا الوضع باعتبار مسئوليتكم عن التحقيق وما يتصل به.

وفى انتظار أن أسمع رأيكم بأى وسيلة ترونها فإن عبارتكم فى أول جلسة من جلسات التحقيق مازالت ماثلة فى الذهن حين قلتم إنكم تتولون هذا التحقيق «بتجرد القضاة».

وتفضلوا بقبول موفور التحية والاحترام،،،.

محمد حسنين هيكل»

وعاد إلىَّ محامىً يقول إنه قابل المدعى الاشتراكى بنفسه وسلمه الخطاب، وإن الحقيقة هى ما نعرفه، وأما ما نشر عنها فقد تسبب فيه لبس غير مقصود.

ولم يكن هناك غير انتظار التطورات.

ومضت الأيام والأسابيع والشهور.

□□□

ينبغى أن أحدد أننى لم أتسلم الصورة الرسمية المعتمدة للتحقيق، وإن كنت كما ذكرت قد طلبت مثل هذه الصورة الرسمية المعتمدة.

ومن حسن الحظ أن الأستاذ المستشار ممتاز نصار كان فى الجلسات الأربع التى حضرها معى يسجل كل ما يدور. وبعد أن حرمنى مرض طارئ ألم به من حضوره معى فإنه أناب عنه من مكتبه زميله وصديقه المستشار إبراهيم زكريا الذى واصل بعده نفس الأسلوب فى تسجيل وقائع الجلسات الست التى سعدت فيها بحضوره معى حتى تمام التحقيق.

ومع أنى كنت أعود إلى مكتبى بعد كل جلسة فأنقطع لإعادة بناء وتسجيل كل ما جرى فيها ضمن سياقه - فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على أوراق الصديقين

الكريمين المستشار ممتاز نصار بالنسبة للجلسات الأربع الأولى. والمستشار إبراهيم زكريا بالنسبة للجلسات الست التى تلت ذلك من التحقيق.

ولقد أردت التزاما للدقة الكاملة أن أقوم بعملية مراجعة ... وهكذا استأذنت الأستاذ حسن الشرقاوى سكرتير نقابة الصحفيين أن يسمح لى بالاطلاع على أوراقه التى كان يسجل فيها هو الآخر نصوص التحقيق.

□□□

ولربما تساءلت قرب نهاية هذه المقدمة التى أمهد بها لنشر وقائع التحقيق.

- ما هى النتيجة؟

عشر جلسات، ثلاثون ساعة، ثلاثة شهور استغرقت موسم صيف بأكمله... ما هى النتيجة؟

وردى على هذا السؤال:

لا أعرف حتى الآن.

ما أعرفه فقط هو أن أى إساءة إلى مصر لم تصدر عنى!

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـة الأولى

الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨

مصـــــــر
والصراع العربى الإسرائيلى
موقف الاتحاد السوفيتى وأمريكا
وأيهما أقدر على مساعدة العرب؟

سـؤال: من المدعى الاشتراكى عن الاسم والسن والمهنة والعنوان.

وجواب: محمد حسنين هيكل ـ السن ٥٤ سنة ـ المهنة صحفى ـ العنوان ٩٢ طريق النيل بالجيزة، القاهرة.

المدعى الاشتراكى: هل تعتنق عقائد سياسية معينة؟

هيكل: أعتقد أن قناعاتى هى القناعات الأساسية للثورة المصرية... ثورة سنة ١٩٥٢... وأظن أن الميثاق هو أكثر الوثائق التى تعكس هذه القناعات الأساسية للثورة المصرية.

المدعى الاشتراكى: ما هى وجهة نظرك فى الصراع الدائر فى الشرق الأوسط والعناصر المؤثرة فيه؟

هيكل: وجهة نظرى فى الصراع القائم فى الشرق الأوسط، وكما شرحتها فى كل ما كتبت، أن هناك صراعا قائما بين الحركة القومية العربية ككل وبين قوى الاستعمار العالمى وأن إسرائيل تلعب دور الطليعة المتقدمة لهذه القوى، كما أن مصر هى القوة الطليعية للعالم العربى ودورها فى هذا دور أساسى لأنها القوة الوحيدة القادرة حاليا على إدارة الصراع على رأس الأمة العربية وبالتعاون مع كل شعوبها ـ فضلا عن اعتقادى الراسخ بأن مصر على وجه التحديد مستهدفة من الكيان الصهيونى، واعتقادى أنها بذلك مستهدفة أكثر حتى من فلسطين، أى أن مصر فى الواقع وقبل أى طرف عربى آخر هى المستهدفة بقصد عزلها عن المشرق العربى.

إن كل القوى الراغبة فى السيطرة على المنطقة، وبالذات بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، كانت تضع أمامها دوما مطلب عزل مصر عن المشرق باعتباره مطلبا أساسيا يحقق لها حرية الحركة والعمل فى المشرق العربى.

إن ذلك المطلب يؤمن السيطرة لمن يريدها من القوى إذا استطاع الوصول إليه.

فهو من ناحية يعزل الطليعة (مصر) عن كتلتها الطبيعية (وهى الأمة العربية)، وذلك يؤدى بدوره إلى إمكانية تطويق الطليعة بعد عزلها، ثم يؤدى بعد ذلك إلى شل الكتلة العربية وتمزيق أوصالها، وفى النهاية تتحقق السيطرة على أقدار ومصائر الأمة كلها.

وكان ذلك مطلب الاستعمار العالمى.

وهو لا يزال أيضًا مطلبه ومطلب إسرائيل... مطلب إسرائيل لدورها فى خدمته ولأهدافها التوسعية بتأثير العقيدة الصهيونية.

إن هناك من يتصورون أن فلسطين وحدها هى المستهدفة أصلا فى العالم العربى.

وأنا أظن أن مصر أيضًا مستهدفة، وربما إلى درجة أكبر من فلسطين.

نستطيع تصوير خريطة الصراع فى المنطقة كما يلى:

من ناحية هناك قوى الاستعمار العالمى الراغبة فى السيطرة على المنطقة لدواعٍ معروفة (موقعها الإستراتيجى... ثرواتها خصوصا البترول، إلى آخره).

مع هذه القوى هناك إسرائيل، وهى موجودة بحكم صلتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية، لكنها أيضًا موجودة لأهداف خاصة بها أبرزها الحلم الصهيونى.

ومن ناحية أخرى هناك الأمة العربية الراغبة فى تحقيق استقلالها وحريتها وحقها فى استغلال مواردها لتحقيق رفاهية شعوبها. ومصر بين شعوب هذه الأمة العربية هى الطليعة كما قلت بحكم الوزن الإستراتيجى والسكانى والحضارى... لكن مصر أيضًا فى الصراع لدواعٍ إضافية أبرزها أهمية إبقاء طريق المشرق مفتوحا فى اتجاه آسيا العربية، وهو طريق لا تستطيع مصر تحمل إغلاقه فى وجهها بأى شكل من الأشكال أو بأى صورة من الصور، بصرف النظر عن الانتماء العربى.

هكذا نجد:

أن إسرائيل موجودة فى الصراع العربى الإسرائيلى بالوكالة عن الاستعمار العالمى وبالأصالة عن الحلم الصهيونى.

وفى نفس الوقت نجد أن مصر موجودة فى الصراع العربى الإسرائيلى بالوكالة عن الأمة العربية وبالأصالة عن ضرورات إستراتيجية مصرية تأكدت عبر الخمسة آلاف سنة الأخيرة.

إن حركة الصراع العربى الإسرائيلى تركزت فى فلسطين، ولكن حدود هذا الصراع فى الحقيقة أبعد من فلسطين بكثير.

ذلك أن فلسطين فى هذا الصراع، مسألتان:

المسألة الأولى أنها الوطن المطلوب اغتصابه للحلم الصهيونى.

والمسألة الثانية أنها البوابة التاريخية من مصر إلى المشرق العربى.

هكذا فإن السيطرة عليها تحقق هدفين فى الوقت نفسه: إتاحة المجال للحلم الصهيونى.

ومن ناحية أخرى إغلاق بوابة مصر إلى المشرق العربى بما يؤدى إلى عزلة مصر الكاملة عنه.

إننى شرحت تصوراتى تفصيلا بالنسبة لهذه القضايا كلها فى مقال كتبته أخيرا لمجلة «الشؤون الخارجية» الأمريكية التى سوف تنشره فى عددها القادم - يوليو ١٩٧٨ - وسوف أتشرف بتقديم نسخة منه إلى هذه الهيئة الموقرة فور صدوره.

وإذا أذنت لى هذه الهيئة الموقرة فإنى أستطيع تلخيص مجمل رأيى فى هذه القضايا على النحو التالى:

فى السياسة الخارجية لكل بلد نوعان من العناصر:

عناصر يمكن أن نسميها الثوابت.

وعناصر يمكن أن نسميها المتغيرات.

والجغرافيا هى أهم الثوابت فى تحديد السياسة الخارجية لأى بلد، وأتذكر أن الجنرال «ديجول» قال لى مرة: «إن الجغرافيا هى العنصر الدائم فى صنع التاريخ»، وذلك صحيح إلى أبعد حد فيما أظن.

وإذا أخذت سياسة مصر الخارجية على ضوء ثوابت الجغرافيا فسوف نجد ظاهرتين بارزتين على طول التاريخ المصرى:

الظاهرة الأولى هى أن مصر كانت لها دائمًا سياسة إفريقية بحكم رغبتها فى تأمين منابع النيل ضد أى خطر، وباعتبار أن النيل هو المصدر الأساسى ـ والوحيد فى عصور طويلة ـ لكل حياة فى مصر.

والظاهرة الثانية هى أن حركة الاندفاع المصرى تاريخيا تتجه إلى المشرق، وهنا فإن فلسطين ووراءها سوريا كانت دائمًا بوابة مصر إلى الشرق الآسيوى.

هذه المنطقة: فلسطين وسوريا كانت دائما الجسر البرى الذى يصل مصر بالمشرق... إن هذا الجسر هو الطريق الذى عبر منه الأشوريون والبابليون والفرس والمقدونيون والبيزنطيون والعرب والأتراك فى اتجاه وادى النيل، وفى نفس الوقت فإن هذا الجسر هو الطريق الذى عبرت منه جيوش تحتمس الثالث والظاهر بيبرس ومحمد على لكى تغزو أو لكى تدافع.

إن الأمر استقر إلى الدرجة التى جعلت الجنرال «أللنبى» قائد الجيوش البريطانية فى الحرب العالمية الأولى يقول إن خط الدفاع الأول عن مصر هو خط غزة ـ بير سبع فى فلسطين، بينما كان هناك خبراء عسكريون غير الجنرال «أللنبى» يعتقدون أن هذا الخط الأول فى الدفاع عن مصر يقع شمال دمشق وربما شمال حلب.

ولكن أهمية الجسر البرى بين مصر والمشرق العربى لا تقتصر على ظروف الحرب، وإنما أهميته فى ظروف السلام أكبر، فقد كان هذا الجسر معبر مصر إلى طرق التجارة الدولية فى كل العصور. وحينما أصبحت مصر جزءا من الإمبراطورية الإسلامية العظمى فإن أهمية هذا الجسر البرى زادت، فقد أصبح شريان الاتصال الأساسى بين أجزاء الإمبراطورية فى المشرق وأجزائها فى

المغرب ... ثم إنه أصبح طريق الأماكن المقدسة فى فلسطين أو فى الحجاز ... ثم إنه أصبح مسرح اللقاء بين الشرق والغرب والصدام بينهما أحيانا كما رأينا فى الحروب الصليبية ... وبعد قيام الإمبراطورية العثمانية فإن هذا الطريق أصبح الجسر الإمبراطورى إلى عاصمة الخلافة فى إستانبول، ولقد تأكد بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أن عوامل التراكم التاريخى والتفاعلات الإنسانية والحضارية والاقتصادية قد أنشأت فى المنطقة قوة جديدة هائلة هى قوة القومية العربية.

إن الصلات الوثيقة بين عرب آسيا وعرب إفريقيا عبر عصور طويلة - إلى جانب أسس سابقة كثيرة ومتعددة أكدتها وحدة اللغة ووحدة الدين ووحدة الثقافة ووحدة المصلحة ووحدة الأمن - قد عززت هذه القوة الجديدة التى ازدادت فيها أهمية الجسر البرى بين آسيا وإفريقيا.

إن الأمة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية حاولت أن تنشئ نظامها القومى المستقل والخاص فى هذه المنطقة، ولكن الاستعمار أسرع بعد الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم شعوبها تحقيقا لمطامع قديمة من ناحية، وخشية من نشوء قوة جديدة مستقلة فى هذه المنطقة الحاكمة من العالم.

وفوق ذلك فإن الاستعمار فى هذه الفترة استجاب إلى الدعاوى الصهيونية، فقطعت بريطانيا على نفسها وعد بلفور.

وظلت المنطقة بؤرة تفاعلات حتى الحرب العالمية الثانية، وبعدها وجدنا الأمة العربية تحاول العودة إلى حلم وحدتها فى وجه معارضة استعمارية ضارية، وفى هذه الفترة أيضًا تحول وعد بلفور إلى حقيقة واقعة.

وهنا برز دور إسرائيل كمركز استعمارى متقدم، إلى جانب دعاوى الحلم الصهيونى.

وهنا أيضًا برز دور مصر كطليعة لحركة القومية العربية، إلى جانب الضرورات التاريخية للإستراتيجية المصرية.

وكان الصراع كله على الجسر البرى بين آسيا وإفريقيا ومن حوله، أى فى فلسطين وما حولها.

هذه هى صورة الصراع كما أراها.

المدعى الاشتراكى: ما رأيك حاليا فى موقف مصر الخارجى ... بالنسبة لإسرائيل أو الدول الغربية والشرقية؟

هيكل: بالنسبة لإسرائيل فإننى قد شرحت رأيى فى الإجابة على سؤال سابق. أما بعد ذلك فسوف نجد ما يلى:

١ - الغرب: فى اعتقادى أن هناك تناقضا فى المصالح بين الغرب عموما وخصوصا الولايات المتحدة وبين مصر، ولكن علينا أن نراعى المتغيرات... الدور الاستعمارى ... أمريكا أخذته بطريقة جديدة (الدولة الراغبة فى السيطرة). وكان رأيى: أما وقد انتهت العلاقة الاستعمارية مع أوروبا الغربية فيجب أن نحاول إدارة التناقض بأسلوب جديد نستطيع معه تضييق منطقة الخلاف، وتوسيع منطقة المصالح المشتركة قدر ما نستطيع.

أما الولايات المتحدة فقد تعاقبت المراحل فى علاقاتنا معها من الصدام إلى محاولة التعايش... ولكن أى محاولة للتعايش لا تلغى التناقض، ولكن نغير أساليب مواجهتنا له.

هناك مقالات لى ناديت فيها بضرورة تحييد أمريكا، وقد بدأت فى العام ١٩٦٥، وعدت إليها قبل حرب ٦٧، ثم عدت إليها بعد النكسة، وقد جر علىّ ذلك مشاكل مع الاتحاد الاشتراكى لا حدود لها وقتها لدرجة اتهامى بالعمالة لأمريكا.

المدعى الاشتراكى: كيف بدأ الدور الأمريكى فى المنطقة، وكيف تطور مع التطورات التى حصلت؟

هيكل: الدور الأمريكى بدأ بطريقة واضحة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما راحت الإمبراطوريات التقليدية القديمة تتداعى، وخرجت أمريكا كالقائد الذى

لا ينازع فى المعسكر الغربى.. ونلاحظ أنه فى عام ١٩٤٥ - فى أعقاب الحرب مباشرة - كانت الولايات المتحدة تسعى إلى ثلاثة أهداف:

١ - إدراك أهمية الوسائل الحديثة فى العالم (الحصول على حقوق وامتيازات طيران فوق الشرق الأوسط).. فعلت ذلك من وراء ظهر بريطانيا وفرنسا، وسبب ذلك لها مشاكل بين الحلفاء.

٢ - مع الثورة التكنولوجية والسباق على مصادر الطاقة بدأت الولايات المتحدة تسعى للحصول على كل ما يمكن من بترول المنطقة (١٩٥٠ - ١٩٦١)، وكانت أزمة البترول الإيرانى والتأميم فى عهد «مصدق» مظهرًا من مظاهر هذا السباق.

٣ - مع تفكك جبهة الحلفاء الذين واجهوا النازية فى الحرب، وظهور الصراع الغربى - السوفيتى، وقيادة الولايات المتحدة للمعسكر الغربى، وبداية الحرب الباردة - أخذت الولايات المتحدة تسعى إلى إحاطة الاتحاد السوفيتى بنطاق من الأحلاف العسكرية.. هذه الأهداف كلها انعكست على المنطقة فراحت أمريكا تطلب تسهيلات وتطلب امتيازات بترول.

إن مجموعة الانقلابات السورية (١٩٤٩ - ١٩٥٠ إلخ..) كانت فى جزء منها صدى للصراع بين شركات البترول الأمريكية والإنكليزية. ومنذ العام ١٩٥٠ عرضت الولايات المتحدة إقامة حلف دفاع عن الشرق الأوسط بالمشاركة مع بريطانيا وفرنسا وتركيا، وقدم أول مشروع لمصر فى فترة مقاومتها للاستعمار البريطانى (١٩٥١)، ورفضت حكومة الوفد - رفضت مصر. المشكلة باستمرار لمصر وللدول العربية - وهى لا تزال قائمة - أن القوى الوطنية العربية فى رغبتها فى الخلاص من النظام الاستعمارى القديم تصورت أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دورا فى مساعدتها بعد ما بدا من خلافاتها مع النظام الاستعمارى القديم، لذا نجد أن السياسة المصرية فى سياستها الواعية أحيانا واللاواعية أحيانا أخرى تتصور إلى حد ما أنها تستطيع بواسطة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة أن تضغط على القوى الاستعمارية التقليدية.. لكن المسائل أخذت فى التغير مع الحرب الباردة.

فى تجربة ثورة ٢٣ يوليو مرت العلاقات المصرية الأمريكية بعدة مراحل:

١ ـ مرحلة «الغواية» من أغسطس ١٩٥٢ إلى آخر سنة ١٩٥٥، وكان موضوع الحوار أو الضغط كما يلى: وجهة نظر أمريكا محاولة إغراء مصر، وأن تجعلها تجر الدول العربية وراءها فى حلف عسكرى لمواجهة السوفيت، وثقتها أن ذلك ممكن بالإغراء وبالمساعدة الاقتصادية والعسكرية.

حاولت مصر أن تستعمل الولايات المتحدة فى الضغط على بريطانيا، وكانت حجتها أنها لا تستطيع أن تدخل فى أحلاف جماعية إلا بعد التحرر من الاحتلال، لأن الإرادة المستقلة هى شرط الاختيار.. وقد بدأت مصر تنادى بإمكانية قيام نظام عربى مستقل لحماية الأمن العربى أيضًا.

وكانت وجهة نظر مصر فى ذلك الوقت أنها لم تكن تعتبر أن الاتحاد السوفيتى هو الخطر الأساسى عليها، وأن قبولها الدخول فى أحلاف عسكرية يعرضها لضربات نووية، فضلا عن أن مقاومة الشيوعية لا تكون بالدخول فى أحلاف وإنما بالتنمية الشاملة وعلى تمايز نظام عربى يحقق وحدة الأمن والمصلحة للعالم العربى.

٢ ـ مرحلة «احتواء» بعد سنة ١٩٥٥، وقد تمثلت فى تشجيع قيام حلف بغداد بمناورات ضد مصر وسحب عرض السد العالى والحصار الاقتصادى والسياسى، وهذه مرحلة بلغت ذروتها بمشروع «أيزنهاور» سنة ١٩٥٧.

أما فيما يتعلق بأمريكا وحرب السويس فنرجع فيه تماما وإلى دوافعه لمجموعة وثائق الخارجية الإسرائيلية المنشورة سنة ١٩٦٨، ومقالاتى عن ٢٠ سنة بعد حرب السويس المنشورة سنة ١٩٧٦.

ولابد أن نسلم بلا تحفظ أننا استفدنا من أمريكا فى حرب السويس، ودوافعها إلى مساعدتنا فى ذلك الوقت كانت محكومة بمجموعة عوامل دولية لا تتعلق بحرصها على النظام المصرى، وإنما تتعلق بأن الغزو تم بدون التنسيق معها، وبأن تأميم القناة أحدث فورانا فى المنطقة العربية أعطى مصر قوة دفع هائلة.

والحقيقة أن حلف بغداد سقط عمليا فى السويس سنة ١٩٥٦، ودفن رسميا فى بغداد سنة ١٩٥٨.

ثم يجىء دور الإنذار الأمريكى إلى جانب ضغط دول عدم الانحياز.

وقد نتذكر على أى حال أن الهدف المحدد لأمريكا والواضح بعد السويس كان هو تحقيق أهداف العدوان بوسائل أخرى.

ثم تجىء المرحلة الثالثة مع أمريكا، وخلالها فإن الحركة القومية العربية ـ ومصر بالذات ـ حاولت أن تأخذ ظاهر الأمور وأن تشجع أمريكا للقيام بدور إيجابى فى المنطقة، وقد بدا حتى نهاية حكم الرئيس «كنيدى» أنه يمكن الحفاظ على صيغة علاقة محتملة مع الولايات المتحدة، وساعد على ذلك أن هذه الفترة شهدت خلافات بين الحركة القومية العربية وبين الاتحاد السوفيتى، وكانت هذه هى الفترة التى عقدت فيها اتفاقية القمح الأمريكى مع مصر، ولكن عندما تغيرت الصورة السياسية فى المنطقة وسقط حكم «عبد الكريم قاسم» فى العراق ثم لحقه نظام الانفصال فى دمشق وبدأت الحركة القومية فى الفوران من جديد ـ عادت أوضاع التناقض مع أمريكا فى عصر «جونسون» وتبدت فى محاولاته للضغط على حرية الإرادة المصرية فيما يتعلق بأنواع التسليح، ومن ذلك مثلا طلبه لحق التفتيش الأمريكى على مصانع الصواريخ المصرية ومصانع الطائرات.

ودخلنا مرة أخرى مرحلة عنف ظلت تتصاعد حتى نهاية سنة ١٩٦٦ عندما بدأ الحصار الاقتصادى بإلغاء اتفاقيات القمح، ثم بدأ التمهيد لمؤامرة سنة ١٩٦٧.

بعد ذلك، وفى مرحلة ما بعد العدوان، كانت قد تأكدت فى المجال الدولى ظاهرة «الوفاق» وما تستتبعه من ضرورة حسن ضبط وإدارة العلاقات مع القوتين العظميين... إن هذه الظاهرة كانت أمامنا واضحة حتى من قبل العدوان، ولكن التطورات بعد العدوان أصبحت تقتضى مزيدا من الحيطة والحذر. وقد بدأت من قبل العدوان ـ وواصلت بعده ـ الدعوة إلى تحييد أمريكا.

وهنا يهمنى إظهار الحقيقة.. فالمدعى الاشتراكى ومن معه فى وضع قضاة، يهمنى أن تظهر الحقيقة.

إن السياسة المصرية راحت بعد ذلك بكل الوسائل تحاول العثور على أرضية تستطيع عليها أن تقيم نوعا من الاتصال مع أمريكا، وهنا تجىء عدة جهود منها برقية الرئيس جمال عبد الناصر فى تهنئة «نيكسون» بنجاحه، وما أعقب ذلك من بعثة ممثله الخاص «سكرانتون» الذى تحدث لأول مرة عن سياسة أمريكية متوازنة، ثم بعثة الدكتور «فوزى» لواشنطن ليعزى فى جنازة «أيزنهاور» ويجرى اتصالات، ثم رسالة عبد الناصر المفتوحة إلى «نيكسون» فى أول مايو سنة ١٩٧٠ بأن يضغط على إسرائيل للانسحاب أو يمتنع عن إمدادها بالسلاح وإلا اعتبر شريكا لها فى احتلال الأرض العربية، ثم مبادرة «روجرز».

واستمرت المحاولات فى عهد الرئيس السادات، وأتذكر أننى - كما كنت فى عهد عبد الناصر - قمت إلى جانبه بدور لا بأس به فيما أظن.. وعلى سبيل المثال فإن الرئيس السادات كلفنى بأن أتحدث نيابة عنه إلى مستر «إليوت ريتشاردسون» الوزير الأمريكى الذى جاء ليعزى بوفاة عبد الناصر، ثم كلفنى بمقابلة «ويليام روجرز»، وكانت هناك موضوعات مطروحة تمثلت فى مبادرة «روجرز» ثم مبادرة الرئيس السادات فى ٤ فبراير سنة ١٩٧١.

- فإذا انتقلت بعد ذلك إلى الاتحاد السوفيتى، فان الاتحاد السوفيتى - شأنه شأن أى قوة عالمية - له أهداف، ونلخص أهدافه فى المنطقة كما يلى:

١ - اهتمامه بألا تكون هناك قوى كبرى لها سيطرة على الشرق الأوسط، باعتبار الجوار الجغرافى، لأن الشرق الأوسط وراء ظهر الاتحاد السوفيتى مباشرة.

٢ - رغبة السوفيت التقليدية فى الوصول إلى المياه الدافئة.

٣ - الرغبة فى الحصول على مواقع ممتازة فى المنطقة إذا استطاع (ثروات أو أهمية إستراتيجية أو مواصلات).

٤ ـ ثم يجىء عنصر العقيدة، فالاتحاد السوفيتى بالطبع له عقائده التى يرغب فى السعى إلى نشرها.

وفى الحقيقة أن العلاقات العربية السوفيتية بدأت فى الواقع منذ سنة ١٩٤٣ عندما طلب الإنكليز من الملك إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، وأنشئت أول مفوضية، وعين لها سوفيتى مستشرق هو «عبد الرحمن سلطانوف» قائما بالأعمال، ومن وقتها بدأ تطور العلاقات بحذر.

وبعد ثورة ١٩٥٢ اتخذ السوفيت من النظام الثورى المصرى موقفا عدائيا يقوم على الرؤية الماركسية التقليدية لدور الجيوش فى العالم، وهى أنها أداة لحفظ الأمر الواقع وليس لتغييره، أى أنها قوة من قوى الثورة المضادة، وليست من قوى الثورة. وبدأ هجوم مركز ضد النظام المصرى بتهمة الفاشية والعمالة للأمريكيين قياسا على نمط الانقلابات المعروفة فى أمريكا اللاتينية.

وفى سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ومع إصرار مصر على عدم الدخول فى أحلاف، وتجربة «باندونج» غير الاتحاد السوفيتى نظرته ولكن بتحفظ.. وبدأت العلاقات بعد ذلك تنشط حيث عقدت اتفاقيات تجارية وثقافية، ورفعت درجة التمثيل الدبلوماسى إلى مستوى السفارة، حتى جاءت القفزة الكبرى فى العلاقات والتى تمثلت فى صفقة الأسلحة سنة ١٩٥٥، ثم تطورت العلاقات فى فترة السويس، ثم بدأت أول أزمة جدية فى العلاقات العربية السوفيتية نتيجة لرغبة الاتحاد السوفيتى الطبيعية فى أن يحصل على نتيجة عملية لصالح أهدافه، نتيجة لما قدمه فى السويس للحركة العربية التى لم تكن على استعداد لأن تعطى ما هو مطلوب منها، وبالتالى نشأت مشاكل، وحاول الحزب الشيوعى السورى أن يستغل هذا الموقف.

أزمة سوريا سنة ١٩٥٧ كانت أزمة مزدوجة (صراع على سوريا بين مصر والسوفيت من ناحية، وصراع على سوريا ضد حلف بغداد من ناحية أخرى).. ثم نشطت الحركة القومية وقامت الوحدة، ثم ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، وحاول الحزبان الشيوعيان العراقى والسورى تحويل «بغداد عبد الكريم قاسم» إلى

مركز مناوئ. وضربت الحركة القومية بعد ثورة «الشواف»، ثم استردت القوى القومية قواها بعد «عبد السلام عارف»، وكان الاتحاد السوفيتى فى هذا الوقت يؤيد المحور الآخر المناوئ لمصر. وفى تلك الفترة جرى الصدام العلنى بين عبد الناصر و«خروشوف» سنة ١٩٥٩، ثم بين السادات و«خروشوف» عندما زار الوفد البرلمانى المصرى موسكو سنة ١٩٦٠.

كانت مصر تدرك طوال هذا الوقت أن هناك حدودا للصراع مع القوى العظمى، ولأنها كانت فى صدام مستحكم مع أمريكا فإن سياستها مع الاتحاد السوفيتى كانت الحرص على حسن العلاقات معه، وذلك مطلب فى حد ذاته. وإلى جانب ذلك فقد كان لابد لمصر أن تثبت له أنها قادرة على التصدى له إذا اقتضت الأمور، وفى نفس الوقت تحاول حصر الخلاف معه. وأمكن الوصول إلى ذلك عندما التقى عبدالناصر مع «خروشوف»، فى دورة الجمعية العامة الخاصة التى عقدت سنة ١٩٦٠، ثم كان بعدها عقد اتفاقية تنفيذ الرحلة الثانية من السد العالى، وظلت العلاقات تتحسن حتى كانت زيارة «خروشوف» لمصر فى مايو ١٩٦٤. ووقتها كان من حظى أننى رافقت «خروشوف» طوال هذه الرحلة، فقد قابلته فى موسكو، وذهبت معه إلى «يالتا»، وظللت معه على الباخرة أربعة أيام حتى وصلنا إلى الإسكندرية، وذلك لكى أجيب على أى سؤال قد يخطر له عن مصر أو العالم العربى، فقد كانت لديه أسئلة كثيرة يريد أن يطرحها بطريق غير رسمى.. وتمت الزيارة، ونجحت نجاحا باهرا.

ودخلت العلاقات بعدها مرحلة مستقرة، أو هكذا بدا، فقد كانت لنا معه اتفاقيات تسليح واتفاقيات تصنيع متعددة واتفاق أول واتفاق ثان على المرحلة الأولى ثم الثانية من بناء السد العالى.

وفى أكتوبر ١٩٦٥ عزل «خروشوف»، وبدأت محاولة إقامة جسور مع القيادة الجديدة، وتوافق ذلك مع مرحلة العنف فى العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وكانت الأمور قلقة حتى جاءت حرب ٦٧ التى أحدثت مشاكل بين البلدين، ومرت فيها العلاقات بفترات توتر، ثم أمكن وضع العلاقات على أساس معقول، وبدأت عملية

إعادة بناء الجيش المصرى بمساعدة السوفيت سنة ١٩٦٧، وكان جهدهم مرضيا من يوليو حتى نوفمبر ١٩٦٧ حين استكملت مصر قوتها الدفاعية. واستمر الاتحاد السوفيتى بعدها فى المساعدة على تطوير القوة العسكرية المصرية، وأدى ذلك إلى تمكن مصر من خوض حرب الاستنزاف التى يعتبرها الخبراء العسكريون فى العالم - وبينهم الإسرائيليون - حربا رابعة، وأكتوبر هى الخامسة.

كانت إستراتيجية مصر العسكرية فى ذلك الوقت ثلاث مراحل هى: الدفاع ثم الردع ثم التحرير. وقد كان التعاون فى تلك الفترة معقولا، أقصد أنه كانت هناك مشاكل ولكن التقدم العام كان مستمرا حتى وصلت الأمور إلى نقطة التحول الكبيرة فى الزيارة السرية التى قام بها جمال عبد الناصر إلى موسكو فى يناير سنة ١٩٧٠، وانتقل الموقف كله نقلة إستراتيجية ضخمة وهائلة لصالح المواجهة العربية الشاملة ضد العدوان... ولكن الأقدار تدخلت، وكان رحيل جمال عبد الناصر.

ومع إلحاح المعركة فقد قام الرئيس السادات بعدة زيارات للاتحاد السوفيتى جرت فيها مناقشات بالغة الصراحة وبالغة الحدة أحيانا، ثم تطورت الأمور إلى الحد الذى رأى فيه الرئيس السادات إنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر سنة ١٩٧٢. ومع ذلك فرغبة الاتحاد السوفيتى فى الحفاظ على مواقعه فى الشرق واعتبارات مواجهته العالمية للولايات المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى رغبة الرئيس السادات فى استكمال استعداده للمعركة - فقد أمكن تطويق أزمة الخبراء السوفيت.

وقام المشير أحمد إسماعيل بزيارة الاتحاد السوفيتى فى أواخر سنة ١٩٧٢، وبدأ بعدها التدفق الضخم من السلاح السوفيتى إلى مصر، وكان ذلك بين الأسباب الكبيرة التى عاونت فى الإعداد السليم لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التى حققت فيها مصر نصرا إستراتيجيا هاما بإرادتها وبأبنائها، ولكن أيضا بسلاح سوفيتى لم يكن هناك غيره.

وبعد حرب أكتوبر ظهر نوع آخر من المشاكل لسوء الحظ، وكان من أثره أن عاد التوتر فى العلاقات. وهنا لابد أن نلاحظ أن الاتحاد السوفيتى كانت بينه وبين

الحركة القومية العربية منطقة لقاء ومنطقة خلاف... نحن الاثنان نرغب فى الخلاص من الاستعمار - هذه منطقة اللقاء... ولكن الخلاف يبدأ بعد ذلك... نحن نريد استقلالنا الكامل، والاتحاد السوفيتى يريدنا أقرب ما يمكن إليه... إن ذلك هو الأمر المنطقى فى العلاقات بين الدول: مناطق لقاء ومناطق خلاف، ومهمة السياسة أن تحاول توسيع مجالات اللقاء وأن تحاول تضييق مجالات الخلاف... والموضوع ليس موضوعا شخصيا وإنما هو أكبر من ذلك، وقد دافعت ومازلت أدافع عن دور طبيعى ومشروع للاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، ولم يؤثر فىّ أن «بادجورنى» مثلا طلب إلى الرئيس السادات ذات مرة إخراجى من «الأهرام» لأنى أتعرض بالنقد للسياسة السوفيتية.

هذه هى الصورة فى خطوطها العامة.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة.

الجلسة التالية موعدها غدا الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـــة الثانيـــة

الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨

«الجـــزء الأول»

الخلافات بين الدول العربية
هل كان عبد الناصر على خطإ
أو كان على صواب فى سياساته؟

المدعى الاشتراكى: ما هى وجهة نظركم بالنسبة للسياسة التى انتهجتها مصر مع الدول العربية فى فترة مشاركتكم فى العمل السياسى وحتى الآن؟

هيكل: بالطبع وكما تشرفت وأوضحت أمامكم فى الجلسة السابقة، فإن كل سياسة تستمد اتجاهاتها من مصدرين، أولهما ما يمكن أن نسميه «الثوابت»، والثانى ما يمكن أن نسميه«المتغيرات»، وبصفة عامة فإن «الثوابت» تعنى فى النهاية مجموعة الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة، وهى الأهداف التى تحددها الحقائق الطبيعية والتاريخية كالجغرافيا، والانتماء القومى، وإطار المصلحة، وحدود الأمن، إلى آخره... هذه عوامل لا تتغير كل يوم، ولا تتبدل مع الحكام والحكومات.

وبصفة عامة أيضا فإن «المتغيرات» تعنى فى النهاية سياسات تحقيق هذه الأهداف فى أجواء مختلفة وموازين متحركة وموارد يتفاوت حجمها ويتفاوت تأثيرها تبعا لطريقة إدارتها، إلى جانب تباين الرؤية ونوع ودرجة الالتزام لدى صانع أو صناع القرار السياسى.

إننى وضعت انتماء مصر القومى - أى العربى - بين «الثوابت» لأنه نتيجة جغرافيا وتاريخ وضرورات مصلحة وأمن، أما الطريقة التى تمارس بها مصر انتماءها العربى فهى التى يمكن أن تخضع «للمتغيرات»، وبالتأكيد فإنها تخضع لها.

وبصفة عامة فإننا نستطيع أن نرى أكثر من نمط فى الطريقة التى مارست مصر بها دورها العربى.

مثلا هناك النمط الذى مارست به مصر دورها العربى من أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى قيام الثورة المصرية، وفى تلك الفترة كانت جامعة الدول العربية هى الإطار الذى مارست فيه مصر دورها.

وهناك مثلا نمط ثان مارست به مصر دورها بعد الثورة، وهو أسلوب قيادة تيار عربى غالب، وكان ذلك فى الأوقات التى حاولت فيها الأفكار الجديدة، الثورية أن تؤكد نفسها فى العالم العربى.. ومن ذلك على سبيل المثال المعركة ضد الأحلاف - حلف بغداد - وفترة الاندفاعات الوحدوية - قيام الجمهورية العربية المتحدة - وفترة بداية التحولات الاجتماعية والاتجاه نحو الحل الاشتراكى.

وهناك مثلا نمط ثالث مارست به مصر دورها بعد الثورة أيضًا، وهو نمط قيادة إجماع عربى شامل، وذلك يحدث عادة فى أوقات الخطر الخارجى الداهم، ويمكن أن نقول إن مؤتمرات القمة العربية تعبر تعبيرا واضحًا عن النمط، ومن ذلك مثلا مؤتمرات القمة العربية سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ وبعد حرب سنة ١٩٦٧ وبعد حرب سنة ١٩٧٣ وهكذا.

المدعى الاشتراكى: ما هى مواطن الصدام، ومدى ما وصل إليه فى هذه المرحلة وإن ظلت العلاقات قائمة بين مصر والدول العربية دون خلافات أو صدامات، وإن كانت قد حدثت اصطدامات، فما مرد ذلك فى رأيك؟

هيكل: لقد حدثت اصطدامات بالتأكيد، ويمكن ردها بصفة عامة إلى أربعة أسباب رئيسية:

١ - اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية.

٢ - اختلاف التصورات المطروحة لحل التناقض الرئيسى الذى يواجه الأمة العربية فى هذه المرحلة، وهو التناقض مع إسرائيل.

٣ - اختلاف الأوضاع الاقتصادية بين البلاد العربية.

٤ - ظروف وطبيعة الارتباط بين بعض الدول العربية وبعض القوى الخارجية.

وإذا طبقنا ذلك عمليا لوجدنا على سبيل المثال ما يلى:

كانت هناك خلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية بسبب التطبيق الاشتراكى فى مصر، لأن الاشتراكية بالنسبة للسعودية كانت شيئا مكروها.

وكانت هناك خلافات بين مصر وحزب البعث عموما بسبب اختلاف النظرات إلى بعض قضايا العمل العربى.

وكانت هناك خلافات بين مصر وحزب البعث العراقى لأن النظام العراقى كان شديد الجموح أحيانا فى نظرته إلى إستراتيجية مواجهة الصراع العربى الإسرائيلى، ربما بسبب بعد ذلك النظام عن المخاطر المباشرة لهذا الصراع.

وكانت هناك خلافات بين مصر والمغرب بسبب التزام مصر المبدئى فى الدفاع عن الثورة الجزائرية.

وكانت هناك خلافات بين مصر وسوريا بعد الانفصال، واستمرت هذه الخلافات بعد سقوط حكم الانفصال فى دمشق وإلى ما قبل ظهور الرئيس حافظ الأسد بسبب الطبيعة المغامرة للنظام السورى فى تلك الفترة.

وقام خلاف بين مصر والسودان بسبب منطقة «حلايب» على الحدود بينهما، ولكن مصر سارعت إلى تطويق هذا الخلاف لأنها لم تكن تريد دفع الأمور إلى أزمة مع السودان مهما تكن الأسباب.

وهكذا وهكذا.

المدعى الاشتراكى: فى رأيك هذه الخلافات التى ذكرتها... أيهما ترى كان على حق؟ مصر أو الدول العربية؟

هيكل: شأن أى خلاف يقوم داخل نظام واحد لا يمكن إنسانيا أن يكون لطرف واحد الحق فى كل ما يقوله أو يفعله بينما يحتكر الخطأ طرف آخر.

وأنا أعتقد بصفة عامة أن الخط الإستراتيجى المصرى فى تلك الفترة كان خطًا سليما، فإن مصر لم تخطئ بالنسبة «للثوابت» وربما حدثت أخطاء فى مجال المتغيرات. وفى كل الأحوال فإن هذه الخلافات لم تكن قصدا مقصودا أرادته مصر، وإنما حدث نتيجة تناقضات ومواريث اجتماعية وسياسية مختلفة، وكذلك نتيجة ارتباطات دولية معينة، وأحيانًا نتيجة حساسيات شخصية. وربما قيل إن مصر

وقعت فى خطأ المبالغة فى هجماتها على مواقف آخرين فى العالم العربى، وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن علينا أن نضع مثل ذلك فى إطاره الصحيح... إن طبيعة العمل العربى داخل النظام العربى الواحد تفرض أوضاعا مؤداها أن أى حاكم ـ ملك أو رئيس ـ عربى يملك سلطة مطلقة داخل حدود إقليمه، ولكنه خارج هذه الحدود لا يملك إلا سلطة تعبئة أوسع الجماهير وحشدها لتأييد وجهة نظره، وهذا يخلق ضغوطا يحس بها بعض الحكام وتسبب لهم حساسية شديدة من تصور أن مصر كانت تخاطب شعوبهم، من فوق رؤوسهم، وبالتالى تتدخل فى شئونهم الداخلية.

إن الحوار العربى أخذ ـ نتيجة لذلك ـ شكلا حادا وعنيفا، ولكن الصراع كان على أشده من أجل الوصول إلى إقناع أوسع الجماهير.

ويقال أحيانا إن تلك كانت محاولة فرض سياسة من جانب مصر، وأعتقد أن ذلك لم يكن الحال تماما، بل ربما وصلت إلى القول إن مصر بصفة عامة لم تبدأ بخلاف مع أحد. إنها فى بعض الظروف استقرت على خيارات سياسية أو اجتماعية جديدة راحت تدعو إليها، ووجد الآخرون أن هذه الخيارات الجديدة، تختلف مع تصوراتهم القديمة أو تتعارض مع أفكارهم ومصالحهم بالنسبة لما يجب أن يحدث، وهكذا فقد كانوا هم البادئين بالخلاف.

ونأخذ ما جرى بالنسبة لحلف بغداد على سبيل المثال. فجأة قرر العراق أن يدخل فى حلف عسكرى أجنبى، ولم يفعل ذلك ويسكت، وإنما قرر حكامه توجيه الدعوة إلى دول عربية أخرى لتنضم إليه، وراحوا يمارسون ضغوطهم عليها. وفى نفس الوقت فإن مصر لم ترفض دعوة هذا الحلف فقط وإنما راحت تشرح وجهة نظرها لغيرها وتقنعهم بأن المصلحة العربية لا تتحقق على هذا النحو، وإنما تتحقق على نحو آخر، هو تدعيم وتقوية تيار الضمان الجماعى العربى لأن الخطر الرئيسى عليها فى هذه المرحلة هو الخطر الإسرائيلى القابع فى وسطها، وليس أى خطر متوهم غيره يتربص بها من أقصى الشمال... من الاتحاد السوفيتى أو الشيوعية الدولية إلى آخره.

ولم يكن الأمر مجرد صراع على فكرة ولكن أكثر من ذلك فإن مصر كانت تعتقد

أن انضمام الدول العربية فى المشرق إلى حلف بغداد كان معناه عزلها وتركها وحيدة أمام الخطر الإسرائيلى.

وهكذا احتدمت المعركة بسبب حلف بغداد... ولم تكن مصر البادئة، ولكنها كانت فى موقع الدفاع عن الأمن العربى العام وعن نفسها أيضا.

المدعى الاشتراكى: هل اتخذ الحوار بين الدول العربية شكل حوار سياسى، أم اتخذ صورا وصلت أحيانا إلى قرب الاشتباكات العسكرية؟

هيكل: إننى أتصور أن المقصود بذلك هو الخلاف بين مصر والمملكة العربية السعودية فى اليمن... وإذا كان ذلك هو المقصود فلابد أن نضعه فى إطاره التاريخى.

إن العلاقات بين مصر وبين ما أصبح الآن المملكة العربية السعودية مسألة قديمة جدا. وفضلا عن تأثير الروابط الدينية وإشعاعاتها والفتح العربى لمصر ونتائجه البعيدة، فإن الحجاز كان من عهد الدولة الطولونية رسميا تحت الحكم المصرى. واستمرت هذه العلاقة عبر القرون علاقة ود وصداقة تقليدية، بل إن الحجاز كان يعتمد فى حياته تقريبا على ما تقدمه مصر له بالتزامها السياسى والدينى وبموقعها الجغرافى منه على الشاطئ الآخر من البحر الأحمر. ولم تشب هذا الوضع شوائب إلا فى الفترة التى شهدت حملة محمد على ضد الحركة الوهابية بتكليف من الخليفة العثمانى فى إستانبول. وفيما بعد نشأت حساسية بين الملك فؤاد وبين الملك عبد العزيز آل سعود بسبب تطلع كل منهما إلى أحلام الخلافة بعد سقوط آخر الخلفاء العثمانيين، لكن هذا الخلاف زال بزوال دواعيه، وعادت العلاقات إلى طبيعتها، بل زادت ودا فى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن بسبب المنافسة القبلية بين الأسرة المالكة السعودية والأسرة المالكة الهاشمية واعتبار الأسرة المالكة السعودية أن الأسرة المالكة المصرية حليف طبيعى لها ضد الهاشميين.

وكان الملك عبد العزيز آل سعود يكن تقديرا خاصا لمصر ويعرف لها دورها

التاريخى فى المنطقة، وأتذكر أن الملك فيصل قال لى إن والده الملك عبد العزيز كان دائمًا يقول لكل أولاده «إن العرب يصحّوا بمصر ويمرضوا بمرضها... إذا صحّت مصر صحّوا وإذا مرضت مصر مرضوا». وبعد الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ زادت العلاقات بين القاهرة والرياض قوة بسبب الصراع على حلف بغداد، فقد كانت القاهرة تعارضه، وكذلك الرياض التى اعتبرته قوة مضافة إلى أعدائها الهاشميين فى بغداد.

لكن الخلاف بين البلدين ما لبث أن دب فى ظروف أزمة السويس. فالملك سعود غضب لأن جمال عبد الناصر لم يستشره فى تأميم قناة السويس رغم أن هذه القناة لها علاقة وثيقة كما قال وقتها بكل قضايا البترول. وكانت هناك محاولة لحصر هذا الخلاف فى اجتماع الدمام سنة ١٩٥٦، ولكن المسائل تطورت عندما ذهب الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية سنة ١٩٥٧، وعاد ليتعاون مع الولايات المتحدة فى خطتها لعزل مصر فى ذلك الوقت، وهى الخطة التى جرى تنفيذها تحت اسم مشروع أيزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط.

ثم تفاقمت الأمور حين تحالف الملك سعود مع بغداد ضد مصر، وبدأت عملية تدبير المؤامرات فى سوريا، وزادت هذه المؤامرات مع بروز الاتجاه إلى الوحدة بين مصر وسوريا، مما حدا بالملك سعود إلى أن يحاول رشوة العقيد عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثانى السورى ليقوم بانقلاب على الوحدة ونسف طائرة جمال عبد الناصر فى دمشق. وبعد الوحدة نتذكر أن الملك سعود هو الذى دفع - باعترافه حين جاء بعد ذلك لاجئا إلى القاهرة. مبلغ اثنى عشر مليون جنيه لتمويل مؤامرة الانفصال بين مصر وسوريا. ثم كان الملك سعود بعد الانفصال هو القوة المحركة وراء مؤتمر شتورة الذى اتخذ منبرا للتشهير بمصر.

فى ذلك الوقت كان التحول الاشتراكى قد بدأ فى مصر بقرارات يوليو الشهيرة سنة ١٩٦١، وكان ضيق الرياض شديدا من الفكر الاشتراكى... إن مصر لم تدع السعودية إلى تطبيق الاشتراكية عندها، ولكن مصر هى التى طبقت الاشتراكية عندها... ولكن الأفكار قابلة للانتشار والعدوى، وهكذا فإن مصر فى نظر الملك

سعود لم تكن خصما سياسيا فقط، ولكنها أصبحت خصما اجتماعيا أيضًا، فضلا عن حساسية الملك لتعاظم شعبية جمال عبد الناصر بين الجماهير العربية. ثم وصلت الأمور إلى درجة الانفجار عندما قامت ثورة اليمن سنة ١٩٦٢. ومن المهم أن نلاحظ أن الثورة اليمنية بدأت دون تدخل مصرى على الإطلاق، ثم ووجهت هذه الثورة بغزو مسلح كانت قاعدته «نجران» فى السعودية، وكان الغزو تحت قيادة الأمير الحسن - عم البدر إمام اليمن المخلوع - واستولت القوات الغازية على «صعدة» وانكشفت الأمور كلها حين توجه عدد من الطيارين السعوديين الأحرار بطائراتهم المحملة بالأسلحة الأمريكية إلى القاهرة بدل الاتجاه إلى اليمن، وكان هذا هو الجو الذى قررت فيه مصر أن تتدخل لمساعدة ثورة اليمن عسكريا.

ومن سوء الحظ أن مصالح عديدة تمكنت فى ذلك الوقت من إقناع السعودية أن الوجود العسكرى المصرى فى اليمن سوف يحمل إلى شبه الجزيرة العربية أفكار الثورة المصرية، وهكذا بدأ صراع طويل ومرير... ومن المحزن أن المسائل تدهورت إلى الحد الذى جرت فيه الاستعانة بجنود من المرتزقة الأجانب بلغ عددهم فى بعض الأحيان ما بين اثنى عشر وخمسة عشر ألفا من المرتزقة الأجانب... فرنسيين وبلجيك وألمان وإنجليز... لقتال الجيش المصرى فى اليمن.

إن الرئيس أنور السادات يعرف تفاصيل ما حدث فى اليمن كاملا، فقد كان هو المسؤول السياسى عن توجيه الحرب، فى حين كان المشير عبد الحكيم عامر هو المسؤول العسكرى عن إدارتها... وكانت مسؤولية الرئيس السادات فى حرب اليمن جزءا من اختصاصه العام فى مجلس الثورة المصرى القديم، فقد كان اختصاصه هو أمور شبه الجزيرة العربية كلها. إننى لا أريد أن أدخل فى تفاصيل كثيرة عن خبايا حرب اليمن لأنى لا أريد أن أنكأ جراحا قديمة، ولكن الوقائع تقول أمامنا إن مصر كانت فى موقف دفاعى عن نفسها وعن فكرة الثورة العربية.

وربما أضفت أن التدخل المصرى لنصرة الثورة اليمنية أدى إلى آثار هائلة فى شبه الجزيرة العربية... إنه أدى مثلا إلى استقلال الجنوب العربى، وإلى تأكيد عروبة واستقلال الخليج العربى، ثم إنه فرض عملية تحديث فى السعودية لمواجهة

الظروف المتغيرة، وكانت هذه العملية هى التى أدت إلى خلع الملك سعود وتولية الملك فيصل، ثم إن التطور أخذ بعد ذلك مجراه بحيث رأينا الشعار المصرى بـ «سيطرة العرب على بترول العرب» يجد طريقه إلى التحقيق، بصرف النظر عن أية تحفظات.

ولقد جرت بعد عزل الملك سعود محاولات لتسوية الصراع فى اليمن، واجتمع عبد الناصر مع الملك فيصل فى مؤتمر جدة سنة ١٩٦٥، واستمرت الاتصالات - بنجاح أحيانا وبغير نجاح فى أحيان أخرى - حتى كان مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ الذى أنهى الصراع المصرى السعودى فى اليمن.

إننى أظن أن مصر كانت على حق إستراتيجيا فى اليمن، رغم أننى أعترف أننى فى البداية عارضت التدخل العسكرى المصرى فى اليمن.

المدعى الاشتراكى: ما هى وجهة نظرك فى المواجهة العربية الإسرائيلية حتى الآن؟

هيكل: أنا من الذين يعتقدون أن مصر مستهدفة بالدرجة الأولى وقبل فلسطين، لأن مصر لا تستطيع ولا تملك التسليم بوجود حاجز برى يمنع اتصالها بالمشرق خصوصا، وحتى لو كانت ضرورة ودواعى هذا الاتصال قائمة طوال التاريخ فإنه الآن أكثر حتمية لاعتبارين:

١ - وحدة النظام العربى.

٢ - أن الخليج بالذات أصبح الآن مركز الثقل فى السياسة العالمية كلها باعتبار منابع البترول وفوائض أمواله، وهذه قضايا لابد أن تكون مصر موجودة فيها بطريقة بارزة ومؤثرة، وإذا انعزلت عنها فهى تضعف نفسها كثيرا، وبالتالى فأنا أعتقد أن إسرائيل قضية مصرية... قضية أمن مصرى... إلى جانب كونها قضية فلسطينية وعربية... واعتقادى أنه لا يوجد حل قريب أو ممكن لهذا الصراع إلا إذا فتح طريق المشرق أمام مصر بريا عبر سيناء والنقب، مما يسهل عملية تفاعل النظام العربى كله، وأتصور أن هذا الموضوع فى منتهى الحيوية نتيجة للأوضاع والفلسفات والآراء والعقائد الصهيونية، وأتصور كما يتصور - مع

الأسف ـ «بن غوريون» أنه ليس هناك حل لأن الصراع يجرى فى المنطقة على رقعة أرض واحدة بين طرفين ولابد فى النهاية أن تكون لأحدهما، وبما أن الدعوة الإسرائيلية فى فلسطين قائمة على فكرة أسطورية، والحق العربى فى فلسطين إلى جانب ضرورات المصلحة والأمن يقوم على تاريخ ممتد وواقع حضارى وإنسانى ـ فإن الحق العربى يبقى هو الجدير بالانتصار... وبالطبع فأنا لا أتصور، وبسبب الظروف العالمية الراهنة وظروف القوة السائدة، أن العرب يستطيعون تحقيق هدفهم دفعة واحدة. إننى أتصور أنه أمر صراع طويل علينا قدر ما نستطيع أن نعبئ له وأن نمرحله ـ إن صح هذا التعبير ـ بما يتناسب مع طاقتنا والطاقات العربية مرحلة بعد مرحلة، وأن نجعل تكاليفه محتملة خصوصا بالنسبة لشعب مصر، ولهذا فإننى أعتبر أن عملنا فى هذا السبيل هو مزيج من الحرب والسياسة، أو بمعنى أصح هو سياسة بالمعنى الحديث، أى سياسة تدخل القوة المسلحة كعنصر من عناصرها فى بعض الأحيان لتعديل موازين القوى... وإذا جاز لى أن أتصور نموذجا عمليا، فإن التاريخ يعطينا نموذج الحرب الصليبية.

المدعى الاشتراكى: القوتان العظميان فى منازعتهما على الشرق الأوسط... من الذى يحقق للعرب ولمصر مآربهم فى هذه المشكلة خاصة وأنكم تقولون إنه لابد من مزيج من السياسة والقوة مرحليا لحل المشكلة الفلسطينية أو الشرق الأوسط، بما فيها الاحتلال فى سيناء والجولان وفلسطين؟

أى القوتين ـ وهما متنافستان ومتنازعتان ـ ترون أنها أجدر بمساعدة مصر والعرب للوصول للحل المنشود؟

هيكل: باعتقادى أنه لا حل.. تاريخيا لا حل.. وحتى إذا نظرت للموضوع من وجهة نظر مصرية بحتة، فإن من واجب مصر ألاّ تقبل بغير فتح طريق المشرق... ولابد أن تقوم على الجسر البرى بين آسيا وإفريقيا دولة عربية... دولة فلسطينية. ذلك حق، إنه ضرورة.

ومن ناحية إدارة الصراع العربى الإسرائيلى، فلابد أن يكون فى اعتبارنا أن هناك

إرادة عربية مستقلة لها إمكانياتها ومواردها القادرة على أن تعطيها حدا كبيرا الحرية الحركة والتصرف.. ومع تسليمى بالصراع بين القوتين العظميين على الشرق الأوسط فإن أهم الحقائق هو وجود طرفين محليين آخرين فى هذا الصراع، وهما:

١ - إرادة عربية لها إمكانية استقلال.

٢ - إرادة إسرائيلية لها إمكانية استقلال.

صحيح أننى لا أعتقد أنه يمكن فصل أى من القوتين العظميين على التأثير على كل الصراعات فى العالم، وبالذات فى الشرق الأوسط، لاعتبارات مختلفة.

لكن الحل الأمثل يبقى فى اعتقادى ماثلا فى أن تتمكن مصر من تعبئة الإرادة العربية والإمكانيات العربية لكى تحصل من القوتين العظميين على قصارى ما تستطيع كل منهما تقديمه لها، ولقد مارست مصر هذه السياسة المتوازنة القائمة على الاستفادة من الصراع الدولى، ومارستها بنجاح... وفى كل صراع دولى يمكن أن يكون الأطراف المحليون ضحايا أو مستفيدين، وهذا يتوقف على حجم إرادتهم المستقلة وإمكانياتهم.

وأنا أعتقد أن حرب أكتوبر كانت تطبيقا ناجحا لهذه السياسة، وقد كانت معارك الحرب كلها بسلاح سوفيتى، فى الوقت الذى استطاعت فيه السياسة المصرية أن تشد الولايات المتحدة لدور إيجابى فى سبيل الحصول على حلول ولو مؤقتة، ولهذا فإن علينا الاستمرار فى الحصول من الطرفين الدوليين على أقصى الممكن.

المدعى الاشتراكى: أشرتم إلى حرب اكتوبر... فهل هناك وجهات نظر معينة بالنسبة لفض الاشتباك الأول أو الثانى؟

هيكل: كان رأيى طوال الوقت بعد ٦٧ أنه ليس هناك سبيل أمامنا إلا سبيل المعركة، وقد أبديت رأيى فى كل ما كتبت، وتعرضت لمشاكل بسببه من بعض المسؤولين فى الاتحاد الاشتراكى والصحف، وكانوا عاجزين عن الفهم، لذا ركزت على شرح نظرية الحرب المحدودة - أى استعمال القوة المسلحة فى لحظة مناسبة فى إطار عمل سياسى شامل يستهدف طوال الوقت تغيير موازين القوة.

ومما يشرفنى أننى كنت قريبا إلى أبعد حد من الرئيس السادات فى مراحل التحضير السياسى والعسكرى لحرب أكتوبر. وأبرز ما أعتز به فى تلك الفترة هو أن الرئيس السادات كلفنى بكتابة توجيهه السياسى والإستراتيجى إلى المشير «أحمد إسماعيل على» فى أكتوبر ١٩٧٣ بتحديد هدف الحرب، وكان تاريخ هذا التوجيه هو الأول من أكتوبر ١٩٧٣.. وهذا التوجيه الإستراتيجى منشور بنصه فى مذكرات الرئيس السادات «البحث عن الذات». وإذن كما قلت فإن قناعاتى كاملة بما كتبت.. وكانت ثقة الرئيس السادات وهو قائد هذه المعركة واضحة فى هذا التكليف، إلى جانب أننى كنت زائرا شبه مقيم فى قصر الطاهرة مقر قيادته فى ذلك الوقت، ليس ذلك فقط بل إن الرئيس السادات كلفنى أيضًا بكتابة خطابه لمجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر والذى حوى شروطه من أجل وقف إطلاق النار، وإذن فسواء فى قضية الحرب أو جهود الحل كان موقفى فى منتهى الوضوح، وأعتقد أننى بعد حرب أكتوبر وفى الإعداد لفك الاشتباك أبديت آراء واجتهادات كان هدفى فى شأنها - كما أفعل دائمًا - توسيع دائرة الخيارات المطروحة، وأعتقد أننى لأسباب طويلة كانت لى آراء مختلفة فى موضوع فك الارتباط الأول والثانى، ولكنى أحب أن أوضح مسألة هامة تتعلق بدورى أو دور أى صحافى وهى أن القرار له سلطة شرعية واحدة، وأن هدفنا جميعا لا يمكن أن يكون إلا إدارة حوار يقصد منه توسيع دائرة الاختيار.

المدعى الاشتراكى: هل لم تكن معارضا لفض الاشتباك؟

هيكل: نعم، وقد أبديت آرائى فى تلك الفترة فى مجموعة مقالاتى التى نشرتها «الأهرام» أيامها.

المدعى الاشتراكى: عند فك الاشتباك الثانى كنت قد تركت «الأهرام»، فهل أبديت بعض الملاحظات أو الأفكار فى أى صحيفة أو وسيلة إعلام؟

هيكل: نعم... وفى أى سؤال عما كتبت فى هذا الموضوع وفى تلك الفترة، فإنى أرجو أن يكون المرجع هو نصوص ما كتبته.

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـــة الثانيـــة

الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨

«الجـــزء الثانى»

تهمَة «الانهزاميَّة»!
محاولات البحث عن طريق
لاستعمال القوة المسلحة فى الأزمَة

المدعى الاشتراكى: بالرغم مما أكدته من تشجيعك واقتناعك بالحرب المحلية فقد نشرتم مقالا بعنوان «تحية للرجال» فى مارس ١٩٧١ أخشى أن يكون ما به تثبيط عزائم رجال القوات المسلحة؟

هيكل: إننى أرجو أن يسمح لى بالاستفاضة فى شرح هذا الموضوع لأنه موضوع بالغ الأهمية، وكل ما أريده هو أن تتضح صورة الحقيقة. إننى تعرضت لحملات أظنها ظالمة راحت تدعى علىّ بما لم أقله وبما كان عكس كل ما كتبت على خط مستقيم. لقد قيل بأننى بالغت فى قوة العدو وشككت فى إمكانية الحرب، وأننى كنت انهزاميا، وغير ذلك مما يقال. وأنا أرحب الآن بهذه الفرصة التى أرجو فيها أن أحدد موقفى واضحا أمامكم ولو لمجرد التسجيل لمستقبل الأيام.

ومن حسن الحظ أننى شأنى شأن أى كاتب ينشر ما يكتبه فى الصحف لا يستطيع أن يهرب من سجله، لأن كل ما يقوله ويكتبه مسجل عليه... مطبوع ومنشور.

ويهمنى بعد ذلك أن أقول إن لكل كاتب موقفًا إزاء قضايا، ولهذا فإننى أريد قبل أن أصل إلى المقال الذى هو موضوع هذا السؤال، وهو مقال «تحية للرجال»، أن أبين موقفى من قضية الحرب كلها، فهذا وحده هو الذى يضع هذا المقال وغيره فى سياقه المنطقى وسط كل ما كتبت.

لعلى أزعم لنفسى أننى كنت أكثر الذين تعرضوا بالكتابة وضوحا وتحديدا فى قضية الحرب، ولقد نسب إلىّ بعض الذين يتعرضون للكتابة الآن أننى الذى صككت شعار «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها»، وهذا صحيح، ولكنى لا أريد أن أبنى موقفى أمامكم هنا على مجرد شعار، ذلك أن لأى كاتب موقفًا من قضايا كما قلت، وليس مجرد كلمة أو جملة.

لعلى أذكر بالظروف التى واجهتنا بعد معارك سنة ١٩٦٧. إن الأمة العربية خرجت من هذه التجربة المرة ممزقة المشاعر مشتتة الأفكار، لا تكاد تستوعب ما حدث ولا تكاد تجد لنفسها طريقا واضحا بعده.

كانت هناك نزعات يأس، وكنت أبعد الناس عنها.

وكانت هناك اتجاهات مغامرة، بعضها ينادى بحرب تحرير شاملة فورا، وكان ذلك فى رأيى فوق طاقتنا فى ذلك الوقت، وكان بعضها الآخر ينادى بحرب تحرير شعبية على طريقة فيتنام، وكنت أرى أن ذلك النوع من الحرب لا يناسب ظروفنا. ومثل كثيرين غيرى فقد حاولت فى ذلك الوقت أن أشارك فى عملية البحث عن طريق عقلانى وممكن يؤدى بنا إلى تحقيق أهدافنا.

وهنا أستأذن فى أن أستشهد ببعض ما كتبته فى موضوع الحرب بيننا وبين إسرائيل.

إننى تعرضت لقضية الحرب فى أكثر من ثلاثين مقالا، وأعتقد أن ما فيها كاف لتوضيح موقفى.

إننى بدأت بتناول قضية الحرب بشكل مفصل ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٦٧، أى بعد أسابيع قليلة من انتهاء معارك يونيو... وأرجو أن يسمح لى بالقراءة من نصوص مقالاتى فى تلك الأيام.

وأجد الآن أمامى ما يلى:

*** أولا - مقال بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٧ - عنوانه «طريق القتال» قلت فى فقرة منه بالحرف:

«..... إن النكسة التى فرضت على النضال العربى تضعه أمام مرحلتين لا يستطيع اختصارهما فى مرحلة واحدة:

- مرحلة لإزالة آثار العدوان الذى بدأ يوم ٥ يونيو.

- مرحلة بعدها لقضية النضال العربى الأولى وهى فلسطين.

إن النكسة تجعل المرحلة الأولى عاجلة لا تقبل الانتظار. ومعاودة العمل من أجل قضية فلسطين تتطلب اجتياز مرحلة إزالة آثار العدوان كحد أدنى لابد من توفيره وضمانه».

ثم قلت فى فقرة أخرى منه:

«..... إن الثورة الحقيقية ليست فى ترديد الشعارات أو تسجيل المواقف، وإنما الثورة الحقيقية هى فى تحريك كل الممكن من طاقات الأمة العربية وقواها وتوجيهها إلى ساحة المعركة بطريقة واعية وإيجابية».

ثم استطردت فى فقرة تالية بعد ذلك أقول:

«ولقد قلت - ومازلت أقول - إنه لا مفر من القتال ما لم تحدث معجزة تحول دونه وتضع للمشكلة حلا آخر غيره، مع العلم بأننا لا نعيش الآن فى زمان المعجزات.

ومهما قلنا فيما نستطيع أن نقوم به على المسرح الدولى الذى يوشك النشاط أن يدب عليه مع عودة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد لإنهاء دورتها غير العادية يوم ١٨ سبتمبر الحالى، ثم لبدء دورتها العادية يوم ١٩ سبتمبر الحالى، فليس هناك - فيما يبدو حتى الآن - أى دليل يشير إلى احتمال إحراز تقدم ملموس نحو حل عاجل للمشكلة.

إن القوة الدولية الوحيدة التى تستطيع أن تضغط على إسرائيل هى الولايات المتحدة الأمريكية... وهى حتى الآن تشجع ولا تضغط.

بل إن الولايات المتحدة حتى لو أرادت أن تضغط فمن المشكوك فيه أنها فى الظروف الحالية قادرة على توجيه ضغط مؤثر على إسرائيل، وهناك أسباب مرئية أمامنا الآن لهذه القدرة المشكوك فيها».

ثم وصلت إلى أن قلت:

«هذه العوامل الأربعة المتميزة تكاد أن تحدد للقتال العربى نموذجا - لا بديل له - وهو نموذج الحرب النظامية».

حرب جيش فى مواجهة جيش.

حرب طيران فى مواجهة طيران.

حرب أسطول فى مواجهة أسطول.

على أن تكون قوى الأمة العربية كلها وراء جيشها وطيرانها وأسطولها عملا وتفانيا.

بل إنى لأكاد أقول إن العبء الأساسى سوف يكون على الطيران بالدرجة الأولى، وليست هذه عبرة يوم ٥ يونيو وحده، فإن هذه الحقيقة كانت واضحة أمام كثيرين من قبل هذا اليوم بزمان طويل.

وأعتقد - بغير ادعاء - أننى كنت واحدا من هؤلاء.

ومع ترددى دائمًا فى الاستشهاد بما سبق لى قوله، فلا يسعنى الآن ولو من باب الإلحاح غير أن أفعل ذلك المكروه.

- فى مقال بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩٦٣، قلت بالحرف الواحد:

«إن خطة إسرائيل المحتملة هى أن يقوم كل سلاح الطيران الإسرائيلى مرة واحدة بغارة مفاجئة وشاملة على القواعد الجوية المصرية، ولا يترك السماء فوق هذه القواعد إلا وكل شىء على الأرض تحته قد استحال إلى حطام ورماد».

- وفى مقال بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥، قلت بالحرف الواحد:

«وأنا لا أناقش هنا أسرارا حربية، ولا أقترب من مناطق محظورة، ومع ذلك فإنه يمكن من الآن القول بأن أسلحة الطيران والصواريخ سوف تلعب دورًا حاسمًا فى أية تطورات مفاجئة».

ثم أضفت فى نفس هذا المقال، بالحرف الواحد أيضًا:

«إن الظروف تتطلب منا الآن كفاءة مصرية إلى آخر مدى فى تلقى ضربة مفاجئة أو توجيه ضربة مفاجئة، مع استعداد كامل لما يلى ذلك من تداعى الاحتمالات».

إن الحقائق الأساسية فى المواجهة العسكرية بيننا وبين العدو لم تتغير بعد ٥ يونيو عما كانت عليه قبل هذا اليوم الحزين.

وذلك أمر يعرفه العدو. ولا سر فيه بالنسبة له. ولابد أن نعرفه نحن أيضا ونرتب أنفسنا عليه.

ذلك ضرورى بينما المسالك تتفتح وتتحدد، وترسم طريقا يزداد وضوحا مع كل يوم أمام النضال العربى... فى عصر لم يعد فيه مجال لمعجزات السلام التى تجىء وحدها بغير بشائر.

*** ثانيا ـ مقال بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ ـ عنوانه «الحل السياسى والحرب المسلحة» ـ قلت فى فقرة منه بالحرف:

«قد يبدو غريبا أن يدور حديثى هذه المرة ـ وربما لمرات أُخر قادمة ـ حول الحرب واحتمالاتها، فى نفس الوقت الذى تدور فيه المحاولات فى نيويورك ـ حيث تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية والعشرين ـ حول الحل السياسى لأزمة الشرق الأوسط واحتمالاته!

ولئن بدا ذلك غريبا أمام النظرة الأولى، فلقد يبدو مع النظرة الثانية أنه طبيعى، أو بتعبير أدق أنه طبيعة الأمور».

ثم قلت فى فقرة ثانية:

ويضاعف من خطورة الموقف اعتباران:

ـ الاعتبار الأول يتصل بالعدو وانتصاره: وقد كان انتصارا سريعا خاطفا أدار رأسه بالغرور والخيلاء وجعله فى وضع لم يعد يسمح له برؤية الحقائق وحسن تقديرها، خصوصا بالنسبة للمدى البعيد.

ـ والاعتبار الثانى يتصل بالأمة العربية والهزيمة التى واجهتها: وقد كانت هزيمة لا شك فيها، لكنه يتعين علينا أن نفرق بين نوعين من الهزيمة:

* الهزيمة القاسية: هذا ما واجهناه فعلا.

* والهزيمة الساحقة: وهذا ما لم نواجهه قطعا، وليس فى ذلك - عندما نقوله - أى أثر لخداع النفس أو التوارى خلف الأوهام الزائفة.

وأمثلة الهزيمة الساحقة - التى لم نواجهها قطعا - قريبة منا فى التاريخ الحديث:

فنحن مثلا لم نصل إلى موقف بلجيكا أو هولندا أو النرويج، وكلها اجتاحتها خلال ساعات محدودة جيوش ألمانيا النازية، ولم يكن الخيار المطروح أمامها هو وقف إطلاق النار ولكن إلقاء السلاح تماما.

كذلك نحن لم نصل إلى موقف إيطاليا أو فرنسا أو اليابان أو ألمانيا، وكلها لم تجد بديلا عن الاستسلام بغير قيد أو شرط. كل هذه الدول خلال الحرب العالمية الأخيرة - ووقائعها مازالت قريبة منا فى التاريخ الحديث - اضطرت بالهزيمة الساحقة إلى إلقاء السلاح وإلى الاستسلام بغير قيد أو شرط.

وأما ما واجهناه نحن فقد كان الهزيمة القاسية، ولقد قبلنا معها بوقف إطلاق النار، ولكن ذلك شىء يختلف عن إلقاء السلاح وعن الاستسلام بغير قيد أو شرط.

يضاف إلى ذلك مسألة خطيرة لا يمكن التقليل من آثارها المتفجرة، وهى أنه كان من نتيجة الهزيمة القاسية التى واجهتها الأمة العربية أن أجزاء من أراضى ثلاث دول عربية تقع الآن تحت الاحتلال العسكرى للعدو، وهذا أمر لا يمكن قبوله أو الصبر عليه طويلا.

ولقد ترتب على ذلك أن الشرق الأوسط الذى كان ممتلئا - فعلا - بمشكلة واحدة، أصبح الآن معبأ إلى حد الانفجار بمشكلتين:

- مشكلة أصلية: هى مشكلة فلسطين التى حكمت أحداث الشرق الأوسط خلال العشرين سنة الأخيرة.

- ومشكلة طارئة: هى مشكلة احتلال أجزاء من أراضى ثلاث دول عربية نتيجة للهزيمة القاسية خلال ستة أيام سوداء من يونيو سنة ١٩٦٧، وذلك ما نسميه الآن بـ «أزمة الشرق الأوسط الراهنة». والخطير أن اشتراطات الرئيس الأمريكى «ليندون

جونسون» وشروط العدو الإسرائيلى تهدف إلى استعمال المشكلة الطارئة لحل المشكلة الأصلية - أى أنهم يريدون بيع الانسحاب من أراضى ثلاث دول عربية مقابل شراء اعتراف عربى كامل - أو تسليم عربى كامل - فى فلسطين، وهو تناقض منطقى فادح. إن المشكلة لا تحل بمشكلة أخرى، وإضافة مشكلتين لا يخفف من حدة أزمة، وإنما يصل بالأزمة إلى مضاعفات مروعة.

ولقد أدت المشكلة الأصلية - وسوف تؤدى مهما كان - إلى حرب أو حروب إقليمية.

والمضاعفات المروعة الطارئة عليها - من إضافة مشكلة أخرى إليها - قد تؤدى بالأزمة إلى ما هو أكبر وأخطر من الحرب أو الحروب الإقليمية.

** ثالثا - مقال بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ - عنوانه «وقفة بقرب الجانب العسكرى من النكسة - عن العدو» - قلت فى فقرة منه بالحرف: «لقد كنا أمام عدو متعلم وعصرى»، وهذه العبارة وحدها قد تغنى عن كل تفصيل يجىء بعدها، كما أنها تلخص بدقة كل عناصر التفوق التى أحرزها العدو.

إن خطة الهجوم الإسرائيلى وضعت كلها ونفذت وفق القواعد العلمية المقررة التى تدرس فى جميع معاهد العلوم العسكرية.

ولم تكن هناك طوال الفترة التى استغرقتها العمليات أية محاولة «للاختراع» أو للخلط بين «العلم» وبين «شطارة اللعب بالبيضة والحجر» على حد التعبير المصرى الدارج.

ومن الواضح الآن وقد تكشفت كل أسرار العمليات - أو معظمها - أن كل خطوة قام بها العدو كانت هى الخطوة الطبيعية المتوقعة أو التى كان يجب أن تكون متوقعة.

وحتى بالنسبة لمفاجأة الطيران، فإن العدو لم يجئ من الغرب كما كان الظن قبلا، ولكنه سلك طريق الاقتراب الطبيعى، وهو الفجوة ما بين بورسعيد وبحيرة البرلس.

وقد لجأ إلى الطيران المنخفض - على ارتفاع خمسين مترا فى المتوسط - ليأمن إمساك شبكات الرادار له، وليتفادى فى نفس الوقت الارتفاع الضرورى لمدى بطاريات الصواريخ.

ثم قلت:

«كان «كتاب الحرب» هو القانون الوحيد المطروح للتطبيق بغير تجاوز أو شطط... أى أن العدو كان واعيا لحقيقة أن العلم - وليس أية ادعاءات أخرى غيره - هو السبيل المأمون للوصول والتحقيق».

ثم قلت:

«إلى جانب إدراك العدو لحقائق وضعه الإستراتيجى فإنه استطاع فى نفس الوقت إدراك الحقيقة الإستراتيجية الكبرى فى التوازن العالمى القائم الآن، وهى أنه:

«ليس فى مقدور أحد أن يحقق أهدافا غير محدودة حتى بالقوة العسكرية، وقصارى ما يستطيع أى طرف أن يحققه هو بلوغ هدف محدود».

أى أن النصر لأى طرف لا يقاس بالمدى الذى يستطيع الاندفاع إليه حتى وإن كان قادرا...

وإنما يقاس بالحد الذى يرضى بالتوقف عنده برغم أنه قادر. و«فى حين كان الهدف العربى غير محدود - وفى الحقيقة أنه كان غير محدد - فإن الهدف الإسرائيلى كان محدودا، وهو تدمير أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية العربية، ثم التوقف بعد ذلك عند موقع معين لا يلمس التوازن الإستراتيجى العالمى القائم».

ثم قلت:

لكن هناك عقبتين أمام عناصر القيادة العربية الصالحة:

- العقبة الأولى: أن السياسة العربية فى كثير من الأحيان تظلم قوادها بعدم الوضوح الإستراتيجى.

ـ والعقبة الثانية: أن نظم الأمن داخل بعض الجيوش العربية لا تعطى للقائد الصالح جو الأمان الذى يستطيع فيه ممارسة دوره.

ولقد قلت ما قلت بأمانة... ولكن الأمانة تقتضى منى أن أضيف: أن العدو الإسرائيلى، بكل ما له من البراعة فى استعمال إمكانياته، ليس عدوا رهيبا... ولا هو خارق للعادة فى قدراته. إن هزيمته الكاملة ممكنة... وأكاد أقول إنها سهلة.

بل وأقول إن العدو خلال العمليات ارتكب أخطاء كان يمكن لبعضها أن يكون قاتلا لو كان هناك على الناحية العربية تنبه يقظ ومقدرة خلاقة على استغلال الظروف المتحركة واستلام زمام المبادرة من قلب تطوراتها، والقبول بمخاطر ذكية وشجاعة فى نفس الوقت.

ولقد كانت هناك مواقف رائعة لوحدات وقيادات عربية تصرفت تحت نيران المعارك ووسط ضرامها كأحسن ما تكون الجندية وبروح فداء منقطعة النظير، لكنه من سوء الحظ أن جو النكسة العام ليس أنسب الأوقات لرواية ملاحم البطولة وترديد أغانيها.

ثم أعود فأقول إن الهزيمة الكاملة للعدو ممكنة...

** رابعا ـ مقال بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٧ ـ عنوانه «أعمدة الحقيقة السبعة» ـ قلت فى فقرة منه بالحرف:

«هناك مسألة قد لا تكون أهم من غيرها ـ مما يبرر البدء بها ـ ومع ذلك فإن وضعها على الفور ضرورى للتمهيد، وهى نقطة خاصة بمعنى النصر الإسرائيلى ومعنى الهزيمة العربية.

ولقد قال الجنرال موشى دايان وزير الدفاع الإسرائيلى مرة فى أعقاب معارك الأيام الستة من يونيو، وأظن أن كلامه جاء فى معرض أمر يومى إلى الجيش الإسرائيلى بعد انتهاء العمليات بقرار وقف إطلاق النار:

ـ «إن عظمة النصر الإسرائيلى سوف تدرس فى كل معاهد الحرب فى العالم، وعلى كل مستويات التعليم العسكرى».

ولدىّ نقطة خلاف ـ ليست الوحيدة ! ـ مع الجنرال دايان، وهى أن الأولى بالدرس ليس «عظمة النصر الإسرائيلى» وإنما «سخافة الهزيمة العربية».

إن النصر الإسرائيلى المعزز بقوى الاستعمار لم يكن فيه شىء غير عادى، ولكن الهزيمة العربية كانت شيئا غير عادى بأى ميزان ! أى أن إسرائيل حققت نصرا أكبر من قدرتها حتى مع استعمال الحد الأقصى من طاقتها، بينما لقى العرب هزيمة أقل من قدرتهم حتى مع استعمال الحد الأدنى من طاقاتهم !!».

*** خامسا ـ مقال بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٩ ـ عنوانه «شكل المعركة القادمة وما يجرى الآن فى سوريا» ـ ويلاحظ أننى بدأت فى هذا المقال أدعو إلى قيام جبهة شرقية، وأتصور شكل المعركة القادمة ـ وقد بدأت هذا المقال، واستطردت فيه على النحو التالى :

لا أعرف على وجه اليقين حقيقة ما يجرى الآن فى سوريا، وإن كان المؤكد أن شيئا ما يجرى الآن هناك.

وما من شك أن أى شىء يجرى فى سوريا الآن، وقبل الآن أو بعده ـ هو بالدرجة الأولى من حقوق واختصاصات الشعب السورى والقوى الحاكمة أو القادرة على الحكم فيه، لكن هناك لهذه الحقوق والاختصاصات بقية تتعلق بالأمة العربية كلها وبنضالها ومصيرها..

ولقد كان لسوريا باستمرار وضع خاص فى قلب الأمة العربية، ثم جاءت ظروف المعركة المحتدمة التى تخوضها الأمة العربية الآن وجعلت وضع سوريا أشد خصوصية مما كان فى أى وقت من قبل، وذلك لأن سوريا دعامة رئيسية من دعامات ما يسمى بـ «الجبهة الشرقية».

وإستراتيجية المواجهة العسكرية مع العدو الإسرائيلى الآن تقوم على وجود جبهتين :

ـ الجبهة الغربية : وتقف عليها القوات المسلحة المصرية، ومعها أية قوات تستطيع الدول العربية الإفريقية أن تضعها فى خط القتال.

- والجبهة الشرقية: وتقف عليها القوات المسلحة لسوريا والأردن والعراق، ومعها أية قوات تستطيع الدول العربية الآسيوية أن تضعها فى خط القتال.

وبين كل دول الجبهة الشرقية، فإن الجيش السورى يعمل تحت ظروف لا تتوافر كلها - بالكامل - لغيره من جيوش هذه الجبهة فهو قريب من ميدان المعركة، وهو قوى بعدده وسلاحه، وهو متفرغ للمعركة لا تبعثر جهوده - ولا ينبغى أن تبعثر جهوده - شواغل غيرها، ثم إن جزءا من التراب الوطنى لسوريا واقع تحت احتلال العدو، وذلك يعطى للجيش السورى أعمق حوافز القتال ودوافعه.

ومن هنا، فإننى أقول بعد هذه المقدمة:

- ليكن فى سوريا ما يكون، ذلك حق واختصاص شعبه وقوى الحكم فيه، وإنما المهم - وهذا حق الأمة العربية واختصاصها - أن يكون ما يكون فى سوريا مؤديا، فى حركته وهدفه، إلى تقوية ودعم إمكانيات الجبهة الشرقية، وتأكيد دورها، وزيادة تأثيرها وفعلها.

إن قيام جبهة شرقية لها دورها الأكيد، ولها تأثيرها وفعلها المحقق، هو ضمانة حيوية لا تستطيع بدونها معركة المواجهة المقبلة مع العدو أن تحقق كل ما يتعين عليها أن تحققه، وذلك لأننا فى المعركة المقبلة - حين يجىء وقتها فى تقدير الذين يتحملون المسؤولية العظمى - سوف نواجه ظروفا مختلفة كل الاختلاف عن ظروف معركة المواجهة السابقة فى يونيو سنة ١٩٦٧. ولو جاز لى أن أقترب من بعض هذه الظروف المختلفة كل الاختلاف، بعيدا عما يمكن أن يعتبر من محظورات الأسرار العسكرية، لعددت الأسباب التالية:

أولا - لقد كان منطقيا فى معركة يونيو سنة ١٩٦٧ ألاّ تقوم الجيوش العربية بتوجيه الضربة الأولى للعدو، لأنه لم يكن فى تخطيط هذه الجيوش فى ذلك الوقت أن تهاجم. كان موقفها - خصوصا موقف الجيش المصرى - أنه سيدخل المعركة إذا تعرضت سوريا للعدوان الذى كانت مهددة به.

وكان معنى ذلك أن الخطوة الأولى ستكون فى يد الجيش الإسرائيلى، وقد كان.

وفى هذه المرة يختلف الأمر، أو يجب أن يختلف.

إن الخطوة الأولى يجب أن تكون فى يد الجيوش العربية هذه المرة، لاعتبارات عدة:

١ - أن إسرائيل ليست فى حاجة إلى أن تهاجم من جديد، لأنها هاجمت فعلا وحققت لنفسها خطوطا هى فى الحقيقة أنسب الخطوط للوقوف، ولا يضيرها أن تقف فيها بضع سنوات أخرى، وإن كان يضير الجيوش العربية أن تطلع شمس أى صباح والجيش الإسرائيلى واقف فى الخطوط التى يحتلها الآن. وإذا قيل بأن تكاليف الاحتفاظ بهذه الخطوط غالية بالنسبة لإسرائيل، فلنذكر أن مشكلة «الثمن» ليست بالمشكلة الصعبة لدى عدونا، لأنه يجد دائما من يستطيع أن يدفع لحسابه عند الاقتضاء.

٢ - أن إسرائيل سوف تفكر مرتين قبل أن تهاجم من جديد لتتقدم من جديد، لأن أى تقدم بعد ما وصلت إليه سوف ينزلق بقواتها المتقدمة إلى بحار الكثافة السكانية العربية، سواء فى مصر أو فى سوريا أو فى الأردن، هذا فضلا عن أن الجبهات العربية، وبالذات الجبهة المصرية التى تقتصر عليها معرفتى المباشرة الآن، لم تعد سهلة الاختراق، بل أكاد أقول مستحيلة الاختراق.

٣ - أن الجيوش العربية هى التى تحتاج إلى أن تهاجم لكى «تخلع» الجيش الإسرائيلى من المواقع التى يستحكم فيها الآن داخل أراضى دول عربية، وإلا فإن خطوط وقف إطلاق النار الحالية سوف «تتجمد» كما يقولون، فإذا هى فى يوم من الأيام أمر واقع يكتسب صفة شبه شرعية دوليا من استمرار وضع اليد.

وإذا اتفقنا على أنه لا بديل أمام الجيوش العربية فى المعركة القادمة من أن تقوم هى بالهجوم - وهذا حقها المشروع دفاعا عن التراب الوطنى - إذن فإن ذلك سوف يطرح أمامنا حسابات الهجوم، وهى مختلفة عن حسابات الدفاع.

ويقول الخبراء العسكريون ـ وبينهم ثقاة عالميون فى الموضوع ـ إن الطرف الذى يهاجم فى أى حرب يتعين عليه أن يكون لديه تفوق مؤكد يتراوح ما بين ٢ إلى ١ أو ٣ إلى ١، ذلك أن الذى يهاجم سوف يكون عليه أن يقتحم استحكامات عدوه، طبيعية كانت أو صناعية، كما أنه سيفعل ذلك تحت نيران كثيفة من المدافعين فى مواقعهم المغطاة، فضلا عن ضرورة الاحتفاظ بمقدرة الاندفاع والانتشار بعد نجاح هجوم الاقتحام الأول.

وإذن فإن أول ما يحقق التفوق العربى اللازم للهجوم، أن تتعدد جبهاته بما يرغم العدو على تقسيم قواته والتخفيف من تركيزها على جبهة واحدة.

ثانيا ـ إن العدو فى المعركة الماضية فى يونيو سنة ١٩٦٧، لم يتوقف قبل أن يصل على كل الجبهات العربية إلى مواقع طبيعية تمكنه من موقف الدفاع، وتجعل موقف الهجوم الحتمى من الطرف العربى إذا رفض الاستسلام عبئا باهظ التكاليف.

على الجبهة المصرية: لم يتوقف العدو قبل أن يصل إلى قناة السويس، وهى مانع طبيعى مزعج.

وعلى الجبهة الأردنية: لم يتوقف العدو قبل أن يصل إلى نهر الأردن، وهو مانع طبيعى آخر.

وعلى الجبهة السورية: لم يتوقف العدو قبل أن يتمكن من احتلال مرتفعات هضبة الجولان، وهى مانع طبيعى ثالث.

ومعنى ذلك:

أن الجيش المصرى عليه، عندما يقرر البدء بالهجوم، أن يعبر قناة السويس، والعبور من أشق العمليات العسكرية فى كل الحروب. ثم عليه بعد العبور أن يندفع مسافات طويلة فى الصحارى المكشوفة.

كما أن الجيش الأردنى عليه، عندما يقرر البدء بالهجوم، أن يعبر نهر الأردن.

ثم إن الجيش السورى عليه، عندما يقرر البدء بالهجوم، أن يصعد هضبة الجولان، ضد عدو يتحكم فى المرتفعات العالية.

وإذن فالهجوم العربى عندما يحين وقته لن يكون مجرد اختراق لخطوط عدو مستحكم، وإنما سوف يكون أيضا عملية اقتحام لموانع طبيعية صعبة.

ومن هنا، فإن نسبة التفوق العربى يجب أن تزيد عن المعدل التقليدى.

وذلك يدعو إلى تعزيز قوة كل جبهة عربية، إلى جانب ضرورة تعدد هذه الجبهات والتنسيق الدقيق المحكم بينها.

ثالثا - إننا - فيما أتصور - لا نستطيع أن نبدأ معركتنا مع العدو بهجوم جوى على مطاراته يزيح من المعركة منذ ساعاتها الأولى أخطر أسلحته، وأخطر الأسلحة عموما فى جو السماوات فى الشرق الأوسط - هو الطيران - كما فعل العدو نفسه معنا سنة ١٩٦٧، وذلك لأسباب عدة:

١ - أن العدو متعلم فوق أنه متنبه، وهو لا يترك أسلحة قوته كما فعل البعض منا فى وقت من الأوقات لظلامات الجهل أو ادعاءات الغرور.

٢ - أن العدو يحتل مساحات من الأرض أوسع بكثير وبكثير جدا من مساحات الأرض التى كان يحتلها سنة ١٩٦٧، قبل المعركة المشؤومة فى يونيو، وقد وجد على هذه الأرض عديدا من المطارات إلى جانب ما أقامه عليها من المطارات الجديدة، ومعنى ذلك أنه يستطيع أن يحسن توزيع قواته الجوية على أكبر عدد من القواعد، فلا يجدها المهاجم مكدسة على الأرض تحته صفوفا صفوفا يحصد منها ما يشاء.

٣ - أن قواعد العدو التى يحتفظ فيها بقوته الإستراتيجية الجوية أصبحت أبعد منالا بالنسبة لنا مما كانت، وذلك بسبب مساحات الأرض التى تقدم إليها العدو نتيجة لمعارك يونيو ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، وبالنسبة للجبهة المصرية، فإن العدو يحتفظ بقوته الجوية التكتيكية فى مطارات سيناء، التى كانت قواتنا تعمل منها

قبل يونيو سنة ١٩٦٧، ومعنى ذلك أن الميزة التى كانت لنا بالقرب من قلبه الإستراتيجى قد انعكست، فأصبحت ميزة له، أى أنه هو اقترب ونحن ابتعدنا.

٤ - أن مستوى كفاءة القوات الجوية للعدو هو مستوى لابد أن نعترف له فى غير مبالغة توهمنا أننا لا نستطيع الوصول إليه، بل وتجاوزه بالتدريب المنظم.

لكننا فى نفس الوقت لا نملك - ولا ينبغى - أن نغفل من حساباتنا أن العدو تصور دور القوات الجوية منذ سنة ١٩٥٧ تصورا سليما فى أى معركة تجرى فى السماوات الصافية للشرق الأوسط، وأنه منذ ذلك الوقت ركز تركيزا محكما على إعداد قواته الجوية لاحتمالات المعركة، وامتد تركيزه على إعداد طيار الدرجة الأولى وطائرة الدرجة الأولى بالنسبة لظروفه وأهدافه.

وبالنسبة للطيار، كانت لديه الفرصة للتدريب فى كل مكان وبكل الوسائل، بل سعى حتى حصل على طائرة من طراز «ميغ - ٢١» وهى أفضل الطائرات الموجودة لدى العرب، وذلك بواسطة عراقى خان وطنه وأمته، ثم اتخذ العدو من هذه الطائرة أداة لتدريب طياره الإسرائيلى عليها حتى لا تواجهه مفاجأة عند استخدامها ضده عند نشوب القتال.

وبالنسبة للطائرة، فإن العدو اختار، وكانت لديه الفرصة لكى يختار، طائرة الطيران المنخفض، الذى يتجنب الرادار والصواريخ المضادة للطائرات معا، كما أنه اختار طائرة المدى الطويل التى يستطيع أن يقطع المسافات الطويلة من قواعده إلى قواعدنا بواسطتها، واستقر اختياره على الطائرات الفرنسية، وهى طائرات دولة تطمح أن تكون دولة نووية، لكنها لا تملك الأسلحة العابرة للقارات التى تحمل أسلحتها النووية إلى أهدافها البعيدة. ومن هنا كان تركيز فرنسا على الطائرات البعيدة المدى، وهكذا أيضًا كان اختيار إسرائيل لهذه الطائرات، وإن اختلفت أهدافها الإستراتيجية عن أهداف فرنسا.

ومن هذا كله فإننا لا نستطيع - فيما أتصور - أن نلحق بإسرائيل فى ضربة واحدة وخلال ساعات نفس ما ألحقته بنا فى ضربة واحدة وخلال ساعات - سنة ١٩٦٧.

بل أكاد أقول إن نموذج ما حدث صباح ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ لم يعد جائز الحدوث لا بالنسبة للعدو ولا بالنسبة لنا، لأن ما نجح مرة لا يتكرر نجاحه - فى الغالب - مرة أخرى!

ويترتب على ذلك أننا إذا أردنا إحداث تأثير محقق من الجو بالنسبة للعدو الإسرائيلى - ومن الضرورى أن نفعل ذلك، بل إنه من المحتم أن نفعله - فإن مجهودنا الجوى يجب أن ينطلق من أكثر من جبهة، وأن ينفذ إليه من أكثر من اتجاه.

رابعا - وأكثر من ذلك، وليس هذا سرا لأن العدو يعرفه، كما أن هيئات الدراسات الإستراتيجية فى العالم تناقشه صراحة وعلنا، فإن أنواع الطائرات التى نملكها - وهى من أقوى الطائرات فى العالم - لا يملك بعضها المدى الذى يمكنها من الانطلاق من قواعدها فى مصر مثلا لكى تضرب داخل إسرائيل ثم تعود بأمان مطلق، وذلك بسبب بعد المسافة بعد احتلال سيناء.

وليس يجدى مثلا أن يقتصر ضرب الجزء الأكبر من طائراتنا للعدو على المدى القريب منا، وإنما لابد أن يصل ضربنا إلى مكان قوته الإستراتيجية فى الأرض المحتلة قبل سنة ١٩٦٧.

إن الطائرات المصرية مثلا تستطيع أن تنفذ إلى داخل إسرائيل وتضرب، ولكن رحلتها فى العودة إلى القواعد المصرية لا تكون مكفولة الأمان تماما بسبب بعد المسافة.

وإذن فإنه من الضرورى أن تكون هناك ترتيبات بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية، توفر للقوات الجوية العربية الضاربة مطارات تستطيع أن تهبط إليها فى أى مكان، وأن تجد الحماية حيث تهبط، ولا يكفل ذلك غير أن تكون العمليات على الجبهة الشرقية وعلى الجبهة الغربية مربوطة بوحدة فى القيادة ربطا يستطيع أن يصمد فى ظروف المعركة.

خامسا - وهذه نقطة تستحق منا الإفاضة فى الحديث - فإن أسلوب الحرب الخاطفة ليس أنسب الأساليب فى معركتنا القادمة مع العدو عندما يحين وقتها، وذلك لأسباب عدة منها:

١ ـ أن أسلوب الحرب الخاطفة يلائم العدو بسبب طبيعة أرضه، وبسبب عدد سكانه المحدود، وبسبب استعداده وتدريبه الكثيف، وبسبب اقتصاده المحدود الموارد... ومعنى ذلك منطقيا أن هذا الأسلوب لا يلائمنا نحن من قاعدة أن ما يحقق ميزة لطرف من الأطراف فى معركة لا يمكن أن يعتبر ميزة للطرف الآخر.

بل إن أول قواعد الإستراتيجية الحربية هى أن يتمكن أى طرف من أطراف أى قتال أن يحرم عدوه من الميزة التى يعتقد هذا العدو أن فرصته الحقيقية معلقة بها.

٢ ـ وبنفس المقدار والنسبة فإن أسلوب الحرب الطويلة يلائمنا بسبب عمق الأرض لدينا، وعدد السكان غير المحدود، وبسبب نقص الاستعداد التكنولوجى اللازم للتدريب الكثيف، وبسبب الاقتصاد غير المحدود.

٣ ـ أن الحرب الخاطفة، وهذا تأكيد إضافى على معنى ورد عابرا فى السببين السابقين، تحتاج إلى إحكام فى التخطيط والتنفيذ، وإلى درجة غير عادية خصوصا فى حالة الهجوم، وأمام مواقع طبيعية، وأمام استحالة توجيه ضربة قاضية بالطيران فى الساعات الأولى للمعركة.

ولقد أثبتت ظروف معارك يونيو سنة ١٩٦٧ أن العدو يملك نوعا من التفوق التكنولوجى مكنه من إحكام التخطيط والتنفيذ فى عمليته الخاطفة فى ذلك الوقت.

وميزان التفوق التكنولوجى ليس عاملا يمكن التغلب عليه وتعويضه فى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، وإنما هو مشكلة حضارية تحتاج إلى فسحة أكبر من السنين للتغلب عليها وإيجاد حل لها، وهى فسحة لا يمكن انتظارها طالما كان احتلال الأرض العربية قائما، وانتهاك الكرامة العربية متجددا مع مطلع كل شمس جديدة.

وإذن فلابد أن نقاتل فى معركة قادمة فى ظل التفوق التكنولوجى للعدو، على أن نحرمه من مزايا هذا التوفق بكل الوسائل، وأهم هذه الوسائل هى الحيلولة دونه ودون أسلوب الحرب الخاطفة التى يتجلى فيها أثر هذا التفوق سريعا ومؤثرًا.

٤ ـ أن ظروف العدو البشرية، على الحرب الطويلة، تعطى للجانب العربى فرصة

للانتصار بأسلوب آخر، ليس هو أسلوب الضربة القاضية، وإنما أسلوب يحقق نفس آثار الضربة القاضية، وإن خلا من التأثير الدرامى العنيف والمجلجل.

أعنى بذلك ما يلى:

إن هناك فارقا بسبب الظروف البشرية بيننا وبين العدو، ومن هذا الفارق فإن العدو يحتاج إلى أن يهزمنا فى ميدان القتال هزيمة واضحة لكى يقول إنه انتصر فى المعركة.

وأما نحن، فإنه يكفينا أن نرفع نسبة خسائر العدو إلى أكثر من القدر الذى يستطيع احتماله لكى نقول إننا انتصرنا.

وتطبيق ذلك عمليا كما يلى:

* إذا استطاع العدو أن يقتل منا خمسين ألفا فى المعركة، فإننا برغم هذه الخسارة نستطيع الاستمرار فى القتال لأننا نقدر على التعويض البشرى.

* وإذا استطعنا نحن أن نقتل للعدو عشرة آلاف فى المعركة، فإنه سوف يجد نفسه - بغير جدال - مضطرا إلى طلب وقف القتال، لأنه لا يقدر على التعويض البشرى.

وأكرر ما قلت مرة ثانية للتلخيص والتأكيد:

يستطيع العدو أن يعتبر نفسه منتصرا فى حالة واحدة، وهى أن يتمكن من هزيمتنا هزيمة محققة.

بينما نستطيع نحن أن نعتبر أنفسنا منتصرين بمجرد أن نرفع نسبة خسائره البشرية فوق الحد الذى لا يستطيع تعويضه.

٥ - أن العدو لا يستطيع - بسبب كل ظروفه - أن يتحمل حالة التعبئة العامة التى تفرضها الحرب الشاملة لأكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، وذلك ما أظهرته بوضوح معارك يونيو سنة ١٩٦٧.

فى تلك الحرب أتمت إسرائيل التعبئة العامة فى أسبوع (أى فى الفترة ما بين ٢٥ مايو ١٩٦٧ حتى ٢ يونيو ١٩٦٧، وكان لابد أن تحارب بأسرع ما يمكن وأن تفرغ من القتال فى بحر أسبوع ثان، وكان تقدير كل الخبراء - بمن فيهم الخبراء الإسرائيليون أنفسهم - أن إسرائيل تستطيع تحمل أعباء التعبئة العامة لمدة أسبوع ثالث، فإذا زاد العبء عن ذلك تعرضت إسرائيل لانفجار من الداخل، ذلك أن قرابة الثلاثمائة ألف جندى الذين تضعهم إسرائيل تحت السلاح فى حالة التعبئة العامة للحرب الشاملة هم الجزء الأكبر من القوة العاملة فى المصانع والمزارع والخدمات. ويقول كل الخبراء - وقولهم صحيح تسنده الأرقام الفعلية للقوى العاملة والمحاربة فى إسرائيل - إنه إذا استطاع العرب أن يجعلوا حربهم مع إسرائيل تطول ما بين ستة أسابيع إلى ثمانية أسابيع فإن إسرائيل تخسر الحرب مهما تكن رقعة الأراضى التى تحتلها فى ميدان القتال.

٦ - أن أسلوب الحرب الطويلة هو الأسلوب الذى يمكن قوة من أبرز القوى العربية التى أخرجها التحدى الإسرائيلى من أداء دورها، وأقصد بها قوة المقاومة الفلسطينية.

إذا كانت الحرب خاطفة، أو إذا تركنا العدو يفرضها علينا حربا خاطفة، فإن قوى المقاومة لن تستطيع أن تؤثر فيها كثيرا.

وإذا امتدت الحرب فإننا سنعطى قوات المقاومة الفلسطينية فرصة متاحة لأداء دور تستطيع أن تؤديه باقتدار.

تستطيع أن تشل خطوط مواصلات العدو فى اللحظات الحرجة، وتستطيع أن تربك قيادته، وتستطيع أن تحدث تأثيرا بالغا فى الروح المعنوية لسكانه وراء خطوط القتال، بما يفرض عليه ضغطا لا يقدر أن يغالبه.

وأسلوب الحرب الطويلة بعد ذلك أكثر ما يستدعى تعدد الجبهات ضد العدو، لأنه يحرمه من ميزة التركيز على جبهة واحدة، وهو أهم متطلبات الحرب الخاطفة الملائمة له.

كما أن أسلوب الحرب الطويلة أخيرا هو أكثر ما يستدعى التنسيق بين الجبهات المتعددة والملائمة بين التحركات المختلفة على خطوط هذه الجبهات المتعددة.

من هنا اهتمامى بما يجرى فى سوريا، أو بالأحرى اهتمامى بنتيجته، وأن يكون من هذه النتيجة ما يؤدى، يقينا، فى حركته وهدفه، إلى تقوية ودعم إمكانيات الجبهة الشرقية، وتأكيد دورها، وزيادة تأثيرها وفعلها.

ولقد تكلمت عن الضرورات العملية وحدها فى وقت من أحرج أوقات الأمة العربية وأشدها خطرا وأكثرها حسما.

لم أتحدث عن وحدة التاريخ، أو وحدة النضال، أو وحدة المصير.

تحدثت فقط عن حق الحياة، وعن إمكانية الحياة، أمام مواجهة مع العدو، لا مفر منها ولا مهرب، ولا سبيل إلى تجنبها حفظا للحياة نفسها، فضلا عن كرامة الحياة.

ولعلى لا أكون دون قصد قد أسأت إلى أحد، فأطراف ما يجرى الآن فى سوريا هم كلهم إخوة لنا، وتستطيع الأمة العربية - مهما كانت معاناتها ومخاوفها مما يجرى - أن تشير إليهم جميعا قائلة: «كلهم أبنائى».

*** سادسا - مقال بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ - عنوانه «نظرة على خط وقف إطلاق النار» - وكان هذا المقال قبل حرب الاستنزاف دعوة إلى إبقاء خطوط وقف إطلاق النار مع العدو ساخنة باستمرار، وفى بداية هذا المقال قلت:

«سوف تكون الفترة القادمة حافلة بتضحيات كبيرة وكثيرة، عزيزة وغالية».

ومهما كان ذلك مدعاة لآلام وأحزان عميقة، فإنه الآن قدر مكتوب لا يمكن تجنبه، وذلك على ضوء عديد من الاعتبارات الماثلة الآن على خطوط المواجهة فى الصراع العربى الإسرائيلى.

* وبين هذه الاعتبارات - أولا - أن هناك خلافا لا سبيل إلى تجاوزه بين نظرتين متباعدتين فى شأن خطوط وقف إطلاق النار الحالية، ومدى تأثيرها على فرص حل الأزمة المستعصية والمزمنة فى الشرق الأوسط، وهى أزمة لم تكن معارك يونيو

سنة ١٩٦٧، إلا فصلا من فصولها، لأنها قائمة منذ سنة ١٩٤٨، بل إنها فى الحقيقة بدأت قبل ذلك بكثير... ربما مع وعد بلفور سنة ١٩١٧.

وهناك فى هذا الشأن وجهة نظر إسرائيلية تساندها حتى الآن سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهى ترى أن خطوط وقف إطلاق النار الحالية هى - أخيرا - الفرصة السانحة لإرغام الأمة العربية على الخضوع المطلق لمخطط السيطرة الذى تمثل إسرائيل رأس الحربة فيه، وذلك من تصور أن الأمة العربية - على خطوط وقف إطلاق النار الحالية - ليست فى موقف تستطيع منه أن ترفض أى شىء.

وهناك فى هذا الشأن أيضا وجهة نظر عربية، يساندها الاتحاد السوفيتى وتتفهمها السياسة الفرنسية، وهى ترى أن خطوط وقف إطلاق النار الحالية عبء جديد على أزمة قديمة، أى أنها مضاعفة أخطر على موقف كان خطيرا بالفعل، وبالتالى فإن هذا التعقيد المركب هو آخر أساس يمكن أن يقوم عليه حل يكتب له البقاء طويلا أو قصيرا.

* وبين هذه الاعتبارات - ثانيا - أن إسرائيل تتصور أنها بواسطة خطوط وقف إطلاق النار الحالية تستطيع أن تقوم بضغط مزدوج فى هدفه على ثلاث من الدول العربية هى: مصر وسوريا والأردن.

وهدف هذا الضغط المزدوج:

١ - أن تحصل إسرائيل بواسطة خطوط وقف إطلاق النار سنة ١٩٦٧ على اعتراف بخطوط هدنة سنة ١٩٤٨، باعتبارها حدودا دولية لإسرائيل - كخطوة أولى.

٢ - وفوق ذلك تساوم إسرائيل بواسطة خطوط وقف إطلاق النار الحالية لكى تحصل - كخطوة ثانية - على مساحات من الأرض الجديدة تضمها إليها، سواء فى الضفة الغربية للأردن، أو فى مرتفعات الجولان السورية، ومن يدرى فربما كانت هناك مطالب لم تظهر بعد فى صحراء سيناء المصرية.

وفى مواجهة هذا الضغط المزدوج فى هدفه، فإن الدول العربية الثلاث المعنية بالأمر مباشرة لا تملك ولا تستطيع:

١ - لا تملك أى دولة عربية تحت أى ضغط أن تساوم على ترابها الوطنى، فإن أول مبرر لقيام أى دولة - عربية أو غير عربية فى أى مكان فى الدنيا، وفى أى وقت فى التاريخ - هو الحفاظ على التراب الوطنى، وإذا تنازلت الدولة عن شىء منه سقطت وفقدت مبرر وجودها.

٢ - لا تستطيع أى دولة عربية أن تقرر شيئا داخل الأرض الفلسطينية لأن الشعب الفلسطينى الآن حاضر يتكلم عن نفسه، ولا يحق أن يتكلم عنه أحد، خصوصا فيما يتعلق بأرضه، وكان حضور الشعب الفلسطينى بعد سنة ١٩٦٧ قد تمثل فى ثورته التى عبرت عنها منظمات المقاومة، ثم تأكد حضوره بعد أن استولت قوى الثورة الفلسطينية على ما يمكن أن نسميه سلطة الدولة الفلسطينية، ممثلة فى منظمة التحرير، التى يعترف بها الكل تقريبا، تمثيلا شرعيا ورسميا للكيان الفلسطينى.

* وبين هذه الاعتبارات - ثالثا - أن خطوط وقف إطلاق النار الحالية هى لغم موقوت بزمن معين، وكان النفوذ الأمريكى العالمى الموالى لإسرائيل هو المسؤول أكثر من غيره عن هذا الوضع الخطير، حين بذل كل ما لديه لكى يجعل قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى يونيو سنة ١٩٦٧ قرارا معلقا فى الهواء بسلك مكهرب قريب من كل براميل البارود، وذلك حين صدر هذا القرار بغير نص - لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة - يطالب - إلى جانب وقف إطلاق النار - بعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التى كانت فيها قبل نشوب القتال.

فى هذه الظروف كان محتما أن يصبح خط وقف إطلاق النار لغما موقوتا بزمن معين، قابل للانفجار فى أى لحظة لأن الدول العربية التى قبلت به، فعلت ذلك اضطرارا، وفعلته - من ناحية أخرى - انتظارا لجهود يمكن أن تقوم بها القوى المهتمة بمستقبل السلام فى المنطقة وفى العالم.

والاضطرار ليس حقيقة ثابتة غير قابلة للتغيير.

كذلك فليس هناك انتظار يدوم إلى الأبد.

أى أن هناك حدا، وهناك حسابا، فى الاضطرار وفى الانتظار».

ثم وصلت إلى نهاية هذا المقال مؤكدا:

«معنى ذلك باختصار، فيما يتعلق بهذه المرحلة الجديدة على خطوط المواجهة»:

* من ناحيتنا: نحن نخسر أبطالا، وتتعرض لدينا للخطر منشآت، لكن خط وقف إطلاق النار يثبت أمام العالم مع كل يوم أنه مجرد لغم موقوت، كما أن جماهيرنا تجدد إيمانها بحقها فى الدفاع عن النفس وقدرتها عليه برغم قيود الاضطرار والانتظار، ثم إن مقاتلينا يجرى تطعيمهم للمعركة بالدم وبالنار بحيث لا ينقض كل شىء عليهم بغتة كما حدث فى يونيو سنة ١٩٦٧.

* ومن ناحية العدو: فإن تكاليف الاحتلال عليه تزيد، ونزيف الدم لديه يزيد، واستهلاك المعدات لديه يزيد، والأعباء الاقتصادية التى يتحملها بسبب المواجهة تزيد.

والفارق بين العدو وبيننا هو أن أية خسارة قد تلحق بنا لن تكون كبيرة إذا ما قورنت بما خسرناه فعلا فى يونيو سنة ١٩٦٧... وكان غاليا.

وأما أى شىء يخسره العدو، فسوف يكون كبيرا بعد كل ما استطاع تحقيقه فى انتصار سنة ١٩٦٧... وكان رخيصا.

المدعى الاشتراكى: هذا يكفى لجلسة اليوم... وأقترح تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـــة الثالثـــة

الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

«الجـــزء الأول»

بقية لتهمة «الانهزاميَّة»!
موقف واضح فى «قضيَّة الحَرب»
والشواهد الناطقة

المدعى الاشتراكى: فى جلسة التحقيق السابقة كنت تتحدث عن مقال مارس ١٩٧١ فى الأهرام «تحية للرجال».. فهل لديك ما تريد إضافته؟

هيكل: كان حديثى فى الواقع عن موقفى من «قضية الحرب» عموما، فهذا هو الموضوع الذى أعتبره أساسيا، وفى سياقه فإن الدور سيأتى على المقال موضوع السؤال وهو «تحية الرجال». ولقد قلت لحضراتكم إننى سعيد بهذه الفرصة التى تتيح لى أن أعيد التذكير بحقيقة مواقفى بعد حملات غريبة لا أعرف لها سببا، ولا أعرف لها سندا راحت تنسب إلىّ ادعاءات الانهزامية واليأس والتهويل فى قوة العدو. والغريب أن تلك كلها دعاوى كانت أبعد ما تكون عن موقفى المكتوب والمنشور. ولا أعرف لماذا يدعى على رجل بعكس كل ما قاله وأعلنه. إننى آسف أن أضطر إلى القول بأننى راض كل الرضا عن إسهامى فى مناقشة «قضية الحرب». آسف أن أقول إن إسهامى فى مناقشتها كان إسهاما بناءً وعلميا، ومبعث أسفى أن مثل هذا القول يحمل شبهة التفاخر والتباهى، وهو ما لا أريده.

أعود إلى الموضوع...

فى الجلسة الماضية استعرضت أمامكم نماذج مما كتبت فى «قضية الحرب»، ومن تلك النماذج - ولكى يكون سياق الكلام متصلا - فإننى أثبت من خلال الاستشهاد بما كتبت أننى كنت أدور وألح من حول النقط التالية:

* لقد كنت دائما أقول وأكرر إنه لا مفرّ من الحرب.

* ولقد أوضحت بالتحليل - كما رأيتم - أن حربنا لابد أن تكون حربا هجومية نقوم نحن بشنها.

* ثم شرحت أنها لابد من أن تكون حربا طويلة لتلافى أثر التفوق العسكرى الإسرائيلى الذى يعتمد على الحرب الخاطفة.

* ثم ركزت على الأسباب التى تحتم أن تكون حربنا على جبهتين بما يعنيه ذلك من ضرورة إقامة جبهة شرقية مع سوريا على الأقل.

* ثم وصلت إلى النقطة الساخنة فى الإستراتيجية العربية وهى أن أول أهداف الحرب لابد أن يكون تكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر البشرية وفى المعدات، لأن ذلك هو الطريق المباشر لكسر نظرية الأمن الإسرائيلية، كما يكفل تغيير موازين القوة فى المنطقة.

ذلك كله قدمت لكم شواهده من خلال ما كتبت فيما استعرضته من مقالاتى بعد الحرب سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨.

والآن أنتقل أمام حضراتكم إلى استعراض بعض ما كتبته حول «قضية الحرب» فى سنة ١٩٦٩.

أمامى الآن مقال أستأذنكم فى التوقف أمامه واستعادة مقاطع كبيرة منه. إن هذا المقال حوى تصورا كاملا لمعركتنا الممكنة مع إسرائيل... إن التصورات التى جاءت فيه وصلت إلى درجة أدعى معها - والمقال شاهد - أن ما حدث بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ لا يخرج كثيرا عما جاء فيه.

تاريخ هذا المقال هو ١١ إبريل ١٩٦٩.

عنوان المقال «الجيش الإسرائيلى والدواعى الملحة لهزيمته فى معركة».

«يتحتم على أمتنا العربية - فيما أظن - أن تبذل قصارى ما تستطيع لكى تجعل «ميزان الخوف والطمأنينة» يميل إلى ناحيتها فى صراع المصير الدائر الآن على أرض الشرق الأوسط».

وكان «ميزان الخوف والطمأنينة»، موضوع حديثنا فى الأسبوع الماضى، وكان اتفاقنا أنه أهم الموازين فى الصراع العربى / الإسرائيلى، بعد ميزان السلاح مباشرة.

ولمجرد التذكرة، فلقد كنا نقول إن «ميزان الخوف والطمأنينة» يجب أن يكون

منطقيا وطبيعيا، لصالح العرب وضد إسرائيل، التى هى جزيرة يعيش فيها مليونان من الإسرائيليين تحت حصار بحر عربى يعيش فيه ما بين ثمانين إلى مائة مليون من العرب.

لكن إسرائيل بوسائل صناعية - تحدثنا فيها تفصيلا - حاولت قلب الميزان، ونجحت فى هذه المحاولة إلى حد ما، وأخذت لنفسها الطمأنينة، وتركت الخوف للعرب بعكس كل قوانين المنطق والطبيعة.

ومع أن هناك حركة، أو بمعنى أدق بداية تغيير فى «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وذلك عن الوضع الذى مال إليه الميزان فى أعقاب معارك يونيو سنة ١٩٦٧، إلا أن الدواعى والضرورات تفرض - كما كنت أقول الآن - بذل قصارى ما تستطيعه الأمة العربية من جهد لكى يميل الميزان إلى ناحيتها، ولكى تكون «الطمأنينة» إلى جانبها، و«الخوف» إلى جانب إسرائيل.

تلك مسألة حيوية حتى وإن طال الصراع بعدها عشرات السنين. ذلك أن الحالة النفسية لأطراف أى صراع هى نصف طريقهم إلى نتيجة هذا الصراع، سواء بالنصر أو بالهزيمة.

ولعل أكبر عامل يساعد الجهد العربى الذى يمكن بذله فى هذا السبيل هو أن ما يريدونه ليس مجافيا لقوانين المنطق والطبيعة، بل هو - بالقدرة عليه - تعبير دقيق عن هذه القوانين.

وهناك، فى تقديرى، طريق رئيسى لا يمكن تجنبه أو تجاهله، لدفع «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى - الإسرائيلى إلى ناحية العرب، استجابة لكل الدواعى والضرورات واتساقًا مع قوانين المنطق والطبيعة...

هذا الطريق الرئيسى لتحريك الميزان إلى ناحيتنا، أو لتصحيح وضعه بمعنى أدق هو:

«إنزال هزيمة لاشك فيها بالجيش الإسرائيلى فى معركة عسكرية... معركة عسكرية واحدة».

وأريد أن أكون واضحا فيما أقول، لأن الظروف لا تحتمل الكلام المرسل والملقى على عواهنه بغير حساب للمسؤولية، ولذلك فإننى أستدرك بما يلى:

١ - لست أتحدث عن هزيمة العدو فى الحرب، وإنما أتحدث عن هزيمة العدو فى معركة، فهزيمة العدو فى الحرب مازال أمامها طريق طويل لا تظهر أمامنا احتمالاته الآن، ولكن هزيمة العدو فى معركة، تدخل فى نطاق القدرة التى يمكن أن تكون متاحة قبل الطريق الطويل لنهاية الحرب.

٢ - إنَّنى - حتى - لا أتحدث عن معركة فى حجم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، أى ٥ يونيو معكوسة، بمعنى أن تكون مبادأة العرب ومفاجأة لإسرائيل، ذلك أن ٥ يونيو - فى أغلب الظن - لن يتكرر بشكله أو بفعله.

إن أحدا فى المعركة القادمة لن يؤخذ مفاجأة، لا نحن ولا العدو. ولقد كان أسوأ ما حفلت به معركة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ - وما أكثر ما حفلت به من السوء - هو أن الجيوش العربية لم تقاتل، وعدونا لن يسمح لنفسه بمثل ذلك مهما كانت أسبابه.

إذن فإن المعركة التى أتحدث عنها، والتى أجد أن الدواعى والضرورات تفرضها لتصحيح «ميزان الخوف والطمأنينة»، فى الصراع العربى - الإسرائيلى، أقل طموحا وأكثر تواضعا من معركة ٥ يونيو. وإنما أتحدث عن معركة قد تكون محدودة، ولكن يتحتم أن يكون النصر العربى بعدها لاشك فيه، والهزيمة الإسرائيلية بعدها لاشك فيها، فى إطار هذه المعركة بالطبع.

٣ - إنه ليس بين الدواعى والضرورات التى أتحدث عنها، والتى تفرض المعركة العسكرية، أى اعتبار كبير لما يمكن أن يسمى بالانتقام للكرامة العربية المجروحة.

إنَّ اعتبار الانتقام لا ينبغى له أن يكون محرك الأمم العظيمة فى صراعاتها المصيرية، ذلك أن الأمم العظيمة تعيش بمبادئها ولمصالحها، ولا تعيش على الغرائز ونزعاتها الجامحة.

ولقد استدركت بثلاثة تحفظات بالنسبة للمعركة التى أراها ضرورية وحيوية،

وأريد أن أستطرد بعد ذلك إلى إضافات لعلها تنجح أكثر فى تقريب صورة أوضح لما أتحدث عنه:

١ - إن اشتباكات المدافع التى تجرى الآن على الجبهة المصرية ليست هى المعركة التى أتصورها وأحس أن الدواعى والضرورات تفرضها، وإنما ما أتصوره أكبر من ذلك وأوسع نطاقا بكثير.

إن اشتباكات المدافع مهمة، بل وبالغة الأهمية، لكنها ليست المعركة التى يمكن أن يتحقق بها هدف إنزال هزيمة عسكرية لاشك فيها بالجيش الإسرائيلى.

٢ - إنَّ نشاط منظمات المقاومة، فى نطاقه ومداه الحالى، ليس هو أيضا المعركة التى أتصورها وأحس أن الدواعى والضرورات تفرضها.

إن منظمات المقاومة الفلسطينية والمصرية تقوم بعمليات رائعة فى ظروف مروعة، لكن ما تستطيع القيام به فى النطاق الحالى ومداه لا يصل إلى إنزال هزيمة عسكرية لاشك فيها بالجيش الإسرائيلى. ومهما يكن، فإن اشتباكات المدافع على الجبهة المصرية، وعمليات منظمات المقاومة الفلسطينية والمصرية، كلها بدايات ما زالت تتحسس الطريق إلى معركة.

٣ - بصفة عامة، ومبسطة، فإن المعركة التى أتحدث عنها وأتصورها بالدواعى والضرورات، وأطلبها هزيمة عسكرية لاشك فيها تنزل بالجيش الإسرائيلى، هى معركة يمكن للقوات العربية فيها - مثلا - أن تحطم للجيش الإسرائيلى فرقتين أو ثلاثا من فرقه، وتبيد له ما بين عشرة آلاف إلى عشرين ألفا من جنوده، وترغمه على التقهقر من مواقع يحتلها مرتدا إلى مواقع أخرى خلفها ولو بكيلومترات قليلة.

أتحدث إذن عن معركة، ولا أتحدث عن الحرب كلها.

وأتحدث عن معركة محدودة - والمعركة بطبيعتها محدودة - لكنى أتحدث عن معركة حقيقية تنزل بها هزيمة لاشك فيها بالجيش الإسرائيلى.

ولو وقعت مثل هذه المعركة المحدودة لكان تأثيرها على الحرب كلها غير محدود.

كذلك فإنه لو وقعت مثل هذه المعركة الحقيقية، لاستطاع أثرها النفسى - إلى جانب أية نتائج مادية - تصحيح «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى الإسرائيلى لصالح العرب وضد إسرائيل بطريقة مؤكدة، وربما حاسمة.

وإذا انتقلنا إلى الآثار التى يمكن أن تترتب على مثل هذه المعركة إذا وقعت محدودة وإنما حقيقية، فإننا نستطيع أن نجد مجموعة من هذه الآثار، هى نفسها الدواعى والضرورات التى تفرض هذه المعركة من أجل تصحيح «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى الإسرائيلى.

وهذه المجموعة من الآثار هى كما يلى:

١ - إن مثل هذه المعركة سوف تكسر أسطورة تحاول إسرائيل ترسيخها فى الأذهان، وهى أسطورة مؤداها أن الجيش الإسرائيلى لا يقهر. والأسطورة قوة خطيرة فى التأثير النفسى، وبرغم أنها قد لا تكون موجودة فى الواقع، فإن أثر وجودها يحدث فعلا واقعا لا يمكن إنكاره.

وأذكر مرة أننى سألت الماريشال «مونتجمرى»، أشهر قادة الحرب العالمية الثانية، عن أصعب تجاربه فى هذه الحرب، وكان قوله:

- «لقد كان أصعب ما واجهنى حين توليت قيادة الجيش الثامن قبل معركة العلمين، هو أن أكسر الأسطورة.

إن الجيش الثامن كان أقوى عددا وعدة من فيلق الصحراء الألمانى الذى كان يقوده روميل، لكن الدعايات الألمانية من ناحية، وسوء تصرفاتنا نحن من ناحية أخرى، خلقت من فيلق الصحراء الألمانى ومن قائده «روميل» أسطورة ذائعة.

ولقد اعتبرت بعد دراسة للموقف أن أول معركة لابد لى أن أخوضها هى المعركة ضد الأسطورة، وإذا استطعت أن أكسر الأسطورة وأبطل مفعولها، فقد كسبت المعركة، وكسب المعارك هو طريق كسب الحرب».

٢ - إن الجيش الإسرائيلى هو العمود الفقرى للمجتمع الإسرائيلى. ويمكن أن نقول إن أعظم ما حققته المقاومة العربية ضد الصهيونية - ولو حتى بمجرد الرفض - هو أن الأحلام الكبرى للحركة الصهيونية قد تبددت، واستحالت الدولة الإسرائيلية، أمام الرفض العربى، إلى حامية عسكرية، وبالتالى أصبح المجتمع الإسرائيلى أشبه ما يكون بمجتمع القلعة المحاصر، أى مجتمع الحامية العسكرية.

وفى هذا المجتمع، فإن القوة المسلحة هى العمود الفقرى.

وحتى إذا لم يكن من شأن المعركة، كما أتصورها، كسر العمود الفقرى للمجتمع الإسرائيلى، فإن مثل هذه المعركة سوف تؤدى على الأقل إلى شرخ فى العمود الفقرى للمجتمع الإسرائيلى.

٣ - إن مثل هذه المعركة سوف تضع أمام سكان إسرائيل حقيقة تبدد كل الأثر الذى تركته معارك يونيو سنة ١٩٦٧، وهو الأثر الذى يمكن تلخيصه فى أن المجتمع الإسرائيلى بعد هذه المعارك أصبح يعتقد بقدرة الجيش الإسرائيلى على حمايته.

وإذا تبدد هذا الاعتقاد، أو اهتز، أى إذا بدأ المجتمع الإسرائيلى يشك فى قدرة جيشه على حمايته، فإن سلسلة من ردود الفعل سوف تتداعى إلى حيث لا يستطيع أحد أن يقدر الآن أو يحسب.

٤ - يضاف إلى ذلك أن مثل هذه المعركة سوف تؤدى إلى زعزعة نفوذ المؤسسة العسكرية الحاكمة، وهى المؤسسة العسكرية التى أصبحت لها اليد الطولى فى توجيه وتنفيذ السياسة الإسرائيلية تحت دعوى أنها وحدها حامية الدولة الإسرائيلية وحارسة المخطط الصهيونى.

٥ - إن مثل هذه المعركة سوف تؤدى إلى سقوط فلسفة الإستراتيجية الإسرائيلية، وهى الإستراتيجية التى تنادى بإمكانية «فرض السلام» على العرب، و«فرض السلام» هو فى الحقيقة تعبير مزيف، يعنى فى الصميم «شن الحرب».

٦ - إن مثل هذه المعركة وما يترتب عليها، سوف يمد يد التغيير إلى سياسة الولايات

المتحدة الأمريكية إزاء أزمة الشرق الأوسط بشكل خاص، والشرق الأوسط نفسه بعد أزمته الحالية بشكل عام. وهناك ظاهرتان واضحتان الآن فى السياسة الأمريكية.

- ظاهرة تتعلق بأزمة الشرق الأوسط: ومضمونها أن الولايات المتحدة ليست فى عجلة من أمرها للإسهام فى إيجاد حل لهذه الأزمة. ومهما قيل فى المخاطر والمضاعفات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل على مهلها ما دامت إسرائيل تقف فى المركز الأقوى عسكريا، وذلك وضع سوف يتغير حتما إذا ما اهتز الوقوف الإسرائيلى فى المركز الأقوى.

- ثم ظاهرة تتعلق بالشرق الأوسط نفسه بعد أزمته الحالية: ومضمونها أن الولايات المتحدة ترى فى إسرائيل أداة تحقيق كاف لأهدافها فى المنطقة.

ومهما يكن من تمرد العرب على النفوذ الأمريكى ومهما يكن من تحديهم له، فإن الأهداف الأمريكية مضمونة، مادامت إسرائيل قادرة على إرهابهم... فإذا بدا أن القدرة على الإرهاب غير مؤكدة، إذن فإن السياسة الأمريكية تصبح مضطرة للبحث فى اتجاه آخر.

إن إسرائيل، مع ضآلتها، أثبتت للسياسة الأمريكية أنها أهم بالنسبة لها من العرب على ضخامتهم - بالنسبة للمدى القصير على الأقل.

ومع أن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط كلها على الجانب العربى من الصراع الكبير الدائر فيه، فإن الولايات المتحدة تعطى تأييدها كله للجانب الآخر، وهو الجانب الإسرائيلى.

ومن المتناقضات الغريبة القائمة الآن فى الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمى مصالحها لدى العرب بالدعم الذى تعطيه لإسرائيل.

أى أن إسرائيل فى الواقع هى المسدس الموجه إلى الأمة العربية والذى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وراء إرهابه أن تواصل تحقيق مصالحها فى المنطقة.

....

....

هذه بعض الآثار التى يمكن أن تترتب على المعركة، معركة واحدة تنزل فيها بالجيش الإسرائيلى هزيمة محققة، لاشك فيها ولا شبهة.

يجىء بعد ذلك سؤال:

- هل مثل هذه المعركة ممكنة؟

والرد:

- لست أدعى لنفسى خبرة عسكرية، ومع ذلك فإنى أقول بإمكانية حدوث مثل هذه المعركة التى يمكن أن تنزل فيها بالجيش الإسرائيلى هزيمة لاشك فيها ولا شبهة حولها.

وتصورى فى ذلك يقوم على الاعتبارات التالية:

١ - إن النظام الإسرائيلى كله ليست فيه أساطير من أى نوع غير ما تصنعه الدعايات الجريئة، أو المجترئة، ثم ما تصنعه تهاويل الوهم، أو الإيهام.

وليس المجتمع الإسرائيلى قشا كما يظنه بعضنا، لكنه ليس صخرا كما يظن البعض الآخر.

وحتى سنة ١٩٤٦، فلقد كنت كثير التجوال فى الأرض التى جرى احتلالها بعد ذلك سنة ١٩٤٨، وسميت إسرائيل.

ولقد أتيح لى أن أعرف شوارع القدس الجديدة وتل أبيب وحيفا، وأن أعرف طريقى وسطها بغير عناء.

وزرت عديدا من المستعمرات وقتها، ورأيت فيها وسمعت ما كنت أبحث عنه.

ومع أن الصورة تبدلت بغير جدال خلال ثلاث وعشرين سنة مضت منذ ذلك الوقت، إلا أن الأساس كان هناك.

والأساس أن المجتمع الإسرائيلى لا يستطيع، ولن يستطيع، أن يعيش مستقلا مهما فعل، وبالتالى فهو مجتمع لا يمكنه أن ينتج قوة اقتصادية أو سياسية أصيلة، والقوة الأصيلة هى قوة المصدر وليست قوة المظهر، لأن قوة المظهر قد تكون خداعة فى معظم الحالات، أو مرحلية فى أحسن الظروف.

والأساطير التى لا تقوم على قوة المصدر لا تزيد عن أن تكون خرافة تبددها التجارب، خصوصا إذا وجدت من يتحداها بالمقدرة.

٢ - إن فرصة العمر ضاعت من إسرائيل، فلقد كانت للخرافة كل مستلزمات التأثير الفعال بعد ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وفى ذلك الوقت - وقد وصلت إلى قمة ما كان يمكن أن تبلغه، بل وتجاوزته - فإنها لم تستطع الوصول إلى النتيجة التى تريدها، وهى أن تحول نتيجة قتال سنة ١٩٦٧ من نهاية معركة إلى نهاية حرب، بل وحرب تنتهى بها كل الحروب.

مجرد الصمود العربى وقتها، حتى مع وقف القتال، أكد أن معركة قد انتهت، لكن حربا مازالت مستمرة، وبالتالى ضاعت القمة الإسرائيلية دون أن تحسم شيئا.

٣ - إن الجيش الإسرائيلى فى أى معركة مقبلة سوف يحارب فى ظروف تختلف عن مألوف الظروف التى حارب فيها من قبل معاركه السابقة:

- لا يستطيع بسهولة أن يتقدم من مواقعه الحالية على نهر الأردن وقناة السويس ومرتفعات الجولان، وإلا وجد نفسه يخوض فى مناطق الكثافة السكانية العربية، وهى كثافة تهدده بامتصاص قواه الضاربة، فضلا عن إنهاكها وسهولة الانقضاض على أشلائها المبعثرة واحدة بعد الأخرى.

- وإذن فهو - فيما عدا جهد الطيران - سوف يحارب معركة ثابتة، أو معركة دفاعية، بينما هو تعود على الحرب الهجومية وما تتميز به من تكتيك الاقتراب غير المباشر، وحركات الالتفاف والتطويق السريع.

- إن خطوط مواصلاته طالت ما بين القواعد والجبهات إلى حد شديد الإرهاق له، خصوصا فى ظروف نشوب العمليات.

- إن سهولة الحركة على الجبهات العربية المختلفة نتيجة لطول خطوط المواصلات لم تعد ميسورة لديه كما كانت فى الماضى، حين كان بمقدوره أن يضرب بسرعة فى جبهة ليفرغ منها، ثم ينقل قواته أسرع على خطوط مواصلاتها القصيرة المحكمة إلى جبهة عربية أخرى يضرب فيها بسرعة أيضا.

- نتيجة لذلك أيضًا لم يعد فى مقدور هذا الجيش أن يركز كل قواه على جبهة واحدة بضربة خاطفة مركزة تحطم أية مقاومة أمامه، مطمئنا إلى أنه قادر وبسرعة على الالتفاف إلى جبهة أخرى غيرها، أى أن هذا الجيش أصبح مضطرا - لأول مرة - إلى الاحتفاظ بقوات كافية على كل جبهة عربية، ومعنى ذلك أنه لم يعد يملك التركيز الذى طالما استغله فى الماضى وأحسن استغلاله.

- وأخيرا فإن الأرض التى يمكن أن يتحرك منها العدو وعليها قاصدا أهدافه لم تعد أرضا مأمونة بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية، وتزايد هذا النشاط، وما يمكن أن يتصاعد إليه جهد مكثف منه فى حالة نشوب القتال على نطاق واسع، هذا إلى جانب حركة الجماهير العربية فى الأراضى المحتلة.

٤ - إن الجيش الإسرائيلى فى معركة مقبلة سوف يواجه جيوشا عربية اختلفت أوضاعها، سواء بالنسبة لقوة النيران واستعمالها، أو نوعية القيادة التى استفادت من التجربة الماضية، أو الروح المعنوية للقوات العربية التى تعرف الآن أنها تحارب عن قلب أوطانها، وليس عن مجرد حدودها.

ولقد قلت فى بداية هذا الحديث إن معركة، معركة واحدة، تنزل فيها هزيمة لا شك فيها بالجيش الإسرائيلى، هى الطريق الرئيسى لتحريك «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى الإسرائيلى لصالحنا وضد إسرائيل.

وقلت الطريق الرئيسى، ولم أقل الطريق الوحيد، لأن هناك مسالك فرعية يمكن أن تساعد على اجتيازه بأوفر قدر من الكفاءة والأمان.

والعمل السياسى بمجالاته المختلفة يمهد لهذه المسالك الفرعية ويفتح أمامها إلى بعيد، مما يؤثر حتما على «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وعلى سبيل المثال فى ذلك ما يلى:

١ ـ إن قبولنا قرار مجلس الأمن لحل أزمة الشرق الأوسط، وهو القرار الذى التزم به مجتمع الدول كله، كان خطوة لها قيمتها، خصوصا مع رفض إسرائيل لهذا القرار تحديا لمجتمع الدول كله. وبصرف النظر عن استهانة إسرائيل التى تعلنها كل يوم بمجتمع الدول كله فليس الأمر فى النهاية بهذه البساطة؛ أعنى أن إحساس سكان إسرائيل بوقوفهم على خلاف موقف مجتمع الدول كله هو عامل يؤثر بغير جدال على إحساسهم بـ «ميزان الخوف والطمأنينة» فى الصراع العربى الإسرائيلى.

٢ ـ إن تأييد الاتحاد السوفيتى للعرب، واستمراره فى مساعدتهم على دعم قوتهم العسكرية، بعد مأساة هذه القوة فى يونيو سنة ١٩٦٧، يؤثر أيضا بغير جدال على إحساس سكان إسرائيل بـ «ميزان الخوف والطمأنينة».

٣ ـ إن موقف فرنسا لا يمكن أن يمضى بغير تأثير على «ميزان الخوف والطمأنينة» بالنسبة لسكان إسرائيل، الذين يعرفون أن الجزء الأكبر من قوتهم العسكرية سنة ١٩٦٧ كان مصدره فرنسا، وأن فرنسا كانت حليفا لإسرائيل تربطه بها علاقة خاصة منذ سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٤ على الأقل.

٤ ـ إن محادثات الدول الأربع الكبرى، التى تجرى الآن فى نيويورك، تثير شكوكا ـ فى القليل ـ لدى إسرائيل، لأنها إشارة واضحة إلى أن أزمة الشرق الأوسط، لا يمكن أن تظل إلى زمن طويل محصورة فى نطاق الشرق الأوسط، وأنها قد تؤدى إلى مواجهة نووية بين القوى الكبرى، مما قد يترتب عليه حلا للمشكلة لا يعطى لإسرائيل على الأقل كل ما تريد وكل ما تصورته فى متناول يدها، وهذه المحادثات ـ بصرف النظر عن نتائجها، وبصرف النظر عما يراه العرب فى هذه النتائج ـ تلعب دورا فى التأثير على «ميزان الخوف والطمأنينة» فى إحساس سكان إسرائيل.

وأتوقع مقدما أن تمسك إسرائيل بهذا المقال، تقدم نسخة منه إلى مجلس الأمن، كما فعلت بمقالات سابقة، وتقول:

«انظروا، ها هم يعترفون أن المعركة هى الطريق الرئيسى لما يريدون، وأما كل المحاولات السياسية فهى فى رأيهم مسالك فرعية تساعد الطريق الرئيسى وتمهد له..».

وأقول تحسبا لكل المحاولات الإسرائيلية، ولابد أن نعترف لها بنشاط لا تغمض له عين:

- إن هدفنا هو إزالة العدوان، وليت كل المسالك الفرعية تنجح فى تحقيق ذلك الهدف.

لكن الوقائع وشواهد الأمور كلها تطرق أسماعنا جميعا فى كل لحظة بذلك القول المأثور:

لابد مما ليس منه بد».

أستعرض الآن مقالات أخرى مما كتبت فى تلك الفترة لكى أصل بسرعة إلى المقال موضوع السؤال.

أمامى مقال بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٦٩، عنوانه «إرادة الصراع وصراع الإرادة»، فى فقرة منه قلت بالنص:

«وإلى جانب ذلك فإن هذه العمليات كلها، عمليات المدافع وعمليات العبور وعمليات الطيران تحقق لنفسها فيما تقوم به مطلبا ضروريا فى الانتقال من منطقة «إرادة الصراع» إلى منطقة «صراع الإرادة».

وذلك المطلب هو كسر خرافة التفوق الإسرائيلى الكاسح.

إن كسر هذه الخرافة مطلب لابد أن يتحقق فى المسافة ما بين «إرادة الصراع» و«صراع الإرادة»، ذلك لأن المعركة الشاملة لا يمكن أن تبدأ فى ظل الجو النفسى الذى خلقته هذه الخرافة.

إن المعركة الشاملة يجب أن تبدأ فى جو الحقيقة وليس فى جو الخرافة.

والحقيقة تقول إن الجيش الإسرائيلى قوى.

ولكن القول بأن هذا الجيش لا يقهر خرافة صاغتها أوهامنا فى هزيمة ألحقناها بأنفسنا بأكثر مما ألحقها بنا الجيش الإسرائيلى. وحينما تضرب مدافعنا مواقع للعدو وتزيحها بما فيها ومن فيها أمام عيون جنودنا ـ فإن ذلك له أثره المعنوى بجانب أثره المادى. وحينما تشتبك طائراتنا مع طائرات العدو وتسقط «الميراج» مشتعلة بالنار فى البحر... أو حين تنقض طائراتنا على خطوط العدو الخلفية ومنشآته وتتركها مغطاة باللهب والدخان ـ فإن ذلك له أثره المعنوى بجانب أثره المادى.

وحينما يعبر جنودنا ويفاجئون جنود العدو فى خنادقه، ويرونهم أمامهم يصرخون ويجرحون، ويسقطون ويموتون ـ فإن ذلك له أثره المعنوى بجانب أثره المادى.

والآثار المعنوية لذلك كله تفوق فى تقديرى كل ما ينجم عنه من آثار مادية يصاب بها العدو.

إن ضرب هيبة العدو، وكسر خرافة تفوقه الساحق، مطلب ضرورى قبل الانتقال إلى منطقة «صراع الإرادة» حين توضع كل القوى والطاقات للمواجهة الشاملة، وحين يبدأ الضغط بالقوة، وحين يتصاعد الضغط بالقوة حتى يبلغ أقصى ذروة... وتصمد إرادة وتتكسر أمامها إرادة أخرى، ويصبح النصر من حق الطرف الذى صمدت إرادته، وتلحق الهزيمة بالطرف الذى انكسرت إرادته».

مقال ثان بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٦٩، عنوانه «الحرب القادمة»، وفيه رحت مرة أخرى أحوم حول الشكل الضرورى للحرب القادمة.

فى فقرة من هذا المقال قلت بالنص:

«إن الجيش الإسرائيلى لم يعد يملك فرصة المبادأة بالهجوم، واستعمال أسلوب الحرب الخاطفة القائم على المفاجأة والتركيز وسرعة الحركة وتمزيق القوات التى تواجهه وشل مواصلاتها وإرباك قياداتها.

والاعتبارات العملية التى تدعو إلى القول بذلك كما يلى:

ـ المواقع الطبيعية ـ خصوصا على الجبهة المصرية، وهى قناة السويس وخليج السويس ـ تواجه العدو، فى محاولة عبورها، بتكاليف باهظة فى الأرواح لا يقدر بالتأكيد على تحملها.

ـ طول خطوط مواصلات العدو من قواعده فى إسرائيل إلى جبهته أمام القوات المصرية يحرمه من ميزة المفاجأة، لأن حشوده يمكن كشفها وضرب تجمعاتها.

ـ طول هذه الخطوط نفسه يجعل تركيز العدو على الجبهة المصرية مثلا مخاطرة مرعبة لأن قواته لا تستطيع ـ كما فعلت سنة ١٩٦٧ ـ أن تنتهى بسرعة من التركيز على إحدى الجبهات وتصفيتها ثم الفراغ منها بسرعة والعودة إلى التركيز على جبهة أخرى.

ـ على فرض المستحيل، وتصور أن العدو نجح فى اختراق الجبهة المصرية ـ وأكرر أن ذلك الآن مستحيل ـ فإن تقدمه غربى قناة السويس سوف يكون عملية انتحار لاشك فيها لأنه سوف يواجه بحر الكثافة السكانية المصرى، كما أن مدرعاته سوف تكون مكشوفة فى الصحراء، أو تبتلعها وحول الدلتا ونظام الرى المتشابك فيها، أو تذوب تماما فى عملية تأمين القرى والمدن المصرية.

إذن فإن الجيش الإسرائيلى سوف يكون فى الحرب القادمة مجبرا على الدفاع، وهذا نوع من الحروب لم يؤهل هذا الجيش له، ولا يمكن تأهيله له لأنه يتعارض مع خواصه الإرهابية، وحتى إذا جرى تأهيله لهذا النوع من الحروب فإن الجيش الإسرائيلى بذلك يفقد أهم ميزاته. إن معنى ما سبق أن الحرب القادمة سوف تكون حربا طويلة، وهذا يتعارض مع التركيب الإسرائيلى نفسه الذى لا يستطيع قبول حالة التعبئة العامة لأكثر من شهر، كما أنه لا يستطيع تحمل النزيف البشرى لحرب طويلة لأن موارده من البشر محدودة ومحسوبة».

عدت مرة أخرى إلى موضوع الحرب فى مقال بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٩، عنوانه «باب الحرب»، وكان ضمن سلسلة عن استكشاف آفاق السبعينات. وفى فقرة من هذا المقال قلت بالنص:

«هكذا، وعلى اختلاف فى كل شىء، فإن الأمة العربية وإسرائيل تدخلان إلى حقبة السبعينات من باب واحد: باب الحرب. الحرب هى التحدى الذى يفرض نفسه عليهما فى السبعينات، بل وفى البداية منها. وعلى نتيجة هذه الحرب فإن السبعينات بالنسبة لهما معا، الأمة العربية وإسرائيل، سوف تتقرر فى كل شىء.

إمكانية البقاء، وإمكانية التقدم...

كل شىء من المزاج النفسى إلى الازدهار الثقافى، إلى الانطلاق العلمى، إلى البناء الاقتصادى، إلى الحرية السياسية.

كل شىء سوف يتقرر فى الحرب وبالحرب، مادام ذلك هو الخيار الوحيد الذى لم يبق غيره فى أزمة الشرق الأوسط.

ومازلت أذكر كلمة للفريق «عبد المنعم رياض» فى آخر لقاء بيننا قبل أن يستشهد فى ميدان القتال بأيام قليلة... قال:

- «هل تتصور ما سوف يحدث لهذا الوطن لو خسرنا الحرب القادمة... لو استسلمنا أمام العدو؟

إن ذلك لن يكون سقوطا بالنسبة لنا كوطن فقط - ولكنه سوف يكون سقوطا لكل فرد فيه... لكل رجل ولكل امرأة.

سوف تعز الكرامة على أى رجل، وسوف يعز الشرف على أى امرأة.

وأنا أعنى حرفيا ما أقول».

واستطرد عبد المنعم رياض يومها يقول:

- «فى المعركة القادمة لن تكون حربنا ضد إسرائيل فقط، وإنما حربنا بالدرجة الأولى سوف تكون من أجل وجودنا ذاته... وجودنا بكرامة وبشرف».

وذلك فيما أظن تصوير بسيط وصحيح لأول وأكبر التحديات التى تنتظرنا فى السبعينات».

ثم قلت:

«إن الكلام الكثير عن الحرب، وأقصد حقائق الحرب وعوامل الحرب ومشاكل الحرب، سوف يعطينا من العلم والطمأنينة ما نستطيع به أن نجيب على السؤال الأخطر الذى يواجه أقدارنا قبل أيام من بدء السبعينات، وهو:

- هل نستطيع أن ننتصر فى الحرب؟

هذا السؤال لا نستطيع أن نجيب عليه بالحماسة الشعرية، ولا بالتجلى الصوفى، وإنما نستطيع الإجابة عليه بأسلوب واحد هو أن ندرس وأن نبحث وأن نناقش كل ما يتصل بالحرب.

ولا ينبغى أن تقعدنا أو تصدنا خرافة السرية، فالحقائق الكبرى عن الحرب، أقصد الحقائق الإستراتيجية، ليس فيها سر، وإنما السر الوحيد يكون فى حجم القوات المعدة للعنف عند حده الأقصى وفى تسليحها وفى خطة استعمالها فى الميدان، وهذه مرحلة واحدة فى الحرب، ولكنها ليست حكاية الحرب كلها.

وإذا درسنا وبحثنا وناقشنا حقائق وعوامل ومشاكل الحرب، فإننا - والثقة فى ذلك ثقة مطلقة - سوف نخرج بإجابة على السؤال الأخطر نقول:

- نعم نحن نستطيع أن ننتصر فى الحرب، ذلك فى مقدورنا، وبقواعد الحساب وحدها بغير حماسة إنشائية وبغير التجلى الصوفى».

ثم قلت:

«إن قواعد الحساب لموازين القوى الإستراتيجية بيننا وبين العدو تبين أمامنا مجموعة من الحقائق الثابتة:

أولا: أننا نملك القوى اللازمة لتحقيق السلام العربى فى المنطقة، أى السلام الذى يحقق المصلحة العربية والأمن العربى.

نملك القوة البشرية، ونملك القوة المادية، ونملك القوة السياسية، ونملك القوة المعنوية.

نحن مائة مليون عربى، وهم ثلاثة ملايين إسرائيلى.

ولكى يكون الحساب دقيقا فإن المائة مليون عربى ليسوا كلهم فى الميدان أو وراءه.

كما أن الثلاثة ملايين إسرائيلى ليسوا وحدهم فى الميدان أو وراءه.

جزء كبير من حشدنا بعيد عن المعركة، ووراءهم هم حشد من حركة الصهيونية العالمية، كما أن وراءهم تأييدا من قوة الاستعمار العالمى.

لكن العرب أيضا لا يقفون وحدهم.

وبأى مقياس فإن حشدنا نحن أكبر.

ونفس الشىء ينطبق على المقارنة فى القوة المادية وفى القوة السياسية وفى القوة المعنوية من حيث وجودها، بصرف النظر عن كفاءة استعمالها أو عدم استعمالها أصلا فى بعض الأحيان، لكن إلحاح المعركة وضغوطها تهز كل يوم وتوقظ وتحرك أكثر نحو الاتجاه الصحيح.

ثانيا - أن إسرائيل نتيجة لذلك لا تملك القوى اللازمة لتحقيق السلام الإسرائيلى فى المنطقة، أى السلام الذى يحقق المصلحة الإسرائيلية والأمن الإسرائيلى.

ومع انتصارها عدة مرات فى مواجهات عسكرية بيننا وبينها فإن أقصى ما استطاعت الوصول إليه لم يكن سلاما، وإنما كان هدنة.

ولا تستطيع طاقات إسرائيل، مهما فعلت ومهما حققت فى ميدان القتال، أن تفرض سلاما... وإنما فى كل مرة لم ينته الصدام العسكرى إلا إلى هدنة مسلحة تعبر عن تفوقها المؤقت فى استعمال أدوات العنف، ولكنها تعبر فى نفس الوقت عن قصورها فى تحقيق الهدف الكلى للحرب بمعناها الواسع، وهو جعل عدوها العربى يخضع لإرادتها المطلقة.

معارك سنة ١٩٤٨ انتهت بهدنة.

ومعارك سنة ١٩٥٦ ـ برغم تواطؤ بريطانيا وفرنسا فى ذلك الوقت مع إسرائيل ـ لم تنته هى الأخرى إلا بنفس أوضاع الهدنة السابقة. ومعارك سنة ١٩٦٧ ـ مع كل حجم الهزيمة العربية ـ لم تصل إلى غير خط لوقف إطلاق النار لم تتوقف تفجيرات النار عليه فى يوم من الأيام.

ثالثا: أن التفوق التكنولوجى الإسرائيلى على العرب حتى الآن أمر واقع لا يصح ولا يجدى إنكاره، لكن التفوق التكنولوجى مسألة دخلت عليها منذ ٥ يونيو تهاويل غريبة بعيدة عن حقيقتها.

إن التفوق التكنولوجى لأى طرف له أثر، ولكن هناك نطاقا لهذا الأثر لا يتعداه، وذلك حين يستطيع الطرف الآخر أن يجد الوسائل التى يجارى بها أو يتلاشى بها أثر هذا التفوق التكنولوجى. أى أنه فى مواجهة أى تفوق لعدونا يكون أمامنا سبيلان:

* أن نجارى تفوقه.

* أو أن نتلاشى أثر هذا التفوق.

والفارق التكنولوجى بيننا وبين إسرائيل لا يمكن مقارنته بالفارق التكنولوجى بين فيتنام وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى فيتنام لم تستطع الولايات المتحدة أن تحقق نصرا، أى أنها خسرت الحرب، لأن القدرة الفيتنامية استطاعت بالتفكير العلمى أن تجد الوسائل والأساليب التى يتلاشى أثر التفوق التكنولوجى الأمريكى.

لم يكن فى طاقتها أن تجاريه... لكن كان فى طاقتها أن تتلاشاه، وهذا ما فعلته.

أكاد أقول فى النهاية إن هذه النقطة الأخيرة سوف تكون أهم اختبار لنا فى بداية السبعينات.

كيف يمكن أن نتوصل بالتفكير العلمى إلى وسائل وأساليب جديدة فى استعمال العنف عند حده الأقصى ـ ضد العدو؟

إننا فى حاجة إلى قتال من نوع جديد نركز به نقط تفوقنا، ونبعثر به نقط تفوق العدو.

ولست أقصد بذلك أن نخترع مبادئ جديدة للحرب، وإنما أعنى أن نتوصل إلى طرق جديدة فى تحريك هذه المبادئ.

مبادئ الحرب لم تتغير... لأنها قوانين ثابتة.

ولكن تحريك هذه المبادئ مفتوح للإبداع والتجويد.

وكل قصة فى الأدب العالمى مثلا، ومنذ آدم وحواء، أبطالها رجل وامرأة، ولكن الجديد فى كل قصة هو الجو الذى يتحرك فيه الأبطال، وهو تصوير العلاقات المتغيرة بينهم.

ونفس الشىء يصدق على مبادئ الحرب.

والتحدى الذى يطرح نفسه فى بداية السبعينات - بينما «الحرب» كما اتفقنا سوف تكون بابنا الوحيد إلى هذه الحقبة الحاسمة، وباب عدونا أيضا - هو السؤال الذى يقول:

- هل نستطيع أن نجد مدرسة جديدة فى الحرب تلائم ظروفنا كلها، وتجعل مقدرتنا - بالنصر - على صنع السلام الذى يلائم مصالحنا وأمننا - تحقق نفسها بقصارى ما لديها من الطاقات... وهو بقواعد الحساب يفوق ما لدى العدو؟

هذا هو السؤال...».

أجد بعد ذلك فى موضوع الحرب مقالين عن الحرب، أولهما يحاول أن يستكشف نوع العمليات الإسرائيلية ضدنا، وكان عنوانه «حتى لا نقع فى كمين... نوع العمليات الإسرائيلية المقبلة ضدنا»، وكان تاريخه هو ٣٠ يناير ١٩٧٠.

والثانى، وتاريخه ١٧ يوليو ١٩٧٠، تحت عنوان «عن الدفاع والهجوم»، يتعرض لمشكلة هامة أثيرت فى ذلك الوقت عما إذا كنا نملك أسلحة هجومية، أو أن كل ما لدينا

دفاعى. ولقد شرحت وجهة نظرى كاملة بما مؤداه أنه إذا كان هدف الحرب هو تدمير القوات المسلحة للعدو، فإن الأسلحة الحديثة - حتى ما يبدو دفاعيا بحتا بينها - يقوم فى الحقيقة بعمل هجومى... فالصاروخ المضاد للطائرات والصاروخ المضاد للدبابات لهما قوة هجومية.

إننى لا أريد أن أظل فى استشهادات طويلة أكثر مما فعلت لأنى أريد الآن بسرعة أن أصل إلى المقال الذى هو موضوع هذا السؤال «تحية للرجال»، وأسأل هل فى استطاعتى بدل أن أقرأ أمامكم نصوص ما أستشهد به من مقالات أن أقدمها لكم كاملة فى ملف يلحق بالتحقيق؟

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـــة الثالثــة

الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

«الجـــزء الثانى»

أخيراً المقال الذى أصبح «قميص عثمان»!
ماذا قلت فى «تحية للرجال»؟
وما هى ملابسات كتابة ونشر هذا المقال؟

المدعى الاشتراكى: الحقيقة أننى كنت أريد أن أقترح عليك وضع ما تريد الاستشهاد به مما كتبت فى حافظة مستندات مرفقة بالتحقيق.

هيكل: كان يمكن أن نفعل ذلك منذ البداية، ولكننى أعترف أنه بالنسبة لقضية الحرب بالذات، ولكثرة ما أثير حولها فيما وجه إلىَّ من ادعاءات، وجدت من الضرورى أن أستشهد بما قلت فى سياق التحقيق لكى تكون وجهة نظرى واضحة فى صلبه، وليست مجرد ملحقات أو مرفقات. والآن وقد وضحت الحقيقة فإنى - وفيما يتعلق بالباقى من تفاصيل موقفى فى قضية الحرب - أعد بأن أضعه كله فى حافظة واحدة أقدمها فى بداية الجلسة القادمة من التحقيق. والآن - إذا سمحتم لى - فإنى سوف أركز على المقال موضوع السؤال: وهو المقال المنشور بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١، بعنوان «تحية للرجال».

إننى أستأذن فى أن أقرأ المقال أمامكم كاملا، فهذا المقال تركزت عليه ومن حوله حملة كبيرة، وبالتأكيد فإن كثيرين ممن شاركوا فيها استغلوا عنصر الزمن ومضى سنوات على النشر تضمن لهم قدرا من النسيان بحيث يكون فى استطاعتهم أن ينسبوا لغيرهم أى شىء يريدونه وهم فى اطمئنان من أن أحدا لا يتذكر ما قيل قبل سنوات، ثم إن من يعنيه الأمر لا يستطيع أن يرد.

كان نص مقال «تحية للرجال» المنشور بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١، كما يلى:

«لقد كان لابد اليوم من وقفة بالتحية أمام الرجال الذين قد يضع التاريخ فى أيديهم ومع أى لحظة، مسؤولية وواجب القتال من أجل التحرير.

وبعد هذه الوقفة، نعود فى الأسبوع القادم - بإذن الله - إلى بقية حديث متصل عن «تأملات حول الصراع الكبير».

لابد لى اليوم من وقفة بالتحية أمام هؤلاء الذين يحملون الآن أغلى أمانة فى تاريخ مصر.

هؤلاء الذين صدرت إليهم الأوامر ليكونوا على استعداد دائم، يصل الليل بالنهار والنهار بالليل تحسبا للحظة قد تجيء فى أى وقت.

هؤلاء الذين سوف ينطلقون مع عواصف النار والدخان والرعود الداوية، والبراكين الهادرة على الأرض، والصواعق الطائرة فى السماء.

هؤلاء العاملين فى صمت، المقتحمين فى جسارة، المضحين فى جلال، الزاحفين - برغم كل شيء - إلى هدف يتحتم بلوغه، لأن أمن مصر وقدر مصر ومستقبل مصر معلقة به.

وأمن مصر وقدرها ومستقبلها هو نفسه أمن وقدر ومستقبل أمة بأسرها تعيش نقطة فاصلة فى تاريخها.

هؤلاء الرجال على جبهة القتال المصرية لا تكفى لتحيتهم اليوم عيون القصائد من دواوين الحماسة، ولا تنصفهم منابر الخطابة مهما اهتزت وارتجت عاطفة وانفعالا.

شيء واحد قد يكفى فى ظنى وقد يفى، وهو أن يكون شعبهم وأن تكون أمتهم على علم وبينة بالصورة العامة التى سوف يمارسون فيها دورهم الوطنى والقومى، ذلك أنه بالقياس إلى حجم المهمة وظروفها، تبدو قيمة الجهد وتكاليفه.

وهذا ما أحاوله فى هذا الحديث، وبالقدر الذى تسمح به متطلبات الأمان، وهذه لها أولوية لا يسبقها اعتبار آخر.

إن القوات المسلحة المصرية تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ، وليست هذه صيغة مبالغة، وإنما هى وصف حقيقة.

وعلينا أن نتمثل أمامنا طبيعة الأرض التى قد يجد الجيش المصرى نفسه أمامها، ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها.

إذا فعلنا ذلك، فسوف نجد معالم الصورة تطالعنا على النحو التالى:

١ - مانع مائى خطير هو قناة السويس.

٢ - كثبان رملية على شاطئها الشرقى مباشرة، تجمعت وتراكمت بالظروف الطبيعية، ثم أضافت إليها عمليات التطهير المستمرة فى قناة السويس، وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى، وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعى الأمامى على حافة الماء مباشرة.

٣ - منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك، ولكنها محاصرة بين شاطئ القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضايق الحاكمة فى سيناء، والتى لا تبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلومترا.

٤ - منطقة المضايق نفسها، وهى طبيعة صخرية شديدة الوعورة، وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى.

٥ - الصحراء المكشوفة حول منطقة المضايق وما وراءها، بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد كثيرا على الطيران.

هذه هى طبيعة الصورة التى يجب أن نتمثلها تماما ونتفهم تفاصيلها، لأن ذلك سوف يتحدث عن الجهد البطولى لرجالنا بأكثر مما تتحدث عنه الكلمات، حتى إذا كنا ننحت هذه الكلمات من صميم القلوب. تبقى الطبيعة أبلغ دائما من كل الأوصاف.

نلقى نظرات أكثر تأنيا على أهم هذه المعالم التى صنعتها الطبيعة أو أقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة... وبالذات قناة السويس والشاطئ الآخر.

(١) قناة السويس:

مجرى مائى بعرض مائتى متر وبعمق أحد عشر مترا يمتد على خط مستقيم بين بحر وبحر.

لا يتعرج مجراه ولا يدور، لا يرتفع منسوب الماء فى مكان منه أو ينخفض فى

مكان آخر، وإنما مستوى واحد على طول الخط الذى رسم وشق وسط الصحراء، وليس هناك فوق هذا المجرى جسر أو معبر واحد.

ومن هنا فإن ثقاة العسكريين فى الغرب وفى الشرق يعتبرون مجرى قناة السويس واحدا من أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية فى العالم من حيث كونه مانعا ضخما أمام المدافع، عائقا ضخما بنفس المقدار أمام المهاجم.

(٢) الشاطئ الآخر:

على حافة الماء مباشرة، وعلى الكثبان الرملية أو تحتها بمعنى أصح، أقام العدو خط دفاعه الأول تعزيزا لدور المانع الطبيعى الأول وهو قناة السويس.

وكان العدو قد بنى على هذا الشاطئ ما عرف فى مرحلة سابقة باسم خط بارليف، وشلت المدفعية المصرية هذا الخط وفكت تماسكه، ولكن العدو أعاد بناء هذا الخط فى الشهور الأخيرة وعلى صورة مغايرة تماما للخط القديم.

وتقول تقديرات مراكز الدراسات العسكرية فى عواصم الغرب إن إسرائيل صرفت على إعادة بناء هذا الخط خلال الشهور الستة الماضية مبلغا يزيد على مائتى مليون جنيه إسرائيلى (أى ثلاثين مليون جنيه إسترلينى)، وكان السبب فيما يقدر خبراء هذه المراكز هو أن إسرائيل بعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية غيرت تخطيطها للمعركة القادمة.

- قبل عدة شهور كان تخطيطها أن تحارب معركتها ضد أى عملية عبور مصرية فى منطقة الرمال المحصورة بين كثبان شاطئ القناة الشرقى وبين صخور الممرات.

كانت مهمة خط بارليف فى تلك المرحلة هى تعويق أى عبور مصرى.

أما الطيران الإسرائيلى، فكانت عليه مهمة التصدى لقوات العبور المصرية أثناء تقدمها بعد ذلك لمحاولة ضربها.

- وبعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية، غيرت إسرائيل تخطيطها، وأصبح

قرارها ـ فيما يقدر خبراء المراكز العسكرية فى الغرب ـ أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء مباشرة بواسطة التحصينات وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات.

ومن هنا أعيد بناء خط بارليف وفق التصور الجديد للمعركة.

معنى ذلك ان الجيش المصرى فى تقدمه سوف يواجه ما لم يواجهه جيش من قبل. وأظنها سوف تكون ـ فيما أذكر ـ أول مرة فى تاريخ الحروب يواجه أى جيش أمامه:

ـ مانعا أو عائقا طبيعيا صعبا (قناة السويس).

ـ ثم خطا دفاعيا أقيم على حافتها مباشرة (خط بارليف فى وضعه الجديد).

من قبل واجهت الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية عوائق مائية، نهر «الفولجا» فى الشرق أو «الراين» فى الغرب مثلا ـ ولكن هذه الأنهار الطبيعية لا تشبه ولا تقارب قناة السويس عمقا أو عرضا أو مجرى.

ومن قبل واجهت نفس الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية خطوطا دفاعية حصينة، خط «ماجينو» الذى أقامته فرنسا أو خط «سيجفريد» الذى أقامته ألمانيا مثلا، ولكن هذه الخطوط الحصينة لم تكن قابعة على حافة مانع مائى، خصوصا إذا كان هذا المانع هو قناة السويس.

٣ ـ إذا ألقينا بعد ذلك نظرة على منطقة الرمال المفتوحة فيما يلى الكثبان الرملية المطلة على حافة قناة السويس، فإن هذه الأرض ـ المحصورة بين كثبان الرمال وبين مرتفعات منطقة المضايق ـ هى الأرض التى كان العدو فى مرحلة سابقة من تخطيطه يريدها مسرحا أساسيا لعربدة طيرانه ضد قوات أى عبور مصرى.

وبعد إتمام تركيب شبكة الصواريخ المصرية، غير العدو تخطيطه لأن مدى هذه الصواريخ يمكن أن يغطى هذه المنطقة ويجعل عمل الطيران فوقها محفوفا بالمخاطر.

وهكذا فى التخطيط الجديد. فيما تقول مراكز الأبحاث فى الغرب ـ نقل العدو مسؤولية العمل فى هذه المنطقة من الطيران إلى المدرعات.

أصبح قراره أن يواجه الصدمة الأولى ضد قوات العبور المصرية من خط التحصينات على حافة القناة... لكى تكون هذه التحصينات طبقا للتصور الإسرائيلى بمثابة مصفاة.

وما ينفذ من المصفاة تتلقاه قوات المدرعات فى المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبين بداية المرتفعات نحو المضايق.

٤ ـ والمضايق بعد ذلك هى خط الدفاع الثانى بعد الخط الأول المرتكز على حافة القناة.

ومنطقة المضايق سلاسل جبال تتشابك وتدور حول بعضها، وهى فى تقدير كل المهتمين بدراسة سيناء ـ المفتاح الرئيسى للسيطرة على هذه الصحراء المقدسة.

وكانت منطقة المضايق هى هدف عملية الإنزال المشهورة فى ممرّ ميتلا سنة ١٩٥٦، وكان الإنزال فيها ثنائى الهدف:

ـ احتلالها ومنع الكتائب المصرية القليلة فى سيناء وقتئذ من التمركز فيها لوقفة دفاعية تصد الجيش الإسرائيلى عن الوصول إلى قناة السويس.

ـ ثم إن احتلالها إذا تم بعملية إنزال سريعة يعطى الإسرائيليين فرصة ليعلنوا أن قواتهم وصلت إلى بعد خمسة وثلاثين كيلومترا من قناة السويس، وكانت هذه هى الإشارة المتفق عليها لتتم المؤامرة الثلاثية، ويعلن «إيدن» ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ و«موليه» ـ رئيس وزراء فرنسا ـ أن بلادهما سوف تضطر إلى التدخل لفصل المتحاربين حول القناة، ولحماية هذا الممر الهام للملاحة العالمية.

٥ ـ وأما الصحراء المكشوفة من حول منطقة المضايق وما وراءها، فليست عليها موانع طبيعية حتى بلوغها خط الحدود المصرية الدولى تقريبا. وفى هذا الاتساع الصحراوى الشاسع والمفتوح فإن إسرائيل تعتمد على المناورة بالمدرعات وعلى تركيز الطيران.

هكذا فإن خطة الدفاع الإسرائيلى أصبحت تعتمد على خطين ثابتين:

الأول: القناة وخط بارليف.

والآخر: جبال المضايق.

كذلك فإنها تعتمد على منطقتين مكشوفتين لعمل المدرعات والطيران:

أولاهما: المنطقة المحصورة ما بين كثبان الشاطئ الشرقى إلى المضايق...

والأخرى: الصحراء المفتوحة من حول المضايق وما يليها.

هذه لمحات سريعة كأنها جوانب مشهد يلتقطه البصر فى طرفة عين ويمضى بعده بسرعة إلى بقية مشاهد الصورة العامة التى سوف يمارس فيها الجيش المصرى دوره الوطنى والقومى.

ثانيا: أن الجيش المصرى سوف يواجه المعركة وحده.

سوف تصدر بيانات تعلن عن رفع درجة الاستعداد فى جيوش عربية أخرى.

وسوف تنطلق إعلانات تذيع أن قوات هذا البلد أو ذاك على استعداد للتوجه إلى ميدان القتال.

ولكن من سوء الحظ أن المعارك لا تخاض بالبيانات والإعلانات. ومن سوء الحظ أكثر أن هذه البيانات والإعلانات لا تساعد الجيش المصرى بقدر ما تساعد عدوه.

وللعقيد معمر القذافى فى هذا التقليد العربى رأى نافذ، ولعله رأى جارح يقول فيه:

- «لماذا ندعى بعكس الحقيقة؟... لماذا لا نقول برجولة إن الجيش المصرى وحده فى الميدان؟

المشكلة أننا حين نغالط وندعى بوجود غيره، فإن كل ما نفعله هو أننا نوحى للعالم أن إسرائيل محاصرة بعدة جيوش وأن دولا عديدة تكالبت عليها، وبالتالى فإننا نفتح لها الباب لكى تشد غيرها معها فى المعركة.

يبقى الجيش المصرى أمامها وحده، وتستغل هى الأوهام التى نطلقها نحن، فتجىء بغيرها يساعدونها بالطريق المباشر أو غير المباشر على أساس خرافة أن الأعداء أطبقوا عليها من كل جانب.

لماذا لا نقول الحقيقة ولو مرة واحدة؟

ونقولها ولو حتى بالسكوت، ما دمنا لا نملك غيره؟».

ثالثا: أن الجيش المصرى سوف يواجه الجيش الإسرائيلى بأكمله، وكل المعلومات - مرة أخرى لدى مراكز الدراسات العسكرية فى الغرب، وفيها الثقاة والخبراء - تشير إلى أن ذلك هو المعنى الذى يمكن استخلاصه من توزيع القوات الإسرائيلية على الجبهات العربية.

الجبهة الأردنية ليس عليها غير قوات الأمن الداخلى فى إسرائيل.

الجبهة السورية ليس عليها حتى هذه اللحظات غير لواء واحد.

والجبهة المصرية أمامها الآن فى سيناء - غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية - ما يلى:

* فرقتان من المشاة الميكانيكية (٣٥ ألف جندى).

* فرقة مدرعة (أربعمائة دبابة بأطقمها).

* لواء قوات كوماندوس محمول جوا بالهليكوبتر (٧٠ طائرة هليكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين).

* مائة قاذفة ومقاتلة فى مطارات سيناء القريبة.

* ما بين ثمانمائة إلى ألف مدفع ثقيل.

هذا غير قوات خط التحصينات القابع على حافة الماء مباشرة، وحقول ألغامه، ونطاقات أسلاكه الشائكة، وأسلحته، وما زود هذا الخط نفسه به من المخترعات وحيل الخداع والتمويه. وهذا أيضا غير ما تستطيع إسرائيل دفعه بسرعة إلى

مسرح العمليات المصرى فى حالة اتساع مدى القتال واضطرارها إلى التعبئة الجزئية أو العامة.

وفى هذه الحالة فإن الجبهة المصرية سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاث فرق مدرعة (١٣٠٠ دبابة) وخمس فرق من المشاة الميكانيكية، وقوة السلاح الجوى الإسرائيلى كلها (أى حوالى ٦٠٠ طائرة بينها الفانتوم وسكاى هوك والميراج وغيرها).

رابعا: أن الجيش المصرى سوف يقوم بما يتحتم عليه أن يقوم به، ويواجه ما يتحتم عليه أن يواجهه، بعد قرابة أربع سنوات حافلة:

١ - كان عليه فى بدايتها أن يتحمل خطايا هزيمة لم يكن الذنب فيها على المقاتلين (وتلك مسألة سوف يدور فيها بعد المعركة بحث طويل يضع الحق فى مكانه ويكتب التاريخ كما ينبغى أن يكتب التاريخ إنصافا وانتصافا).

٢ - كان عليه أن يتحمل بعد ذلك استفزازات لا قبل لمقاتل شريف بتحملها، ولكنه تقبلها بمنطق الكاظمين الغيظ انتظارا للحظة يستطيع فيها أن يرد على النار بالنار، ولكى يصحح تصورا شاع، جعل عدوه أسطورة وجعل منه هو عبرة، والتصور بشقيه على غير أساس، فلا عدوه يستحق أن يكون أسطورة، ولا هو يستحق أن يكون عبرة

٣ - وكان عليه فيما تلا ذلك أن ينصرف لعملية إعادة بناء نفسه واستيعاب سلاحه واستعادة الثقة فى المثل الأعلى.

وكانت عملية إعادة البناء واستيعاب السلاح واستعادة الثقة، فى أصعب الظروف الطبيعية والإنسانية - من تحمل قسوة الصحراء إلى تحمل سيطرة العدو الجوية على السماء.

٤ - وفى هذه الفترة واجه تجربة بالغة القسوة نفسيا عليه، تلك هى أن العدو راح يتجنبه وينفذ من فجوات بعيدة إلى عمق مصر، يحاول منها أن يطول المرافق

الحيوية أو يتجاوز ذلك إلى الإغارة على أهداف مدنية يقتل فيها الرجال والنساء والأطفال فى المصانع وفى المزارع وفى المدارس.

٥ - وتوقفت قسوة التجربة النفسية، تفسح الطريق لتجربة أخرى. تحول العدو من غارات العمق وراء الجبهة وصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض بمحاذاة الشاطئ الغربى لقناة السويس، وبعرض ثلاثين كيلومترا بعد ذلك عمقا.

على هذا الشريط المحدد، وهو ركيزة الخط الأمامى من الجبهة المصرية، كان متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة، وكان معدل القصف متوسطه ١٢٠٠ طن متفجرات كل يوم، ولأكثر من مائة يوم متواصلة.

وكانت طاقة التحمل المصرى مجيدة حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتى بأسبوع «تساقط الطائرات» المشهور، وهو الأسبوع الأول من يوليو (تموز) ١٩٧٠.

٦ - ثم وجد نفسه مدعوا بالتطورات أن ينتقل من عصر إلى عصر فى الحروب... من عصر الحروب التقليدية إلى عصر الحرب بالإلكترونات... ومن عصر الرؤية النهارية بالنظارات المكبرة إلى عصر الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء.

٧ - وفجأة - والدنيا هائجة مائجة - رحل قائده الأعلى.

إن الدنيا اهتزت كلها لرحيل جمال عبد الناصر، ولكن ما من مكان كان وقع الصدمة فيه مروعا كما كان فى الجبهة.

كانت الصلة بين عبد الناصر والمقاتلين صلة من نوع خاص.

كان المقاتلون يعرفون أن الرجل الذى يمسك فى يده بزمام المعركة قادر على تحريك عوالم بأكملها، وذلك عن طريق مكانته وشخصيته التاريخية التى تملأ منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وتؤثر منها على العالم.

كانت هناك هالة ثقة - صنعتها التجارب - تحيط به فى كل وقت. كان بشكل ما رجل الأوقات العصيبة، وكان رجل المعجزة فى زمان بعد عهده بالمعجزات...

لكن فترة الانتقال ـ من المعركة بوجود عبد الناصر، إلى المعركة على طريق عبدالناصر ـ مرت بأمان.

٨ ـ وكان مطالبا فى النهاية بأن ينتظر السياسة.

تحل الأزمة ـ بالسلم ـ إذا لاح للسلم طريق.

أو تصدر إليه الأمر بالقتال، إذا استحال طريق السلم، وتكون على الأقل مهدت له الأجواء كى يؤديه مسؤوليته فى أكثر الظروف السياسية ملاءمة لإنجاح مهمته. ومع المراعاة الكاملة لإطار التوازن الدولى الراهن، وهو إطار لا يستطيع أحد أن يتجاوزه بسهولة أو بيسر.

خامسا: وطوال الطريق، ومنذ البداية وإلى النهاية، فإن الجيش المصرى كان يراوده إحساس أصيل بالانتماء إلى شعبه.

وكان شعوره عميقا بمدى التضحيات التى قدمها هذا الشعب حتى من قوت يومه، لكى يوفر للجيش كل ما هو ضرورى.

وكانت القوات تتشوق مرات كثيرة إلى خوض المعركة، ولو قبل تمام الاستعداد لها، لكى تختصر بعض العبء على الشعب، وكانت فى ذلك على استعداد لأن تدفع الفارق من تضحياتها بالدم إذا دعا الأمر.

وذلك شعور لا يستطيع أن يحس به غير الذين يستطيعون أحيانا أن يلمسوا نبض المقاتلين، ويتسمعوا بشفافية العاطفة على دقاته وخفقاته.

وتلك ميزة من ميزات جيش الشعب يختلف بها عن غيره، فهو ليس جيش حزب، ولا حزب جيش، كما أنه ليس أداة قمع لسلطان، أو طبقة فوق الطبقات.

وخلال الأيام الأخيرة، ومنذ أعلن أنور السادات فى خطابه إلى الأمة يوم الأحد ٧ مارس «أنه قد جاءت اللحظة التى يتحتم فيها على كل مصرى أن يقف ليؤدى واجبه» ـ فإن أمة بأسرها كانت تحاول من بعيد أن تصغى لأحاديث الجنود.

وكانت الأصداء من هناك حماسة صافية، حماسة الشجاعة المبرأة من كل أثر للمزايدة التى شوهت مع الأسف وجه النضال العربى المعاصر.

هناك لم تكن حماستهم مزايدة.

إنهم هناك على خط النار لا يزايدون... لأنهم هناك على خط النار...».

بعد أن فرغت الآن من قراءة نص هذا المقال أمامكم، فلابد أن أعبر عن دهشتى للطريقة التى يستغل بها، وللتفسيرات الغريبة التى ألحقت به. إن هذا المقال تسبب فى إثارة حملة واسعة علىّ فى فترة نشره، وكانت هذه الحملة موجهة كلها من مجموعة السلطة التى اشتهرت بوصف «مراكز القوة». وفى يوم من الأيام ظهرت جريدة «الجمهورية»، وكانت فى ذلك الوقت تعبر عن هذه المجموعة، وكل صفحاتها تقريبا مخصصة لهذا الهجوم علىّ بسبب هذا المقال، لدرجة أن عددا من الأعداد فى تلك الفترة صدر وفيه أربع مقالات بملء أربع صفحات كتبها أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى واللجنة المركزية. وعلى أى حال فإن ذلك فى تلك الأيام كانت له أسبابه، وسوف أشرحها فيما بعد فى سياقها من إجابتى على هذا السؤال. ولكن الذى أعجب منه قطعا هو أن تستخدم نفس الحجج التى استخدمتها مراكز القوة ضدى من جانب هؤلاء الذين يقولون إنهم يعبرون عما بعد ١٥ مايو.

إذا رجعت إلى التركيز على هذا المقال نفسه، فماذا نجد فيه؟!

أولا- سوف نجد فيه تحية للمقاتلين، وهذا حتى هو عنوان المقال، ومناسبة التحية- وهذا واضح فى صلب المقال وفى مقدمته- أن هناك أمرا إنذاريا صدر فى ذلك الوقت بوضع القوات المسلحة تحت الإنذار استعدادا لعمليات عسكرية.

ثانيا- سوف نجد أن هذا المقال هو فى الواقع تصور مبكر لخطة إسرائيل العسكرية فى مواجهة أى عملية عبور لقناة السويس نقوم بها. ويلاحظ من تاريخ نشر هذا المقال أننى فى الفترة السابقة على كتابته كنت فى رحلة صحفية إلى أوروبا، وخلال هذه الرحلة اشتركت فى ندوات تبحث موضوعات سياسية

وعسكرية، وتابعت دراسات معمقة من مختلف جوانب أزمة الشرق الأوسط، واستمعت إلى كثيرين من الخبراء، وناقشتهم.. وكان مما أتيح لى نتيجة لهذا كله أن توافر لى - وهذا صميم عملى كصحفى - تصور واضح لاحتمالات رد الفعل الإسرائيلى إذا نحن أخذنا زمام المبادرة وقمنا بعملية عبور. وقد وجدت - وهذا أيضا صحيح على الصحفى - أن أنشر على الناس ما تجمع لى من معلومات، وكنت أتصور أنه من المفيد جدا أن تعرف الجماهير أكبر قدر ممكن من الحقيقة، لأن ذلك حقها، وهو أيضا مفيد لها. وكان رأيى أن خير تكريم للمقاتلين هو أن يكون الشعب كله عالما وعارفا بطبيعة المهام الموكولة لهم... وفضلا عن ذلك فإن الشعب سوف تكون له - من علمه ومعرفته - فرصة أفضل لمتابعة التطورات.

إن الظروف أثبتت فيما بعد، وخلال حرب أكتوبر، أن ما نشرته فى هذا المقال كان هو بالضبط تقريبا ما فعله الإسرائيليون فى مواجهة الهجوم المصرى.

وهكذا فإننى أعتقد أنه كان يجب أن أكافأ على هذا المقال بكلمة شكر، ولا أحاسب عليه أو أهاجم بسببه.

ويقال إن نشر مثل هذه المعلومات الواردة فى المقال لا لزوم له بالنسبة للقارئ العادى... ولست أعرف من له حق الوصاية على ما يحق للقارئ العادى أن يقرأه أو ألا يقرأه.

ويقال إن النشر يؤثر على معنويات الرجال الذين سيقومون بالعمليات، ولست أتصور أنهم لم يكونوا على علم بما سوف يجدونه أمامهم عندما يبدءون عملياتهم.

ويقال لماذا لم تقدم هذه المعلومات - خصوصا وهى من مصادر موثوقة - إلى المسئولين لكى يقدروها كما يرون، ثم يتصرفوا بمقتضى مسؤولياتهم؟ وهذا يجرنا إلى قضية كبرى، وهى قضية مسئولية الصحافى، وأمام من هى؟

هناك من يعتبرون أن مسئولية الصحافى أمام المسؤولين، وهناك من يعتبرون أن مسئولية الصحافى أمام قرائه، بل إن أى علاقة له بالمسئولين لا قيمة لها إذا لم تكن فى النهاية لفائدة قرائه، وأنا أنتمى لهذا الرأى الأخير.. وهكذا فإننى كصحفى

عربي يستشعر دوره المهنى والوطنى، وضعت ما لدى أمام الجميع - الرأى العام والقيادة أيضا.

وليس من شك أنه كان بين أهدافى للنشر فى ذلك التوقيت أن أقوم بعملية تنبيه. قلت لحضراتكم - وهذا ظاهر فى مقدمة المقال وسياقه - إن أمرا إنذاريا كان قد صدر فى تلك الأيام لوضع القوات المسلحة المصرية فى موضع الاستعداد لبدء عمليات، ومن سوء الحظ أن ذلك جرى ضمن صراع على السلطة فى الداخل، ولم يتورع أصحاب هذا الصراع عن إدخال قضية الحرب واستعمالها فيه. وأستشهد فى هذا الصدد بما جاء فى كتاب الرئيس السادات الذى كتب فيه قصة حياته تحت عنوان «البحث عن الذات» وأريد أن أستشهد بما جاء فى الصفحة ٢٩٩، وامتد منها إلى الصفحة ٣٠٠، وهى فقرة يقول فيها الرئيس السادات بالحرف ما يلى:

«فى يناير سنة ١٩٧١، كان علىّ أن أتخذ قرارا بالنسبة لمبادرة روجرز، فدعوت إلى اجتماع اللجنة المركزية العليا ووزير الحربية ووزير الخارجية، وكان واضحا من المناقشة أن الرأى الغالب، وهو رأى مراكز القوة، وهم الأغلبية فى القيادة السياسية التى تركها لى عبد الناصر، بأن نستأنف حرب الاستنزاف مع إسرائيل فى الوقت الذى كان فيه نصف الوطن، وهو الصعيد، معرضا لإغارات إسرائيل كما حدث خلال عامى ١٩٦٨ و١٩٦٩، ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان يماطل فى إرسال الصواريخ لمواجهة هذه الإغارات وحماية منشآتنا فى الصعيد (برغم أننا وقعنا معه اتفاق إرسالها)، وكان يسوف فى إرسالها بمختلف الحجج.

وكان واضحا أيضًا من مناقشاتهم أنها مناورة لإحراجى وإحراج البلد، فانتهيت من الاجتماع بأن قلت لهم إننى لن أدخل حرب استنزاف أخرى حتى تصلنى بطاريات الصواريخ؛ وأؤمن المنشآت فى الصعيد، نصف مصر، كما أنى سأجدد مبادرة روجرز بشهر واحد فقط ينتهى فى ٧ مارس (آذار) ١٩٧١، حتى أعطى آخر فرصة للعالم ولأمريكا ولإسرائيل ليتحملوا مسؤوليتهم».

هذا هو نص ما كتبه الرئيس السادات فى مذكراته، ويلاحظ أن تاريخ نشر مقالى «تحية للرجال» يتوافق مع هذا التوقيت.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثالثة

الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

«الجزء الثالث»

أسرار المناقشات غداة رحيل عبد الناصر
حوار بين الفريق فوزى وبينى
حول استمرار وقف إطلاق النار أو كسره

هيــكل: (مواصــلا إجابتـه عن سـؤال المدعى الاشـتراكى حـول مقـال «تحـية للرجـال») لكى تكون الصـورة واضـحـة أمـام هذه الـهيـئة الموقـرة فى هذه النقطة بالذات، فإنى أسـتأذن فى تقـديم صـورة إجمالية للموقف العام فى تلك الظروف. إننا جميعا نتذكر الصورة السياسية والعسكرية يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، يوم رحيل الرئيس جمـال عـبد النـاصـر. وفى الـحـقيقـة فإنه كانت لدى خـلفه - الرئيس السـادات - مهمة أسـاسـية واحدة وهى اسـتكمال الإعداد والتـخطيط لإزالة آثـار العـدوان، وهو الهـدف الإسـتـراتيـجى المعلن للسـيـاسـة المصـرية فـى ذلك الوقـت.

فى ذلك الـوقت أيضًـا كـان هـنـاك قـرار سـارى المفـعـول بـوقف إطلاق النـار طبـقـا لمبـادرة روجـرز، وكـان وقـف إطلاق النار - لثـلاثة شـهـور - بمقـتـضـى هذه المبـادرة ينتهى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٠.

وفى يوم ٣٠ سبتمبر، بعد وفاة جمال عبد النـاصـر بيومين وقبل تشـييع جنـازته بيــوم واحــد، طلب إلىّ الرئيس الســادات - وكــان يقــوم بأعــمــال منصـب رئيس الجمهورية حتى تقرر المؤسسـات السياسية والدستورية فى البلاد مـا سوف يكون عليـه الأمر نهائيـا بعد ذلك - أن أشـتـرك فى اجتمـاع لمجلس الأمن القومـى المصـرى، وكنت عـضـوا فـيـه بوصــفى وزيرا للإرشــاد القــومى أيامـهـا. وكـان رأى الرئيس السـادات - وهـو على حق فيـه - أن هناك وفـودا كـثيرة قـادمـة للعـزاء فى وفـاة جـمـال عبدالناصر، ولكن هؤلاء القادمين للعزاء سوف ينتهزون الفرصة لكى يتكلموا معنا فى الأوضـاع، خـصـوصـا بالنسـبـة لنوايانا فى مـوضـوع وقف إطلاق النار... كـان هناك وفد سـوفيتى قـادم للعزاء برئاسـة ألِيكسى كوسـيجين رئيس الوزراء، وكـان هناك وفـد أمريكى برئاسـة إليوت ريتشـاردسـون وزير الخـدمات الاجـتماعيـة، وهو

وقتها من أقرب المقربين إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون، وكان هناك وفد بريطانى برئاسة السير أليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانى، وكان هناك السكرتير العام للأمم المتحدة، وكان هناك كثيرون غير هؤلاء من ساسة العالم.

هكذا فإن الرئيس السادات دعا أعضاء مجلس الأمن القومى إلى اجتماع لمناقشة موقفنا المبدئى تجاه هذه النقطة بالذات: هل نجدد وقف إطلاق النار؟ أو هل نرفض التجديد؟».

ولم يحضر الرئيس السادات اجتماعنا لأنه كان مشغولا بترتيبات الجنازة فى اليوم التالى، أول اكتوبر، وهكذا اجتمعنا فى مكتب وزير الحربية الفريق أول محمد فوزى وقتها لمناقشة الموضوع، وكان عددنا فيما أذكر قرابة عشرة أشخاص، بينهم وزير الحربية بالطبع ووزير الخارجية محمود رياض، ومدير المخابرات العامة حافظ إسماعيل، ووزير الداخلية شعراوى جمعة، ووزير الدولة أمين هويدى، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية سامى شرف، ورئيس أركان الحرب الفريق محمد صادق، ومدير المخابرات العسكرية... كان علينا جميعا أن نضع تقدير موقف يكون تحت تصرف الرئيس السادات فى محادثاته مع رؤساء الوفود الزائرة.

أعترف أننى ذهبت وفى تقديرى أنه من المستحسن بالنسبة لنا أن نمد وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة شهور أخرى، وكان تقديرى مبنيا على عدة أسباب:

أولا: أننى كنت أشعر أن الجماهير المصرية والعربية كلها ليست - وسط كل ما تشعر به من أحزان - على استعداد لمواجهة مخاطر أعدت لها واستعدت لها قيادة لم تعد موجودة.

وثانيا: أننى كنت أشعر أن القيادة الجديدة تحتاج إلى وقت لتلم فيه بأطراف الموقف كله قبل أن تتحمل مسؤوليات الحرب أو الحل.

وثالثا: أننى كنت أتوقع - وهذا منطقى - أن الأوضاع الداخلية بعد جمال عبدالناصر سوف تواجه - بمنطق الأشياء - حالة قلق قبل أن تستقر الأمور على نحو أو آخر.

ورابعا: أننى كنت أعلم أن جمال عبد الناصر كان ينوى تجديد مدة وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة شهور أخرى، وأن تقديره كان أن فترة الربيع ـ مارس وإبريل ـ سوف تكون أنسب الأوقات لبدء العمليات العسكرية التى كان يجرى التخطيط لها. وكان جمال عبد الناصر يقدر أن الموقف السياسى الدولى قد يقتضى هذا التأجيل لإثبات حسن نية مصر، ثم إنه كان يعطى هذه المدة أيضا كاحتياطى وقت تصل فيه معدات مطلوبة من الاتحاد السوفيتى. واستمعت فى بداية الجلسة إلى قسم من المناقشات لم أتدخل فيه، وأحسست أن الحديث فيه يصدر عن عواطف وانفعالات غير واضحة، ومن ذلك مثلا قول البعض إننا لا نستطيع تأجيل المعركة تكريما لجمال عبد الناصر، وإلا فإن الناس سوف يتهمون خلفاءه بالقصور أو الجبن... وكان رأيى أن تكريم جمال عبد الناصر يكون بمعركة توافرت لها أسباب وأجواء النجاح، ثم إن معايير القصور أو الجبن أو الكفاءة أو الشجاعة لا تقاس على هذا النحو.

وانتهزت فرصة فى المناقشة وجهت فيها سؤالا للفريق فوزى قائلا:

ـ «إننا قبل أن نتوه فى مناقشات سياسية طويلة لابد لنا أن نتأكد أن الفريق فوزى جاهز لفتح النار، إذا ما قررنا أن استمرار وقف إطلاق النار لا يفيد موقفنا... وهكذا فإننا قبل أن تتشعب بنا المناقشات، علينا أن نسمع رأى الفريق فوزى... هل هو جاهز للعمل يوم ٤ نوفمبر؟ أو ما هو موقفه بالضبط؟».

وقلت: «إننا على أساس ما سوف نسمعه من وزير الحربية، وبمقتضى مسؤوليته عما يقوله لنا، سوف نكون فى وضع أحسن لإبداء الرأى».

ورد الفريق فوزى قائلا: إنه رجل عسكرى منضبط، وهو يخضع لتوجيهات القيادة السياسية. فإذا طلب إليه من القيادة السياسية أن يكسر وقف إطلاق النار، فعل. وإذا طلب إليه أن يستمر فى التزامه بوقف إطلاق النار، فسوف يفعل. لكن القيادة السياسية فى الحالتين يجب أن تتحمل هى مسؤولية إصدار الأمر.

وقلت للفريق فوزى: «إننى أدرك أن مسؤولية أى قرار هى فى البداية والنهاية

مسؤولية سياسية... ولكننا هنا نناقش احتمالات، وفى مرحلة المناقشة فلابد أن نسمع كل الآراء وكل الحقائق».

ورد الفريق فوزى بأن المسألة من اختصاص القيادة السياسية، ولكنه يريد أن يلفت نظرنا إلى مسألة هامة، وهى أنه يريد أمرا مكتوبا بالطريقة التى يتصرف بها، وأنه بمقتضى ما لديه من أوامر فإنه عندما يجىء منتصف ليلة ٤ نوفمبر ـ تاريخ انتهاء موعد وقف إطلاق النار ـ فسوف لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية حجب أمر كسر وقف إطلاق النار عن قواته، ولهذا فهو فى الحالتين ـ حالة الاستمرار فى وقف إطلاق النار، أو حالة كسر وقف إطلاق النار ـ يريد أمرا مكتوبا يتصرف وفقا له.

وقلت للفريق فوزى: وقد تحولت المناقشة لأكثر من ربع ساعة إلى حوار مباشر بينى وبينه: «إننا فى ظروف دقيقة، والمسألة ليست مسألة حدود اختصاصات، ولكن المسؤولية قومية، وأنا أسأله ليس كقائد عام مصرى فقط، ولكن كوطنى مصرى أيضا: هل يناسبه ويناسب قواته، ويناسب هذه القوات وأهدافها أن يمتد وقف إطلاق النار لفترة محددة أخرى يوم ٤ نوفمبر، أو أن تأهب هذه القوات كامل وكافة مطالبها متوافرة بحيث يكون من الخطإ ألاّ نكسر وقف إطلاق النار؟».

ورد الفريق فوزى بسرعة قائلا: إنه يريد أن يلفت نظرنا إلى أن بطاريات الصواريخ المطلوبة لتغطية مرافق الصعيد لم تصلنا بعد.

وقلت له: «إذن فإن استمرار وقف إطلاق النار لفترة محددة أخرى يناسبك أكثر فى هذه الظروف؟».

ورد الفريق فوزى قائلا: إننا لو أعطيناه شهرا واحدا حتى تصل بطاريات الصواريخ المطلوبة للصعيد فإن الموقف سيكون أفضل.

وأضاف: إنه فى كل الأحوال رجل عسكرى منضبط، وسيقبل ما يصدر إليه من أوامر القيادة السياسية.

وركزت وجهة نظرى قائلا: «من الواضح أمامى أن وزير الحربية المسؤول عن مخاطر المعركة يفضل أن يحصل على مهلة إضافية لاستكمال استعداده.. ومع أنه

يريد شهرا واحدا فقط، فإن المطروح علينا من العالم كله هو تجديد فترة سريان وقف إطلاق النار بثلاثة شهور. وأنا أعتقد لأكثر من سبب سياسي - بينها أحزان الناس العميقة، ومسؤوليات القيادة الجديدة - أن فترة الثلاثة شهور يمكن أن تكون مقبولة من جانبنا. بالطبع هناك مطالب القائد العام، وهو لا يطلب أكثر من شهر، ولكن واجبنا أن نعطيه فترة احتياط تحسبا لأية احتمالات تأخير. العالم لن يأخذ مد وقف إطلاق النار كدليل على ضعف خلفاء عبد الناصر، ولكنه سوف يدرك من وراء القرار أن هؤلاء الخلفاء لا يتصرفون بعصبية، وأنهم يعطون أنفسهم الفرصة للإمساك بكل خيوط الموقف، وبأنهم قادرون على قيادة الجماهير دون انسياق لا مبرر له في هذه الظروف وراء احتمالات مجهولة وغير محسوبة».

وأحسست أن البعض من الحاضرين لم يعجبهم المنطق الذى أدرت به المناقشة مع الفريق فوزى، وأننا يجب أن نقدر الموضوع سياسيا، ثم بعد ذلك نناقشه عسكريا. وكان ردى أننا لا نستطيع أن نناقش الموضوع سياسيا إلا على أساس استعداد الوضع العسكرى للاستجابة لأى قرار سياسى.

وتدخل الفريق فوزى، وقد خشى أن توضع مسؤولية مد العمل بوقف إطلاق النار كلها عليه قائلا: إنه مستعد لكل الاحتمالات، ولكنه فقط يريد أمرا مكتوبا من القيادة السياسية المسؤولة.

وقلت له: «حتى برغم أن بطاريات الصعيد لم تصل، فإننا سوف نكون على استعداد للتضحية».

وقلت له: «أليس أن موقفك سوف يكون أفضل إذا كان الصعيد تحت غطاء كاف من الحماية؟» وقال بسرعة: «نعم، بلا شك».

وقلت: «إذن فلماذا لا تدخل المعركة تحت أفضل الظروف ملاءمة لك؟... إننى أعرف أنك على استعداد للتضحية، والبلد كله على استعداد للتضحية، ولكن لماذا لا نستكمل استعدادنا للتضحية باستكمال استعدادنا العسكرى؟». وسكت الفريق فوزى إلا من إصراره الذى كرره بعد ذلك عدة مرات، وهو أنه مهما يكن قرارنا فإنه يريد أمرا مكتوبا يحدد له ما يتعين عليه أن يفعله فى منتصف ليلة ٤ نوفمبر.

وأبديت بعد ذلك فى المناقشة آراء متعددة. فقد قال قائل: «إن المعركة سوف تؤدى إلى إحراج الرجعية العربية». وقلت: «إن مصير مصر والأمة العربية سوف يتقرر فى المعركة، وهذا هدف أكبر من هدف إحراج الرجعية العربية... وإن الذى سيحرج القوى الرجعية فى المنطقة هو أن تقدر القوى التقدمية على تحقيق نصر فى المعركة، وليس الدخول إلى معركة والسلام». وقال قائل استطرادا مع هذا المنطق: «إن كسر وقف إطلاق النار وجو المعركة سوف يفرض على اليمين داخل البلد أن ينكمش، وإلا سحقه التيار الجارف». وقلت: «إن المعركة أخطر فى ظنى من قضايا اليمين واليسار فى البلد». ولقد تشعبت المناقشة بنا بعد ذلك لأكثر من ساعتين، ولم نصل إلى قرار، ولكن وجهات نظرنا جميعا نقلت إلى الرئيس السادات.

لكى تكون صورة تلك الفترة كلها كاملة وواضحة فإن التطورات بعد ذلك أكدت بالنسبة لى أكثر وأكثر.

كان رئيس الوزراء أليكسى كوسيجين الذى جاء إلى مصر على رأس وفد العزاء الرسمى السوفيتى قد طلب من الرئيس السادات أن يجمعه بالقيادة السياسية العليا فى البلاد. ودعا الرئيس مجموعة محدودة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، ومجموعة محدودة من الوزراء، وكان من حظى أن اختارنى الرئيس السادات لكى أحضر مع هؤلاء، وكنت مازلت بعد أتولى منصب وزير الإرشاد، وإن كنت فى واقع الأمر قد قدمت استقالتى من هذا المنصب للرئيس السادات صباح يوم ٣ أكتوبر، ولكنه بعد مناقشات ممتدة معى استمرت ست ساعات طلب إلىّ - ما دمت مصرا على الاستقالة - أن أبقى معه حتى يتم الاستفتاء على رئاسته، وبقيت. وهكذا حضرت الاجتماع مع كوسيجين بوصفى عضوا فى مجلس الوزراء، وعضوا فى مجلس الأمن القومى المصرى فى ذلك الوقت.

إن رئيس الوزراء السوفيتى أليكسى كوسيجين حرص فى هذا الاجتماع - كصديق على حد تعبيره - أن يؤكد لنا صداقة الاتحاد السوفيتى ودعمه للنضال المصرى، ولكنه فى نفس الوقت - كصديق أيضا - راح أمامنا يحذر من خطرين بعد جمال عبد الناصر:

الخطر الأول، هو احتمال انشقاق فى القيادة السياسية الجديدة.

والخطر الثانى، هو أن تندفع القيادة السياسية الجديدة تحت ضغوط رغبتها فى إثبات نفسها إلى مغامرات غير محسوبة.

وكما أثبتت التطورات فيما بعد، فإنه بالنسبة للخطر الأول لم يكن فى استطاعة السوفيت أن يفعلوا شيئا... ولكنهم بالنسبة للخطر الثانى - مخاوف المغامرات غير المحسوبة - قرروا الإبطاء فى إرسال بعض المعدات إلى مصر - وبالذات بطاريات الصواريخ للصعيد، وبعض جسور العبور - حتى لا يكون تمام الاستعداد حافزا إلى المغامرة كما كانوا يرون. وسواء كان لهم حق فى ذلك أو لم يكن، وسواء اتفقنا معهم أو اختلفنا، فقد كان هذا هو منطقهم، وكان محتما أن نأخذ موقفهم - بل وأسلوب تفكيرهم - فى حسابنا.

وهكذا فإننى رحبت بقرار الرئيس السادات بمد العمل بوقف إطلاق النار ثلاثة شهور أخرى... ولكن المشكلة الحقيقية أن قضية الحرب والحل دخلت بعد ذلك فى الصراع الداخلى، حتى جاء يوم فى شهر مارس سنة ١٩٧١ تقرر فيه فعلا موعد لكسر وقف إطلاق النار، ولبدء عمليات عسكرية، ووضع القوات فعلا فى حالة تأهب.

فى ذلك الوقت كتبت المقال موضوع السؤال بعنوان «تحية للرجال». كان المقال عرضا لخطة إسرائيل فى حالة قيامنا بعبور قناة السويس.

وكان المقال تحية للرجال الذين صدر إليهم القرار بالاستعداد للقتال.

وكان المقال إشراكا للرأى العام المصرى فى كل تصورات المعركة واحتمالاتها.

وإذا كان فى المقال - إلى جانب ذلك كله - شىء من التنبيه إلى حجم المخاطرة، فإننى كنت على استعداد لأن أتحمل مسؤولية ما أكتب، وما أبدى من آراء.

إن مراكز القوة شنت على أعنف الهجمات بسبب ما كتبت، ولكن ما قاله الرئيس السادات فى كتابه عن محاولة «توريطه وتوريط البلد» فى معركة، يؤيد نقطة التنبيه بين كل النقط التى أثرتها فى مقالى. إن الدليل النهائى على صحة هذه النقطة، مع

أنها لم تكن الدافع الوحيد لى حتى أكتب ما كتبت، هو أن الرئيس السادات كان قد أعلن أن سنة ١٩٧١ سوف تكون سنة الحسم، ومع ذلك فإن المعركة لم تجئ إلا بعد قرابة أكثر من سنتين ونصف السنة على تاريخ كتابة هذا المقال... المقال كان فى مارس ١٩٧١، والمعركة جاءت فى أكتوبر ١٩٧٣.

وعندما جاءت المعركة فقد كانت التصورات التى كتبتها فى المقال مطابقة تقريبا لما حدث على أرض ميدان القتال بعد أكثر من عامين ونصف العام من كتابة مقال «تحية للرجال». إن المقال بنصه أمامنا، وخطة العدو التى اتبعها إزاء عبور القوات المصرية فى ذاكرة كل واحد منا، والتطابق - وليس مجرد التشابه - بينهما كاملا.

لقد تصورت أننى أعالج قضية الحرب معالجة علمية وموضوعية، وما كان أسهل بالنسبة لى أن ألجأ إلى أسلوب الحماسة الإنشائية والعبارات المرصوصة الفخمة، ليس وراءهما فكرة ولا تصور. كان اعتقادى أن قضية الحرب أخطر من أن نعالجها بقصائد الشعر. ليست هناك قضية تحتاج إلى أحكام العقل وموازينه مثل قضية الحرب. ولقد كان اهتمامى بقضية الحرب من خبرة طويلة كصحفى غطى حروبا كثيرة فى البلقان وفى كوريا وفى الهند الصينية وفى فلسطين. إستراتيجيات الحرب كانت دائما موضوعا جادا بالنسبة لى، وقد عالجته باستمرار بطريقة أعتقد أنها متحضرة، وما كان أسهل العلاج بالطريقة القبلية.

إننى بعد هذا المقال «تحية للرجال» أجدنى أواصل الكتابة فى موضوع الحرب. وعلى سبيل المثال، فأمامى مقال بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٢ عنوانه «التصدى للشبح» عدت فيه مرة أخرى إلى موضوع الحرب المحتملة فى صراعنا مع إسرائيل تفصيلا.

أجد أمامى أيضا فى ٣١ مارس ١٩٧٢ مقالا بعنوان «الحرب فى زماننا» تكلمت فيه عن ضرورة «كسر حاجز الوهم». كان ذلك قبل المعركة بسنة ونصف سنة. وهذه كلها تعبيرات شاعت بعد المعركة، وأدعى أنها كانت بين ما ناديت به ودعوت إليه قبلها. أين إذن دعوى الانهزامية؟ وأين بث اليأس؟ وأين التهويل فى أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر؟ كل تلك الدعاوى أبعد ما تكون عن موقفى بل هى عكس موقفى.

إن دورى فى حرب أكتوبر، فى الناحية السياسية والإعلامية من الإعداد للحرب، وهو دور لم أعطه لنفسى وإنما أعطاه لى الرئيس السادات يشهد لى قطعا - فضلا عن نصوص ما كتبت، وهو مسجل - وشهادته فاصلة.

إننى شرحت هذا الدور تفصيلا فى كتابى «الطريق إلى رمضان» الذى نشر فى لندن بالإنكليزية، وترجم عنها إلى أكثر من عشرين لغة فى العالم، وأستأذن فى تقديم نسخة منه إلى هذه الهيئة الموقرة. إننى شرحت فى هذا الكتاب أن الرئيس السادات دعانى إلى مقابلته فى استراحة برج العرب فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٧٣، وعندما وصلت إلى هناك فى الساعة العاشرة والنصف صباحا وجدت الرئيس فى انتظارى على باب الاستراحة، وكانت هناك سيارة «مرسيدس» بنية اللون واقفة فى الانتظار. وبعد أن صافحت الرئيس. طلب منى أن أركب معه، وجلس بنفسه على عجلة القيادة بينما جلست على المقعد المجاور له. وحين أراد بعض ضباط الحرس أن يركبوا وراءنا فى مقعد السيارة الخلفى، طلب إليهم الرئيس أن يلحقونا فى سيارات أخرى. وانطلق بالسيارة، ووجدته يقودها على طريق صحراوى خلفى، وفهمت منه أننا لن نذهب إلى كابين الاستراحة على شاطئ البحر فى برج العرب، ولكننا سنذهب إلى استراحة أخرى فى كنج مريوط. واستغرق الطريق من برج العرب إلى كنج مريوط أكثر من نصف ساعة، وخلالها فإن الرئيس أخطرنى بالموعد التقريبى للمعركة، وأخطرنى بأنه يريدنى للمشاركة فى بعض نواحيها السياسية والإعلامية، وأنه يفكر فى أن أتفرغ لهذا العمل بجانبه فى رئاسة الجمهورية وأترك عملى الصحفى فى «الأهرام». وقلت للرئيس إننى أستطيع أن أؤدى ما يطلبه منى، وفى نفس الوقت أواصل عملى الصحفى. وحين وصلت بنا السيارة التى كان يقودها الرئيس بنفسه إلى كنج مريوط، كنا قد دخلنا فى تفاصيل الإعداد للعملية السياسية والإعلامية التى تمهد وتصاحب بدء العمليات العسكرية على جبهة القتال، وأتذكر أننا طرحنا للمناقشة يومها عدة مسائل:

* التهيئة الدولية للبدء فى العمليات دون أن نذيع سرها الكبير.

* الطريقة التى نخطر بها الدول الصديقة مع بدء العمليات.

* الموقف حيال القوتين العظميين، وكيف نتصرف حيالهما قبل وبعد المعركة؟

* الأسلوب الذى نتحدث فيه فى الأمم المتحدة، توقعا لإثارة موضوع بدء العمليات فيها.

* السياسة التى نتبعها فى الإعلام عن الحرب.

* كيف يمكن أن نجد الذريعة الإعلامية المقبولة لبدء العمليات؟

* ما هى الأدوار التى يمكن أن يعهد بها إلى كبار معاونى الرئيس فى فترة التمهيد للعمليات، وفى فترة استمرارها؟

وغير ذلك... كنا وحدنا على شرفة استراحة كنج مريوط،واستمر حديثنا من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر.

إننى أعتقد أننى كنت أقرب الناس إلى الرئيس السادات فى هذه الظروف الحاسمة من تاريخ مصر والأمة العربية، وكنت سعيدا بهذه الثقة، ولقد ضاعف من سعادتى أن الرئيس كلفنى يوم ٢٧ سبتمبر بأن أكتب توجيهه الإستراتيجى إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول - وقتها - أحمد إسماعيل على بتحديد الأهداف الإستراتيجية للحرب، وسلمته للرئيس بخط يدى. وبلغ من حرص الرئيس عليه أنه دعا أحد موظفى سكرتاريته لكتابته على الآلة الكاتبة، ثم أمره بعد ذلك أن يبقى فى غرفة مقفلة داخل بيته فى الجيزة حتى تبدأ العمليات، ولكى لا تكون هناك ثغرة يتسرب منها السر، ثم منحه بعد ذلك علاوة.

هل يمكن أن يكون موضع هذه الثقة فى هذا الأمر الخطير شخصا انهزاميا أو داعية يأس؟... لا أعتقد.

إن الوقائع تشهد بعد ذلك، ويشهد كل الناس، أننى كنت ضيفا شبه مقيم فى «قصر الطاهرة» الذى اتخذه الرئيس مقرا لقيادته فى أيام الحرب... كنت هناك ليلا ونهارا فى كل ما يطلبه الرئيس منى فى تلك الظروف، وأتذكر أن الرئيس تفضل وأهدانى بقية علم إسرائيلى ممزق كان مرفوعا على مقر القيادة الإسرائيلية لخط بارليف إلى جانب لفائف مخطوطة من التوراة من سفر الخروج كانت موجودة فى

هذه القيادة... كانت بقايا العلم ولفائف التوراة قد قدمت هدية إلى الرئيس وسط المعركة... وتفضل الرئيس بدوره فأهداها إلىّ كرما منه وحسن ظن، وقال ضاحكا إنه يعرف غرامى بجمع مثل هذه الشظايا التاريخية.

إن مقالاتى فى وقت الحرب شاهد أيضا على أفكارى وقناعاتى. وعلى أى حال فإننى فى الجلسة القادمة بإذن الله سوف أقدم ملفا كاملا بمجموعة من المقالات التى كتبتها فى موضوع الحرب، لأننى أريدها كاملة جزءا من هذا التحقيق يشهد بأن موقفى على العكس تماما مما تدعى به الحملات الموجهة إلىّ... إننى آسف أننى أطلت فى هذا السؤال، وأشكر لكم رحابة صدركم.

المدعى الاشتراكى: كتبت وتحدثت عن المبادرة الأخيرة (مبادرة زيارة القدس) فما مضمون الأفكار التى تناولتها فى هذه المقالات والأحاديث؟

هيكل: إننى لا أستطيع أن أعزل رأيى فى المبادرة عن تصورى الشامل للإستراتيجية المصرية، وأنا أعتقد بوجود صلة عضوية بين مصر وبين أمتها العربية، وكذلك أعتقد أن الأمن المصرى والمصلحة المصرية هما جزء لا يتجزأ من الأمن العربى والمصلحة العربية.

فى هذا الإطار وحده يمكن فهم موقفى من المبادرة، وعلى أى حال فقد لخصت موقفى من المبادرة كله فى محاضرة ألقيتها فى «أبو ظبى» فى شهر يناير الماضى فى افتتاح الندوة السياسية السنوية التى تقيمها وزارة الخارجية فى دولة الإمارات... إن ما فى هذه المحاضرة يمثل مجمل آرائى فى المبادرة، وأنا أتشرف بأن أقدم نسخة منها لتكون من وثائق التحقيق.

إننى كتبت بعد ذلك مقالات، ولكن ما كتبته يظل فى حدود ما قلته فى هذه المحاضرة.

وأريد أن أقول ملاحظة عامة على الأسلوب الذى أكتب به مقالاتى... إن المنهج الذى ألتزمه فى كتاباتى هو أن أضع أمام القارئ أكبر مجموعة ممكنة من الحقائق والتصورات والأفكار ولا أفرض عليه نتيجة حتمية لها، وإنما أشركه فى نوع من

الحوار معى ليصل بنفسه إلى ما يريد استخلاصه من النتائج. ومن هذا الأسلوب فإن مقالاتى تختلف عن مقالات غيرى... غيرى كتب مقالاته بداية ونهاية، وأما أسلوبى فإننى أحاول فيه أن أترك القارئ مع المشكلة يفكر فيها بعد أن يفرغ من قراءة المقال... إننى لا أريد بما أكتب أن أقدم للقارئ «لفة جاهزة» وإنما أريد أن أقدم له مادة للتفكير... وهكذا فإن مشكلة مقالاتى مع قرائها تبدأ فى الحقيقة بعد أن يفرغوا من قراءتها، لأنها تشدهم أو تحاول شدهم إلى حوار حول الموضوع الذى يتناوله ما أكتب. إننى أرى أمام حضراتكم نصوص بعض ما كتبت من المقالات حول المبادرة وهذا هو نص محاضرتى فى «أبو ظبى»، وفيها جميعا صورة موقفى من المبادرة.

المدعى الاشتراكى: كتبت مقالات وقلت أحاديث عن الخط الاشتراكى الديمقراطى الذى تنتهجه الحكومة المصرية. ما هو مضمون هذه الأفكار فى هذا الموضوع؟

هيكل: لكى أجيب على هذا السؤال فلابد من تحديد المنطق الذى ألزمت به نفسى عندما قررت الكتابة خارج مصر بعد أن استحالت علىَّ الكتابة فيها. إننى ألزمت نفسى بمجموعة من القواعد طبقتها تطبيقا صارما على نفسى وهى:

أولا: أننى سوف أكتب لنفس مجموعة الصحف التى كانت تنشر مقالاتى فى نفس الوقت مع «الأهرام» عندما كنت رئيسا لتحريرها، وهذه الصحف هى «الأنوار» و«الوطن» والصحف الأخرى التى تحصل منهما على حقوق نشر مقالاتى.

ثانيا: أننى لا أتناول فيما أنشره خارج مصر أية موضوعات تتصل بمشاكل وقضايا العمل الداخلى فى مصر، أى أننى أقصر كتاباتى خارج مصر على القضايا العربية العامة وحدها، ولا أقترب على الإطلاق من أوضاع مصر الداخلية. ولقد حدث استثناء واحد ووحيد فى هذه القاعدة فى مجموعة من المقالات نشرت تحت عنوان «لمصر لا لعبد الناصر» وقد اضطررت إليها بعد أن تجاوزت الحملة ضد عبدالناصر فى مصر كل حد معقول.

ثالثا: ألاّ تنشر مقالاتى طبقا لأية اتفاقات أو ترتيبات فى بلاد عربية تكون

حكوماتها فى خلاف مع السياسة المصرية، ولذلك لم أقبل - رغم كل الإلحاح - أن تكون هناك اتفاقات أو ترتيبات لنشر مقالاتى فى ليبيا أو العراق أو سوريا، ومع أنى - كقومى عربى - أؤمن بوطن عربى واحد، إلا أننى - دفعا لأية حساسيات - وضعت قاعدة ضيقة وألزمت نفسى بها.

رابعا: ألاّ أقوم بزيارة لأى بلد عربى تدخل حكومته فى خلاف سياسى مع الحكومة المصرية، ثم إننى لا أقوم بأية اتصالات - رغم طبيعة العمل الصحافى - مع مسؤولين فى هذه البلاد. وهكذا كانت آخر مرة زرت فيها ليبيا سنة ١٩٧٠، وآخر مرة زرت فيها دمشق وبغداد سنة ١٩٧٥.. وعلى سبيل المثال كانت آخر مرة رأيت فيها الرئيس القذافى فى مصر سنة ١٩٧٣، وكانت آخر مرة قابلت فيها الرئيس حافظ الأسد ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى صدام حسين سنة ١٩٧٥.

إننى أخجل من ذكر هذه الحقيقة، فأنا أعتبر أرض الأمة العربية كلها وطنى، وقضاياها قضاياى، ولكنى أيضا دفعا للحساسية ألزمت نفسى بقاعدة ضيقة.

من هذا كله يتضح أننى لم أكتب خارج مصر عن الخط الاشتراكى الديمقراطى الذى تنتهجه الحكومة فى مصر. وربما أكون تعرضت لبعض هذه القضايا فى بعض الأحاديث الصحفية التى أدلى بها بين حين وآخر للصحافة العالمية، ولكنى أرجو أن تكون المناقشة على أساس مجمل المواقف.

وهناك نقطة دقيقة فيما يتعلق بالأحاديث، وهى أن أى شخص لا يستطيع أن يسيطر تماما على ما ينسب إليه، فأنت تدلى فى الحديث بما تشاء من آراء، ولكن غيرك هو الذى يتولى الصياغة والعرض والترتيب والإبراز والحذف، إلى آخره.

ومع ذلك فإن ما كتبته بقلمى كثير وفيه مجمل مواقفى، وهو يغنى عن العودة إلى أحاديث صحفية قد تتفاوت درجة الدقة فيها فيما تنقله عنى أو عن غيرى.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة القادمة موعدها يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلســـة الرابعة

الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨

«الجـــزء الأول»

هل قال الكومبيوتر
«إن العبور مستحيل»؟

فى بداية هذه الجلسة، ووفقا لما تم الاتفاق عليه فى الجلسة السابقة، قدم محمد حسنين هيكل حافظة تضم النصوص الكاملة لواحد وعشرين مقالا خصصها جميعا لقضية الحرب، وقد امتد نشرها على الفترة ما بين سبتمبر ١٩٦٧ إلى أكتوبر ١٩٧٣.

وأرفق هيكل بهذه الحافظة خطابين موجهين إلى المدعى الاشتراكى، أولهما يذكر بالخطوط الرئيسية لموقفه من قضية الحرب، والثانى يؤكد وجهات النظر التى أبداها فى مقال «تحية للرجال» الذى هو موضوع السؤال الأصلى.

وقد وقع المدعى الاشتراكى على الحافظة، كما وقع على الخطابين الموجهين إليه بعد قراءتهما والإشارة بضمهما إلى سجلات التحقيق.

وكان نص الخطاب الأول المرفق بالحافظة، والخاص بقضية الحرب عموما، على النحو التالى:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب ملفا يحوى نسخا للمقالات التى توضح رأيى فى «موضوع الحرب المسلحة» الذى تناوله التحقيق السياسى الذى تقومون به معى. وتذكرون أننى أوضحت فى محضر التحقيق الرسمى اعتقادى بأننى أسهمت بشكل إيجابى فى الحوار الذى دار عن «الحرب» فى مصر وفى العالم العربى، وأن ما كتبته ساهم إلى حد أعتز به فى توضيح الرؤية العربية لهذه القضية الهامة فى عالم حافل بالمتغيرات، خصوصا فى موضوع استخدام القوة المسلحة محليا فى ظل استحالة الحرب الشاملة عالميا.

وخلال ما حاولت شرحه فى محضر التحقيق الرسمى ـ وعلى أساس استعراض ما كتبته فى مقالاتى فى الفترة ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣ ـ فقد ظهرت النقط التالية:

١ ـ إن حربنا مع العدو الإسرائيلى لا بديل لها لتحرير أراضينا، وإنه ليست هناك وسيلة غيرها لتغيير الأوضاع التى نشأت بعد يونيو سنة ١٩٦٧.

٢ ـ إن هذه الحرب ليست ضرورية فقط ولكنها ممكنة، كما أننا نملك الوسائل لتحقيق النصر فى ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية السائدة، إذا استطعنا أن نتوصل إلى إستراتيجية ملائمة لإدارتها.

٣ ـ إننى ظللت أتناول هذا الموضوع، وأحاول بكل جهد أن ألقى أضواء على زواياه وأن استكشف أبعاده. وكان من ذلك أننى توصلت إلى مواصفات ضرورية لشكل وملامح المعركة المنتصرة التى نستطيع شنها، وكانت أبرز هذه الملامح:

أ ـ إن حربنا يجب أن تكون هجومية لخلع العدو من مواقعه.

ب ـ إن هدف الحرب يجب أن يكون كسر نظرية الأمن الإسرائيلى.

جـ ـ إن هذه الحرب يجب أن تدور على جبهتين بما يعنيه ذلك من ضرورة إقامة جبهة شرقية.

د ـ إن هذه الحرب يجب أن تكون طويلة لحرمان العدو من ميزة الحرب الخاطفة ولإلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية بقواته بما يرغمه على أن يدفع بالدم ثمنا فادحا لاستمراره فى احتلال أراضينا.

هـ ـ إن نتيجة هذه الحرب يجب أن تصل بنا إلى تعديل أساسى فى موازين القوة العسكرية والسياسية والنفسية بكسر حاجز الوهم وحاجز اليأس بكل ما يترتب على ذلك من نتائج بعيدة المدى بالنسبة للعقائد الإسرائيلية.

٤ ـ ولقد بدا من هذه الخطوط العريضة، كما يبدو من نصوص المقالات التى استشهدت بها والتى أقدمها لكم الآن، أن ما كتبته لم يكن بعيدا عن التصورات التى تحرك فى إطارها التخطيط الإستراتيجى لحرب أكتوبر.

وتتضمن القائمة التى أقدمها لكم الآن نصوص المقالات التالى بيانها:

١ - مقال بعنوان «طريق القتال - نقطة أخيرة... ولمسات ضوء عليها» بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٧.

٢ - مقال بعنوان: «وقفة بقرب الجانب العسكرى من النكسة - عن العدو» بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧.

٣ - مقال بعنوان «الحل السياسى... والحرب المسلحة» بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٧.

٤ - مقال بعنوان «أعمدة الحقيقة السبعة» بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٧.

٥ - مقال بعنوان «شكل المعركة القادمة وما يجرى الآن فى سوريا» بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٩.

٦ - مقال بعنوان «نظرة على خط وقف إطلاق النار» بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩.

٧ - مقال بعنوان «الجيش الإسرائيلى والدواعى الملحة لهزيمته فى معركة» بتاريخ ١١ إبريل ١٩٦٩.

٨ - مقال بعنوان «إرادة الصراع وصراع الإرادة» بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٦٩.

٩ - مقال بعنوان «الحرب القادمة» بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٦٩.

١٠ - مقال بعنوان «باب الحرب» بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٩.

١١ - مقال بعنوان «حتى لا نقع فى كمين - نوع العمليات الإسرائيلية المقبلة ضدنا». بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٧٠.

١٢ - مقال بعنوان «... عن الدفاع والهجوم» بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٠.

١٣ - مقال بعنوان «تحية للرجال...» بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١.

١٤ - مقال بعنوان «التصدى للشبح» بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٢.

١٥ - مقال بعنوان «نوع الحرب الممكنة... والضرورية» بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧٢.

١٦ ـ مقال بعنوان «الحرب فى زماننا...» بتاريخ ٣١ مارس ١٩٧٢.

١٧ ـ مقال بعنوان «موضوع الحرب...» بتاريخ ٧ إبريل ١٩٧٢.

١٨ ـ مقال بعنوان «القرار والرجال» بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٧٣.

١٩ ـ مقال بعنوان «نظرية الأمن الإسرائيلى ـ النقطة الساخنة فى الصراع الدائر الآن» بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٧٣.

٢٠ ـ مقال بعنوان «سؤال ثان ـ قصة التسلل... الثغرة» بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣.

٢١ ـ مقال بعنوان: «أحاديث السلاح ـ مقابلة مع أحمد إسماعيل» بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٣.

وإذْ أتمنى أن يكون من ذلك كله ما يضع كل أمر فى نصابه، وأن يظهر وجه الحقيقة ـ فإنى أرجو أن تتفضلوا بقبول موفور التحية وصادق الاحترام،،،.

محمد حسنين هيكل»

وكان نص الخطاب الثانى الذى يركز على مقال «تحية للرجال» بالذات على النحو التالى:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

أتشرف بتأكيد الملاحظات التالية حول مقال «تحية للرجال» الذى كان موضع سؤالكم فى التحقيق السياسى الذى تجرونه معى:

١ ـ إننى كتبت هذا المقال فى أعقاب رحلة إلى أوروبا تكشفت لى خلالها معلومات وثيقة عن خطة العدو الإسرائيلى فى مقابلة أى هجوم نقوم به نحن، وكانت هذه الخطة هى موضوع المقال فى الواقع.

٢ ـ لقد اعتقدت ـ ومازلت أعتقد ـ أن نشر هذا المقال كان خدمة وطنية، فأى شىء أنفع لجيش وشعب يقفان على أبواب معركة من أن تكون أمامهما صورة واضحة لأوضاع الطرف الآخر فى مواجهة السلاح؟

٣ ـ إن الادعاء بأن ما جاء فى المقال مثبط للروح المعنوية لا يمكن أن يكون صحيحا لأن الشعوب المناضلة تحتاج إلى الحقيقة أكثر مما تحتاج إلى شىء آخر لأن معرفتها بالحقيقة هى التى تمكنها من حشد الطاقات اللازمة لمواجهتها.

٤ ـ إذا كان هذا المقال فى ناحية منه بمثابة لفت نظر إلى المخاطر، فإن هذه نقطة لصالح نشره فى وقت راحت فيه المناورات والضغوط تحاول استخدام قضية الحرب فى صراعات على السلطة كما يتضح من مذكرات الرئيس أنور السادات وعلى النحو الذى أشرت إليه أثناء التحقيق.

٥ ـ ومما يلفت النظر إليه ـ وكما هو ظاهر فى مقدمة المقال ـ أن هذه المناورات والضغوط كانت قد وصلت إلى حد أن أمرا إنذاريا صدر إلى القوات المسلحة بالاستعداد لمعركة فى وقت لم تكن فيه معدات العبور وأهمها الجسور قد وصلت، كما أن الصعيد كان مكشوفا بالنسبة للدفاع الجوى على النحو الذى ذكره الرئيس أنور السادات فى مذكراته. ومع أن الرئيس السادات كان قد أعلن أن عام ١٩٧١ سوف يكون «عام الحسم» فإنه إزاء هذه العوامل وغيرها وجد أن مصلحة الوطن العليا تقتضى التأجيل حتى تمام الاستعداد، وهكذا فإن المعركة لم تجر إلا بعد أكثر من سنتين ونصف على نشر هذا المقال.

٦ ـ إن هذا المقال لم يقل ـ كما لم يقل أى مقال كتبته ـ باستحالة حربنا مع العدو، بل على العكس فإن المقال ـ وغيره من المقالات ـ يؤكد على إمكانية وضرورة الحرب والنصر، وهو لا يقف عند مجرد التأكيد الإنشائى، وإنما يعتمد أسلوبا يحاول قدر ما يستطيع أن يخاطب وعى القارئ وعقله متحملا بالطبع مسؤولية الصواب والخطأ.

٧ ـ مما يؤكد أن المقال كان خدمة وطنية ـ أو هكذا أتصور ـ أن خطة العدو التى اتبعها

فى مواجهة عبورنا فى اكتوبر ١٩٧٣ لم تخرج عن نطاق ما نشرته فى مارس ١٩٧١ ـ وأعتقد أن معرفتنا بخطط العدو وفرت علينا من التكاليف ما كان يمكن أن يكون فادحا.

ولقد رأيت أن أحدد هذه النقط زيادة فى التأكيد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..

محمد حسنين هيكل»

بعد إثبات ضم الحافظة والخطابين الملحقين بها فى سجلات التحقيق استأنف المدعى الاشتراكى وقائع الجلسة بتوجيه الأسئلة على النحو التالى:

المدعى الاشتراكى: بوصفك المسؤول عن جريدة الأهرام التى تضم مركزا للدراسات الإستراتيجية، هل عهد إليك أحد من المسؤولين بإجراء دراسة للوضع العسكرى المصرى الإسرائيلى قبل حرب العبور؟

هيكل: لم يعهد إلىّ أحد من المسؤولين بإجراء أية دراسات عن الوضع العسكرى المصرى الإسرائيلى قبل حرب أكتوبر. وليس ذلك فى اختصاصات هذا المركز الذى تشرفت بإنشائه ووضع نظامه الأساسى وأسلوب عمله. لقد كان الهدف من ذلك المركز إثراء الحوار فى قضايا الإستراتيجية العامة دون أن نتعرض لأية أسرار. ولقد كنت حريصا على استقلال المركز عن كل الأجهزة الرسمية للدولة، ولم نكن فى حاجة إلى شىء من هذه الأجهزة، ولا حتى فى مجال المعلومات. فقد كان المركز يتبادل الدراسات مع غيره من مراكز الدراسات الإستراتيجية فى العالم، ويقصر اجتهاداته على ما هو متاح من المصادر العلنية المنشورة للمعلومات، وهو فيض لا ينقطع، وأعتقد أن ما كان لدينا من المعلومات أكثر بكثير مما لدى أجهزة الدولة، وذلك بالطبع فى المجالات التى نهتم بها. كانت مهمة المركز أن يشترك فى الحوار العالمى الدائر حول القضايا الإستراتيجية، ولم يكن فى مهمتنا كما تصورتها أن نجيب على

أسئلة توجه إلينا من مسؤولين. وهكذا فإننا لم نناقش موضوع العبور بناء على تكليف من أحد، بل ولم نناقشه على الإطلاق.

المدعى الاشتراكى: هل ما ذكر عن الخطة الحربية للحرب المقبلة مع إسرائيل، والتى فخرت أنك وضعتها أمام المصريين، هل هى مجرد استنتاجات بناء على دراسات قمتم بها فقط؟

هيكل: إن ما ذكرته من خطة إسرائيل فى مواجهة أى هجوم مصرى فى مقال «تحية للرجال» لا يستند على دراسة قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية فى الأهرام، وإنما بنيت مقالى على خلاصة ندوات حضرتها ومناقشاتها دارت أمامى فى عدد من مراكز الدراسات الإستراتيجية فى أوروبا. وقد ذكرت من قبل أننى كتبت هذا المقال بعد عودتى من رحلة قمت فيها بزيارة لندن وباريس، وفى هذه الرحلات عادة أقضى معظم أيامى فى مراكز الدراسات وفى دور الصحف التى تربطنى بمحرريها صداقات قديمة، كما أنى أحرص على مقابلة المتخصصين والخبراء فى كل مجال أهتم به. وكانت قضية الحرب وما يتصل بإستراتيجيتها دائما ولا تزال من أكثر شواغلى بحكم الفترة التى قضيتها مراسلا صحفيا فى عدد من ميادين القتال فى العالم، من الشرق الأقصى إلى أوروبا. وعندما أعود من هذه الرحلات دائما فإنى أكتب عادة حصيلة ما رأيت وما سمعت. وحينما كنت فى أوروبا فى تلك الفترة فقد كان موضوع الشرق الأوسط واحتمالات انتهاء وقف إطلاق النار على الخطوط فيه موضوعا مطروحا، وكانت تدور من حوله مناقشات واسعة أتيح لى أن أتابع الكثير منها، وبهذه الطريقة فلقد تجمعت أمامى صورة عن الخيارات المفتوحة أمام إسرائيل لمواجهة هجوم مصرى.

المدعى الاشتراكى: هل ما كتبت عن الحاجز المائى والحاجز الترابى وعدد القوات الإسرائيلية إلى آخره... من أين حصلت على هذا؟

هيكل: ليس فى ذلك كله سر أو أسرار... تلك كلها معلومات عن طبيعة الأرض وعن مسرح العمليات يعرفها كل الخبراء ويناقشون تأثيرها على العمليات...

وعندما كنت فى لندن فى تلك الفترة، فقد كان هناك عدد من المتخصصين يعكفون على دراسة مناورات الشتاء السابق التى أجرتها إسرائيل فى صحراء سيناء، وكانت هناك معلومات كثيرة عن هذه المناورات، وكانت دراسة تفاصيلها كافية لتوضح أمام كل من يهمه الأمر الصورة التى يمكن أن تتصرف بها إسرائيل إزاء هجوم مصرى... إننا نعيش فى عالم بلا أسرار... وسرعة الحصول على المعلومات وتبادلها تتيح أمام من يريد فرصا لا حدود لها لمعرفة ما يريده... إننى أتذكر أن أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتى قال للسيد محمود رياض وزير الخارجية المصرى السابق إن الأقمار الصناعية بلغت بها الدقة إلى حد أنها تستطيع تصوير كل ثعبان على رمال الصحراء.

المدعى الاشتراكى: ما قلته عن كيفية الخطوة القادمة لإسرائيل من أنها ستدخل بكذا وتدفع بقوة كذا... هل ذلك كله كان معروفا؟

هيكل: ذلك كله كان يناقش فى المراكز المتخصصة فى العالم كله، وكانت المناقشة موجودة لمن يريد أن يطلع ويسمع.

على سبيل المثال: لم تكن هناك أية أسرار حول طبيعة مسرح العمليات: مانع مائى هو قناة السويس، ثم صحراء مكشوفة بعده إلى المضايق، ثم صحراء مكشوفة ممتدة بعد ذلك إلى قرب خط الحدود.

أيضا لم تكن هناك أية أسرار بالنسبة للتجهيزات التى أضافها العدو على مسرح العمليات، أبرزها الحاجز الترابى الذى أقامه على حافة خط مياه القناة، ثم خط النقط الحصينة - المعروف بخط بارليف وراء الحاجز الترابى مباشرة.

إن مسرح العمليات الطبيعى والتجهيزات التى أضافها العدو عليه كانت توضح بكل جلاء اتجاه خطة العدو.

خط المياه حاجز، وخط التحصينات فوقه مانع إضافى لعرقلة أى عبور، والصحراء المكشوفة بعد الخطين لابد أن تكون مجال عمل للمدرعات لملاقاة القوات فى حالة تمكنها أو تمكن بعضها من عبور خط المياه واقتحام خط التحصينات.

بالنسبة لحجم القوات الإسرائيلية الموجودة فى إسرائيل لم يكن هناك سر، ولم يكن هناك سر بالنسبة لحجم الاحتياطى الذى يمكن حشده فى اليوم الأول وفى اليوم الثانى وفى اليوم الثالث، وهكذا...

هذه كلها أشياء ليس فيها أسرار... الأسرار تكون فى المفاجأة وفى درجة استعداد وتدريب المقاتلين، وفى أنواع السلاح الجديدة أو فى طريقة استخدام أسلحة معروفة، وفى أساليب الحركة، وفى سرعة الاستجابة لتطورات المعركة، إلى آخره.

إذا أردت أن أقدم تشبيها لهذا الوضع، فإنى أقول إننا نستطيع أن نعرف مقدما أن أى قصة أو فيلم سينمائى يدور حول رجل وامرأة، ذلك ليس فيه سر، ولكن سر أى كاتب أو مخرج بعد ذلك هو الطريقة التى تتفاعل بها علاقات البطلين... من عهد آدم وحواء كل قصة هى رجل وامرأة، وإلى نهاية العالم سوف تظل كل قصة هى رجلا وامرأة.

أعترف أننى كنت أشعر أن القارئ المصرى يحتاج إلى أن يعرف الكثير عن الحرب... بل إنى كنت أعتقد أن عددا من الأجهزة الرسمية يحتاج إلى أن يعرف أكثر عن قضايا الحرب، ولقد حاولت قدر ما أستطيع وفى حدود اختصاصى كصحفى أن أضيف إلى التعريف بقضايا الحرب... إننى أتذكر أننى كنت فى رحلة إلى آسيا فى مطلع سنة ١٩٧٢، وقد اهتممت أثناء زيارتى للهند بأن أقابل الجنرال «مانيكشو» قائد الجيش الهندى، والجنرال «تيكاخان» قائد الجيش الباكستانى فى الحرب الهندية الباكستانية التى جرت فى بنجلاديش سنة ١٩٧١، كان رأيى أن هذه الحرب مهمة لنا لأنها تقدم لنا نموذجا فى الحرب المحدودة لابد أن ندرسه... إن الحرب المحدودة كانت فى رأيى تجربة جديدة... فلقد عرف العالم من قبل الحرب الشاملة، وعرف الحرب النووية، ولكن العالم لم يعرف الحرب المحدودة فى ظل التوازن النووى... كانت حرب الهند والباكستان أول تجربة، وكانت دراستها شيئا مهما فى رأيى.

لذلك عندما كنت فى دلهى رجوت السيدة «أنديرا غاندى» رئيسة وزراء الهند وقتها أن تسمح لى بمناقشة مفتوحة مع الماريشال الذى انتصر فى هذه الحرب، وهو الماريشال «مانيكشو»، وبعدها رجوت السيد «ذو الفقار على بوتو» رئيس وزراء الباكستان وقتها أن يسمح لى بمناقشة مفتوحة مع الجنرال الذى انهزم فى هذه الحرب، وهو الجنرال «تيكاخان».

وقد نشرت المناقشات مع هذين القائدين فيما نشرت من مقالات عن تلك الرحلة فى آسيا، وهى مقالات ضمها بعد ذلك كتاب بعنوان «أحاديث آسيا»، أتشرف الآن بأن أقدم نسخة منه إلى هذه الهيئة الموقرة. وسوف تلاحظون أننى عدت - حتى وأنا فى آسيا - إلى أحاديث الحرب المحدودة فى الشرق الأوسط، وقلت صراحة بأننى أريدأن أضع تجربة الشرق البعيد أمام أنظار من يعنيهم الأمر فى الشرق الأوسط، لأن الدرس أمامنا متاح ومعرفته مفيدة لنا. لقد كانت الحرب المحدودة فى الظروف المتغيرة فى العالم تشغلنى كما تشغل غيرى، وقد حاولت بكل وسيلة أن أثير اهتمامًا عامًا فى مصر وفى العالم العربى.

المدعى الاشتراكى: ألم تكن هناك دراسة بالكمبيوتر عن إمكانية نجاح حرب العبور؟

هيكل: لقد قيل كلام كثير عن أن دراسة من هذا النوع قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية فى الأهرام أيام كنت مسؤولا عنه، وأنا أقطع أمام حضراتكم بأن هذا الكلام كله لا سند له من الحقيقة، ولست أعرف من المسؤول عن إشاعة مثل هذا الكلام.

لقد أجرى مركز الدراسات الإستراتيجية فى الأهرام، فى طول تاريخه كله منذ إنشائه وحتى هذه اللحظة، دراسة واحدة استعمل فيها الكمبيوتر، وكنت بنفسى الذى اقترحت موضوعها، لأننا أجريناها بمساعدة أستاذ عالمى زائر. وكان موضوع هذه الدراسة هو «حالة اللا سلم واللا حرب، ومن المستفيد منها فى صراع الشرق الأوسط»، وقد استفدت من نتائج هذه الدراسة فى سلسلة من



المقالات نشرتها فى الأهرام ابتداء من ١٦ يونيو سنة ١٩٧٢ وحتى ٢١ يوليو من نفس السنة.

وكانت نتيجة هذه الدراسة أنّ استمرار حالة اللا سلم واللا حرب يفيد كل الأطراف فى أزمة الشرق الأوسط باستثناء مصر. وكانت النتيجة - وهى موجودة فى مقال من هذه السلسلة التى نشرتها تحت عنوان «حالة اللا سلم واللا حرب»، وكان هذا المقال الذى حوى نتيجة دراسة الكمبيوتر هو المقال الذى ظهر بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٢ - كانت النتيجة كما يلى:

* إسرائيل: لها ٥٨٤ نقطة فى الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب.

* الولايات المتحدة: لها ٢٥٠ نقطة فى الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب.

* الاتحاد السوفيتى: له ١٦٥ نقطة فى الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب.

وأما مصر فقد أظهرت النتيجة أن عليها ١١١ نقطة بالناقص - أى تحت الصفر - من استمرار حالة اللاسلم واللاحرب.

وإذا استعرضت أمام حضراتكم هذه المقالات، وعددها ستة، عن حالة اللاسلم واللاحرب، لوجدت أننى فى المقال الأول منها حاولت أن أشرح «حالة اللاسلم واللاحرب» كحالة خطيرة فى الصراعات الدولية كما أنها حالة شاذة أيضًا، ثم قلت فى فقرة من مقدمة هذا المقال. ما يلى:

«وكان أساتذة العلوم السياسية، وحتى الآن، لا يجدون غير ستة مخارج بالعدد، من أى «بؤرة أزمة» - يوصونها على النحو التالى:

١ - التجنب الاختيارى للمواجهة (كما فعلت الصين حين آثرت أن تنحى جانبا فكرة تحرير فورموزا وهى جزء من التراب الصينى).

٢ - الغزو بالقوة (كما فعلت إسرائيل سنة ١٩٦٧).

٣ - الخضوع للقوة (كما فعلت دول المحور الثلاث إيطاليا وألمانيا واليابان، واستسلمت بلا قيد أو شرط لإرادة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية).

٤ ـ المساومة على حل وسط (كما حدث فى أزمة برلين، وكانت نقطة الاحتكاك فى أزمة الأمن الأوروبى).

٥ ـ اللجوء إلى طرف ثالث (كما حدث فى استقلال البحرين بعد تقرير من بعثة خاصة أوفدها السكرتير العام للأمم المتحدة).

٦ ـ التسوية السلبية، أو القبول مؤقتا بالأمر الواقع (كما فعل ذو الفقار على بوتو مع الهند بعد استقلال بنجلاديش).

غير هذه المخارج الستة ـ حتى الآن ـ لم يعثر أساتذة العلوم السياسية الحديثة على مخرج سابع من بؤرة أى أزمة.

ولكن المخارج الستة لم تعد تنطبق على أزمة الشرق الأوسط، ولعل بعضها جرت محاولته فيها، ولم ينجح، كما أن بعضها الآخر مستحيل بحكم الظروف.

* التجنب الاختيارى للمواجهة مستحيل لأن المواجهة قائمة فعلا.

* الغزو بالقوة مستحيل بسبب الموازين المحلية والدولية، وقد جربته إسرائيل سنة ١٩٦٧ ولم يحقق لها النتيجة السياسية المطلوبة.

* الخضوع للقوة مستحيل لأن الأمة العربية تملك الكثير من مقومات الاستمرار فى الصراع.

* المساومة على حل وسط لم تنجح، وكان قرار مجلس الأمن فى حقيقته شيئا من ذلك.

* اللجوء إلى طرف ثالث لم ينجح، وقد جربته الدول الكبرى، كما أن الدولتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ جربتاه فيما بينهما.

* التسوية السلبية أو القبول مؤقتا بالأمر الواقع غير مطروح إطلاقا لأن الأوضاع فى الشرق الأوسط تختلف عنها فى شبه القارة الهندية.

إذن نجد أمامنا على مسرح الشرق الأوسط شيئا غريبا. حالة من اللاسلم واللاحرب تمسك بخناق أزمة بالتحديد وتلصق نفسها بها.

كأن الزمان تجمد عند لحظة معينة، أو كأن التأريخ توقف عند يوم بذاته.

وهذه ليست حالة غريبة فحسب، ولكنها جريمة تاريخية إذا سمحنا باستمرارها.

ذلك لأن استمرارها عبء على إرادتنا وعلى مواردنا وعلى أعصابنا لا يمكن احتماله إلى ما لا نهاية.

واستمرارها معناه:

أننا رفضنا السقوط بالصدمة يومى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧، ولكننا نستدرج إلى السقوط بالتآكل فى يوم من الأيام.

ومع أننى لا أريد أن أستبق فإننى أقول على الفور ودفعا لأى لبس أو تأويل:

- «إنه يتعين على مصر بقوة السياسة وبقوة السلاح أن تكسر وبأسرع ما يمكن حالة اللاسلم واللاحرب التى تمسك الآن بخناق أزمة الشرق الأوسط وتلصق نفسها بها».

أقول ذلك وأتذكر رسالة من شارل ديجول إلى جمال عبد الناصر فى ذروة الشعور بالمحنة سنة ١٩٦٧، وفى تلك الرسالة قال ديجول بقدرته الفذة على الرؤية التاريخية:

- «ليس فى وسعى أن أقول لك ما يجب أن تفعله أو لا تفعله.

ولكن لدىّ نصيحة صديق أضعها أمامك.

لا تدع الأزمة مهما كان الثمن تصل إلى المنطقة المائعة بين اللاسلم واللاحرب.

لابد أن تكون أزمتكم بكل الوسائل ساخنة باستمرار، ولابد أن تكون موجودة طول الوقت أمام العالم مصدر قلق لا يهدأ. كأنها قنبلة موقوتة فوق مائدة يجلس من حولها الآخرون».

ثم قلت فى فقرة بعد ذلك ما نصه:

«ثالثا: مجموعة أسباب تتعلق بمصر بالذات، مع العلم بأن مصر هى العدو الأساسى الذى تتوجه إليه إسرائيل بمخططاتها باعتبارها مركز الثقل فى العالم العربى.

ونلاحظ هنا أن استمرار بقاء إسرائيل على الخطوط الحالية، مع استمرار وقف إطلاق النار - وهذا هو ما يعبر عنه بحالة اللاسلم واللاحرب - يمكن أن يؤدى إلى الآثار التالية:

١ - يؤدى إلى خلخلة النظام المصرى الذى تعتبره إسرائيل ركيزة المقاومة فى المنطقة ضدها.

إن هذا النظام سوف يستنزف نفسه استعدادا، لكنه مع بقاء حالة اللاسلم واللاحرب سوف يقف دون الإنجاز.

وفضلا عن الاستنزاف، فلسوف تنشأ فجوة - كما يقول آرثر كوستلر - بين الوعد والتحقيق.

إن النظام لا يستطيع مع استمرار احتلال الأرض إلا أن يعد بالتحرير. وإذا ما استمر الوضع الراهن فسوف يبدو قصوره عن تحقيق ما وعد به.

وهنا تنشأ فجوات تصديق لا حدود لآثارها.

فجوة تصديق بين القيادة والقاعدة - فجوة تصديق بين الجيش والشعب - فجوة تصديق بين الشباب والشيوخ - فجوة تصديق بين الإعلام والرأى العام.

وهذه الفجوات كلها سوف تكون المهاوى التى يقع فيها النظام المصرى كله.

٢ - يؤدى إلى خلخلة الرابطة بين مصر وبقية الأمة العربية، لأن مصر إذا عجزت عن دورها باعتبارها الطليعة والقلعة، فإن ما سوف يتبقى منها لن يكون إلا حشدا سكانيا هائلا يشكل عبئا على بقية الأمة العربية، ولا يعطيها ميزة تتحصن بها.

وكان هذا هدفا استعماريا ثابتا، وإسرائيل الآن تواصل تنفيذه.

٣ ـ يؤدى إلى فك الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى لأن هذه الصداقة سوف تطغى عليها أمواج الشك سواء فى أصالتها أو فى جدواها لأن السلاح السوفيتى سوف يبدو بين أحد احتمالين: إما أنه غير نافع، وإما أنه غير كاف. ولقد رأت إسرائيل أن الصداقة العربية السوفيتية بدأت سنة ١٩٥٥ عن طريق الحصول على السلاح، وتتمنى إسرائيل أن ترى نهاية لهذه الصداقة العربية السوفيتية عن طريق عدم الحصول على السلاح النافع والكافى.

وفى كل الأحوال فإن إسرائيل تريد بفك الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى أن تباعد بين مصر وبين أهم أصدقائها القادرين على مساعدتها سواء فى شن الحرب للتحرير أو فى بناء السلام للحرية».

ثم استطردت بعد ذلك بالنص أقول:

«رابعا ـ مجموعة أسباب تتعلق بالعالم العربى، وإذا ما تخلخلت علاقاته بمصر مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فسوف تحدث الآثار التالية:

١ ـ إن الدول العربية المحيطة بإسرائيل سوف تتحول إلى شظايا يسهل ابتلاعها أو أجزاء منها ـ جنوب لبنان مثلا ـ فى الوقت المناسب.

ونتيجة لذلك فإن مجتمعات هذه الدول العربية سوف تشهد زوابع يسببها العجز والعزلة، وسوف تغرق هذه المجتمعات فى دوامات داخلية تمتص قدرتها على المقاومة إلى زمان طويل.

٢ ـ إن العالم العربى فى هذا الوضع سوف يكون مهيأ لقبول دور إسرائيل باعتبارها الدولة المسيطرة فى المنطقة، وحتى بغير معاهدات مكتوبة فإن السيطرة الإسرائيلية سوف تكون إرادة قاهرة وغلابة لا يمكن الوقوف أمامها.

٣ ـ إن مرور السنين ـ مع حالة اللاسلم واللاحرب ـ سوف يكسر ما بقى من حوافز

المقاومة لدى المواطنين العرب فى الأرض المحتلة وسوف يواجههم مع صباح كل يوم بضرورة الخضوع لسيادة الدولة الإسرائيلية».

ثم وصلت إلى فقرة ختامية فى المقال جاء فيها بالنص:

«ونخلص من هذا إلى أن إسرائيل أول مستفيد من «حالة اللاسلم واللاحرب»، ثم نستخلص من ذلك مباشرة:

أن كسر حالة اللاسلم واللاحرب، وبكل الوسائل، ضرورة حيوية قصوى إذا كانت إرادتنا تتعارض مع ما تريده إسرائيل.

أن حالة اللاسلم واللاحرب جريمة تريد لها الاستمرار.

وإذن فإن كسرها بكل الوسائل - وبالحساب من فضلكم - هو وحده العقاب».

إننى سوف أقدم الآن حافظة تضم هذه المقالات الستة عن حالة «اللاسلم واللاحرب» لكى تطلع الهيئة الموقرة عليها كاملة. ولكن يهمنى أن أشير فى المقال السادس منها بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٧٢، جاء فيه بالنص:

«إن رأيى لم يتغير فى حل أزمة الشرق الأوسط منذ أول يوم... وحتى الآن...

كان رأيى - وقد كررته كل يوم كأنه دعوات صلاة:

- «إننا لن نصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط - حتى على أساس قرار مجلس الأمن - إلا إذا خلعنا إسرائيل وبالقوة من المواقع التى تحتلها على أراضينا منذ سنة ١٩٦٧، وبالتالى نكون قد غيرنا الأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل علينا نتيجة لمعارك الأيام الستة، وفرضنا بدلا منه وضعا آخر أكثر ملاءمة لحقوقنا».

وكنت أعتقد أن هذا الخلع بالقوة - أى عن طريق العمل المسلح - لا يمكن أن يتم إلا من خلال تصور سياسى عام تستخدم فيه الأمة العربية مصادرها ومواردها المتاحة».

إننى أظن أن الصورة الآن واضحة حول كل ما قيل ويقال عن دراسة

بالكمبيوتر قمنا بها فى مركز الدراسات الإستراتيجية، وأثبتت ـ كما يقال ـ أن العبور مستحيل.

ذلك لم يحدث بالقطع، وعلى العكس منه تماما كان موقفى، كما يتضح لكم من كل ما كتبت عن قضية الحرب، وآخره هذه المقالات عن حالة «اللاسلم واللاحرب»، وهو تعبير شاع بعد ذلك وجرى استعماله على كل الألسنة والأقلام.

تسلم المدعى الاشتراكى حافظة تضم المقالات الستة عن حالة اللاسلم واللاحرب، ووقع على الحافظة وأشار بضمها إلى ملف التحقيق، ثم استأنف توجيه أسئلته.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسـة الرابعَة

الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨

«الجزء الثانى»

من أسرار حَرب سَنة ١٩٦٧
قضيـة الضربَة الأولى
والضربَة الثانيَة

المدعى الاشتراكى: بالنسبة إلى ما وصلت إليه من معلومات، فى الواقع هى معلومات دقيقة عن وضع الجيش الإسرائيلى وما يحتمل أن يلاقيه الجيش المصرى عند العبور... لماذا لم تفض بهذه المعلومات إلى المسئولين دون النشر، وأنت كنت فى مكان يهيئ لك الفرصة لإبلاغ هذه المعلومات إلى المسئولين ؟

هيكل: نحن نتعرض هنا لقضية فى منتهى الخطورة وهى: لم يكتب الصحفى؟ وأمام من مسئوليته؟ وما هى علاقته بالسلطة وحدود هذه العلاقة؟... إننى أشرت إلى هذه القضية من قبل بسرعة.

إننى أعتقد أن مسئولية الصحفى أمام قارئه أولا وأخيرا، على شرط أن يلتزم فيما يكتب بالقانون العام. وبأخلاقيات النشر، وبفهمه هو للمصلحة العامة وحدود السلامة الوطنية.

ولقد وجدت من هذا كله أن واجبى كصحفى يحتم علىّ أن يكون القارئ على علم بكل التصورات المطروحة حول الصراع الذى هو طرف رئيسى فيه. خصوصا إذا كانت هذه التصورات تدرس وتناقش فى كل مكان فى العالم المتحضر.

هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فأنا أرجو أن ألفت النظر إلى الظروف السياسية التى كانت قائمة فى الوقت الذى نشر فيه مقال «تحية للرجال».

كان هناك انقسام فى القيادة السياسية ، وكان فى حقيقة أمره صراع سلطة. وأقحمت عليه قضية الحرب، واستخدمت أداة من أدوات الصراع. وكان هذا خطيرا جدا فى تقديرى.

تذكرون حضراتكم أن موضوع الحرب كان يناقش فى القيادة العليا فى البلد فى ذلك الوقت، وكانت القيادة منقسمة إلى تيارين:

* تيار يمثله الرئيس السادات.

* وتيار يمثله مجموعة مراكز القوة.

وأستشهد بمذكرات الرئيس السادات نفسه، التى استشهدت بها هنا من قبل، وقال فيها إنهم - يقصد مراكز القوة - كانوا يريدون توريطه فى معركة لم تكن البلاد مهيأة بكل الظروف لها فى ذلك الوقت.

إزاء هذا الخلاف فى موضوع حيوى يمس قضية الحرب ويدفع بها إلى مجال الصراع على السلطة، فقد وجدت أن واجبى يحتم علىّ أن أشرك الرأى العام فى كل التصورات المطروحة، وأن أضع الحقائق تحت تصرفه حتى يستعد لمواجهتها، خصوصا إذا تذكرنا - وهذا واضح فى مقدمة مقال «تحية الرجال» - أن أمرا إنذاريا كان قد صدر فى ذلك الوقت للقوات المسلحة يضعها فى حالة التأهب القصوى استعدادا لبدء عمليات.

المدعى الاشتراكى: إن رفع الروح المعنوية للجيش والشعب هو الهدف الأول لكل قائد مقدم على معركة. ألا ترى أن كل ما نشر فى مقالك المؤرخ ١٩ يونيو ١٩٧٠ لا يتسق مع هذا المبدإ الأساسى؟ (ما قلته عن قوة إسرائيل وعددها، والأسطول الأمريكى، والولايات المتحدة).

هيكل: هل أستطيع أن أطلع على نص هذا المقال؟... إنه ليس بين المقالات التى تصورت أنها ستكون موضع مساءلة، ولهذا فإنه ليس معى، وإذا أذنت لى الهيئة الموقرة فإنى أريد أن أطلع عليه.

(بعد الاطلاع على المقال واصل هيكل إجابته على السؤال)

هيكل: إن المقال موضع السؤال كما أرى بعنوان «هذه هى الأزمة الحقيقية». إن هذا المقال يتعرض لمشكلة إعادة ترتيب الجبهة العربية، ويحاول أن يجيب على أسئلة وردت بنصها فى فقرة منه قلت فيها:

* «ما هو المنطق الإستراتيجى الذى تجرى على أساسه المواجهة مع العدو؟

* كيف نرتب أوضاع قوانا؟

* كيف يمكن لجبهاتنا المتعددة أن توزع القوات عليها؟

* كيف يمكن ألا نجعل بيننا ثغرات يمكن للعدو اختراقها، وتطويقنا بعد الاختراق؟

* كيف يمكن أن تكون المواصلات مفتوحة بين قوانا فى المعركة؟

* كيف يمكن أن يكون لنا العمق الإستراتيجى الذى يكفل حرية الحركة؟

* كيف يمكن لقوانا أن تعتمد كل منها على حماية الأخرى لها؟

* كيف يمكن أن نحقق لأنفسنا أقصى قدر من الفاعلية، بما هو متاح لنا فعلا وواقعا من عناصر القوة؟».

ثم تحدثت بعد ذلك عن الطريقة التى رتب بها العدو جبهته، وشرحت ذلك فى المقال فى فقرة منه قلت فيها:

«إن أوضاع القوة لدى العدو مرتبة بعناية، وبقدر كبير من العلم والفهم:

* الجيش الإسرائيلى أكثر سلاحا من أى جيش عربى على حدة.

* الطيران الإسرائيلى هو العنصر الضارب السريع، القادر على العمل فوق جميع الجبهات العربية.

* الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض، احتياطى إستراتيجى عسكرى لإسرائيل إذا تأزمت الأمور.

* الحركة الصهيونية قوة دعم مباشر.

* الحركة اليهودية العالمية مجال للحركة الإستراتيجية الواسعة.

* قوة الولايات المتحدة الأمريكية ضمان مفتوح ومستعد.

* الاستعمار العالمى بصفة عامة سند تتكئ عليه إسرائيل كلما اشتدت حاجتها إلى لحظة لاسترداد الأنفاس التى يجهدها التحرك المتواصل.

ذلك ترتيب أوضاع القوى على نا حية العدو».

ثم وصلت إلى أوضاع الجبهة العربية عارضا أحوالها الراهنة، وداعيا إلى ضرورة إعادة ترتيبها فى فقرة طويلة قلت فيها:

«على ناحيتنا نحن، مازال الحوار دائرا، والأسئلة مطروحة، والبحث يجرى بلهفة - وعصبية أحيانا - عن صيغة ملائمة لترتيب أوضاع القوى، تأهبا لمواجهة تطورات الصراع.

وصحيح أن لنا قوى مساندة لنا رتبت أوضاع قوتها لمساعدتنا، ولكن الأصل والأساس هو قوانا نحن وترتيب أوضاعها.

صحيح أن الاتحاد السوفيتى يؤيد ويدعم.

وصحيح أن الدول الاشتراكية كلها تتفهم وتؤيد.

وصحيح كذلك أن الدول غير المنحازة والدول الآسيوية والإفريقية عموما تتعاطف وتقدر...

وصحيح أخيرا أن هناك تحولات لها قيمتها فى الرأى العام العالمى.

لكن ذلك كله، على صحته، لا يمكن أن يكون بديلا يغنى عن العملية الضرورية لترتيب أوضاع قوانا فى الصراع... لأن ترتيب أوضاع قوانا - نحن - هو الأصل والأساس، الذى بغيره يفقد كل شىء آخر وجوده، مهما حسنت نواياه تجاهنا.

وحاولت الأمة العربية، وحاولت أن تعثر على صيغة ملائمة لترتيب أوضاع قواها:

* حاولت فى مؤتمر الخرطوم على مستوى القمة (ونجح ذلك المؤتمر فى جزء من مهمته، لكن الظروف التى سادت وقت انعقاده لم تكن تساعد على الرؤية البعيدة).

* وحاولت فى مؤتمرات دول المواجهة (وحققت هذه المؤتمرات شيئا، ولكنها قصرت فى أشياء).

* وحاولت عن طريق التنسيق الثنائى (كما حدث بين مصر وسوريا، لكن المعركة ليست ثنائية).

* وحاولت فى مؤتمر القمة بالرباط، (لكن المؤتمر تعثر).

* وحاولت فى بيان طرابلس الذى ضم جهود مصر وليبيا والسودان (لكن ذلك مازال فى بدايته، والشوط أمامه طويل، ثم إنه مقصور على الجبهة الغربية).

هذه المحاولات كلها جرت ومضت بغير العثور على الصيغة الملائمة لترتيب أوضاع القوى العربية فى الصراع الدائر فعلا ... والذى تتصاعد حدته مع كل يوم.

ونتيجة ذلك، ما نراه أمامنا الآن، ومؤداه أنه ليست هناك صيغة ملائمة لترتيب أوضاع القوى العربية فى مواجهة صراع الأقدار الذى نخوض ظلامه.

* التنسيق على المستوى العربى الشامل مفقود (كان يمكن تحقيقه بالجامعة العربية لكن الجامعة العربية أسيرة ظروف العمل العربى العام، وهى فى أحسن أحوالها مجرد تعبير عنه وليست مركزا من مراكز توجيهه).

* التنسيق بين الدول ذات الاتجاه السياسى والاجتماعى المتقارب ضعيف (بل إن العلاقات بين دولتين من هذه الدول تنتميان رسميا إلى فكر حزبى واحد، هو البعث، تكاد تكون متوقفة بسبب أزمة ثقة بين عناصر الحزب فى سوريا وعناصر الحزب فى العراق، مع العلم بأننى هنا لا أحاول توزيع المسئولية على طرف من الطرفين).

* التنسيق بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية فاتر (والأسباب لذلك عديدة، والوقائع كثيرة، لكن الخوض فى تفاصيلها لا ينفع، مع العلم مرة أخرى بأننى هنا لا أحاول توزيع المسئولية على ناحية دون أخرى).

* التنسيق بين الدول التى تعمل منها منظمات المقاومة العربية، وهذه الدول نفسها، متوترة (والشواهد موجودة فى ليالى عمان الحزينة فى الأسبوع الماضى، وفيما حدث، وما يمكن أن يحدث فى لبنان).

* التنسيق بين منظمات المقاومة نفسها، وبعضها معبأ بالألغام المدفونة والموقوتة (والذين يتابعون عن قرب حركة الساحة الفلسطينية يعرفون كم تبذل منظمة «فتح» من جهود لتفادى الانفجار).

ماذا إذن؟

تترتب على هذا كله نتائج خطيرة:

- النتيجة الأولى: أن أى علاقات تنسيق تقوم فى عملية ترتيب القوى العربية هى فى الواقع - وفى إطار الظروف السائدة - «علاقات طوارئ».

يتأزم موقف من المواقف، فإذا الكل يهرعون بسرعة، كما تهرع عربات المطافئ لإخماد حريق، فإذا ما هدأت ألسنة النار، عاد كل إلى مكانه.

(رأينا ذلك عمليا فى أزمة الأردن الأخيرة).

- النتيجة الثانية: أن «علاقات الطوارئ» بطبيعتها، وفى غيبة صيغة علاقات واضحة لها شروطها ولها التزاماتها، تجعل حركة البعض منا تبدو - وقد يكون ذلك تجنيا - خدمة للنفس، أكثر مما هى خدمة لقضية.

ويثور هنا سؤال يجرح، هو:

- «هل نخدم قضيتنا بأنفسنا، أو أننا نخدم أنفسنا بقضيتنا؟».

وهذا السؤال، مهما بدا جارحا، يلقى ظلاله الداكنة على كثير من التصرفات.

(وذلك أيضا بدا منه شىء فى أزمة الأردن الأخيرة).

- النتيجة الثالثة: أن الأمة العربية، تقف صامدة بعد النكسة، وفى نفس الوقت لا تضيف جديدا إلى قوتها السياسية الشاملة، من وجهة نظر إيجاد صيغة ملائمة لترتيب قواها فى الصراع، وإنما هى فى الواقع تصرف من أرصدة احتياطياتها المدخرة.

* تصرف من إيمان جماهير شعوبها.

* وتصرف من طاقة مصر، التى ترفض وقف إطلاق النار على جبهتها.

* وتصرف من قيادة جمال عبد الناصر، ووزنها العربى والدولى.

* وتصرف من وقفة الاستماتة التى فجرت ثورة الشعب الفلسطينى كرد فعل لاحتلال كل الأرض الفلسطينية.

لكن الأمم لا يمكن أن تخوض صراعات المصير بالصرف من أرصدتها الاحتياطية، وإنما هى أمام ضرورة زيادة مخزونها الاحتياطى سياسيا بالدرجة الأولى.

إن الحوار مازال دائرا حول السؤال الأكبر فى هذا الموضوع كله وهو:

- ما هو الوضع الأمثل الذى يمكن أن يتم عليه ترتيب قوى الأمة العربية لمواجهة تطورات الصراع بينها وبين العدو الإسرائيلى؟

ولقد كان العقيد معمر القذافى، قائد الثورة الليبية، هو آخر من حمل هذا السؤال ودار به على العواصم العربية، محاولا العثور على إجابة له.

إجابة لم يكن ممكنا أن تتأخر أو تتعثر أكثر مما تأخرت وتعثرت لأسباب عديدة:

١ - لأننا ندرك الآن جميعا أنه ليس هناك حل سهل لصراعنا الذى اشتهر عالميا باسم أزمة الشرق الأوسط.

٢ - لأننا نرى الآن جميعا أنه ليس هناك بديل عن القتال... كما أن هذا القتال سوف يكون معارك طويلة... طويلة وعنيفة... عنيفة...، احتدمت الآن فعلا على الجبهة المصرية.

٣ - لأن الأوضاع الدولية جاءت بظروف أكثر تجاوبا مع المطلب العربى المشروع، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أغرقت نفسها - بغزو كمبوديا - فى المستنقعات الموحشة لجنوب شرق آسيا، كما أن أوروبا الغربية بدأت تهتم بما يجرى على الشاطئ الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط.

٤ ـ لأن القلق بدأ يحدث آثاره فى قلعة العدو، القلعة التى ظنت فى وقت من الأوقات سنة ١٩٦٧ أنها فرضت سيطرتها كاملة على السهول المحيطة بها، فإذا هى تكتشف بعد ثلاث سنوات أن انتصار معارك الأيام الستة كان خداع سراب من الصحراء، وإذا القلعة المنتصرة، قلعة تحت الحصار، وكل من فيها يسأل نفسه، كما يروى مراسل جريدة «لوموند» الفرنسية، سؤالا واحدا، هو:

ـ كيف سينتهى هذا كله؟

وكان هذا بالذات هو عنوان تحقيقه الصحفى الذى يكشف كثيرا مما يجرى داخل إسرائيل.

٥ ـ لأن أصدقاءنا قدموا لنا كثيرا، وليس هناك من هو على استعداد لأن يقدم إلى الأبد، وإذا كنا لا نبادر إلى عملية ترتيب أوضاع قوانا، لكى تكون أكثر ملاءمة لتطورات الصراع، فإن من حق الأصدقاء أن يسائلوا أنفسهم: «إلى متى نقدم ما لدينا، إذا كانوا هم ـ أصحاب القضية ـ لا يقدمون لها كل ما لديهم؟».

ثم ماذا أقول بعد ذلك؟

إن الحوار الدائر على الأرض العربية منذ يونيو سنة ١٩٦٧، يدخل الآن مرحلة نشاط مكثف فى أعقاب رحلة القذافى، حاملا السؤال الكبير، الذى ظل ثلاث سنوات بغير جواب، أو بغير جواب معقول:

ـ ما هو الوضع الأمثل الذى يمكن أن يتم عليه ترتيب قوى الأمة العربية لمواجهة تطورات الصراع بينها وبين العدو الإسرائيلى؟

ولقد آن أن يجد هذا السؤال رده الضرورى والحيوى:

* يجب أن تكون لنا سياسة أو سياسات يتم بمقتضاها ترتيب قوى الأمة العربية لمواجهة تطورات الصراع مع العدو الإسرائيلى.

سياسات سياسة بمعنى:

وليس مناورات سياسية بمعنى:

* ثم إنه لا يمكن أن تكون لنا سياسة أو سياسات بغير مؤسسة أو مؤسسات تخدمها وتباشر تنفيذ خططها».

ثم تظل عندى ثلاث ملاحظات تكاد تكون شخصية:

١ ـ لقد قلت ما أريد قوله بأمانة، لأن المرحلة تقتضى ذلك وتفرضه، ولم أدخل فى تفاصيل الظروف أو دقائق الوقائع، لأن ذلك أمر تفصيلى.

٢ ـ ليس فيما قلته شىء يخدم العدو، لأن العدو وأصدقاء العدو يرون ويعرفون، ولست أرى فائدة من تقليد النعامة الشهيرة التى دفنت رأسها فى الرمال على تصور أنها إذا لم تكن ترى الصياد فإن الصياد لا يراها.

٣ ـ لقد تكلمت تعبيرا عن نفسى، ومن التزام صحفى لا يتجاوز حدود الصحف ولا يتعداها.

ولعلى لا أكون قد تورطت بأكثر مما هو لازم لأمانة المرحلة.

ولو جاز لى أن أضيف إلى كل ما قلت عبارة واحدة ختامية، لكانت تلك العبارة:

ـ «هذه هى الأزمة الحقيقية.

... غياب صيغة واضحة تتولى ترتيب القوى العربية فى مواجهة الصراع مع العدو الإسرائيلى.

... حتى نستطيع أن نخوض حربنا الضرورية والممكنة على أساس منطق إستراتيجى واضح نرتب عليه أوضاع قوانا.

حتى لا تكون قوانا جزرا معزولة ... حتى لا تكون بينها ثغرات مفتوحة ... حتى لا يكون اتصالها ببعضها مقطوعا ... حتى لا تكون خطوطها بغير عمق ... حتى لا يتمكن العدو من الاختراق والتطويق والتصفية، ويفرغ من جبهة وينتقل إلى جبهة أخرى».

هذا هو المقال: فى نصفه الأول شرح للطريقة التى رتب بها العدو أوضاع جبهته

فى المواجهة، وفى النصف الثانى منه شرح لأوضاع الجبهة العربية، ودعوة إلى ضرورة إعادة ترتيبها.

والغريب أننى أجبت فى فقرة من هذا المقال على السؤال الذى يوجه إلىّ الآن... قلت إن العدو يعرف حقائق أوضاعنا، بل إن العالم كله يعرفها، ومن الخطر أن نظل وحدنا الذين لا نعرف ونخدع أنفسنا ولا نخدع الآخرين.

المدعى الاشتراكى: ما قولك فى أن خبراء الأمن القومى رأوا فى هذا المقال بالذات أن هذا المقال يهدف إلى خفض الروح المعنوية لدى جماهير الشعب الذى يأمل فى وجود حل يخرجه من نكسته، وذلك بإبراز أن جميع التحركات العربية لم تأت بفائدة مرجوة، مع إبراز قوة إسرائيل؟

هيكل: هناك مسألة شكلية فى هذا الموضوع... لقد لاحظت أن تاريخ هذا المقال هو ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ ... وهذه هى الفترة التى كنت فيها وزيرا للإرشاد القومى فى مصر وعضوا فى مجلس الأمن القومى المصرى بوصفى وزيرا للإرشاد. ولست أعرف من هم خبراء الأمن القومى الذين رأوا هذا الرأى فى هذا المقال، ولكنى أعرف أننى وقتها كنت المسئول الأول عن الأمن الإعلامى فى البلد على أساس المنصب الرسمى الذى كلفت به علاوة على عملى الصحفى. إن ما كتبته هو الحقيقة، ولا يمكن للحقيقة أن تؤدى إلى خفض الروح المعنوية، ولكن تجاهل الحقيقة هو الذى يؤدى إلى كوارث لا يقتصر ضررها على الروح المعنوية.

ولست أعرف أى ضرر يصيب الروح المعنوية فى نقد الأوضاع العربية العامة، والمطالبة بإعادة ترتيبها وإعادة حشدها وراء قيادة مصر لمهام المعركة؟... بأى معيار يمكن أن يكون ذلك ضارا بالروح المعنوية؟

ثم إننى أسأل من هم خبراء الأمن القومى الذين يرون أن المقال ضار على الروح المعنوية؟... هل هم خبراء الأمن القومى وقت كتابة المقال؟... أوهم خبراء الأمن القومى الآن؟

إن كان ذلك الرأى موصولا بحين كتابة هذا المقال، فأنا أستأذن فى القول بأننى -

بحكم منصبى الرسمى ـ كنت المسئول عن الأمن الإعلامى القومى، ولم أسمع من رئيس الدولة وصلتى به ما يعرف الناس وقتها، كما لم أسمع من أى مسئول غيره ما يشير إلى هذا المعنى... بل لعلى أدعى أن الدعوة إلى إعادة ترتيب الجبهة العربية وحشد قواها وراء مصر كان مطلبا أساسيا للسياسة المصرية... على المستوى التنفيذى وعلى المستوى الإعلامى. أما إذا كان هذا الرأى موصولا بتقدير حالى. فإنه يكون غريبا أن يصدر تقرير عن المقال بأثر رجعى مضت عليه ثمانى سنوات.

المدعى الاشتراكى: إن التقرير من خبراء الأمن وقتها... من المخابرات وقتها.

هيكل: إذا كان ذلك، فأظن أن أمر هذا التقرير لا يخرج عن دائرة الصراعات التى دارت وتدور فى أجهزة الدولة، ولا أظن الموضوع يحتاج إلى مناقشة.

المدعى الاشتراكى: يرى المحللون أيضا فى ذات الجهاز... جهاز المخابرات فى ذلك الوقت... عن مقال «تحية للرجال» أنه قد أورد تفصيلات عن مسرح العمليات المنتظر بصورة خيالية ومبالغ فيها، ولأناس لا يعنيهم أن يلموا بصورة المعركة على وجهها الكامل، وهذا فيه خفض لمعنويات جنود القوات المسلحة وضباطها الأصاغر الذين يكلفون أثناء القتال بمهام محددة عندما تتجمع تعطى نتائج المعركة النهائية، وأن هذا المقال بث الرعب فى قلوب عائلات جنود وضباط القوات المسلحة، مما يؤثر فيهم وفى كفاءتهم القتالية؟

هيكل: لقد شرحت وجهة نظرى فى مقال «تحية للرجال» تفصيلا فى صلب التحقيق، وأيضا فى الخطاب الذى وجهته للسيد المدعى الاشتراكى مرفقا بنص المقال. وباختصار فأنا لا أعتقد أننى رسمت صورة خيالية لمسرح القتال، وشاهدى فى ذلك ما حدث فى حرب أكتوبر. ثم إن الرأى العام من حقه أن يعرف كل التصورات التى تناقش فى العالم كله وتخفى عليه وحده. ثم إن غياب الحقيقة هو الذى يضعف الروح المعنوية وليس الحقيقة ذاتها. إن الشعب من حقه ومن واجبه أن يعرف حجم المطالب التى يوجهها إلى قواته المسلحة، وأرجو الرجوع إلى نص خطابى.

أضيف أن هذا التقرير ـ لو صحت نسبته إلى جهاز المخابرات القديم ـ فإنه يكون

فى الواقع جزءا من حملة توريط البلد فى معركة فى وقت قال فيه الرئيس السادات إنها لم تكن مستعدة لها. ثم إن هذا التقرير يرتبط فى ظروفه بالحملة المستمرة التى شنتها علىّ مراكز القوة السابقة، ومرجعها ـ فيما أظن ـ إلى موقفى المؤيد للرئيس السادات فى خلافه معها. وفى كل الأحوال فلابد لى أن أبدى تحفظى الشديد لأن يكون تقرير كتبه جهاز المخابرات فى عصر مراكز القوة موضوعا لتحقيق معى بعد ثمانى سنوات من كتابته.

المدعى الاشتراكى: أليس فى الإفصاح علانية عن تصور قد يتوافق مع تصور العدو لإدارة معركة ما يحدو به إلى إعادة النظر فيما نشر، أى يغير خططه؟

هيكل: إن ما تعرضت له فى مقال «تحية للرجال» ينحصر فى المسائل التى لا يمكن أن تكون موضع خلاف فى أى إستراتيجية، لأنها تتصل بالعوامل الطبيعية والثابتة التى تحكم مسرح العمليات.

إننى تعرضت فى هذا المقال للشكل المحتمل الذى يمكن أن يتصرف به العدو على أساس ثوابت المعركة، وعلى أساس تقديرات الخبراء العالميين، وليس فيها أى سر لأن السر الحقيقى فى أى حرب لا يكمن فى أى من هذه المعالم الثابتة كطبيعة الأرض ونوع العمليات التى تسمح بها.

وعلى سبيل المثال فليس هناك سر فى أن يتصور أى محلل أن مصر إذا أرادت أن تدخل فى معركة مع إسرائيل، فإن أول خطوة لها يجب أن تكون عبور حاجز مائى، والخطوة الثانية اقتحام حاجز ترابى، والخطوة الثالثة السيطرة على خط بارليف، والخطوة الرابعة التمسك بمساحة من الأرض وراء هذا كله.

أى سر فى ذلك كله؟

هذه حقائق يفرضها مسرح العمليات والتجهيزات المرئية أمامنا التى أضافها العدو على المسرح.

وإذا قيل بأن العدو ـ بعد نشر خطته ـ كان يمكن أن يغيرها، ففى هذه الحالة كان واجبا علينا جميعا أن نلاحق أفكاره الجديدة، ونتابع تصوراته الطارئه،خصوصا

ونحن فى عالم لم تعد فيه الأسرار أسرارا لمدى طويل بسبب الأقمار الصناعية التى دخلنا بها عصر الفضاء.

المدعى الاشتراكى: أليس فى تجربة حرب ١٩٦٧ من إفصاحك فى كتاباتك قبل ٥ يونيو أن الضربة الأولى للعدو والثانية لنا، ما يحمل العدو على أن يكثف ضربته الأولى لكى لا يمكننا من الثانية؟

هيكل: إننى أرحب بهذا السؤال، فقد أثير موضوعه كثيرا فى الحملات التى وجهت إلىّ. وتوجيهه لى الآن يعطينى الفرصة لأول مرة لكى أقول وجهة نظرى.

أولا: لم يكن فيما قلته عن الضربة الأولى والضربةالثانية أى سر، بل إن من الحقائق العلمية فى أى صراع فى هذا العصر أن أى طرف فى صراع محلى بالذات لا يستطيع أن يوجه ضربتين متتاليتين وإلاّ عرض نفسه إزاء العالم كله لمواقف لا يستطيع تحمل تبعاتها.

إن الصراعات الدولية حوار بالتصرفات، وحتى بالنار.

وفى سنة ١٩٦٧ فإن مصر وجهت الضربة الأولى بحشد قواتها فى سيناء وبإغلاق مضيق العقبة، ولم يكن متصورا فى هذا الصراع وحواره أن تلحق مصر ضربتها الأولى بضربة ثانية، وهذا من البديهيات السياسية التى لا يمكن أن يختلف عليها أحد، وإلا كان معنى ذلك أنها تعرض نفسها لاحتمال تدخل عسكرى مباشر ضدها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا فإن شرح هذا الوضع، وتنبيه الرأى العام المصرى بكل قواه إلى هذه الحقيقة من حقائق الصراعات الحديثة، يصبح أمرا بالغ الحيوية.

يضاف إلى هذا أن إعلان فهمنا لهذه الحقيقة كان مطلوبا كرد على كل الجهود الدولية التى راحت تحاول حصر نطاق الأزمة.

ونتذكر أن الرئيس جونسون بعث إلى مصر يطلب منها ألاّ تبدأ بعمليات عسكرية.

ونفس الشيء فعله القادة السوفيت.

ونفس الشيء أيضا كان موقف الجنرال ديجول.

ونتذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة «يوثانت» طار إلى مصر بعد قرار إغلاق خليج العقبة، فى محاولة لاحتواء الأزمة، ، وكان هدف مسعاه أن يجمد تداعى التطورات لفترة من الزمن حتى يمكن احتواء الأزمة وإفراغها من شحناتها المتفجرة.

إن «يوثانت» بعد مقابلته للرئيس جمال عبد الناصر، وبعد عودته إلى نيويورك، وبعد مشاوراته مع الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن، بعث إلى جمال عبدالناصر برسالة لها أهمية حيوية إذا أردنا أن نعرف مسار أزمة الشرق الأوسط على وجهها الصحيح فى ذلك الوقت، كما أن لها أهمية بالنسبة لمقال الضربة الأولى والضربة الثانية موضوع هذا السؤال.

إن «يوثانت» غادر مصر بعد مقابلته لجمال عبد الناصر يو ٢٤ مايو.

وفى يوم ٣٠ مايو بعث لجمال عبد الناصر برسالة عاجلة كان نصها ـ وأنا أريد إثباته فى هذا التحقيق ـ على النحو التالى:

سيادة الرئيس

إننى أعرف من محادثاتى الأخيرة معكم ومع وزير الخارجية محمود رياض، أنكم تدركون تماما الدوافع التى تدعونى إلى توجيه هذا النداء الشخصى والعاجل إليكم.

إنكم سوف تلاحظون أن ما أطلبه منكم ينبع فقط من رغبتى ومن مسئوليتى العميقة التى تدعونى إلى عمل كل شىء فى استطاعتى من أجل تفادى كارثة نشوب حرب جديدة فى الشرق الأوسط.

وخلال زيارتى للقاهرة، فإن موقفكم وسياستكم فى مسألة خليج العقبة، قد جرى إيضاحها لى، وأريد أن أركز على الأهمية الكبرى التى أعلقها على رد فعل إيجابى من جانبى لمناشدتى هذه لكم، بدون تأثير ضار على موقفكم أو سياستكم.

إننى أطلب وقتا، ولو فسحة محدودة من الوقت، لكى أستطيع أن أعطى فرصة للمشاورات وللجهود الدولية التى تحاول أن تبحث عن مخرج من الموقف الحرج الراهن.

وأريد أن ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى ما قلته فى تقريرى إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ مايو. إننى أرى أن إيجاد مخرج سلمى من هذه الأزمة يتوقف على فسحة من الوقت يمكن فيها تخفيف حدة التوتر عن مستواه المتفجر الحالى.

وبناء على ذلك فإننى هنا أدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وإلى تجنب أى أعمال عدائية يكون من شأنها زيادة التوتر، وهدفى من ذلك أن أعطى مجلس الأمن فرصة لعلاج المشاكل التى تنطوى عليها الأزمة، والبحث عن حلول لها.

وإنى الآن أناشدك يا سيادة الرئيس، كما أناشد رئيس الوزراء أشكول وكل الأطراف المعنية إلى ممارسة الحذر عند هذا المنعطف الخطير.

وبالذات، وبدون طلب أى تعهدات منكم، أو حتى رد، فإنى أريد أن أعرب عن الأمل فى أن تمتنعوا خلال مدة أسبوعين من لحظة استلامكم لهذه الرسالة عن أى تدخل فى الملاحة غير الإسرائيلية عبر مضايق تيران.

وفى هذا الخصوص فهل لى أن أخطركم، وفى كل الأحوال، أن لدىّ من الأسباب ما يجعلنى أفهم أنه فى الظروف العادية فإنه ليس متوقعا أن تحاول أى باخرة إسرائيلية عبور مضايق تيران خلال مدة الأسبوعين المحددين، بل إنى أستطيع أن أؤكد لكم، حسب أدق المعلومات لدىّ، بأنه خلال السنتين والنصف الأخيرتين لم تقم أى باخرة ترفع العلم الإسرائيلى بالمرور فى مضايق تيران.

وأستطيع أن أكرر لكم، يا سيادة الرئيس، أننى بصفة خاصة، وكذلك المجتمع الدولى كله بصفة عامة، سوف نقدر تقديرا كبيرا هذه المبادرة من جانبكم.

وأرجوكم أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أصدق أمانى واحترامى الشخصى.

يوثانت

وإذن سياسيا لم نكن نستطيع أن نوجه لإسرائيل ضربة أولى... إننا وجهنا ضربتنا فعلا بإغلاق خليج العقبة، وضربة عسكرية ثانية بعدها معناها أننا نعرض أنفسنا لما لا طاقة لنا به.

وكذلك عمليا فإننا لم نكن نستطيع بناء على التحركات الدائرة على المسرح الدولى.

ولم أكن وحدى الذى قلت إننا لن نكون البادئين بتوجيه ضربة إلى إسرائيل. إن الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه أعلن هذا الموقف فى مؤتمره الصحفى العالمى يوم ٢٥ مايو، وقال صراحة إننا لن نكون البادئين بالهجوم، وهذا المعنى واضح فى حقيقة أننا سوف ننتظر هجوما من إسرائيل إذا قامت به لكى نرد عليه.

وأن أقوم بدورى كصحفى وأكتب ما كتبت شارحا الحقيقة ومشتركا فى الحوار الدولى الدائر حول الأزمة، ومحاولا تنبيه الشعب إلى الاحتمالات المقبلة مع ضرورة الاستعداد لاستيعاب ضربة أولى، والاستعداد بعدها لتوجيه ضربة ثانية للعدو، فإن هذه كلها أمور ضرورية.

فضلا عن ذلك فإن موضوع الضربة الأولى والضربة الثانية ليس حاسما على هذا النحو فى الحرب التقليدية، ولا حتى فى الحرب غير التقليدية. وربما نتذكر أن العدو الإسرائيلى نفسه قبل سنة ١٩٧٣ وفى حرب أكتوبر أن يتحمل مسئولية ضربة أولى توجهها مصر

إنهم عرفوا بنية الهجوم لدينا قبل الهجوم فعلا بأربع وعشرين ساعة... وناقشوا خيار توجيه الضربة الأولى أو انتظارها ثم توجيه الضربة الثانية... وقد اختاروا هذا الوضع الأخير... كانوا يدركون أن استمرار احتلالهم لأراضينا هو ضربتهم الأولى، فإذا قاموا بتوجيه ضربة ثانية، ولو حتى بدعوى إجهاض هجوم منتظر عليهم فسوف يكونون فى وضع دولى لا يستطيعون احتمال نتائجه، وهكذا قرروا الانتظار وتلقوا الضربة الأولى.

إن المناقشات حول هذا الموضوع مستفيضة... وقائعها بالتفصيل فى مذكرات «جولدا مائير» وفى مذكرات «دايان» وفى مذكرات «أبا إيبان» وفى تقرير لجنة «أجرانات».

هذه هى إجابتى المحددة على السؤال.

وأسمح لنفسى أن أقول بعدها إننى كنت دائما أحاول وصل التفكير المصرى بمنابع التفكير الإستراتيجى فى العالم... علاوة على إنشاء أول مركز للدراسات الإستراتيجية فى العالم العربى، فإننى كنت حريصا على دعوة كثيرين من الخبراء إلى مصر لنسمعهم ويسمعونا ولكى نتيح الفرصة لبعض الخبراء المصريين أن يحتكوا بهم.

أتذكر أننى دعوت عددا من أساتذة التفكير الإستراتيجى لزيارة مصر.

وأتذكر أننى مثلا شاركت فى ترتيب زيارة للماريشال البريطانى «مونتجمرى» - وهو من أكبر الخبراء فى حرب الصحراء - إلى مصر. وأتذكر أننى دعوت الجنرال «بوفر» وهو من أكبر المفكرين بين قادة فرنسا العسكريين، وكنت أدعوه فى الواقع كل سنة وأرتب ندوات يحضرها عدد من خبرائنا إلى جانب بعض العسكريين. وأتذكر أننى فى هذه الندوات كلها كنت أقول للمشتركين فيها من العسكريين: لا تتكلموا أنتم، واكتفوا بأن تسمعوا... وربما إذا تكلمتم لاستطاع من يسمعكم أن يستنتج شيئا من الشواغل التى تلح عليكم، ولذلك لا تسألوا، وإنما تابعوا المناقشة.

ولقد أخذت الجنرال «بوفر» للقاء الرئيس السادات قبل حرب أكتوبر وبعدها.

وكان الشىء المهم بالنسبة لى أن يكون تفكيرنا موصولا بتفكير العالم، لأن الصراعات أصبحت قضية علم، ولم تعد قضايا حماسة او خطابة. لقد اختلفت المسائل كثيرا.

من قبل كنا عندما ندرس العلاقات الدولية نقصر دراساتنا على القانون الدولى، والمنظمات الدولية، وبعض التاريخ. والآن اختلفت الصورة. عندما تدرس العلاقات

الدولية فى جامعات العالم المتقدمة فإنها تدرس باعتبارها علم الصراع... بل إن علم الصراع نفسه انقسم إلى فروع رئيسية ازدحمت فيها الاجتهادات... أصبح هناك الآن علم مستقل لإدارة الصراعات، وعلم مستقل لحل الصراعات، وعلم مستقل للمفاوضات، بل وظهر أخيرا علم مستقل «للعنف فى الصراعات».

المدعى الاشتراكى: بالنسبة إلى طرد الخبراء الروس، ما هو انطباعك بعد علمك بقرار سحب الخبراء السوفيت فى يوليو ١٩٧٢؟

هيكل: فى هذا التحقيق السياسى - أو المناقشة السياسية - فإننى بالطبع لا أستطيع أن أتحدث عن انطباعات، ولكنى أستطيع أن أتحدث عما كتبته فعلا وقتها... إن ما كتبته وقتها كان مدفوعا باعتبارين.

الاعتبار الأول: تأييد صانع القرار المصرى، الذى هو صاحب السلطة الشرعية والدستورية المسئول عن اتخاذه مهما اختلفت آراء واجتهادات الذين تتيح لهم الظروف أن يعرضوا آراءهم واجتهاداتهم عليه... هو وحده يظل المسئول الشرعى والدستورى. وإذا جاز أن تتعدد الآراء والاجتهادات فلا يجوز أن تتعدد مصادر القرار.

والاعتبار الثانى: ما كان يدفع ما أكتب فى ذلك الوقت هو الحرص بكل الوسائل على تطويق الأزمة - الناشئة عن إخراج الخبراء السوفيت - مع الاتحاد السوفيتى. وكانت تلك هى سياسة الدولة الرسمية، بل كانت هذه هى السياسة الضرورية بعد القرار وفى الظروف التى كنا فيها.

المدعى الاشتراكى: يبدو من ثنايا المقال «على هامش التطورات» فى ٢٨/٧/١٩٧٢ أنك أشرت إلى أن قرار طرد الخبراء الروس جاء مبتسرا، أو إن صح التعبير جاء فرديا انفعاليا. (مبتسرا أى قبل أوانه).

هيكل: هذا هو نص المقال أمامنا، وليس فيه كلمة تحمل معنى أنه مبتسر أو أنه فردى انفعالى... لم أقل بهذا على الإطلاق ولم أكتبه لأن ذلك ليس أسلوبى فى الكتابة... إننى أريد أن أرى أو يرينى أحد فى صلب المقال كلمة مثل مبتسر أو فردى

أو انفعالى أو ما يحمل معانى هذه الكلمات... إننى لا أملك كصحفى مثل هذا الحكم على الموضوع، وإنما يملكه صانع القرار الذى أشرت فى المقال إلى مسئوليته وحجمها. إننى قلت إننى فوجئت بالقرار عندما عرفت به لأول مرة من الرئيس السادات نفسه قبل موعد إعلانه على الناس بوقت طويل، ولكنى أوضحت فى نفس الوقت قبولى للقرار باعتبار أن مصدره هو الرجل الذى يملك المسئولية التاريخية والشرعية فى صنع القرار. وكان هدفى بعد ذلك مما كتبت هو محاولة تطويق الأزمة مع الاتحاد السوفيتى. إن هذا الهدف ظاهر فى صلب المقال الذى طالبت فى نهايته بما طلبه الرئيس السادات نفسه، وهو ضرورة إجراء مشاورات عميقة مع الاتحاد السوفيتى... مشاورات أعمق من كل ما دار فى علاقاتنا من قبل. وأتذكر أننى عندما قابلت الرئيس السادات مساء يوم ١١ يوليو ١٩٧٢ فى استراحة القناطر، فإن الجو كان وديا، وكنت أستمع باهتمام عميق إلى شرح الرئيس السادات فى أسباب قراره، وقد نقلت عنه فى مقالى دواعى اتخاذه لهذا القرار، وكانت هذه أول مرة تروى فيها القصة كاملة فى نفس هذا المقال.

المدعى الاشتراكى: يبين من خلال المقال أيضا أنك تحبذ استمرار العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وترى أننا سنخسر فى قطع هذه العلاقات أو التوتر، وأن هناك أرضية، ولا أرضية بيننا وبين القوى الأخرى... ألا ترى أن ذلك لون من ألوان التأثير على القرار؟

هيكل: إن القرار كان قد اتخذ وأبلغ به الطرف الآخر المعنى به، وهو الاتحاد السوفيتى، وكان ذلك كله قبل أن أعلم به، وبالتالى فلم تكن مسألة التأثير على القرار واردة.

ومع ذلك فإن رأيى كان وما يزال يركز على أهمية الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفيتى، على أن تكون هذه العلاقات متوازنة.

وقد كانت هناك أرضية مشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت، ولم تكن هناك أرضية مشتركة بين مصر والولايات المتحدة، وكان ذلك هو رأى الرئيس السادات أيضا فى تلك الفترة بحكم دواعى الأمن القومى. إن الاتحاد

السوفيتى كان مصدر السلاح الوحيد لنا أمام مسئولية تحرير الأرض. وقد كانت السياسة المصرية التى وضعها الرئيس السادات فى ذلك الموقف هى تطويق الأزمة. ولقد قال إنه أرادها وقفة مع الصديق وليست قطيعة معه، والدليل على ذلك أنه قبل إعلان القرار رسميا بعث برئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقى ووزير خارجيته الدكتور مراد غالب إلى موسكو لإجراء مشاورات فى الموقف مع القيادة السوفيتية.

ثم إن الرئيس السادات فى هذه الفترة، وفى أعقابها مباشرة تبادل مع القادة السوفيت مجموعة من الرسائل الصريحة، وقد انتهت هذه المشاورات المباشرة وبالرسائل إلى بعثة عسكرية مصرية للاتحاد السوفيتى رأسها المشير أحمد إسماعيل على، وكان من نتائج هذه الرحلة أن مصر تلقت ـ حتى بعد قرار طرد الخبراء ـ كميات هائلة من الأسلحة المتطورة، خصوصا فى مجال الصواريخ، مكنتها بعد ذلك سنة ١٩٧٣ من خوض المعركة. وأعتقد أنه كان من الصعب تماما خوض هذه المعركة بدون الإمدادات التى تلقيناها فى ذلك الوقت من السوفيت، خصوصا فى مجال الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات، وكبارى العبور.

ولو عدت قليلا إلى الجزء الآخر من السؤال، وهو الجزء الخاص بعدم وجود أرضية للقاء مشترك مع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، فقد نتذكر أن الرئيس السادات بعث بمستشاره للأمن القومى السيد «حافظ إسماعيل» إلى لقاء علنى مع الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون»، أعقبته لقاءات سرية متعددة مع الدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشىءون الأمن القومى وقتها، ولم تسفر هذه المحادثات عن أى نتيجة.

إننى آسف أن أقول إن ذلك ما كنت أتوقعه. لقد كان مقترحا أن أذهب أنا أولا إلى هذه المهمة للقاء نيكسون وكيسنجر، وكلفنى الرئيس السادات بذلك فعلا بعد رسائل من كيسنجر نقلت إلى سفيرنا فى واشنطن وسفيرنا فى الأمم المتحدة، ولقد شرحت قصة ذلك كله بالتفصيل فى مقال بعنوان «كيسنجر وأنا ومجموعة أوراق».ـ ولقد اعتذرت عن هذه المهمة لاعتقادى وقتها أن الظروف العربية والدولية لم تخلق بعد أساسا مشتركا لحوار أساسى مع الولايات المتحدة.

المدعى الاشتراكى: فى المقال المنشور فى ١٩٧٢/٧/٢٨ (على هامش التطورات الأخيرة) ورد فيه الآتى: «إن المشورات مع الاتحاد السوفيتى يجب أن تكون عميقة، وأن تبدأ بالقضية الاجتماعية، وأن تقف أمام الأوضاع الدولية بموازينها المتحركة والمتغيرة، وبعد ذلك وليس قبله يمكن أن يتجه الحديث إلى أنواع الصواريخ والطائرات». فماذا كنت تقصد بهذه العبارة؟

هيكل: ما قصدت بهذه العبارة واضح تماما. لقد أردت أن أقول إنه قبل الدخول فى أية تفاصيل فإن علينا أن نحدد مواقع الاختلاف ومواقع الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى. لقد أحدثت الظروف خلطا كثيرا، ولا بد لهم أن يعرفوا مواقفنا الاجتماعية والقومية والدولية، والقواعد التى تقوم عليها حركتنا فى هذه المجالات كلها. لقد كنت أعتقد وما زلت أن هناك أزمة اتصال بيننا وبين الاتحاد السوفيتى سببها اختلاف الرؤى السياسية والاجتماعية، واختلاف المواريث الحضارية والثقافية. ثم إنه كان هناك أيضا حاجز اللغة، وقد كنا نغطى هذه الفجوات فى علاقاتنا دائما بترديد شعارات جوفاء عن الصداقة والتعاون والود إلى آخره. وكان كل واحد منا يفهم هذه الشعارات على هواه. كنت أعتقد ولا أزال أن أى حوار بيننا وبين الاتحاد السوفيتى لا يمكن أن يكون مثمرا إلا إذا جرى بطريقة لا لبس فيها ولا إبهام. حوار تتحدد فيه مواضع الاختلاف والاتفاق. هذا ما قصدته. وهذا ما قلته بنص سياق المقال.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة القادمة موعدها يوم الاثنين ٣ يوليو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الخامسة

الأثنين ٣ يوليو ١٩٧٨

قصص عَن رحلة إلى الولايات المتحدة
الموقف من اتفاقية فك الاشتباك الثانى

المدعى الاشتراكى: عملت فى المجال الصحفى فترة طويلة، وشغلت منصب وزير الإعلام، فما هى فى نظرك الضوابط والحدود التى تفرق بين النقد والتهجم؟

هيكل: فيما أتصور، فإن الحدود واضحة بين النقد والتهجم. وبصفة عامة فإن النقد هو أن يكون الكاتب موضوعيا، وأما التهجم فإنه المحظور الذى يقع فيه الكاتب حين تكون كتابته ذاتية أو شخصية. وفيما يتعلق بالمنهج الذى التزمت به فيما أكتب فهو أن أعرض على القارئ فى مقالاتى أكبر قدر ممكن من الحقائق والأخبار والآراء والبدائل، لكى يتمكن القارئ من المشاركة فى عملية الحوار الدائر من حوله فى قضايا العالم. وكنت أتصور - ولا أزال - أن دور الصحافة فى ممارسة العمل الديمقراطى فى بلاد لها مثل ظروفنا هو أن تحقق مشاركة أوسع الجماهير فى القضايا العامة. وقد التزمت هذا المنهج التزاما دقيقا، وهو منهج بطبيعته بعيد عن التهجم، ملتزم بآداب الحوار. ولا أذكر أننى فيما كتبت - على كثرة ما كتبته - تعرضت لأشخاص، أو وضعت على الورق لفظا يتجاوز حد آداب الحوار. ثم إننى كنت أعرف أن الحوار له حدوده، وأن صنع القرار له دائرته، والقرار دائما له مصدر واحد مسئول عنه شرعيا ودستوريا وسياسيا، وأما الحوار الذى يمكن أن يدور من حول القرار، فهذا هو المجال الذى يستطيع أن يشارك فيه.

إن الظروف وضعتنى لفترات طويلة بالقرب من صانع القرار المصرى. وكانت هناك صداقة ربطتنى بالرئيس جمال عبد الناصر وبالرئيس أنور السادات بعده، وكنت ألخص مهمتى كصديق بالقرب من صناع القرار فى عنصرين اثنين لا ثالث لهما، وأعتقد أنهما العنصران اللازمان لكل من تضعه الظروف التاريخية بقرب صانع القرار فى أى بلد من البلدان.

العنصر الأول : ألاّ يفاجأ صانع القرار بأى تطور أو بأى تيار فكرى.

العنصر الثاني: أنه عندما يقع أي تطور أو يبرز أي تيار، فإنه لا بد أن تكون هناك بدائل متعددة للحركة، بحيث لا يجد صانع القرار أنه أمام خيار واحد لا مناص له من قبوله.

وبقدر ما استطعت فإنني حاولت أن أفي بمسئولية الظروف التي وضعتني بالقرب من صناع القرار.

جميعا بقربه يجب أن نتأكد أنه لن يفاجأ بشيء لم يكن يتوقعه.

وجميعا بقربه يجب أن نضع تحت تصرفه من البدائل - بالطبع إلى جانب ما لديه هو - لكي يختار دون أن يشعر في أي لحظة أنه أمام طريق شبه مسدود ليس له غير مخرج واحد.

المدعي الاشتراكي: قررت عند سؤالك في التحقيق فيما كتبته بخصوص فض الاشتباك أنه بقصد توسيع الخيارات (مقالة فض الاشتباك الثاني - أكتوبر ١٩٧٥ - جريدة الرأي) فهل كانت مقالاتك الأربع في أكتوبر ١٩٧٥ سابقة أم لاحقة على فض الاشتباك الثاني؟

هيكل: أظنني كتبتها لمجموعة الصحف العربية التي تنشر مقالاتي في الوقت الذي كانت المفاوضات فيه جارية لفض الاشتباك الثاني. إنني أتذكر أنني كتبت هذه المقالات قبل أن أسافر في رحلة إلى أوروبا وأمريكا. أتذكر أنني غادرت القاهرة يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٥، وأتذكر أن الاتفاق وقع في أول سبتمبر. ومع ذلك فإني لم أناقش تفاصيل الاتفاق، وإنما ناقشت الفلسفة العامة وراءه.

المدعي الاشتراكي: ذكرت في هذه المقالات أن الاتفاقية في حد ذاتها تعبير عن قناعات. فهل يمكن ذكر قناعات من تعني؟

هيكل: ليس بالضرورة أن تكون أية قناعات سائدة في وقت معين هي قناعات إنسان معين دائما، هذه القناعات يمكن أن تكون قناعات مما تفرضه التطورات حول موقف بالذات أو في مناخ سياسي بعينه.

المدعي الاشتراكي: يبين من المقالات أنها احتوت مقدمات أسميتها قناعات

ورتبت عليها نتائج، رغم أن تلك المقدمات كانت وليدة ظنون أوحيت بها للقارئ على أنها الحقيقة، رغم أنها ليست كذلك؟

هيكل: أستأذن فى أن أختلف مع صيغة هذا السؤال، فأنا لم أوح للقارئ بأى شىء، وإنما وضعت أمامه قناعات كانت مطروحة فى الساحة على كل المستويات، ورحت ـ بعد أن حددت هذه القناعات ـ أناقشها واحدة واحدة مشركا القارئ فى عملية المناقشة. إننى أستأذن فى العودة إلى هذه القناعات التى ذكرتها فى هذا المقال، والتى أوجدت المناخ السائد من حول اتفاق فك الاشتباك فى ذلك الوقت.

إننى عددت هذه القناعات على النحو التالى:

١ ـ قناعة: بأن مصر ضحت من أجل غيرها بما فيه الكفاية، وآن أن تلتفت لنفسها فقط.

٢ ـ قناعة: بأن الحل كله أو معظمه فى يد الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ـ قناعة: بأن خيار الحرب لم يعد مطروحا فى المستقبل القريب.

٤ـ قناعة بأن التنمية الاشتراكية مزعجة، ولم تفعل شيئا غير توزيع الفقر، وقد آن أوان توزيع الغنى.

هل ينكر أحد أن هذه القناعات سادت فى فترات كثيرة، ومازالت آثارها وذيولها معنا حتى هذه اللحظات؟

إن هذه القناعات لا يمكن نسبتها إلى مصدر واحد، ولكنها تصورات شاعت وامتلأت الأجواء بها، وكان هذا ما دعانى إلى مناقشتها قبل أى نصوص فى اتفاق فض الاشتباك. وبعد ذلك فإن أية محاولة لتفسيرها الآن لا بد أن تأخذ فى اعتبارها سياق المقال كله، وسياق المقال كله يركز بالدرجة الأولى على دور مصر العربى وأهميته، وعلى المصالح الإستراتيجية لمصر، والأمن الإستراتيجى لمصر.

المدعى الاشتراكى: هل هناك قناعة معينة أثرت على الاتفاق؟

هيكل: إن أى اتفاق لا يمكن أن يحدث بعيدا عن الجو العام الذى يتم فيه.

وبالتأكيد فإن هذه القناعات كانت شائعة فى الجو العام الذى جرى فيه اتفاق فك الاشتباك. وبعض هذه القناعات قد يكون ثابتا ودائما، وبعضها الآخر قد يكون من المتغيرات كالمناخ العام الذى يحدث فيه تصرف معين على نحو معين.

المدعى الأشتراكى: يتبين مما ذكرت فى مقالاتك أن إسرائيل وكيسنجر خرجا من فض الاشتباك الثانى بمكاسب.. فهل خرجت مصر بأى شىء؟

هيكل: بالتأكيد خرجت بمكاسب يمكن تلخيصها فى استعادة بعض حقول البترول فى «أبورديس وبلاعيم».

المدعى الاشتراكى: لماذا لم تذكر مكاسب مصر؟ أو ليس فى إغفال ما حصلت عليه مصر ما يعطى الانطباع إلى رمى السياسة المصرية بالتخاذل؟

هيكل: إننى رفضت فى كل مناسبة، كتابة وشفاهة، أى محاولة لرمى مصر بالتخاذل أو الخيانة، وقد تصديت لمثل هذه الادعاءات بكل الوسائل فيما كتبت، وكنت أفرق بين هذا وبين اختلاف وجهات النظر، وهو مضمون أى حوار. ثم إن الذى كان يعنينى قبل أى شىء آخر هو دور مصر ومصالحها الإستراتيجية وأمنها الإستراتيجى على المدى البعيد.

المدعى الاشتراكى: هل أجريت حديثا مع جريدة «هيرالد تريبيون» فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٥؟

هيكل: إننى أجريت الحديث مع جريدة «نيويورك تايمز» وقد نقلته جريدة «هيرالد تريبيون» عنها، وقد حدث تحريف فى بعض عبارات هذا الحديث، وقمت بتصحيح هذا التحريف فى نفس يوم النشر، ونشرت «نيويورك تايمز» تصحيحى فى اليوم التالى، ونقلته عنها «الهيرالد تريبيون» أيضا.

المدعى الاشتراكى: ورد فى هذا الحديث أن مقالك عن اتفاقية سيناء، وهى اتفاقية فض الاشتباك الثانى، ورد فيه ما يلى: قال هيكل: «إنها لا شىء... أسوأ من لا شىء، وإنها تفرق العالم العربى، وهو أمر فظيع، وجعلت الاتحاد السوفيتى أكثر إيذاء» ـ فهل هذه التعبيرات صدرت فى مقالك؟

هيكل: إنه لم يكن مقالا، وإنما كان حديثا، والقاعدة تجرى على أنه لا يكون هناك حساب على حديث صحفى باللفظ، ولكن الحساب والنقاش ممكن على مجمله، لأن الحديث عادة لا ينقل نصا عن المنقول عنه وإنما يجمل ويعطى انطباعات وتأثيرات، ولهذا أرجو أن يكون أمامنا نص الحديث، ونص خطابى لرئيس تحرير الـ «نيويورك تايمز» الذى نشر على صفحاتها فى اليوم التالى. وأرجو أن يكون أمامنا الأصل لأن هذه الترجمة غير دقيقة.

إننى أنتهز فرصة هذا السؤال الآن لأتحدث عن زيارتى للولايات المتحدة، وهى الزيارة التى أدليت خلالها بهذا الحديث لـ «نيويورك تايمز» وغيرها من الصحف ومحطات الإذاعة، إلى جانب محاضرات فى بعض الجامعات.

لقد نشرت أشياء كثيرة عن هذه الزيارة فى مصر. وما نشر فى مصر أوحى إلى البعض بأننى ذهبت إلى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت الذى يتوافق مع وقت زيارة الرئيس السادات لها بقصد التأثير على رحلته إلى الولايات المتحدة. إننى كنت هناك قبل الرئيس بأكثر من ثلاثة أسابيع، ولم تكن لرحلتى أية علاقة برحلته. إننى ذهبت فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ إلى أمريكا بدعوة من اتحاد الخريجين العرب من الجامعات الأمريكية لكى أكون ضيف الشرف فى مؤتمرهم السنوى الذى عقدوه فى تلك السنة فى شيكاغو. وهذه الدعوة وجهت إلىّ بالطبع قبل موعدها بشهور، وأتذكر أننى قبلت الدعوة بعد أن استأذنت الرئيس السادات فيها. ولم يكن يخطر ببالى وقتها أنه سيكون فى الولايات المتحدة قرب ذلك الموعد. وعندما وصلت إلى الولايات المتحدة - وقبلها كنت فى باريس ولندن لمدة شهر - عرفت أن الرئيس السادات قادم إلى الولايات المتحدة. وبالطبع فإن موضوع زيارته كان محل نقاش عام. وأتذكر أننى فى أول يوم لوجودى فى نيويورك كنت على موعد مع الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة، وجلست فى مكتبه لمدة ساعتين كاملتين نناقش تطورات الشرق الأوسط الأخيرة، وبينها بالطبع اتفاقية فك الاشتباك الثانية التى وقعتها مصر. ومع الدكتور فالدهايم فإننى ركزت على أهمية إنجاح هذا الاتفاق، وكان إنجاحه فى رأيى لا يتحقق إلا بالعمل من أجل اتفاقية ثانية لفض الاشتباك مع سوريا.

وكان موعد انتهاء فترة وجود مراقبين من الأمم المتحدة على الخطوط بين سوريا وإسرائيل على وشك أن ينتهى، وسألنى الدكتور فالدهايم عما إذا كانت سوريا ستقبل مد فترة وجودهم ، وقلت له رأيى، وتناقشنا فى شكل التطورات الجارية واحتمالاتها، وبالطبع فإننى ـ شأنى شأن أى مصرى فى الخارج ـ كنت فى هذا اللقاء مواطنا مصريا وعربيا من حيث هو مصرى.

وأتذكرأن هيئة تحرير «نيويورك تايمز» وهيئة تحرير «واشنطن بوست» أقامتا حفلات لتكريمى كزميل صحفى تربطه صداقات طويلة بالكثيرين منهم، وقد تحدثت فى هذه الحفلات فى السياسة بالطبع، ووجهوا إلىّ أسئلة أجبت عليها، وكان بين ما أجبت عليه أسئلة تتعلق بزيارة الرئيس السادات المقبلة لواشنطن، وقد ركزت فيما تحدثت فيه على نقطتين:

أهمية إنجاح اتفاق فك الاشتباك فى سيناء، وذلك يتم باتفاق مماثل على الجبهة السورية، وبخطوة فى اتجاه الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية.

ثم أهمية إنجاح زيارة الرئيس السادات إلى واشنطن.

لقد حضر معى بعض أفراد بعثاتنا الدبلوماسية فى واشنطن هذه اللقاءات كلها، فقد كان طبيعيا أن يدعوا إليها معى، وكان الكلام أمامهم. إننى بعد ذلك أجريت لقاءات مع عدد من الشخصيات الأمريكية البارزة، فقد دعانى «دافيد روكفلر» رئيس مجلس إدارة «تشيز مانهاتن بنك» إلى غداء امتد أكثر من ثلاث ساعات. ثم التقيت مع «وليم سيمون» وزير المالية الأمريكى على العشاء. والتقيت على العشاء أيضا مع «روبرت ماكنمارا» رئيس مجلس إدارة البنك الدولى. والتقيت على العشاء أيضا مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ البارزين وبينهم السناتور «بيرسى». وغير هؤلاء بالطبع قابلت كثيرين، واستمعت وتكلمت.

إن روح ما كنت أتحدث فيه مع كل هؤلاء جميعا مسجلة فى مقابلة على شاشات التلفزيون الأمريكى فى البرنامج السياسى المشهور الذى يقدمه «أجرونسكى»، وقد دعا إلى مناقشتى معه الصحفى الأمريكى المشهور «جوزيف كرافت».

إن معى الآن نصا كاملاً لحديثى على شاشة التليفزيون بالاشتراك مع «أجرونسكى» نفسه و«جوزيف كرافت»، وقد استخرجت هذا النص فى حينه بواسطة المكتب الصحفى للسفارة المصرية فى واشنطن. وكما هو ظاهر من النص فقد ركزت على النقط التالية:

١ ـ إن زيارة الرئيس السادات إلى واشنطن حدث بالغ الأهمية، ويجب أن تنجح.

٢ ـ إن العالم العربى كله سوف ينتظر النتائج التى تسفر عنها هذه الزيارة لكى يحكم على نتائجها العملية، وهذا الحكم سوف يكون حكماً على اتجاه سياسى بكامله.

٣ ـ إن الرئيس السادات أخذ على نفسه مخاطرة كبيرة بهذه الزيارة، ونجاح هذه الزيارة هو الذى سيعطى تأثيره فى الحكم على الاتجاه الذى أخذه الرئيس السادات.

٤ ـ إنه أمر فى منتهى الأهمية أن يوجه الكونجرس الأمريكى دعوة إلى الرئيس المصرى لكى يتحدث أمامه، فذلك شىء سوف يثير اهتمام الرأى العام الأمريكى، ولكن الأهم من ذلك كله هو النتائج.

٥ ـ فيما يتعلق باتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء، فإنه من المهم دعمها وتثبيتها باتفاقية مماثلة على الجبهة السورية.

إننى أقدم هذا النص الكامل لهيئتكم الموقرة، وتاريخ هذا الحديث كما ترون هو ٢٣ أكتوبر ١٩٧٥ الساعة السابعة والنصف مساء.

إننى أريد أن أضيف إلى هذه الوثيقة أننى قدمتها بنصوصها لكى توضح الروح والمعانى التى كنت أتحدث بها فى الولايات المتحدة فى جميع مقابلاتى. أما عن حديث «النيويورك تايمز» فأنا أرجو أن يكون أمامنا النص الأصلى والتصحيح الذى ألحقته به، هذا مع تحفظى دائما بالنسبة للأحاديث الصحفية، ذلك لأن ما ينشر منها يخضع لاعتبارات متعددة، منها أن الحديث الصحفى لا يخرج فى النهاية معبرا عن آراء قائله فقط، وإنما تضاف إليها انطباعات وأسلوب ناقله. بالطبع مع صحيفة

محترمة كالـ «نيويورك تايمز» فإن الاتجاهات العامة لصاحب الحديث تكون واضحة، ولكن ذلك لا يمنع من أن هناك مؤثرات أخرى تتعلق بناقل الحديث.

المدعى الاشتراكى: ألم تتحدث إلى صحيفة «نيويورك تايمز» سنة ١٩٧٥ وقلت إنك تشعر بالقلق نحو العالم العربى، وإنك تتوقع حدوث اضطرابات خطيرة تكون مماثلة لما يجرى فى لبنان، وذكرت فى الحديث أن الرئيس السادات يأتى إلى الولايات المتحدة ليطلب إمداده بكميات كبيرة من الأسلحة وإنك تعتقد أن واشنطن لن تلبى طلبات الرئيس المصرى؟

هيكل: بالطبع إن ما سوف أجيب به الآن هو إجابة عامة، لأن النص الكامل للحديث ليس أمامى.

أما أننى قلت إننى أشعر بالقلق نحو العالم العربى فأظن أننى قلت هذا لأن ذلك هو رأيى. فأنا أرى العالم العربى من المناطق المفتوحة للصراعات والتفاعلات، والأسباب عديدة اقتصادية واجتماعية ودولية إلى آخره. يكفى أن نستعرض بعض ما حدث فى العالم العربى منذ ذلك الوقت حتى الآن لنرى الشواهد الحية عليه:

تصاعد الحرب الأهلية فى لبنان.

النزاع شبه المسلح بين الجزائر والمغرب.

الخلافات المروعة فى داخل العالم العربى.

الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان.

ثم أخيرا ما حدث فى اليمن شماله وجنوبه.

وغير ذلك وغيره...

وأما أننى قلت إن الرئيس السادات سوف يطلب من واشنطن كميات كبيرة من السلاح، فأظننى قلته وأضفت إليه أننى لا أتصور أن الرئيس السادات سوف يحصل على ما سوف يطلبه. وذلك رأيى ومازلت مقتنعا به، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون مورد السلاح الرئيسى لكل من مصر وإسرائيل فى نفس الوقت،

ومع ذلك فإننى أضفت - وهذا واضح فى نص الحديث التلفزيونى مع «أجرونسكى» و «جوزيف كرافت» - إننى أضفت بعد ذلك بالحرف قولى «إننى أتمنى لو أن ذلك كان ممكنا».

وأما بالنسبة لاتفاقية سيناء وما نسب إلىّ فى الحديث من أننى وصفتها بأنها كانت «غلطة» فأنا لا أذكر أننى استعملت هذه الكلمة، ولكنى أذكر أننى لم أكن شديد الحماسة لاتفاقية سيناء الأولى أو الثانية. أما أية عبارات أخرى محددة، فأنا أرجو العودة للنص الأصلى وتصحيحى الذى ألحق به.. ويبقى موقفى فى موضوع الأحاديث الصحفية برمته كما سبق لى أن شرحت.

المدعى الاشتراكى: هذا سؤال لا يتعلق بما كتبته، ولكن بواقعة أخرى محددة. هل تذكر أنك كنت فى واشنطن فى ندوة حضرها السفير أشرف غربال ومجموعة من الصحفيين المصريين والأمريكيين وتتحدث عن الاتفاقية، وكان حديثك قاسيا مريرا، ونشرت الصحف فى اليوم التالى مادار فى الندوة، واستاء السفير، وطلب منك تكذيب ما جاء فى الصحف، ولكنك وعدت ولم تفعل إلا بعد سفرك للندن؟

هيكل: يؤسفنى أن أقول إن هذه الواقعة كلها لا أساس لها، بل أعتقد أن الحقائق عكس ذلك تماما.

فأنا لم أحضر ندوة مع صحفيين مصريين وأمريكيين.

وأنا لم أحضر ندوة حضرها السفير أشرف غربال.

وليست هناك صحف نشرت أى شىء عن مثل هذه الندوة.

وأنا أتساءل: هل يعقل أن أفعل مثل ذلك - على فرض أننى أرضاه لنفسى - فى ندوة يحضرها السفير المصرى؟

هل يمكن أن يفعل مثل ذلك رجل فى مثل ظروفى؟... أن يجلس فى ندوة وينتقد بلده بمرارة؟... وهل يعقل أن يفعله - على فرض أنه يجيز مثله لنفسه - أمام سفير بلاده؟

إن السفير المصرى فى واشنطن حضر معى حوارا واحدا، وكان هذا الحوار فى بيته، فى بيت السفير المصرى، أثناء حفل عشاء أقامه تكريما لى.

ولقد اتفقنا معا ـ السفير وأنا ـ قبل أن يبدأ العشاء، لأن المدعوين كانوا صفوة من أعضاء الكونجرس الأمريكى وكبار الصحفيين الأمريكيين ـ أن نركز حديثنا بما فيه خطابات الترحيب التقليدية فى حفلات التكريم على زيارة الرئيس السادات المقبلة لواشنطن. وأتذكر أن السفير المصرى قال لى فى ذلك الوقت قبل العشاء ما يكاد أن يكون نصه تقريبا: «إنه مع أن العادة جرت على أن يركز المضيف حديثه فى حفلات التكريم على الترحيب بضيفه، فإنه لن يفعل ذلك بالنسبة لى، وإنما سوف يركز هذه المرة أمام هذه الصفوة الممتازة من الشيوخ والنواب والصحفيين على زيارة الرئيس لأنه من المهم أن يسمع هؤلاء جميعا منا نحن الاثنين نغمة واحدة، وأن هذا سوف يكون مفيدا خصوصا بالنسبة لما هو معروف عن اختلاف آرائى عن الخط الرسمى. إن السفير بالطبع كان يبذل قصارى جهده لإنجاح هذه الرحلة، وقد وجد أن ما يمكن أن أقوله فى تأييدها يمكن أن يكون مفيدا. وبالفعل فإن السفير أشرف غربال وقف بعد العشاء ورحب بى ترحيبا عابرا. ثم توجه بكل حديثه إلى الزيارة القادمة، ووقفت بعده أرد عليه، فشكرت له حفاوته بى ثم انتقلت إلى موضوع الزيارة، وقلت للحاضرين إنهم يعرفون ابتعادى عن أية مسئولية عامة فى مصر، ولهذا فإننى أتكلم مجردا من أية مصالح أو أية ارتباطات، وبهذا الوصف فإنه يمكننى أن أقول إن الرئيس السادات يجىء إلى واشنطن ممثلا للعالم العربى كله، ومعبرا عن اختيار معين يعطى للولايات المتحدة فرصة غير مسبوقة. ثم أفضت فى الحديث. وأتذكر أن السفير أشرف غربال جاءنى بعد العشاء مهنئا لأننى فيما عبرت به تجاوزت كل ما كان ينتظره.

ولقد كان الوضع مخالفا لكل قواعد البروتوكول إلى درجة أن صديقا قديما لى كان يحضر العشاء معنا بدعوة من السفير، وهو السناتور جورج ماكجفرن، (المرشح السابق عن الحزب الديمقراطى لرئاسة الولايات المتحدة)، دق على كوب أمامه إشارة إلى أنه يريد أن يتكلم، ثم وقف ليقول إنه يعيب علينا ـ أشرف غربال

وأنا ـ لأننا خالفنا القواعد، فالمضيف لم يتحدث عن ضيفه بالقدر الكافى، ولهذا فإنه قرر أن يقوم بالواجب نيابة عن السفير. ومضى «ماكجفرن» فى حديث عنى بالغ الرقة والكرم، ثم أضاف فى النهاية أنه يدرك أن قواعد البروتوكول قد خولفت بسبب واضح هو رغبتنا نحن الاثنين ـ السفير وأنا ـ فى إنجاح زيارة الرئيس السادات لواشنطن.

إن ذلك كله دار فى بيت السفير المصرى، وأمام قرابة خمسين من أقوى أعضاء الكونجرس الأمريكى وأبرز الصحفيين الأمريكيين، فكيف يمكن أن تنقلب الحقائق إلى هذا الحد؟

أستأذن هنا فى أن أضيف شيئا آخر... واقعة أخرى لها شهودها. إننى ـ كما قلت لحضراتكم ـ كنت فى الولايات المتحدة لأتحدث فى المؤتمر السنوى للخريجين العرب من الجامعات الأمريكية، وقد شاءوا أن أكون ضيف الشرف وأن ألقى الخطاب الرئيسى فى المؤتمر. وكان موضوع محاضرتى عن «الحقائق الجديدة فى الشرق الأوسط» وأتشرف بأن أقدم لكم نسخة منها.

لا بد أن أعترف أن اتجاه المؤتمر كان حادا ضد اتفاقية فصل القوات، ومع ذلك فلم أشر إليها بكلمة فى محاضرتى.

أكثر من ذلك ـ وهناك شهود ـ فقد علمت أثناء وجودى فى المؤتمر الذى عقد فى فندق شيراتون بشيكاغو أن هناك اجتماعا فى قاعة فرعية يحضره بعض الشباب المتحمسين من الدارسين والمبعوثين العرب، وعلمت أنهم يفكرون فى تنظيم مظاهرة عدائية تقابل الرئيس السادات عند وصوله إلى واشنطن.

لقد توجهت إلى هذه القاعة بدون دعوة وبغير أن يطلب منى أحد، وطلبت الكلمة، وقلت للحاضرين ما ملخصه: «إنهم يعرفون أننى لست واحدا من المتحمسين لاتفاقية سيناء الثانية، ولكنى أريد أن أتحدث إليهم كمواطن مصرى». ثم قلت «إن رئيس الدولة المصرى حين يكون خارج مصر فإنه يصبح رمزا لها... وأخشى أنكم إذا قمتم بمظاهرات ضد الرئيس السادات عند وصوله، فإن هذه المظاهرات ستبدو وكأنها موجهة للشعب المصرى، وأنا لا أتصور أنكم تريدون ذلك».

وحدث أن بعضهم انفعل أثناء المناقشة إلى الحد الذى دعا ضابط أمن أمريكى كان يقف قريبا من باب القاعة أن يجىء ليرجونى فى الخروج لأنه يشعر «بقلق من الوجوه التى يراها» - على حد تعبيره - ورجوته أن يتركنى ويبتعد، وواصلت المناقشة حتى هدأ الجو، وأعتقد أن ما قلته كان له بعض التأثير.

الغريب أن مراسل «الأهرام» فى نيويورك «ليفون كيشيشيان» حضر معى هذه المقابلة، وعلمت فيما بعد أنه روى تفاصيلها لعدد من الذين جاءوا إلى واشنطن ضمن البعثة الرسمية... ومع ذلك فقد فوجئت بحملة ضارية علىّ وصلت إلى حد الادعاء بأننى ذهبت إلى الولايات المتحدة أصلا لكى أعمل ضد رحلة السادات، ولست أعرف كيف كان فى استطاعتى أن أفعل ذلك؟.. ثم لماذا أفعله؟

بقيت نقطة صغيرة فى السؤال عن الواقعة المختلقة أصلا عن ندوة حضرتها مع السفير المصرى وصحفيين مصريين لا أعرف من هم، وانتقدت فيها مصر بمرارة، وحين طلب منى السفير أن أكذب ما نشر، فإننى تلكأت ولم أفعل حتى وصلت إلى لندن.

إن الواقعة كلها كما شرحت مختلقة وهى عكس الحقيقة.

يضاف إلى ذلك أننى كنت فى لندن قبل زيارتى للولايات المتحدة وليس بعدها... لقد غادرت واشنطن فى ذلك الوقت قاصدا روما - وليس لندن - لثلاثة أيام عدت بعدها إلى مصر.

إن ذلك كله بالطبع لا يتعارض مع شعورى وقناعتى طول الوقت بأننى لم أكن شديد الحماس لاتفاقية سيناء الثانية.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة التالية موعدها غدا الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة السادسة

الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٧٨

مبادرة روجرز ومبادرة السادات
بقيةً من قصص
رحلة إلى الولايات المتحدة

المدعى الاشتراكى: يتضح مما نشرته فى صحيفة «الوطن» الكويتية و «الرأى» الأردنية أنك تعمدت إبراز مغانم العدو، ولم تشر من قريب أو من بعيد إلى ما حصلت عليه مصر من كسب لموارد النفط وزيادة دخل قناة السويس واسترداد بقعة من ترابها.. وفى ذلك بتر للحقيقة فى مسألة مصيرية من جهة، ومن جهة أخرى يثير بلبلة القارئ ويبث روح الشك فيما يحصل، ويزعزع الثقة فيما يتخذ من قرارات مصيرية؟

هيكل: لا بد لى بادئ ذى بدء أن أتحفظ على صيغة هذا السؤال لأن هذه الصيغة تحمل معنى الاتهام، وهذا ما أريد أن أناقشه. إننى كنت واضحا كل الوضوح فى مقدمة المقال الذى هو موضوع هذا السؤال ، فقد حددت فى هذه المقدمة «أننى لا أريد أن أناقش تفاصيل الاتفاقية لأنى لست بصدد تقييمها، وإنما كنت بصدد الرؤية الإستراتيجية الأوسع للصراع، ولو أنى كنت بصدد التعرض لاتفاقية الفصل الثانى بين القوات على جبهة سيناء، لكان ممكنا أن أضع كشف حساب بالمكاسب والخسائر.

كان يمكن أن أتحدث عن حقول البترول فى «أبو رديس وبلاعيم».

لم يكن ممكنا أن أتحدث عن القناة ودخلها، لأن القناة تقرر فتحها وتم فتحها بالفعل للملاحة قبل الاتفاقية بشهور، وجرى ذلك بإرادة مصرية منفردة، وإذن فإن أمرها بعيد عن اتفاقية الفصل بين القوات.

لكن ذلك كله لم يكن الموضوع الذى شغلت نفسى به، وإنما كان الموضوع كما يتضح من أول سطر فى المقال هو ما قلته بالحرف «إننى لا أريد أن أدخل فى مناقشة تفصيلية حول الأتفاقية الأخيرة». وهكذا فما كنت أريده وتحدثت عنه فعلا هو رؤية

إستراتيجية أوسع للصراع وما يمكن أن يكون للمناخ العام والقناعات السائدة التى أحاطت بجو الاتفاقية من تأثير على هذه الرؤية الإستراتيجية للصراع. وقد كنت أعتقد ـ ومازلت ـ أن أهم ما يجب أن نناقشه ليس تلك التفاصيل الآنية وإنما الذى يجب أن نناقشه هو النظرة العامة والبعيدة المدى لهذا الصراع الحيوى بالنسبة لمصر، ودفاعا عن أمنها ومصالحها وأمن ومصالح أمتها العربية. وأنا لم أتحدث فى هذا المقال عن مغانم العدو، وإنما تحدثت عن أهداف عامة لقوى أخرى فى هذه المنطقة، وأعتقد أن المقال كله كان بمثابة تحديد وتوضيح للرؤية الإستراتيجية العامة من وجهة نظر الأمن المصرى والمصلحة المصرية فى ظرف معين على المجرى العام للصراع، ولا أعتقد أنه فى مقدور أحد أن يجد فى المقال بعباراته أو بمجمله ما يمكن أن ينطبق عليه بعض ما ورد فى نص هذا السؤال.

وبهذه المناسبة أريد أن أتعرض لواقعة أثيرت بالأمس، وهى تتصل بما قيل عن ندوة حضرتها وحضرها السفير المصرى فى واشنطن. لقد قيل لى أمس إننى أدليت ـ أثناء ندوة حضرها السفير المصرى إلى جانب صحفيين أمريكيين ومصريين ـ بتصريحات يمكن أن تكون عليها مآخذ، وإن السفير المصرى فى واشنطن طلب منى أن أصدر تكذيبا، وإننى تلكأت فلم أصدره إلا بعد أن سافرت إلى لندن.

إننى بالأمس شرحت أن القصة كلها بغير أساس.

فأنا لم أحضر ندوة بحضور السفير المصرى وصحفيين أمريكيين ومصريين. وبالطبع فأنا لم أدل بتصريحات يمكن أن تكون هناك مآخذ عليها. ولم يطلب منى السفير أن أنشر تكذيبا تلكأت فى إصداره حتى سافرت إلى لندن، فأنا لم أذهب من واشنطن إلى لندن، وإنما ذهبت إلى روما لثلاثة أيام عدت بعدها إلى القاهرة.

لقد كان الحديث الوحيد الذى أدليت به واحتاج إلى تصحيح هو الحديث الذى أدليت به إلى جريدة «نيويورك تايمز» وقد كنت أنا الذى وجدت ضرورة لإصدار تصحيح لم يطلبه منى أحد، وقد تذكرت الوقائع كلها بعد جلسة الأمس، وراجعت أوراقى، وأريد الآن إضافة تفاصيل هذه الواقعة وإثباتها.

عندما ظهر نص الحديث واطلعت عليه فى جريدة «نيويورك تايمز» فى الصباح الباكر، وجدت فيه تحريفا لما قلت، وبادرت فاتصلت تليفونيا بالمستر «كليفتون دانيال» رئيس تحرير «نيويورك تايمز» المقيم فى واشنطن، وهو صديق شخصى قديم، وأخطرته بملاحظاتى، واتفقت معه على ضرورة تصحيح ما ورد فى الحديث من تحريف فى بعض العبارات، ورتبنا موعدا فى الساعة العاشرة صباحا لأن ألقاه فى مكتبه فى دار الجريدة فى واشنطن. وعقب ذلك مباشرة اتصلت تليفونيا بالسفير الدكتور أشرف غربال ورويت له ما حدث، واستأذنته فى أن أمر عليه فى السفارة على الفور لأن لدىّ رسالة عاجلة أريد أن أبعث بها إلى القاهرة. وفعلا ذهبت إليه فى الساعة التاسعة، ودخلت عليه فى مكتبه، وكان عنده أحد كبار موظفى رئاسة الجمهورية ـ السيد عز الدين مختار من ديوان كبير الأمناء فيما أتذكر ـ وكانا يبحثان أمرا من الأمور المتعلقة بترتيبات الزيارة، بالذات تفصيلا خاصا بدعوة الرئيس السادات إلى نادى الصحافة فى واشنطن لأن واجهة النادى كان يجرى إصلاحها وكانت حمالات البناء مازالت مركبة على الواجهة، والأمن المصرى يعترض على بقائها، ومدير النادى يقول إنه لا يستطيع إزالتها قبل أن يتم إصلاح الواجهة. وقلت للسفير إننى أريد أن أبعث إلى الرئيس فى القاهرة بتوضيح عن الحديث الذى نشرته «نيويورك تايمز» لى صباح اليوم، وجلست أمام السفير على مكتبه أكتب رسالة برقية للرئيس السادات، بدايتها:

«إلى السيد الرئيس

من محمد حسنين هيكل»

ثم شرحت له بعد ذلك وقائع الحديث وما ورد فيها من تحريف، ثم اتصالى برئيس تحرير «نيويورك تايمز» لإصدار تصحيح ينشر غدا، وأننى الآن فى مكتب السفير المصرى وسأغادره بعد قليل إلى مقر جريدة «نيويورك تايمز»، وسوف أتفق هناك على نص التصحيح ثم أعود إلى السفارة المصرية لأبعث إليه بنصه الكامل. وأضفت بعد ذلك أننى شأنى شأن كل مصرى يتمنى لرحلته أن تكلل بالنجاح بصرف النظر عن اختلاف الاجتهادات. وبقيت فى مكتب السفير حتى تم

نقل الرسالة بالشفرة إلى القاهرة، ثم توجهت من السفارة إلى مكتب «كليفتون دانيال» رئيس تحرير «نيويورك تايمز» فى واشنطن، وهناك اتفقت معه على صيغة تصحيح وروجوته فى نشرها فى اليوم التالى مباشرة رغم أننى كصحفى محترف أعرف صعوبة ذلك، ورجوته أيضا فى ترتيب نشرها فى الـ «هيرالد تريبيون» كرسالة منى وبتوقيعى. وأجابنى «كليفتون دانيال» إلى ما طلبت، وغادرت مكتبه متوجها إلى دار السفارة المصرية مرة أخرى، حيث سلمت السفير أشرف غربال نسخة من التصحيح الذى ستنشره «نيويورك تايمز» فى اليوم التالى، ورجوته فى أن يبعث به فورا إلى القاهرة ليكون تحت تصرف الرئيس وضعا للأمور فى نصابها. وأكثر من ذلك فإننى لم أشأ أن أترك الحديث أو الخطأ الذى وقع فيه ناقله يحدث أى أثر، ولذلك فإننى أذعت على وكالات الأنباء التى نقلته على الفور إلى كل مكان فى العالم... إلى هذه الدرجة كان حرصى على استقامة التصرفات.

المدعى الاشتراكى: هل تذكر النقاط المحرفة التى وقع فيها مندوب الـ «نيويورك تايمز» ؟

هيكل : من الصعب علىّ ـ بالطبع بعد ثلاث سنوات من الحديث ـ أن أتذكر كلمات أو عبارات محرفة فيه، ومع ذلك فإن الحصول على نص تصحيحى الذى نشرته «نيويورك تايمز» غداة نشرها للحديث كفيل بإظهار المواقع التى جرى فيها التحريف.

المدعى الاشتراكى: ذكرت فى مقالك ١٩ أكتوبر ١٩٧٥ فى «الوطن» الكويتية بعنوان «تساؤلات حول خيار الحرب» عبارة: «والآن والمسافة العازلة بين القوات واسعة... والخطوط مليئة بمراكز إنذار مبكر فيها أمريكيون... فما هو الوضع؟» فهل قادة حرب أكتوبر الذين اشتركوا من الجانب العسكرى فى الاتفاق قد غاب عنهم أن خيار الحرب لم يعد مطروحا فى المستقبل كما ذكرت؟

هيكل: إن نص المقال أمامنا، وأنا لم أقل فيه إن خيار الحرب لم يعد مطروحا على الإطلاق، بل لقد كنت واحدا من الناس الذين يعتقدون لسوء الحظ أنه لا مفر من خيار الحرب.

إن حديثي في هذه النقطة موضوع السؤال من هذا المقال كان ينصب على المفاجأة. أريد أن أقرأ وأسجل الفقرة بكاملها... كنت أتساءل: «هل ما زالت المفاجأة ممكنة؟» ثم استطردت أقول: «لقد كانت المفاجأة من أعظم إنجازات القيادة في حرب أكتوبر، وكانت المدخل إلى كل ما تحقق فيها من انتصارات خصوصا في مرحلتها الافتتاحية العظيمة... وكانت مواقع تمركز القوات العربية على مرمى حجر من قوات العدو عاملا مكن من هذه المفاجأة، إلى جانب الفشل المروع من جانب العدو في استقراء النوايا العربية». هذا ما قلته، واستطردت بعده إلى العبارة التي وردت في نص السؤال فقلت: «والآن والمسافة العازلة بين القوات واسعة... والخطوط مليئة بمراكز إنذار مبكر فيها أمريكيون... فما هو الوضع؟».

إذن فإن هذا الكلام كان ينصب على نقطة المفاجأة، وهل هي ممكنة في الأوضاع الجديدة على الأرض.. ولم يكن الكلام على خيار الحرب نفسه بالاستبعاد... على العكس تماما فإن موقفي في هذه النقطة واضح في العبارة الختامية لهذا المقال، عندما كتبت بالحرف الواحد، وها هو النص: «وأخيرا فلعلي أقول في السطور الأخيرة من هذا الحديث إنه ليس سهلا بالنسبة لأي إنسان أن يتكلم ببساطة عن خيار الحرب كواحد من بدائل العمل السياسي الشامل، خصوصا إذا كان يعرف شيئا عن معنى الحرب». واستطردت: «إنني عشت تجربة الحرب كمراسل صحفي في عدد من ميادينها الشهيرة، وأعرف ما هي الحرب، ولذلك فلست داعيا لها ولست يقينا بين الصقور، ولكني بأمانة لا أرى الحمائم البيضاء ترفرف بالسلام على آفاق الشرق الأوسط». ثم استطردت قائلا بالنص: «وبي خشية عبرت عنها من إحساس بوجود قناعة طائرة في أجوائنا بأن خيار الحرب ليس خيارا مطروحا في المستقبل القريب على الأقل». ثم استطردت ـ وهذا استطراد مهم ـ قائلا بالحرف: «بي خشية، ولكن لديّ ثقة بالقيادات والجماهير والرجال الذين صنعوا مجد أكتوبر فأثبتوا أن السلام ممكن ولكن في حماية القوة وفي ظل إرادة القتال».

كيف يمكن إذن ـ وهذا كله موجود في صلب المقال... بارز في الفقرة المؤثرة فيه وهي فقرة الختام ـ كيف يمكن مع هذا كله أن ينصرف التفكير إلى شيء مما ورد في نص السؤال؟».

المدعى الاشتراكى: انتهى المعلقون فى جهاز المخابرات العامة ووزارة الإعلام إلى أن نشر هذه المقالات الأربع قد أثار التشكيك فى سلامة الإستراتيجية المصرية كعمل مصرى له أبعاده، وهو ما يسىء إلى سمعة البلاد؟

هيكل: إننى لا أعرف من هم هؤلاء الخبراء الذين يشير إليهم نص السؤال، ولكنى أرى أنهم أطلقوا القول على عواهنه كعادة معظم كتاب التقارير فى أجهزة الأمن المصرية، وكان بودى لو أن واحدا منهم وضع أصبعه على فقرة بعينها وحدد بالضبط وجهة نظره حتى نستطيع أن نناقشها على أساس. وأما على هذا النحو فإن المناقشة تصبح فاقدة لأساسها الموضوعى.

المدعى الاشتراكى: أثناء توليك وزارة الإرشاد القومى أثيرت «مبادرة روجرز» فما هو موقف الدول العربية من قبول هذه المبادرة؟

هيكل: إن موضوع مبادرة روجرز أثار من وجهة نظر دول عربية أخرى مسائل كثيرة قابلة للمناقشة، لأن قبول مبادرة روجرز شأنه شأن أى تحرك سياسى لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال انسجامه أو تناقضه مع إستراتيجية عامة محددة وواضحة. وأنا شخصيا ضد النظرات الجزئية لموقف من المواقف، ولذلك فإن قبول مصر لمبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ لا يمكن فصله عن الأوضاع التالية:

أولا ـ وضع التعبئة العسكرية والسياسية التى بدأت منذ حرب الاستنزاف ومعارك المدافع وعمليات العبور فى سنتى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ حتى جاء مشروع روجرز فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٩. إن التطورات تواصلت بعد ذلك إلى زيارة جمال عبد الناصر السرية إلى موسكو فى أواخر يناير ١٩٧٠، وقد ترتب عليها تصاعد فى حدة المواجهة فى الشرق الأوسط، ووصلت حدة هذه المواجهة إلى الدرجة التى لمست موازين القوة فى علاقات الدولتين العظميين فى جو تصعيد شديد للعمليات على جبهة قناة السويس بلغ مداه فى أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية بسرعة ـ وما أسماه أبا إيبان: «تآكل الطيران الإسرائيلى ـ فى يونيو ويوليو ١٩٧٠.

ثانيا ـ إحساس القاهرة فى ذلك الوقت أن الموقف العسكرى ملائم لتشجيع الولايات المتحدة على القيام بدور إيجابى فى الأزمة، وهكذا كان قبول زيارة «جوزيف سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكية للقاهرة، ولقاؤه مع جمال عبدالناصر، ثم النداء المفتوح الذى وجهه جمال عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى أول مايو بأن يضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية التى تحتلها، فإذا لم يكن ذلك فى مقدوره فإن عليه أن يوقف شحن المعدات العسكرية لإسرائيل حتى لا تصبح الولايات المتحدة شريكا فى استمرار بقاء أراضينا تحت الاحتلال.

فى ذلك الوقت جاءت مبادرة روجرز... ومن المهم أن نتذكر الآن ماذا كان فى هذه المبادرة.

كان فى هذه المبادرة عنصران:

العنصر الأول: توقف إطلاق النار لمدة محدودة ـ تسعون يوما، وفى هذه المدة المحدودة ـ تسعون يوما ـ وهذا هو العنصر الثانى: يجرى تنشيط مهمة يارنج على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن، بما فيه موضوع الانسحاب من الأراضى المحتلة.

إن مفتاح مبادرة روجرز كله كان يتمثل فى ورود كلمة الانسحاب صريحة لأول مرة. وكان ورود هذه الكلمة لأول مرة هو السبب الذى أدى إلى كسر التحالف الإسرائيلى الحاكم فى ذلك الوقت، فقد خرجت كتلة جاحال التى يرأسها مناحم بيجن من الحكم.

أعود إلى النقطة الأساسية فى قبول مبادرة روجرز... إن قبولها كان يرتبط ارتباطا كاملا بإستراتيجية عامة محدودة وواضحة. وهى إستراتيجية عربية شاملة جرى الاتفاق عليها فى مؤتمر القمة فى الخرطوم، وكانت تهدف إلى إعطاء الحل السياسى فرصة على الأقل ريثما تتم الاستعدادات العسكرية، ولكن الفرصة المعطاة للحل السياسى كانت تقوم على أساس «لا اعتراف ولا صلح ولا مفاوضات مباشرة ولا تنازل عن الحقوق الفلسطينية».

إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ صدر بعد مؤتمر الخرطوم، وكان قبوله ينسجم مع المنطق العام لإستراتيجية عربية عامة محددة وواضحة ومتفق عليها، أى أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كان هو الأساس الذى تجرى عليه محاولات الحل السياسى محصنة بضمانات الخرطوم.

إن بعض الشعوب العربية كانت تعرف حقائق الموقف العام ولكن التطورات السريعة للأحداث فى يوليو ١٩٧٠ سبقت استعدادها النفسى، ففاجأها قبول مصر لمبادرة روجرز من ناحية نفسية، ولكن الدول العربية التى أبدى بعضها تحفظات معينة لزمت الصمت فى الغالب، وإن كانت قد أبدت شكوكها فى جدوى القبول.

فى ذلك الوقت كان صانع القرار المصرى نفسه، وبنص تصريحاته العلنية، يعرف أن احتمالات نجاح المبادرة لا تزيد عن نصف فى المائة، وكان هذا هو حد النجاح المحتمل كما حدده الرئيس جمال عبد الناصر نفسه فى خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، وهو الخطاب الذى أعلن فيه قبوله لمبادرة روجرز.

هكذا فإن قبول المبادرة كان منسجما مع إستراتيجية عربية عامة... ثم إنه فى نفس الوقت كان جزءا من تحرك مصرى سياسى ودولى وعسكرى. صحيح أن بعض القوى العربية عبرت عن مخاوف، وكان بين هذه القوى عناصر من المقاومة الفلسطينية، وكان ذلك نتيجة سوء فهم، ولكن سوء الفهم أمكن تداركه بسرعة، ودعى السيد ياسر عرفات ومعه قيادات «فتح» لاجتماع مع الرئيس جمال عبدالناصر جرى فى الإسكندرية، وشاركت شخصيا فى التمهيد له كما شاركت فى مناقشاته.

إن العمل السياسى المصرى - إلى جانب تطورات الحوادث - ساعد على تطويق سوء الفهم، وساعد على تماسك العالم العربى، وقد برز هذا التماسك فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة فى شهر سبتمبر لمواجهة الأزمة التى نشأت بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية.

المدعى الاشتراكى: هل قمت سيادتك بحملة إعلامية تضمنت أحاديث ومقالات أفصحت فيها عن تأييدك استقلال مصر فى قبول مبادرة روجرز؟

هيكل: لقد كان رأيى ـ ولا يزال ـ أن مصر لا يحق لها أن تقبل وصاية على حرية حركتها، شريطة أن تكون هذه الحرية فى إطار إستراتيجية عربية عامة محددة وواضحة ومتفق عليها. ثم إن مصر مطالبة بأن تتبع حريتها فى الحركة فى إطار الإستراتيجية العربية العامة ـ بجهد عربى مكثف يستهدف الإقناع والحشد.

وبالنسبة للحملة التى قمت بها فى ذلك الوقت ـ بوصفى وزيرا للإرشاد ـ فإنى أجد أمام سيادتك كتيبا يحوى نص مؤتمر صحفى لى أصدرته وزارة الإرشاد فى ذلك الوقت، وأستشهد بوقائع هذا المؤتمر الصحفى بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٧٠، والذى وجهت فيه كلامى للفلسطينيين قائلا: «نحن نعتقد أن قبولنا لمبادرة روجرز لا يشكل أى عنصر جديد على عمل المقاومة الفلسطينية... إن لهم الحق فى أن يستمروا فى نضالهم وأن يفعلوا كل ما يفعلونه. وكما تعرفون فإنه ليست لنا وصاية على العمل الذى يريدون القيام به... إنهم يستطيعون أن يمضوا قدما وأن يعملوا، ولكننا اعترضنا على شىء واحد، وهو مهاجمة الذين قبلوا مبادرة روجرز... لقد أبلغناهم أننا قبلنا وقف إطلاق النار تسعين يوما، ولم نقل لهم اقبلوا وقف إطلاق النار تسعين يوما... باختصار إن لهم حرية العمل فى إطار إستراتيجية عربية عامة ليس لأى من أطرافها وصاية على بقية الأطراف، ثم إن أسلوب الاتهام يجب العدول عنه إلى أسلوب المناقشة الموضوعية».

إن ذلك كان رأيى، ولا يزال رأيى، وقد كنت واحدا من الذين غضبوا لتهم وجهت إلى بعض القيادات المصرية أثناء تصرفات لاحقة بعد رحيل جمال عبد الناصر.

المدعى الاشتراكى: إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت المبادرة الأخيرة لاقت تأييد الرأى العام العالمى والشعب المصرى، وهو ما اعتبر نصرا للقضية العربية إعلاميا وسياسيا، فلماذا تصديت لها بالهجوم؟

هيكل: من ناحية الشكل فلا بد من ملاحظة أن موقفى من المبارة كان يتناسب أيضا مع موقفى العام فيما يتعلق بالتهم التى تعودنا أن نطلقها جزافا فى العالم العربى.

وفيما يتعلق بأسلوب تناولى لموضوع المبادرة فإن كتاباتى عنها ـ وأراها أمامكم

ـ تشهد بأن أسلوبى لم يكن هجوما، وإنما كان أسلوب المناقشة والتحليل، خصوصا وأن المبادرة، وبالطريقة التى تمت بها، أخذت طريقا يختلف جذريا عن كل التصورات العربية فى الفترة التى سبقتها بثلاثين سنة سواء فى مصر أو فى العالم العربى. ولقد كان تجاهل المبادرة وعدم التعرض لها بالمناقشة والتحليل خطأ فى رأيى لا ينبغى الوقوع فيه.

وفيما يتعلق برأيى الموضوعى بالنسبة للمبادرة فهو موجود فيما كتبت، وأنا أعتقد أننى فيما كتبت كنت ملتزما التزاما كاملا بولائى لمصر ورؤيتى لحقائق انتمائها وضرورات أمنها ومصلحتها، وما أبديته من آراء وتحليلات وتوقعات قابل بالطبع للصواب والخطأ شأنه شأن أية اجتهادات سياسية أخرى وإن كنت أظن أن التطورات أكدت كثيرا مما كنت أتخوف منه.

المدعى الاشتراكى: هل بحكم خبرتك السياسية تجد فروقا كثيرة بين مبادرة روجرز والمبادرة الأخيرة؟

هيكل: بالطبع هناك فى رأيى فروق كبيرة جدا وفادحة بين الاثنتين، فالعمل السياسى فى العالم العربى كله ارتكز ـ بعد مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ على سبيل المثال وحتى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ـ على مجموعة من المبادئ، بينها مثلا أن لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مباشر مع إسرائيل إلى آخره. وكان الرئيس السادات بنفسه قد أعلن عندما زار الولايات المتحدة فى شهر مارس ١٩٧٧ أنه يرفض التفاوض المباشر طالما هناك احتلال لجزء من الأرض العربية، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك إنهاء لحالة الحرب أو اعتراف قبل الانسحاب الكامل من الأرض العربية. إننى لا أقول إن مواقف الناس ليست قابلة للتغيير... إنما يمكن أن تتغير عندما تتغير الظروف ، ولكن لابد أن نعرف ماذا تغير؟ إن الذى لا شك فيه أن المبادرة كانت حدثا من نوع جديد يختلف عن كل ما سبقه، وذلك فى الواقع هو ما جعل لها هذا الدوى العالمى الذى سمعناه.

وإذن ففى حالة مبادرة روجرز كان الأمر أمر خطوة على طريق بدأ قبل ذلك بثلاثين سنة، وتأكد من خلال تجارب ومواقف وإستراتيجيات عربية محددة.

وأما المبادرة الأخيرة فقد كانت حدثا وقع بغير صلة له مع ما قبله. ثم إنه وقع بغير تمهيد، والرئيس السادات نفسه قال إنه لم يستشر أحدا على الإطلاق فى أمر المبادرة، وهكذا فإن المناقشة بدأت فى الواقع لاحقة للحدث وليس سابقة عليه.

المدعى الاشتراكى: على الرغم من هذا كله، وعلى الرغم مما أثبتته الأحداث، لاقت المبادرة تأييدا عالميا لدى الدول الكبرى، وأن الرئيس أصر فى الكنيست على تمسكه الكامل بكافة حقوق الأمة العربية كلها، و ليست مصر وحدها، ومن ثم لم يعط إسرائيل أى هدية سواء كانت إنهاء حالة الحرب أو الاعتراف؟

هيكل: الواقع أننى لست بصدد الحديث عن هدايا... إننى كنت بصدد الحديث عن تحليلات للمواقف والنتائج المتوقعة.

إن أمامى مقالا كتبه الأستاذ «مالكولم كير» وهو من أكبر الأساتذة الأمريكيين المتخصصين فى العلاقات الدولية، ومجال تخصصه هو الشرق الأوسط بالذات. إن «مالكولم كير» كتب يقول إن زيارة القدس بكل تفصيلاتها هى اعتراف كامل، ثم إن الإعلان المشترك بأن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب هو إعلان صريح بإنهاء حالة الحرب.

إن ما يضاعف من أهمية هذا الذى يقوله «مالكولم كير» أنه كان عضوا فى اللجنة الخاصة التى وضعت تقرير معهد «بروكينجز» الشهير والذى كان إلى ما قبل المبادرة يمثل الأساس الذى تعتمده حكومة الرئيس «كارتر» لحل أزمة الشرق الأوسط.

المدعى الاشتراكى: مع التسليم بعدم اقتناعك بأسلوب المبادرة، فإنك فى بعض مقالاتك نقلت انفعالات حزينة إلى الشعب المصرى الذى كان متفائلا بهذه المبادرة مما جعله متشائما؟

هيكل: لقد قلت فى أحد مقالاتى فعلا إننى أجهشت بالبكاء عندما سمعت إذاعة القاهرة تقول فى وصفها لترتيبات الزيارة إن سربا من مقاتلات السلاح الجوى الإسرائيلى سوف يخرج لاستقبال طائرة الرئيس السادات عندما تدخل الأجواء الإسرائيلية.

هذا صحيح، قلته، وحدث، وكان تعبيرا عن مشاعر حزينة، أحسست بها، ولكنى عبرت بمشاعر حزينة فيما يتعلق بشخصى فقط، وعلى ضوء تجربتى المباشرة فى هذا الصراع، ومن سوء الحظ أن ما كتبته لم يصل إلى الشعب المصرى ليؤثر فى مزاجه على نحو أو آخر. ومع ذلك فإننى كرست كل جهدى فيما كتبت لكى أشرح للعالم الخارجى - بما فيه العالم العربى - طبيعة الأسباب والدواعى التى من أجلها قبل الشعب المصرى بهذه المبادرة التى كانت تختلف اختلافا كاملا عن كل ما سبقها من تصورات وقناعات. إننى كنت أدرك أن الظروف المحيطة جعلت الشعب المصرى يقبل المبادرة فى ذلك الوقت. ولقد رحت أوضح للعالم العربى والعالم الخارجى أن قبول الشعب المصرى لهذه المبادرة هو حقيقة سياسية لا بد من التسليم بها مهما كانت خلافاتنا. إن قبول الشعب المصرى للمبادرة لا يغير فى حقيقتها الموضوعية ولكنه يخلق حقيقة سياسية تؤثر فى أسلوب مواجهتها وتفرض الالتجاء إلى الحوار بدلا من الصدام، وإلا وجد الآخرون أنفسهم يصطدمون فى الواقع بالشعب المصرى... ذلك أوضحته فى كل ما كتبت.

المدعى الاشتراكى: عملت حديثا فى إذاعة المجر ٢٩ مارس ١٩٧٧؟

هيكل: لا أستطيع أن أناقش أحاديث، وقد شرحت وجهة نظرى فى ذلك من قبل. ومع ذلك فمقالاتى والحمد لله كثيرة وفيها مواقفى كاملة وبأسلوبى وألفاظى، وبالتالى فأنا مسئول عنها مسئولية كاملة. وبالطبع فإنه لا يعقل أن أقول فى أحاديثى شيئا يختلف عما أتبعه فى مقالاتى.

المدعى الاشتراكى: الأهالى نشرت لك حديثين فى ١٢/ ٤/ ١٩٧٨ وفى العدد الصادر فى ١٩/ ٤/ ١٩٧٨، الأولى فى صفحة ٣، ٤، وقد جاء فى الحديث الأول الصادر فى ١٢/ ٤/ ١٩٧٨ تحت عناوين مشككة ومهيجة ومثيرة، وقدمت الجريدة أن مقالاتك تدخل خلسة إلى مصر وتسلك طرقا غير مشروعة للحصول عليها، إلى آخره... ولذا وجهت الدعوة إليك لتشارك معك وقبلت أن تتقاسم المخاطرة، فهل يمكن توضيح اللقاء بينك وبين حزب اليسار الذى اختط أسلوب التشكيك على الدولة وسياستها؟

هيكل: مرة أخرى لا بد لى أن أتحفظ على صيغة السؤال، وأعتقد أن ما قلته فى هذا الحديث لا يمكن أن يكون فيه تعريض بأحد، والدليل الظاهر على ذلك أن السلطات التى صادرت أعدادا متصلة من جريدة «الأهالى» سمحت بصدور هذا العدد فى مصر. قلت إننى أتحفظ على صيغة هذا السؤال وابتداءً، إلى جانب تحفظى الدائم على مناقشة الأحاديث الصحفية لنفس الأسباب التى شرحتها من قبل.

ومع ذلك فأنا لا أعتبر نفسى مقيدا بالضبط بالصيغة التى قدمت بها جريدة «الأهالى» للحديث، فهذه الصيغة من اختيارها هى ولادخل لى بما يمكن أن أكون قلته فى هذا الحديث.

وأما عن اللقاء بينى وبين حزب اليسار فإن هناك نقطتين:

النقطة الأولى: أننى أدليت بحديث صحفى لجريدة تصدر فى مصر، وهذا ليس لقاء بمعنى اللقاء، ذلك لأننى وغيرى ندلى بأحاديث صحفية إلى جريدة «برافدا» مثلا وهى لسان حال الحزب الشيوعى السوفيتى، دون أن يجعلنا ذلك شيوعيين، ثم إننا ندلى بأحاديث صحفية إلى جريدة «وول ستريت جورنال» وهى لسان حال الرأسمالية الكبرى فى الولايات المتحدة، دون أن يجعلنا ذلك أنصارا للسيطرة الأمريكية. إن أى جريدة - بصرف النظر عن اتجاهاتها الفكرية - هى فى نفس الوقت منبر إعلامى. وكصحفى محترف غاب عن قرائه فى مصر لأسباب متعددة لا داعى الآن للخوض فيها، لم يكن هناك ما يمنعنى من الإدلاء بحديث صحفى إلى جريدة تصدر فى مصر، ويكون هذا الحديث بمثابة لقاء - ولو مختلسا - مع القارئ المصرى.

والنقطة الثانية: وهى حزب اليسار نفسه... فمن الواضح أننى شخصيا لا أنتمى إلى حزب اليسار، مع التسليم بأننى أرى مجالا للقاء بين كل القوى التقدمية والوطنية.

المدعى الاشتراكى: جاء فى هذا الحديث ردا على سؤال عن عدم كتابتك فى مصر أن أحدا لم يبلغك رسميا بمنعك من الكتابة، ولكن تركت لك حرية أن تفهم أنك

ممنوع من الكتابة، وأضفت أنه كانت لك دائما ٣ صفات، ذكرت أن ثالثتها ـ كاتب مقال أسبوعى ـ وذكرت أن هذه هى الصفة التى وجه إليها قرار إبعادك من الأهرام. فهل يمكن توضيحك للأسس التى فهمت منها أنك ممنوع من الكتابة فى الصحف المصرية، ومع ذلك أدليت بحديث لجريدة «الأهالى»؟

هيكل: إن ما قلته فى هذا الحديث عن الملابسات التى أدت لاحتجاب كتاباتى عن القارئ المصرى واضحة، ولا بأس من إعادة تكرارها ولو لمجرد التسجيل.

وكما قلت فى الحديث صحيح، فقد كانت لى فى الأهرام ثلاث صفات.

الصفة الأولى: عملى كرئيس لمجلس إدارتها، وأنا أعتقد، وربما يعتقد غيرى، أن ما حققته بهذه الصفة لا يمكن أن يؤدى إلى إبعادى عن الأهرام، فأحوال الأهرام ـ عندما دعانى أصحابها من أسرة «تقلا» إلى رئاسة تحريرها عام ١٩٥٧ بواسطة محاميهم وعضو مجلس إدارة الأهرام معهم وقتها الأستاذ «ريمون شميل» ـ معروفة.

ففى سنة ١٩٥٧، وعندما قبلت عرض الأهرام ووقعت مع أصحابها عقد عملى معهم رئيسا لتحريرها، كانت الأهرام تخسر ماديا طوال السنوات العشر السابقة، وكانت خسائره تزيد فى تلك الفترة على مليون ونصف مليون جنيه سنويا. وكان توزيع الأهرام فى ذلك الوقت فى حدود ٦٨ ألف نسخة بما فيها الاشتراكات، وكان هذا التوزيع يتناقص ـ كما كانوا يقولون ـ بعدد إعلانات الوفيات فى الأهرام، وكانت معظم تجهيزاتها الفنية من آلات، ومعدات مصنوعة فى فرنسا فى الفترة ما بين ١٩٠٤ و١٩٢٨، وكان رأس مال الشركة التى تصدر الأهرام هو أربعمائة ألف جنيه مصرى زادت خسائر الأهرام عنها عدة مرات فى السنوات السابقة، إلى الحد الذى دعا أسرة «تقلا» إلى التفكير فى بيع الأهرام، وكان بين الذين حاولوا شراءها فى ذلك الوقت دار التحرير للطبع والنشر، وكانت الحكومة تملكها، وكان رئيس مجلس إدارتها هو الرئيس أنور السادات نفسه الذى تفاوض فى عملية الشراء، وكان المبلغ الذى جرى التفاوض عليه هو أربعمائة ألف جنيه ـ رأسمال الشركة ـ وأربعمائة ألف جنيه أخرى فى مقابل اسم الشهرة للأهرام.

هكذا كانت الأهرام كلها مقدرة بثمانمائة ألف جنيه مصرى حينما تسلمت أمورها سنة ١٩٥٧، وقد تركتها سنة ١٩٧٤ ـ أى بعد سبعة عشر عاما ـ والأمور كلها فيها تختلف اختلافا شاسعا عما كانت عليه. موجوداتها ـ حينما تركتها ـ كانت تزيد عن أربعين مليون جنيه، وحجم عملياتها السنوية يدور حول مائة مليون جنيه.

ووصل متوسط توزيعها إلى ثلاثة أرباع مليون نسخة كل يوم، بما فى ذلك عدد الجمعة الخاص.

وكانت أرباحها السنوية تصل إلى ما بين ثلاثة وأربعة ملايين جنيه.

وكانت سمعتها العربية والدولية التى تأسست وتأكدت فى تلك الفترة تجعلها واحدة من الصحف العشر الكبرى فى العالم طبقا لتقرير نشرته جريدة «التايمز».

وأصبحت دارها الصحفية، بما فيها تجهيزات حديثة ومعدات، واحدة من الدور الصحفية الثلاث الأكثر تقدما فى العالم، وذلك بشهادة مؤتمر الصحافة العالمى فى لوس أنجلوس سنة ١٩٧١.

إن كل ذلك تم بدون أية معونات خارجية، وبدون أية مساعدات، وإنما تم بالعمل الإنسانى وحده لكل الذين شاركوا معى فى إعادة بناء الأهرام.

كانت هذه هى صفتى الأولى فى الأهرام، وليس فيها ـ كما أظن ـ ما يستحق الإبعاد.

أجىء إلى الصفة الثانية، وهى صفتى كرئيس لتحريرها. لقد تحدثت من قبل عن زيادة توزيع الأهرام وعن تأصيل قيمتها العربية والدولية، حتى كادت أن تعتبر المرجع العلمى الوحيد بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط كلها. وذلك جهد لم أقم به وحدى، وإنما شاركنى فيه أيضا زملاء وأصدقاء أسعدنى الحظ بزمالتهم وصداقتهم.

ولست أظن أنه كان فى هذه الصفة من عملى فى الأهرام ما يستحق الإبعاد.

كانت لى صفة ثالثة فى الأهرام، وهى صفتى ككاتب مقال أسبوعى فيه، ولقد

أبديت آراء تحتمل الصواب والخطأ، وتمسكت بحقى وحق الأهرام فى إبداء آرائنا بحرية على أساس التزامنا الوطنى والمهنى، ومن الواضح أن قرار الإبعاد كان موجها إلى هذه الصفة الأخيرة.

أستطيع بعد ذلك أن أضيف وقائع محددة أبلغت فيها بأنه لم يعد هناك داع لأن أواصل الكتابة الصحفية، لأنى كما قيل لى أصبحت سياسيا ولم أعد مجرد صحفى، ومع ذلك فلست أرى داعيا إلى سرد هذه الوقائع، فالحقائق واضحة تتحدث عن نفسها بنفسها، ومع ذلك فإنى قبلت راضيا نتائج إبعادى عن الأهرام، فقد كان المهم بالنسبة لى أن أظل صحفيا ولا شىء غير ذلك.

المدعى الاشتراكى: هناك حديث لسيادتك فى إذاعة المجر فى شهر مارس - ١٩٧٧/٣/٢٩ مع تلفزيون المجر - مترجم إلى العربية، ووارد صورته إلينا من هيئة الأمن القومى؟

هيكل: لقد أبديت رأيى فى مسألة الأحاديث الصحفية والتلفزيونية من قبل، وأكرر تمسكى به.

ومع ذلك فإننى أدليت بحديث لتلفزيون المجر قبل ثمانية عشر شهرا، ولا أذكر إذا كنت أدليت بالحديث باللغة العربية أو باللغة الإنكليزية. والآن يقال لى إن هناك ترجمة له، ولست أعرف مدى دقتها، بل إننى لا أعرف إذا كان تليفزيون المجر قد أذاع ما قلته كاملا، أو أنه اختصر منه.

إننى أرجو أن أعيد توضيح موقفى فى هذه النقطة.

من الصعب أن أتذكر أحاديث، ومن الصعب أن أعرف إذا كان ما قلته ظهر كاملا أو أنه تعرض - خصوصا فى التلفزيون - لما تفرضه ضرورات الوقت المحدد.

ومع ذلك فإن أى كاتب هو مواقف واضحة وثابتة، وخطوط مستمرة، وما يقوله فى أحاديثه لا يمكن أن يقول نقيضه فى مقالاته. وعندما أقول بأفضلية المقالات فى سؤالى أو مناقشتى فى آرائى فإن ذلك يعنى التزامى بمجمل مواقفى وأفكارى وآرائى كما عبرت عنها بنفسى... إننى كتبت حتى الآن أكثر من ألف وخمسمائة

مقال تحت عنوان «بصراحة» وكل مقال منها ملء صفحة بكاملها على الأقل، وهذا - فيما أعتقد - كان كافياً لأى مناقشة وحساب بحيث لا نحتاج بعده إلى أن نبحث عن أحاديث أو تصريحات.

أريد أن أضيف أن وسائل الإعلام فى مصر شوهت بعض ما قلته فى حديثى إلى تلفزيون المجر، وأتذكر أننى تصديت لذلك التشويه وحاولت وضع الأمور فى نصابها فى مقال نشرته بعنوان «نقط على حروف»...

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة التالية غدا الأربعاء ٥ يوليو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة السابعة

الأربعاء ٥ يوليو ١٩٧٨

العصر الملكى... والعصر الثورى... وعصر الانفتاح... خط عبد الناصر... ما هو؟ وماذا حقق؟

المدعى الاشتراكى: ورد بحديثك ردا على سؤال عن الفروق بين العصر الملكى والعصر الثورى والعصر الحالى، أنه فى العصر الأول كانت القضايا واضحة، تستطيع أن تحدد موقفك منها، ولا بد أن تفعل، وكانت هناك قضية وطنية هى الاحتلال والاستعمار وما يتفرع عنهما من قواعد وأحلاف، وهناك قضية اجتماعية هى الفقر والاستغلال والتخلف. وفى العصر الثانى كانت القضايا واضحة وكانت هناك إرادة تحقيق الاستقلال الوطنى وتأكيد الانتماء العربى، ثم التغيير الاجتماعى لصالح الأغلبية، ولابد أن تتخذ موقفا. أما الآن فإنك بصراحة لا تفهم... تختلط القضايا والحقائق بحيث لم تعد تفهم، وإنك عاجز عن تحديد الهوية الاجتماعية للوضع القائم، وإنك كنت تستطيع أن تحدد الوضع القائم قبل الثورة، والوضع خلال الثورة، ولكنك لا تستطيع أن تفهم الوضع القائم الآن. فربما كان هذا اختراعاً جديداً لا تعرفه ـ ومفهوم حديثك على هذا النحو أنك قد صنفت عصورا فى تاريخ مصر عزلت به تاريخ مصر الحالى عن عصر الثورة بأنه حاد عن طريق مبادئها. فهل لا يعتبر مثل هذا القول تغييرا لتاريخ مصر وطعنا فى قيادتها وسياستها وحاضرها؟

هيكل: لا بد لى مرة أخرى أن أسجل تحفظى على صيغة السؤال، خصوصا بالنسبة للجزء الأخير منه. فأنا لم أغير فى تاريخ مصر، ولم أقترب بالطعن فى قيادتها أو سياستها، ولكن كل ما فعلته فى الإجابة على هذا السؤال الذى وجه إلىّ هو أننى بدورى تساءلت... إننى لم أصدر أحكاما فيما قلت به، ولكنى عبرت عن تساؤلات فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد... بل إن التصنيف بين العصور لم يكن من عندى، وإنما سائلى فى هذا الحديث صاغ سؤاله عن ثلاثة عصور، واستطردت معه فى إجابتى على سؤاله. وإذا كان مطلوبا

منى الآن أن أفصل أكثر، فإنى أضيف تعبيرا عن قناعة أساسية بأن التركيب الاجتماعى فى أى بلد هو الذى يحدد كافة ملامحه وحركته.

ولقد قلت إن القضايا كانت محددة فى ذلك العصر الذى سمى بالعصر الملكى... إن أوضاعه كلها كانت وليدة ظروف طويلة بدأت فى الواقع من القرن التاسع عشر، وخصوصا مع نصفه الأخير.

كانت هذه هى الظروف التى بدأ فيها التكوين الطبقى للمجتمع المصرى، وكانت هى الظروف التى بدأ فيها التعرض لتيارات الفكر الحديث، وكانت هى الظروف التى جاء فيها الاحتلال البريطانى لمصر تأكيدا لفترة من التآمر والاستغلال الأوروبى، إلى آخره...

عن هذا العصر قلت إن القضايا كانت محددة، وربما قلت بسيطة. كنا أمام قضية وطنية، قضية تحرر وطنى... وكنا أمام قضية اجتماعية بلا حل، وكان من الصعب أن يوجد لها حل قبل أن تحسم قضية الاستقلال الوطنى.

وعندما انتقلت إلى العصر الذى سماه السؤال بالعصر الثورى فإن ما قلته هو أن هذا العصر خاض تجارب ضخمة من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وتأكيد الانتماء العربى لمصر، وفى المجال الاجتماعى فإنه طرح حلولا معينة للتغيير الاجتماعى، وحدد لنفسه مرتكزات طبقية وولاءات اختص بها، أولا ما سماه قوى الشعب العامل.

وعندما وصلت إلى العصر الثالث، وهو ما سماه السؤال عصر الانفتاح، فلقد قلت بصراحة إننى لا أفهم ما يحدث، والسبب واضح، لأن الأساس الاجتماعى الذى كان قائما قبل هذا العصر - عصر الانفتاح - طرأت عليه تغييرات واضحة لست فى حاجة إلى أن أتحدث عنها الآن، ولكننا بالتأكيد أمام صيغة جديدة اختلفت وتختلف فيها النظرة الاجتماعية، واختلفت وتختلف فيها - تبعا لذلك - الأوضاع الطبقية فى البلاد.

لقد وقعت تغييرات واستجدت تصورات نتيجة لسياسة الانفتاح وما يتصل بها،

وهذا ما لا ينكره أحد... إن هذه التغيرات والتصورات الجديدة تطالعنا كل يوم فى كل الوثائق الرسمية والتصريحات الصادرة عن النظام. وما عبرت عنه هو أننى لا أفهم. وهذا منطقى لأن أى تغيير تصاحبه وتلحق به مرحلة انتقال تختلط فيها الأمور. وأنا لم أحكم، ولكننى كما قلت تساءلت.

وفى كل الأحوال فإن ما قلته يدخل من باب التحليل السياسى الجائز، ومن باب مناقشةالأوضاع العامة، وأتصور أن الرئيس السادات نفسه ـ فى خطابه فى أول مايو ـ تعرض لموضوع الانفتاح، وقال إننا لا نريد انفتاحا استهلاكيا. والحقيقة أن هذه هى السمة البارزة لسياسة الانفتاح الحالية، وليس ذلك رأيى وحدى، وإنما هو رأى كل الخبراء بمن فيهم خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى... هكذا فإنى تساءلت وتساءل غيرى، وذلك لا يعنى أكثر من رغبة فى المناقشة المفتوحة بقصد الوصول إلى الحقيقة عن طريق الحوار.

المدعى الاشتراكى: أضفت فى حديثك هذا السؤال: «.. من يمثل؟ ولصالح من يحكم؟ (عمود ٢ من الحديث) وأنك شخصيا لا تستطيع أن تميز هوية الوضع القائم، وإن كنت تجزم بأن السياسة السائدة فى مصر اليوم لا علاقة لها بالإنتاج، وأن فى إنكلترا حزب العمال يمثل العاملين، وحزب المحافظين يمثل الرأسمالية، وأنك لا تستطيع أن تكشف من يمثل حزب الوسط، وأى التزام وانتماء يلتزم به، إلا إذا كان يعبر عن الطبقات التى ظهرت نتيجة الانفتاح، وأنك لا تعتبر هؤلاء طبقات، وإنما فئات وجماعات خارج عمليه الإنتاج، وهم لا ينتمون إلا إلى مصالحهم كقوة ضاغطة على الاستهلاك، وكثيرون منهم يجمعون ثرواتهم فى مصر ليودعوا ثرواتهم فى الخارج» ـ أليس فى ورقة أكتوبر توضيح لتساؤلاتك؟ أوليست الديمقراطية الأشتراكية هى السياسة التى يلتزم بها حزب مصر (الوسط)، ومنهم الذين يجمعون ثرواتهم فى مصر ويودعونها فى الخارج؟

هيكل: إن إجابتى على السؤال الذى طرح علىّ فى الحديث مع جريدة الأهالى كانت تنقسم إلى قسمين:

قسم نظرى فى المطلق، وهو القسم الذى قلت فيه إن أى نظام حاكم هو التزام

اجتماعى باسم طبقات معينة لها مصالحها بالطبع ولها فكرها. وأتذكر أنه لم يغب عن جمال عبد الناصر مثلا لحظة واحدة سؤال حيوى كان يردده دائما هو: من يمثل؟ وباسم من يحكم؟

وفى الواقع فإن هذا الجزء النظرى يحدد رأيى شخصيا فى التزام أى نظام حاكم، لأن النظم السياسة الحديثة التى تستند على إرادة الجماهير شىء، والنظم التقليدية التى تستند على الحق الإلهى شىء آخر... إن كل نظام سياسى حديث لا بد له أن يختار اجتماعيا «من يمثل؟... ولصالح من يحكم؟» ـ بل إن هذا الاختيار هو الذى يعطيه شرعيته ذاتها.

هذا ما قلته كمنطلق نظرى، وضربت على ذلك مثلا بإنكلترا وحزب العمال فيها وحزب المحافظين... أولهما يمثل قوة العمل، والثانى يمثل قوة أصحاب العمل، وكلاهما طرف فى عملية الإنتاج وما يتصل بها.

وفيما يتعلق بحزب الوسط فلقد كان كلامى هو التساؤل... ما قلته كان تساؤلا... ولأن المرحلة بطبيعتها وظروفها مرحلة انتقال من خيارات وتطبيقات اجتماعية معينة إلى خيارات وتطبيقات أخرى، وبالتالى فإن الأمور لم تتحدد ـ فإننى كنت أتساءل.

ولقد قلت إننى لا أستطيع أن أكتشف من يمثل حزب الوسط، وكان هذا تساؤلا ولا أظن أن التساؤل والمناقشة عن حزب الوسط يمكن أن يكونا محظورين.

ولقد قلت إننا نشاهد صعودا فى أوضاع طبقات قلت إنها خارج عملية الإنتاج، وذلك هو نفس ما أشار إليه الرئيس السادات عندما تحدث عن الإنتاج الاستهلاكى الذى لا نريده.

وكون الرئيس السادات استعمل تعبير «الانفتاح التجارى أو الاستهلاكى» فهذا يعنى أنه أبعد هذه الفئات عن دائرة الإنتاج، وهى فعلا خارجة عن هذه الدائرة، لأن عمليات الانفتاح الاستهلاكى هى فى الواقع عبء على الاقتصاد الوطنى.

إن جزءا كبيرا من العناصر التى بررت الانفتاح الاستهلاكى كانت من غير

المصريين، أو كانوا شركاء لعدد من المصريين المشتغلين بعمليات الوساطة والعمولات، وهذه طبيعة مثل هذا النوع من النشاط المالى، ولأنه ليس مرتبطا بعملية الإنتاج، بل خارج دائرتها، فإنه سريع الدوران.

أضفْ إلى هذا أن كلامى كان فى معرض التساؤل والمناقشة.

المدعى الاشتراكى: فى ردك على سؤال حول تحديد خط الرئيس عبد الناصر صنفت مراحل ثلاث هى: خط عبد الناصر، والتراجعات التكتيكية التى اضطر إليها فى ظل ظروف دقيقة، ثم التحول عن خط عبد الناصر. ثم سردت ما كان يدور عليه خط عبد الناصر بأنه كان يبدأ بتحرير الإرادة المصرية تحريرا كاملا،وتأكيد الاستقلال التام، وأنه كان يقوم على إيمان بأن هناك حقيقة قد لا تكون قائمة الآن وهى الأمة العربية، وأنه كان بالداخل التغييرات الاجتماعيةالجذرية والعميقة التى تهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات، وأن تعبر بقوى مصر الحقيقية وشعبها العامل نحو تنمية شاملة، وتتدارك هذا التخلف وتلحق بحضارة العصر الحديث، وأن خط عبد الناصر كان يقوم أولا على تحديد أهدافه، ومن ثم يحدد أعداءه وأصدقاءه. ثم انتهيت بهذا إلى أن التحول عن خط عبد الناصر شىء مختلف تماما، ونقيض كل هذا... فهل تعنى بهذا أنه كانت لعبد الناصر مبادئ تغاير مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢؟ وهل ما أسميته بخط عبد الناصر يعبر عن مبادئ شخصية، أم أن الأمر لا يعدو أسلوبا لتحقيق الغايات التى نشدتها الثورة؟ وهل تعتقد حقيقة أن هذا الأسلوب أو الخط قد حقق الأهداف التى ذكرتها عن طرده الاحتلال وتحقيق التضامن العربى وتذويب الفروق بين الطبقات؟ وهل حادت مصر عن هذه الأهداف؟

هيكل: إن هذا السؤال حافل بجزئيات طويلة، وسوف أحاول أن أرد عليها بقدر ما أستطيع، وأرجو ألاّ يفوتنى شىء من جزئياتها.

وابتداءً فإننى ركزت كلامى على خط عبد الناصر ولم أتجاوزه إلى غيره، ولا حتى بالمقارنة.

عندما حاولت الإجابة على السؤال الذى وجه إلى فى حديث «الأهالى» أردت أن

أوضح فى بداية إجابتى أنه كان هناك أولا خط «جمال عبد الناصر» - ثم إنه كانت هناك تراجعات تكتيكية تقررت فى عصر عبد الناصر، وكان معظمها نتيجة لنكسة سنة ١٩٦٧، ولا ينبغى أن يلام عليها عصر يليه، لأنها كانت مما فرضته الظروف.

إننى فى ذلك الحديث للأهالى شرحت خط عبد الناصر داخليا وعربيا ودوليا، ثم إننى شرحت الدواعى التى استوجبت تراجعات فى بعض الجزئيات عنه فى حياة عبد الناصر نفسه، وأرجعت ذلك لظروف بعينها.

وعندما قلت إن خط عبد الناصر شىء، وهذه التراجعات الجزئية شىء آخر، ثم إن التحول تماما عن خط عبد الناصر شىء ثالث - فإننى كنت أتحدث كما هو ظاهر عن فرضيات ثلاث موجودة، وكنت أناقش وأحلل، ولم أكن بصدد إصدار أحكام.

أنتقل إلى الجزء الخاص بالتساؤل عما إذا كانت هناك للرئيس عبد الناصر مبادئ تغاير المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو وعما إذا كان ما أسميته بخط عبدالناصر يعبر عن مبادئ شخصية، إلى آخر ما ورد فى السؤال - فإن إجابتى على النحو التالى:

إذا كنت قد فهمت المقصود من السؤال فإن خط عبد الناصر الذى هو خط الثورة المصرية التى كان قائدها، لم تكن تمثله فقط المبادئ الستة التى أعلنت فى بداية الثورة فقط، وإنما كانت تمثله وبأكثر من ذلك مجموعة الوثائق الأساسية والمواقف التى أعطتها تجربة الممارسة لثورة ٢٣ يوليو على المستويات الداخلية والعربية والدولية. وربما كانت البلورة الواضحة لهذا كله تتمثل فى الميثاق، والميثاق صدر كما نعرف فى بداية سنة ١٩٦٢ فى ظرف مد ثورى هائل أعقب الانفصال بين مصر وسوريا، مما أحدث تنبها ثوريا عميقا فى العالم العربى كله.

أصل إلى الجزء الخاص من سؤالكم عما إذا كان هذا الخط قد حقق أهدافه.. وردى أننى أعتقد أن هذا الخط حقق منجزات هائلة، وأعتقد أن هذه المنجزات هى الأساس الحقيقى والوحيد لشرعية نظام الثورة كله. وإذا جردنا نظام ثورة ٢٣ يوليو من الإنجازات الضخمة التى تحققت وفق خط عبد الناصر، فلست أعرف ماذا

تكون النتيجة، وعلى أى أساس تستند كل الأوضاع التى قامت بعد ثورة ٢٣ يوليو وإلى الآن. وإذا ما حاولت أن أحدد بعض هذه الإنجازات فيكفينى أن أشير إلى التحولات الاشتراكية، والإصلاح الزراعى، وإعادة بناء التوازن الطبقى فى مصر بحيث تكون للأغلبية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، هذا إلى جانب نتائج ضخمة فى مجالات التنمية والتصنيع بالذات، ثم مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، بالطبع إلى جانب السد العالى... هذا كله ما يعبر عنه تقرير البنك الدولى فى يناير ١٩٧٦ ، الذى قال إن نسبة التنمية الحقيقية فى مصر فى الفترة ما بين سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٥ ، كانت بمعدل سنوى قدره ٦,٧ فى المائة، وهى نسبة لا نظير لها فى العالم الثالث كله.

بالطبع إن أهمية ما حدث فى عملية الإنتاج لا يمكن أن تبرز فى قيمته الحقيقية إلا على ضوء العملية الواسعة لإعادة التوزيع، وفى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى استردتها جماهير الشعب.

إن معنى ذلك كله أنه قد تحقق شىء كثير فى الداخل فى ظل خط عبد الناصر.

أما فيما يتعلق بالتحرر الوطنى فإن قناعتى هى أن النضال الوطنى فى ظل خط عبد الناصر لم يطرد الاحتلال البريطانى من مصر فقط، ولكنه أنهى الوجود الاستعمارى فى الشرق الأوسط لإمبراطوريتين من أكبر الإمبراطوريات فى التاريخ، وهما الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية. بل إن ذلك ساعد أيضا على عملية تصفية الاستعمار فى إفريقيا كلها. ويشهد العالم كله أن حرب السويس كانت نقطة تحول فاصلة فى حركة تحرير المستعمرات. وقد يرد إلى بعض الأذهان وجود الاحتلال الإسرائيلى على أجزاء من التراب المصرى والعربى، وبلاشك فإن هذا أمر يدعو إلى مزيد من الأسى، ولكنه لا يدعو إلى شىء من الإحباط أو الشك فى القيمة التاريخية للإنجاز الثورى المصرى والعربى، والأمر يتوقف على أى حال على الطريقة التى ننظر بها إلى الأمور. وإذا نظرنا إلى مصر وحدها ـ وهذه هى النظرة التى لا أعتقد فيها شخصيا ـ فإننا يمكن أن نقول إن جزءا من مصر وقع تحت الاحتلال الإسرائيلى. وإذا نظرنا بنظرة عربية أوسع ـ وهذه

نظرتى اعتقادا بوحدة التراب العربى ـ فإننا نستطيع أن نقول إن الاستعمار أو الاحتلال الأجنبى انزاح من أراضينا وأوطاننا من الخليج إلى المحيط: الاستعمار البريطانى خرج من العراق ومن الكويت ومن الإمارات ومن اليمن الجنوبى ومن السودان ومن مصر ومن ليبيا.. كما أن الاستعمار الفرنسى خرج من سوريا ومن لبنان ومن تونس ومن الجزائر ومن المغرب.

فى مقابل هذا الانحسار الهائل للاستعمار عن الأرض العربية، ونتيجة لكفاح شعوب الأمة العربية، فإن حركة الصراع الذى مازال مستمرا أوقعت أجزاء من ترابنا العربى تحت احتلال إسرائيلى تختلف ظروفه فى كل شىء عن الأوضاع الإمبراطورية القديمة، كما أن موازين القوى تختلف، ثم إن الصراع مازال مستمرا، ولا يمكن تاريخيا أن تكون له غير نتيجة واحدة.

مجمل ذلك كله أن الحركة التحررية العامة، وفق خط عبد الناصر، إذا ما أجرينا حساب أرباح وخسائر لوجدنا أن أرباحها هائلة خصوصا إذا ما أضفنا إلى ما تحقق اعتبارين:

الأول: أن خط عبد الناصر طرح مجموعة من القيم والأفكار هزت الأسس التقليدية لمجتمعات عربية كانت بعيدة عن حركة التطور العام. وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى عملية التحديث التى تجرى حتى فى السعودية لوجدنا أن خط عبد الناصر قد ترك أثره عليها وفتح المنطقة كلها لأفكار العالم الحديث.

الثانى. يضاف إلى ذلك أن الموجة التحررية التى أطلقها خط عبد الناصر قد أدت ـ ومباشرة ـ إلى تمكين العرب من السيطرة على موارد ثرواتهم.

وأما فيما يتعلق بالتضامن العربى على أساس خط عبد الناصر فإن أى حركة تاريخية فى نظام واحد تؤدى بالضرورة إلى تفاعلات داخلية فى هذا النظام. ونستطيع أن نتصور أنه بمقدار ما يمكن أن تكون هناك تفاعلات اجتماعية داخلية فى إطار وطن وشعب بعينه فإن هذه التفاعلات الاجتماعية تكون موجودة على نطاق الوطن الكبير والأمة بأسرها، ولكن وجود هذه التناقضات لم ينف أن خط

عبدالناصر جمع على المستوى الشعبى أكبر تأييد يمكن تصوره، وعلى المستوى الرسمى أثبت قدرته على العمل المشترك. وقد نتذكر أن عصر عبد الناصر شهد أكبر عدد من مؤتمرات القمة العربية. ويتصور البعض على سبيل المثال أن عبد الناصر ترك الأمة العربية ممزقة، وهذا ليس دقيقا فيما أظن لأن جمال عبد الناصر أعطى نفسه الأخير فى مؤتمر التقت فيه الأمة العربية كلها لحماية المقاومة. أما القول إن مصر حادت عن هذه الأهداف حاليا فهذا موضوع لم أتعرض له.

المدعى الاشتراكى: فى حديثك عما يقال به «حملة عن جمال عبد الناصر» جاءت إجابتك على نحو يؤكد أن ثمة اتجاها رسميا للدولة، وأن المقصود بذلك هو الشعب، لإفقاده الثقة بتاريخه وإنجازاته، ولتفريغ الشعب المصرى من أصلب مقوماته. ثم أضفت أنك تطالب بتحقيق نزيه محايد لكل القضايا التى يحاسب عليها عبد الناصر، وأنك لا تستطيع أن تطمئن... إلخ باقى المقال... فهل ما عبرت عنه على هذا النحو يتفق مع الواقع، وقد عبر الرئيس السادات عن مشاركته ومسئوليته عن كل قرار فى فترة الرئيس عبد الناصر؟ وهل يعتبر القول باستهداف الشعب المصرى لفقد ثقته بنفسه تعريضا بالسلطات؟ وهل تعتبر إجراء تحقيق عن طريق لجنة دولية أو عربية طعنا لسمعة مصر، وسمعتها خاصة وأن لجنة تاريخ مصر لم تعلن بعد عن نتائج عملها؟.. فلمصلحة من التشكيك؟ وأفلا يعتبر ذلك مصادرة لرأى اللجنة سلفا؟

هيكل: مرة أخرى لا بد أن أتحفظ على الجزء الأخير من نص السؤال، وبعد ذلك فإننى أريد أن أبدى رأيى فى صلب الموضوع. أما أن هناك حملة ضارية على عصر عبد الناصر وعلى ما جرى فيه فهذا أمر لا شك فيه، فالصحف - وهى ملك الاتحاد الاشتراكى - والإذاعة والتلفزيون - وهما ملك الدولة - واصلت لوقت طويل ولسنوات متصلة تشويه سمعة مصر فى عصر عبد الناصر. وأنا لا أنكر أنه حدثت بعض التجاوزات فى عصر عبد الناصر، كما تحدث فى كل عصور التحول التاريخى، وأنا أتكلم فى هذا الموضوع بلا حساسية. والسجل شاهد أننى كنت الصحفى الوحيد الذى شهر قلمه فى وجه هذه التجاوزات، وكان ذلك فى حضور

عبد الناصر ولم أنتظر وفاته لأشعر أننى صحفى حر. إذا أردت أن أجد نموذجا لذلك فإنى أستشهد على سبيل المثال بالكتب المدرسية التى تتحدث عن السويس وكأنها هزيمة، وتتحدث عن ٣ هزائم لقيتها مصر وهى ٤٨و ٥٦و ١٩٦٧، فى حين أن الدنيا كلها تشهد على أن السويس كانت انتصارا لا يماثله انتصار فى تاريخ الأمة العربية من حيث آثاره وما تحقق نتيجة له من طاقات للأمة العربية... وأن يكون ذلك فى كتاب تعليمى فمعناه أن هناك عناصر تسىء إلى وحدة اتصال وامتداد الثورة، وهو أمر كنت أحذر منه باستمرار فى نطاق عملى كصحفى. وموقفى فى هذا الموضوع واضح بالذات، فقد كان من ضمن الأسباب المحددة التى قدمتها للسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء عندما عرض علىّ يوم الجمعة ١٢ إبريل ١٩٧٥ أن أشترك فى وزارته نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للإعلام. قلت له إننى من ناحية الأمانة الوطنية لا أستطيع أن أسمح بحملات إدانه معممة ومطلقة ضد جمال عبدالناصر، فإذا حدث تعرض لمثل ذلك بالحذف فإنه سوف يسهل فى ذلك الوقت تصوير الأمر على أنه عدوان على حرية الصحافة، مع أن المسألة فى حقيقتها أبعد ما تكون عن ذلك. إن الصحف المصرية كلها والإذاعات حفلت لسنوات بعد سنوات بحملات ضخمة ضد جمال عبد الناصر وكل ما جرى فى عهده، وكان ذلك لا ينصرف إلى عبد الناصر فقط، ولم يكن ذلك المهم، وإنما كان الأهم منه ما يمكن أن تحدثه هذه الإدانة المطلقة فى وجدان وضمير الشعب المصرى والأمة العربية، وفى وجدان وضمير شعوب حركة التحرر الوطنى، ولكنها قد اعتبرت عبد الناصر بطلا من أبطالها العظام. وكنت دائما أفرق بين نقد النظام وتجاوز أخطائه بعد نقدها ثم تجديد قوة اندفاعه ـ وبين الإدانة المطلقة على النحو الذى حدث.

إن مصر صورت فى عصر عبد الناصر وكأنها تحولت كلها إلى معسكرات اعتقال، وكأنها كانت طبعة رخيصة لعصر هتلر فى عهد ألمانيا النازية. ولست أعرف لصالح من يحدث ذلك خصوصا إذا كان فيه تجن كبير على الحقيقة.

وأما أننى طالبت بلجنة تحقيق، فإننى قدمت اقتراحا... فلجنة العفو الدولية تمارس نشاطها فى كل البلاد فيما يتعلق بقضايا الحريات... هذا أمر يحدث فى كل

دول العالم، لأن اللجنة تنظيم دولى يباشر عمله عبر كل الحدود، ونتذكر أن اللجنة قامت بالتحقيق فى أعرق الديمقراطيات وهى بريطانيا، وأصدرت تقريرا أدان عمليات التعذيب فى سجون أيرلندا التى كانت تقوم بها أجهزة الأمن البريطانية. إن كل دول العالم كما قلت تسمح للجنة العفو الدولية بالعمل، وليست هناك دولة رفضت دخولها إليها من حيث المبدأ غير إسرائيل. وإذن فلا يمكن التصور بأننى أدعو لتدخل دولى فى شؤون مصر، فذلك بالقطع شىء أرفضه.

وأما أن أقول إننى أقترح لجنة تحقيق عربية، فلأن تجربة مصر ليست ملكها... إذا كنا نتحدث عن وطن عربى واحد، فإن ذلك لا يمكن أن يكون تدخلا. ونحن نتحدث مثلا عن توحيد التشريع والمناهج الدراسية والاقتصاد والأمن والدفاع، ومعنى ذلك أننا نقر بأننا أمة عربية واحدة.

أما أننى قلت إننى لا أطمئن إلى المناخ السائد، فذلك موجه إلى مناخ الإدانة الكاملة الذى ساد مناخ الصحف الذى لم يستند إلى حقائق مدروسة ومؤكدة، ولم يكن ذلك طعنا فى نزاهة سلطات أو هيئات يمكن أن تقوم فى مصر وتتولى هذه المهمة، بل لعلى أضيف الآن أننى أرحب بهيئة تحقيق حتى قضائية فى مصر تتولى بحث الجانب المتعلق بالحريات فى التجربة الماضية على ضوء حركة التحولات الاجتماعية، ولكن المهم فى رأيى هو أن يحتفظ الشعب المصرى بيقينه أنه قادر على الإنجاز، ولا أظن أنه مما يساعد على ذلك أن تبدو أعظم منجزاته وكأنها جميعا وفى المطلق كوارث محققة كما يبدو من لهجة بعض وسائل الإعلام التى تصور التجربة الأشتراكية كلها وكأنها عملية ارتجال، والسد العالى وكأنه كارثة، والسويس وكأنها هزيمة ـ بينما الواقع أن تلك كلها انتصارات حققها الشعب المصرى، ولم يحققها فرد واحد فيه مهما بلغت مكانته حتى وإن كان اسمه جمال عبد الناصر.

أما أننى بما قلت صادرت رأى لجنة كتابة التاريخ، فمع كل الاحترام لهذه اللجنة، فإننى لست واحدا من الذين يعتقدون أن التاريخ يمكن أن يكتب بواسطة أى لجنة، وإنما تتحقق وقائع التاريخ وحقائقه عن طريق نشر وثائقه، وعن طريق شهادات الذين عاشوا تفاصيله، وعن طريق فتح باب الدراسة والمناقشة والحوار والتحليل

حول ذلك كله. أى أن الوثائق والشهادات إلخ... يمكن أن تكون المادة الخام ولكن قيمتها الحقيقية تبدو من خلال الدراسة والحوار والمناقشات، وهذا ما يجلو الحقيقة، وهو ما تفعله كل الدول المتقدمة التى تنشر وثائق تاريخها بعد فترة معينة من الزمن ثم تتركها للدارسين والباحثين والمحققين والحوار بينهم.

وفى كل الأحوال، ومع كل الاحترام للجهد الذى يبذل فى لجنة كتابة التاريخ، فإن عملها سوف يستغرق سنوات طويلة، وفى هذا الوقت لا نستطيع أن نترك الشعب المصرى يسقط فى هاوية من الشكوك والهواجس وعدم الثقة بالنفس.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة القادمة موعدها يوم الأربعاء ١٢ يوليو ١٩٧٨ .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثامنَة

الأربعاء ١٢ يوليو ١٩٧٨

أخطاء عَبد الناصر:
لماذا لم تنتظر لجنة كتابة التاريخ؟
كيف يمكن وَصف ماحدث فى مصر
يومى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧؟

المدعى الاشتراكى: إذا كنت ترى فى إثارة بعض التجاوزات والأخطاء - وقد حددت بعضا منها فى حديثك - حملة ضد الرئيس جمال عبد الناصر، فبماذا تبرر سرد هذه التجاوزات خلال حديثك؟ وما الأسلوب الذى تراه لتصحيح المسار عند حدوث أخطاء فى التطبيق؟

هيكل: لقد كانت هناك بالطبع تجاوزات وأخطاء فى عهد جمال عبد الناصر كما يحدث فى أى تجربة ضخمة بحجم تجربته، وقد نقدت بنفسى - كما قلت - بعض هذه التجاوزات والأخطاء، وفعلت ذلك فى حياة جمال عبد الناصر. ولقد كتبت عن قضايا الديمقراطية، ونقدت بشدة إجراءات كالحراسات والاعتقالات وغير ذلك مما صاحب التجربة. وأريد أن أقول بوضوح إن بعض ذلك كان ضروريا، أو فلأقل إن بعض ذلك كان محتمل الوقوع، خصوصا فى ظروف التحول الاشتراكى. فلا أحد يمكن أن يتصور أن تحولا هائلا كذلك الذى حدث فى الأوضاع الاجتماعية فى مصر كان يمكن أن يحدث بغير إجراءات تتدخل فيها سلطة الدولة.

وبالنسبة للصحفى - وهذا هو دورى - فإن حدود جهده لمواجهة هذه التجاوزات والأخطاء هو أن يشهر قلمه لنقدها وأن يتحمل مسئولية الكلمة، وأعتقد أننى فعلت ذلك، وأعتقد أننى تعرضت بسببه لحملات ضارية فى وجود عبد الناصر أيضا.

إننى ضربت أمثلة بالموضوعات التى تناولتها بالنقد فى المجال الداخلى. إننى فعلت ذلك أيضا فى مجال السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال فإننى ناديت بدعوة إلى ضرورة «تحييد أمريكا»، وجرت علىّ هذه الدعوة مشاكل لا حدود لها. إن البعض حاولوا أن يخرجوا بما دعوت إليه عن الهدف الواضح له، وربما إنهم عجزوا عن فهم الأوضاع المتغيرة فى العالم.

لقد كان منطقى فى الدعوة إلى ضرورة «تحييد» الولايات المتحدة أن «التحييد» يختلف عن «الحياد»، فلم أتصور فى أى وقت، ولا أزال إلى الآن أعجز عن تصور حياد الولايات المتحدة بيننا وبين إسرائيل، لأن الولايات المتحدة فى هذا الصراع منحازة، وانحيازها لإسرائيل. ولكن «التحييد» هنا يختلف عن «الحياد» ، لأن «التحييد» وضع نفرضه نحن بوسائل القوة السياسية والاقتصادية الشاملة، وأما «الحياد» فموقف تختاره الولايات المتحدة بمحض إرادتها، وهذا مستحيل فى ظروف الصراع العربى الإسرائيلى، ونوعية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. كان رأيى أن نضغط على الولايات المتحدة لكى نشل أكبر مساحة ممكنة من انحيازها، ولنفرض عليها ـ ولو كرها ـ بعض التوازن فى موقفها، مما يتيح لها أن تؤدى دورا محكوما فى حل أزمة الشرق الأوسط. وبالتأكيد فقد كان رأيى أن هناك دورا لا بد أن تؤديه الولايات المتحدة، ويجب أن تكون لدينا قدرة على التحكم فى طريقة أدائها لهذا الدور الضرورى.

كان رأيى ولا يزال أن إبعاد القوتين العظميين ، أو إحداهما، عن حل أزمة دولية معقدة بمثل تعقيد أزمة الشرق الأوسط، أمر مستحيل. ولم يكن هذا المنطق مقبولا فى تلك الأيام، ومع ذلك فإننى عرضت رأيى وتمسكت بموقفى فيه، وتعرضت بسبب ذلك إلى حملات وصلت فى بعض الأحيان إلى أن أعدادا بكاملها من جريدة «الجمهورية» مثلا خصصت للهجوم علىّ فى مقالات بأقلام عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأشتراكى بأنفسهم.

أعود إلى السؤال نفسه:

نعم، كانت هناك تجاوزات وأخطاء فى تجربة عبد الناصر، وهذا طبيعى فى تجربة بهذا الحجم.

ونعم، لا بد من التصدى للتجاوزات والأخطاء بالنقد والتقويم، وذلك ما فعلته فى حدود ما أملك من وسائل، وقد فعلت ذلك وجمال عبد الناصر موجود، ولهذا فإننى حين أعرض لها مرة أخرى الآن بصدد الاعتراض على حملة الإدانة الكاملة أكون متسقا مع نفسى ومع الحقيقة.

إن الذى عارضته فى حديثى لـ «الأهالى»، هو منطق الإدانة المطلقة... منطق شجب عصر بأكمله، ومن هنا كان طلبى للتحقيق، ولا يمكن أن يرد علىّ فى ذلك بأنه كان علىّ أن أنتظر نتيجة عمل «لجنة كتابة التاريخ»، ذلك أنه مع كل ما أبديته فى الجلسة السابقة بخصوص هذه اللجنة ـ فإن نفس السؤال كان لا بد أن يوجه إلى حملة إدانة عصر عبد الناصر.. كان من باب أولى على هذه الحملة، خصوصا وأن العهد ليس عهدين كما قال الرئيس السادات، كما أن ثورة ٢٣ يوليو هى الأساس الشرعى لاستمرار النظام الذى قام بعد ٢٣ يوليو وحتى اليوم ـ كان على هذه الحملة أن تنتظر نتائج عمل لجنة كتابة التاريخ.

أليس هذا وضعا غريبا؟

حملة إدانة شاملة دون انتظار لعمل لجنة كتابة التاريخ.

فإذا قلنا إن ذلك ظلم فادح لشعب مصر وتعالوا لنحقق تحقيقا محايدا ونزيها، قيل لنا: لماذا لا تنتظرون عمل لجنة كتابة التاريخ؟

أصل الآن فى السؤال إلى الجزء الخاص بالأسلوب الذى أراه لتصحيح المسار عند حدوث أخطاء فى التطبيق. ولقد قلت من قبل إننى أقصر حديثى على نفسى وعلى حدود عملى الصحفى... إذا كنت قد قصرت فى نقد ما رأيته من تجاوزات وفى وقته وحينه، فربما أكون مستحقا للوم، ولكن الذى حدث عكس ذلك، وأظننى دفعت عن نفسى تهمة القصور باستشهادى بكل ما كتبت عن التجاوزات التى صاحبت قضايا التطبيق الديمقراطى والاشتراكى.

هناك دور للصحافة بالطبع فى محاولة التصحيح.

وهناك دور للمجالس المنتخبة. ومجلس الشعب على رأسها.

ومع ذلك فإنى أرجو أن تأذنوا لى أن أتحدث فى هذه النقطة بطريقة أوسع وأشمل، حتى وإن بدت خارج اختصاصى وبعيدا عن مسئوليتى. أريد أن أقول إن التجارب السياسية التى تعتمد منطق التنظيم الواحد ـ ونحن بينها، وكذلك معظم دول العالم النامى ـ تجد نفسها بين حين وآخر أمام ضرورة إجراء ما يشبه العملية الجراحية.

إن ذلك حدث على سبيل المثال فى تجربتنا عندما قام جمال عبد الناصر بإسقاط دولة المخابرات، وكان ذلك نص التعبير الذى استعمله. إن ذلك تكرر أيضا عندما قام الرئيس السادات بإسقاط مراكز القوى فى مايو ١٩٧١ ، وهى عملية كان موقفى فيها واضحا إلى جوار الرئيس السادات. ولو شىءت أن أستطرد إلى تفاصيل هذه العملية لقلت الكثير، ويكفينى أن أقول إننى كنت أول شخص دعاه الرئيس السادات إلى بيته ليتشاور معه حين وصلت إليه الأشرطة التى أقنعته بوجود تآمر عليه، وقد ظللت منذ تلك اللحظة إلى يوم ١٥ مايو - حين انتهى كل شىء - رفيقا شبه دائم إلى جانبه حتى تمت العملية بنجاح.

لقد كان بعدها فى ١٥ مايو ١٩٧١ ،وبحضور كل من الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء وقتها والمهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى، أن دعانى الرئيس إلى تولى وزارة الإرشاد القومى، ورجوته أمامهم جميعا فى إعفائى... إننى أذكر هذه الواقعة الآن لأن جريدة حزب مصر أشارت إليها فى مقال خصص للهجوم علىّ قبل أيام . إننى لم أنتظر الأيام الأخيرة الحاسمة فى هذه الفترة لكى أحدد موقفى، ولكنى حددته منذ اللحظة الأولى وعندما رأيت بوادر الصراع على السلطة غداة رحيل جمال عبد الناصر مباشرة. وحين تأزمت الأمور بسبب مشروع الوحدة الثلاثية الذى اتخذ ستارا للصراع على السلطة، فلقد اتخذت فى هذا الظرف المحفوف بالمخاطر موقفا مبدئيا أظنه كان حاسما.

لقد عرض الرئيس السادات مشروع الوحدة الثلاثية فى اجتماع عقده فى استراحة القناطر دعا إليه اللجنة التنفيذية العليا، وإذا أغلبية أعضاء اللجنة ترفضه، واتصل بى الرئيس السادات تليفونيا ليقول لى إن الموقف تفجر فى اللجنة التنفيذية العليا وإنه سيذهب بالمشروع إلى اللجنة المركزية للاتحاد الأشتراكى العربى ويعرض أمامها وجهة نظره، ويعرض الآخرون أمامها وجهات نظرهم.

وحين عقد اجتماع اللجنة المركزية كان الجو عاصفا، فقد انفجر الخلاف بطريقة مخيفة، وحين عرض الأمر للتصويت برفع الأيدى فقد كان هناك أربعة من أعضاء اللجنة المركزية فقط رفعوا أيديهم بالموافقة على وجهة نظر الرئيس السادات، وكنت أنا واحدا منهم، وفيما أذكر كان منهم أيضا المهندس سيد مرعى.

ولقد رؤى تدارك الموقف بالدعوة إلى عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأشتراكى فورا... انفض اجتماع اللجنة المركزية مؤقتا لبضع ساعات ريثما تجتمع اللجنة التنفيذية العليا وتعود إلى اللجنة المركزية بعده بمخرج من الأزمة.

ووجدت نفسى مدعوا من كل الأطراف لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى رغم أننى لم أكن عضوا فيها، ورحبت بالفرصة لأنى اعتقدت أن لدىّ ما أقوله.

وطلبت الكلمة وقلت أمام الجميع: إن الرئيس السادات فى مشروعه للوحدة الثلاثية إنما هو فى الحقيقة ينفذ اتفاقا توصل إليه جمال عبد الناصر. وفتحت ملفا كان معى وكان يضم محضر اجتماع عقد فى بنغازى فى شهر يونيو ١٩٧٠ واشتركت فيه مصر وليبيا وسوريا. وتم فيه الاتفاق على إعلان وحدة ثلاثية بين الأطراف الثلاثة، وقلت: هذا هو محضر الاتفاق.. إننى حضرت الاجتماع بنفسى مع الرئيس عبد الناصر ومع رؤساء ليبيا وسوريا، ولقد توليت بنفسى كوزير للإرشاد وقتها كتابة المحضر أثناء الجلسة، وحين عدنا إلى القاهرة سلمت المحضر بخطى إلى رئاسة الجمهورية حيث كتب على أوراقها الرسمية وعادت إلىّ نسخة منه تحمل تأشيرة بخط جمال عبد الناصر - وإذن فما هو الجديد الآن؟ وما هو موضوع الخلاف خصوصا إذا كان طريقهم - كما يقولون - هو طريق عبد الناصر؟

إن ظهور هذا المحضرفى تلك الجلسة أحدث أثره. وكان الرئيس السادات نفسه أول من لاحظ ضيق الآخرين من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بشهادتى التى قلت فى التقديم لها إننى أضعها أمامهم للتاريخ ولكى تكون الحدود واضحة. ومنذ ذلك الوقت وحتى انتهت أزمة مراكز القوى فلقد كنت - كما قلت - أقرب الناس إلى الرئيس السادات - كما قال هو بالنص فى حديث صحفى - وأعتقد على أى حال أن موقفى كان له أهميته بالنسبة لعملية تصحيح المسار.

المدعى الاشتراكى: يفهم من سياق مضمون الإجابة السابقة أنك مؤيد للرئيس السادات فى محاسبة مراكز القوى، وبالتالى فى غلق المعتقلات وإلغاء الحراسات وإعادة الحرية لمن أضير فى عهد مراكز القوى لأنه كان لك دور كبير فى تأييده،

وأنك كنت ملازما ومؤيدا، وأنه عرض عليك منصب وزير الإرشاد بعد الانتهاء من جولة ١٥ مايو... فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وعلى أى أساس تصر كما جاء فى مقالك على أن ما حدث فى مصر يومى ١٨و ١٩ يناير ١٩٧٧ كان انفجارا شعبيا له دواعٍ اجتماعية، وخالفت رئيس الدولة والشعب فيما قالوا من أن ذلك كان انتفاضة حرامية؟

هيكل: نعم، لقد قلت ذلك فعلا، ولا يزال ذلك رأيى حتى الآن. إننى لم أقل إن ما حدث كان انتفاضة شعبية، بل كان الوصف الذى اخترته له أنه كان انفجارا شعبيا.

إن الدليل الواضح على ذلك أنه كانت هناك موجبات حقيقية لما حدث يومى ١٨ و١٩ يناير. إن ما حدث فى هذين اليومين كان رد فعل لعملية رفع فجائى للأسعار بطريقة لم تكن الجماهير مستعدة ولا مهيأة لها، وهكذا وقع الانفجار. إن الدولة اعترفت بذلك فعلا عندما وجدت نفسها أمام ضرورة إلغاء هذه الزيادات فى أسعار المواد الأساسية.

لقد كنت ضد النظرة البوليسية فى النظر إلى ما حدث يومى ١٨ و١٩ يناير.

لماذا؟ لأن تقييمنا لأسباب حدوث أى شىء سوف يقرر أسلوبنا فى علاجه.

وكان تخوفى من أننا إذا اعتمدنا المنطق البوليسى فى التقييم فسوف نفعل نفس الشىء فى العلاج، وسوف يدعونا ذلك إلى اتخاذ أساليب ليست هى بالضبط ما يقتضيه الموقف.

لقد كان يجب أن يوضع ما حدث يومى ١٨و ١٩ يناير فى حجمه الصحيح، وأظن أن الوصف الذى اخترته له - والذى لم يسمها مثلا انتفاضة شعبية - هو الوصف الأدق من وجهة نظرى لعدة أسباب:

كانت هناك أولا دواعٍ حقيقية أدت إلى استثارة جماهير واسعة من الشعب.

وأما أنها كانت جماهير واسعة - ثانيا - فإن ذلك مما لا يستطيع إنكاره أحد، بدليل أن البوليس عجز عن مواجهة الموقف واقتضى الأمر الاستعانة بالجيش.

ثم إنها ـ ثالثا ـ كانت شيئا له دواعيه الحقيقية بدليل أن الدولة على أعلى مستوياتها وجدت ضروريا ـ وفى وسط حوادث الاضطراب نفسها ـ أن تلغى القرارات التى سبق أن اتخذتها قبل ذلك بساعات.

إن الرئيس السادات نفسه أشار فى أكثر من خطاب إلى أن الأسلوب الذى اتبع فى إعلان مثل هذه القرارات برفع الأسعار مفاجأة ومرة واحدة أدى إلى رد فعل شعبى. بل وكان رأيه أنه أعطى الحق للجماهير فى أن تتظاهر، ولكن ما اعترض عليه هو مظاهر العنف التى لجأت إليها بعض العناصر.

هكذا فإن علينا أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى رد فعل شعبى حقيقى تحركت من خلاله جماهير واسعة... هذه حالة.

والحالة الثانية قيام بعض العناصر باستغلال ما حدث والخروج به عن مساره المقبول.

وكانت خشيتى كما قلت أن التركيز على الحالة الثانية وحدها والنظر إلى الموضوع برمته نظرة بوليسية سوف يدعونا إلى الاعتماد على أساليب لا تتناسب تماما مع مقتضى الحال. وأتذكر أننى شرحت رأيى فيما حدث وفى منطق علاجه فى اجتماع ضمنى والمهندس سيد مرعى والدكتور مصطفى خليل، وأعتقد أن الرئيس عرف بوجهة نظرى... وأعتقد أيضا أن رأيى فى ذلك الوقت لم يكن موضع اعتراض منه، بل أظنه قدر اهتمامى كمواطن يهتم بمجريات الحوادث.

المدعى الاشتراكى: الثابت من التحقيقات التى أجرتها الدولة أن مجموعة مغرضة انتهزت تجمع بعض الغوغاء أو هى كانت من الغوغاء واللصوص ورتبت محاولات لحرق ونهب وسلب كثير من المحلات والأماكن فى القاهرة. ولقد قال السيد الرئيس أكثر من مرة فى شرحه المستفيض إن ما جرى هو انتفاضة حرامية وليس انفجارا شعبيا؟

هيكل: فيما أتذكر فإن الرئيس لم يناقش تعبير «انفجار شعبى» ولكنه ناقش

تعبير «انتفاضة شعبية». وأرجو ألاّ أكون متجاوزا إذا قلت إننى لا أفهم لماذا نعطى مجموعة من الغوغاء والحرامية كل هذه القيمة، بل وبعض الفضل فيما حدث.

لقد كان هناك رجوع عن قرارات رفع الأسعار، وأظن أن هذا القرار كان حكيما، وأظن أنه لم يتخذ استرضاء لبعض الحرامية.

وكان هناك قرار بفرض حظر التجول فى مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوان، ولا أعتقد أن هذا الإجراء كان ضروريا لمواجهة بعض الحرامية.

وكان هناك قرار باستدعاء القوات المسلحة ولا أظن أن القوات المسلحة يمكن أن تدعى لمواجهة مجموعة من الحرامية.

إننى من وجهة نظرى مقتنع بما قلت، وفى الحقيقة فإنه يجب أن نفرق بين شيئين:

١ ـ قلق جماهيرى حقيقى من رفع الأسعار الكبير المفاجئ، وهو ما اعترفت به الدولة وأكدت اعترافها به بقرار إلغاء زيادات الأسعار.

٢ ـ وبين استغلال عناصر منحرفة لشىء حقيقى وقع، ومحاولتها الخروج به عن إطاره الشرعى والحقيقى.

ذلك ما أراه.

المدعى الاشتراكى: إن إلغاء قرار رفع الأسعار لا يرجع إطلاقا إلى محاولة ترضية جماعات الغوغاء التى قادتها جماعات منحرفة، وإنما يرجع إلى حكمة الرئيس الذى رأى إلغاءها، ولم يوافق عليها. أما الاستعانة ببعض أفراد القوات المسلحة فقد كان لأن بعض أفراد الشعب كانوا مضطربين مما يفعله الغوغاء من السلب والنهب، وأن الزمام لا يزال فى يد الدولة، وفعلا تم ذلك فى ساعات قليلة... واستقبل الشعب نزول القوات المسلحة بالترحاب.

هيكل: ليس من شأنى أن أدخل فى جدل بين الرئيس وحكومته حول قرارات رفع الأسعار... كل ما أسأل عنه هو أننى استعملت تعبير «انفجار شعبى»، والفرق

بين «انتفاضة شعبية» و«انفجار شعبى» فرق واضح وكبير... فالانتفاضة الشعبية تحمل معنى شبه الثورة، وهذا لم أدخل فيه. وأما معنى الانفجار الشعبى فهو رد فعل غير مخطط إزاء حادثة معينة فاجأت الشعب على غير انتظار ومسته بكثير جدا من القلق.

المدعى الاشتراكى: ذكرت فى حديثك بجريدة الأهالى ٤/١٢ أن التاريخ بالنسبة لنا لا يقف وليس هناك نهاية لتاريخ شعب وبخاصة شعب عريق مثلنا ربما يكون فى حالة ركود أو فى أزمة عصبية ولكن لها أسبابها وعلاجها، وإن ما نعانيه من أن مجموعة فرص ضائعة وآمالا خائبة كنا نحن سبب الضياع والخيبة... فما هو المقصود بالفرص الضائعة والآمال الخائبة؟

هيكل: يلاحظ أن كلامى هنا فى هذه الفقرة من حديثى لـ «الأهالى» هو عن التاريخ وعن الحركة الاجتماعية العامة، ولم يكن كلامى عن موقف سياسى واحد، أو معين.. لقد قلت إن «التاريخ بالنسبة لنا لا يقف»، ومعنى ذلك أننى أتكلم عن التاريخ وأتكلم عنا جميعا كشعب. وإننى تحدثت أيضا عن فرص ضائعة وآمال خائبة وأننا سبب الضياع والخيبة، ولكنى فى نفس الوقت أشرت إلى وجود حوافز الأمل عندما أشرت إلى أن عناصر الثورة مازالت قائمة وحية. ولقد أشرت هنا إلى ثورة ١٩٥٢، ومعنى ذلك أننى أقيم هذه الحقبة كلها.

أما أن هذه الحقبة كانت مليئة بالفرص الضائعة والآمال الخائبة فأظن أن هذا حدث.

الانفصال بين مصر وسوريا بعد الوحدة... فرصة ضائعة وأمل خائب.

الأمل فى توحيد الأمة العربية نفس الشىء...

نفس الشىء أيضا هزيمة سنة ١٩٦٧...

نفس الشىء كذلك تلك الآمال التى تمنيناها جميعا بعد حرب أكتوبر المجيدة، والتى تصورنا أنها سوف تصل بنا إلى حل عادل وسريع.

هكذا فقد كنت أتكلم عن مسار تاريخى واسع، وليس عن فترة سياسية معينة.

المدعى الاشتراكى: أجبت فى حديثك فى نفس العدد ردا على سؤال بخلافك مع اليسار من أن الناصرية يسار وحركة مطردة نحو اليسار، وأنه حينما نتكلم عن خلافات اليسار فإنك تعنى رواسب مراحل وتجارب ماضية. وأضفت أنه عند تصور الخلافات التى يمكن أن تكون بين الناصريين واليسار التقليدى فى مصنع فإنك لا تشك أنه لو جلس الطرفان وأزالا العقد القديمة وتخلصا من عدد من المصطلحات والقوالب اللفظية فسوف يجدان أن أكثر الخلافات ليست أكثر من رواسب... فهل هذا موقف جديد لك من اليسار؟

هيكل: من الواضح أولا أننى لست شيوعيا، ومن الصعب أن أكون.. وألاحظ هنا أن السؤال حذف بعض ما قلت من إجابتى المنشورة فى «الأهالى». فقد حذف مثلا قولى إنه «سوف تبقى بين الناصريين والشيوعيين خلافات كبيرة حول قضية المنهج والدين وديكتاتورية البروليتاريا»، أى أن موقفى هنا ـ وكما كان دائما ـ يختلف عن موقف الشيوعيين... وفيما يتعلق بأن الناصريين حركة يسار وطنى فلا أظن أن هناك خلافا على ذلك، وهذا هو نفس مفهوم الرئيس السادات الذى قال بالحرف فى إحدى خطبه: «ما أحنا برضه يسار».

إن اليسار الوطنى وكل حركات الثورة الوطنية بالطبيعة هى حركات يسار، لأن مقتضى مفهوم اليسار هو الانتقال بمواقع الثورة ـ وبالتالى السلطة ـ من سيطرة الأقلية إلى سيطرة أو سع الجماهير، فإذا كان هذا هو مفهوم اليسار الوحيد إذن فإن كل حركة تحرر وطنى ذات محتوى اجتماعى هى على نحو ما حركة يسار.

المدعى الاشتراكى: تناولت إبان عهد الرئيس الراحل المرحوم جمال عبد الناصر التجاوزات ونقدتها، ولكن يبدو من حديثك أو مقالاتك فى هذه الآونة أن تعرضك لما تسميه بالتجاوزات يأخذ شكل الهجوم على الثورة، وذلك فى تقديرك الآن...

هيكل: إننى أريد أن أفرق بين حالتين، حالة النقد وإن كان قاسيا، وحالة الإدانة الشاملة.

ولأبدأ بمسألة النقد، فذلك ما فعلته شخصيا، وأعتقد أنه قد آن الأوان لتحويل هذا النقد إلى تقييم كامل للتجربة الناصرية، وذلك من أجل مصلحة ويقين الإنسان المصرى والعربى، فإذا ما تكلمت عن النقد فإنى أتشرف بأن أقول إننى ومنذ قبل ...

المدعى الاشتراكى: مطلوب نماذج مما كتبته فى هذه الفترة.

هيكل: سوف أقدم نماذج منها، وأرجو ضمها كملاحق للتحقيق، وعلى سبيل المثال أمامى الآن مقال بعنوان: «نحن نقع دائما فى أخطاء عديدة»... ومقال آخر فى ٣٠ يونيو بعنوان «إلى أين من هنا؟... وإلى أين بعد الآن؟»... وأكثر من ٢٥ مقالا فى نفس الموضوع تمس موضوعات التجربة الديمقراطية وضرورتها وضوابطها وقضايا حرية التعبيير الديمقراطى والحراسات والمعتقلات.. والدعوة إلى مجتمع مفتوح.. والدعوة لإسقاط مراكز القوى.. وشرح لكيف تنشأ مراكز القوى.. وشرح لأهمية وضرورة المجتمع المفتوح.. وشرح لخطورة تجاوزات التنظيم السياسى (الاتحاد الأشتراكى).. وضرورة احترام أحكام القضاء.. وتأكيد حرية البحث العلمى فى الجامعات.. وبعض هذه القضايا تناولته منذ ١٩٦٤، وفى هذه المقالات التى سأودعها إشارات إلى ما كتبته سابقا. وسوف تجدون فيها تعبيرات شاعت فيما بعد مثل «المجتمع المفتوح»، و«سيادة القانون» و «مراكز القوى» و «المتغيرات». لقد كانت تلك التعبيرات عناوين بارزة لكثير مما كتبت، وليس هذا فقط، بل إننى أتشرف أيضا بأن الأهرام على فترة عملى فيها كانت منبرا يكاد يكون وحيدا للدفاع عن حرية الرأى والنقد، ولم يكن ذلك لامتياز خاص ادعيته لنفسى أو أعطاه لى غيرى، إنما كان عن إيمان بدور الصحافة الحرة. وعلى سبيل المثال فلقد نشرت الأهرام فى تلك الفترة لكبار كتابنا أعمالا نقدية بارزة أذكر منها على سبيل المثال، «بنك القلق» لتوفيق الحكيم، وأتذكر فيما يتعلق بـ «بنك القلق» ـ وهذه الواقعة موجودة فى مقالاتى فى تلك الفترة ـ أتذكر أن توفيق الحكيم كتب «بنك القلق» لغير النشر وأعطاها لى لكى أقرأها، وقلت له إننا سوف ننشرها، ، وأبدى انزعاجا شديدا، وقلت بالحرف ـ وهذا مسجل فى مقال سوف تجدونه ضمن هذه المجموعة: «إذا كنت أنت وجدت الشجاعة لكى تكتب، فإن لدىّ الشجاعة لكى أنشر...». وحينما صدرت

الحلقة الأولى من «بنك القلق» احتجت أجهزة أمن كثيرة فى تلك الفترة، ومن بينها جهاز المخابرات الذى كان النقد أساسا موجها إليه فى «بنك القلق». وفوجئت أن الرئيس جمال عبد الناصر يدعونى إلى لقائه ومعى نسخة مما كتبه توفيق الحكيم، لأنه كما قال لى لم يكن قد قرأه، ولكنه تلقى احتجاجات كثيرة عليه، وقد وصلت إلى مكتبه فعلا فوجدت هناك المرحوم المشير عبد الحكيم عامر الذى واجهنى من أول لحظة بغضبه الشديد مما نشرته الأهرام، وقلت له أمام الرئيس: «إننى أعتقد أن ما نشرناه يقع فى دائرة ما نعتقد أنه مسئوليتنا وأنه لا يتعارض مع الأمن القومى».

وقال الرئيس عبد الناصر إنه يطلب منا نحن الاثنين أن ننتظر حتى يقرأ الحلقة بنفسه. وجلسنا ساكنين، ولكن الحديث بيننا بالإشارة ظل مستمرا، فالمشير يشير برأسه مصرا على الاعتراض على النشر، وأنا أشير برأسى إلى ضرورة التأنى فى إصدار حكم، وبما يعنى أن الصحافة يجب أن تمارس دورها خصوصا على هذا المستوى الفكرى. وطلب إلينا الرئيس أن نخرج حتى يستطيع أن يقرأ ما يقرؤه بهدوء، وخرجنا إلى صالون مجاور للمكتب، واتصلت المناقشة بيننا، ثم دخلنا عندما دعانا الرئيس بعد أن فرغ من القراءة، وقال إنه يرى استمرار النشر، وأضاف ـ وهذا موجود فى مقال لى ـ «إنه لا يستطيع أن يتصور أن توفيق الحكيم الذى نقد العصر الملكى فى يوميات نائب فى الأرياف لا يستطيع نقد العصر الثورى مهما كان الثمن». وحسم الموضوع، واستمر النشر. أضيف إلى ذلك «ثرثرة على النيل»، و«اللص والكلاب»، وغير ذلك مما نشرته للأستاذ نجيب محفوظ، وقد كان هناك غير هؤلاء ممن تعرضوا بالنقد الشديد لبعض جوانب التجربة، وأعتقد أن الأهرام فى ذلك الوقت، ورغم قرب رئيس تحريرها بصداقة حميمة مع الرئيس جمال عبد الناصر، كانت أكثر الصحف التى تعرضت لضربات بعض الأجهزة، وعلى سبيل المثال فقد جرى اعتقال الدكتور جمال العطيفى واعتقال الأستاذ لطفى الخولى واعتقال الأستاذ حمدى فؤاد والأستاذ أحمد نافع والأستاذ يوسف صباغ من هيئة تحرير الأهرام، ووصل الأمر إلى حد اعتقال سكرتيرتى الخاصة بعد ٣ أيام من تعيينى وزيرا للإرشاد، وكنا جميعا فى ذلك كله نصمد، لا نهرب ولا

نستسلم... ولا نحول موقفنا إلى حالة غضب شخصى، وإنما ندافع عن مبدإ لنا ولغيرنا، وإذن فإننا كنا ننقد التجاوزات ونتعرض لبعضها.

وأما الحالة الثانية، فهى حالة الإدانة الكاملة التى لا ترى غير المثالب فقط، وإننى أخشى منها ليس على الماضى وإنما على الحاضر والمستقبل، ولست أريد أن أعطى نماذج محددة لعمليات الإدانة الكاملة، فذلك ما لا أرضى لنفسى به، ولكن شواهدها موجودة فى كل مجالات الإعلام، فى الصحف... فى الإذاعة... فى التلفزيون... فى السينما، ومع ذلك فيبقى أولا وأخيرا أن هذا موضوع أكبر من حدود أى شخص... إننى فيما يتعلق بى، كتبت رأيى مبكرا وتعرضت لآثاره وقبلتها، كما تعرض لها زملاء لى فى الأهرام، ولكن إذا كنت أتكلم الآن عن تيار الإدانة الكاملة فلسببين:

١ـ الحرص على وجدان وضمير الشعب المصرى ويقينه بما استطاع إنجازه من أعمال عظيمة وإن شابتها بعض الأخطاء، وهو ما حدث فى أى تجربة عظيمة.

٢ ـ الحرص على النظام الذى قام على أساس ثورة ٢٣ يوليو لأن منطق الإدانة الكاملة يمكن أن يؤثر عليها.

وبهذه المناسبة فإننى أريد أن أستأذن فى التعرض لجزئية فى سؤال وجه إلىّ فى الجلسة الأخيرة، وهى الجزئية الخاصة بتساؤلاتى عن حزب مصر، وتشاء المصادفات أن يصدر عدد «أخبار اليوم» ٨ يوليو ١٩٧٨ وفيه مقال للسيد محمود «أبو وافية» وهو من أقطاب هذا الحزب جاء فيه بالحرف قوله: «ولكن ماذا عن حزب مصر؟... أقول بلا تردد وأنا أحد قادة هذا الحزب إن حزب مصر لم يستطع أن يواجه فانسحب منه البعض وانضم إلى الوفد الجديد واتسم البعض الآخر بالسلبية والقنوط، واكتفى الحزب بأن له أغلبية برلمانية... والنتيجة صفر».

هكذا فإنه فيما يتعلق بى فإننى تساءلت فقط، وأما أقطاب حزب مصر فقد أصدروا أحكامهم.

المدعى الاشتراكى: على الرغم من وقوع أخطاء رهيبة فى عهد الرئيس الراحل

ووجود مراكز قوى لم تخل الأهرام من أذاها، وعلى الرغم من أن بعض الكتاب هاجموا عهد الرئيس الراحل فإن السيد الرئيس أنور السادات كان حريصا كل الحرص على أن يؤكد أنه مسؤول مع الرئيس الراحل عن كل قرار اتخذه وعن كل تصرف من تصرفاته، وأنه متضامن معه، وأعتقد أن هذا ينفى الإدانة الكاملة للعهد، بل إن الرئيس السادات يرى ويصر على أن هذا العهد الحالى وثورة ١٥ مايو هما امتداد لعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو.

هيكل: ليس عندى شك فى موقف الرئيس السادات شخصيا، ليس فقط لدواعٍ أخلاقية ولكن لدواعٍ عملية وفعلية، لأن الرئيس السادات كان فى معظم فترة عبدالناصر رئيسا لمجلس الشعب الذى هو الجهة المسئولة عن متابعة تصرفات السلطة التنفيذية. فضلا عما أعرفه شخصيا من صلة القرب بينهما والثقة، وهو ما دعا الرئيس عبد الناصر فى لحظة خطر على حياته إلى أن يقع اختياره على الرئيس السادات ليكون نائبه، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامه ليتولى الحكم من بعده، وقد كانت هذه النقطة بالتحديد هى التى ركزت عليها فى الفترة التى توليت فيها مسئولية الحملة الانتخابية للاستفتاء على رئاسة السادات الأولى.. إننى كنت قد قدمت استقالتى من وزارة الإرشاد فى ٣ أكتوبر ١٩٧٠ غداة تشييع جثمان الرئيس جمال عبد الناصر وألححت على قبولها، وبناء على طلب الرئيس السادات وبتكليف محدد منه فإننى بقيت فى الوزارة إلى ما بعد أيام الاستفتاء على رئاسته لكى أكون مشرفا على إدارة الحملة الانتخابية لرئاسته فى وجه تيارات كان لها فى ذلك الوقت آراء معاكسة.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة القادمة موعدها يوم الثلاثاء ١٨ يوليو ١٩٧٨.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة التاسعة

الثلاثاء ١٨ يوليو ١٩٧٨

تجربة عبد الناصر...
المبادرة...
إخراج السوفيت

بدأت وقائع الجلسة بأن قدم محمد حسنين هيكل إلى المدعى الاشتراكى ثلاث حوافظ، كل منها تضم مجموعة من مقالاته، ومع كل منها خطاب تقدمة بموضوعها، وكانت المجموعات الثلاث على النحو التالى:

أولا - مجموعة عن قضايا الديمقراطية وما يتصل بها، وكانت التقدمة لها بخطاب أشر عليه المدعى الاشتراكى بقرار يضمه إلى ملفات التحقيق - وكان نصه ما يلى:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

بناء على طلب هيئتكم الموقرة أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب ملفا يحوى نسخا لبعض المقالات التى تناولت فيها موضوع الديمقراطية وما يتصل بها من قضايا. وربما سمحت لنفسى أن أقول إن «الأهرام» على عهد رئاستى لتحريرها كان واحدة من أصلب قلاع الدفاع عن الحرية، ولم يكن ذلك جهدى وحدى، ولكنه جهد آخرين شاركوا معى وتحملوا الكثير من الصعاب. ولابد لى أن أضيف - أمانة وصدقا - أن الرئيس جمال عبد الناصر بحسه التاريخى المرهف لم يعترض حقنا جميعا فى تحمل مسئولية القلم رغم أننا خالفناه فى عديد من الأمور.

وفى مجموعة المقالات المرفقة بهذا الخطاب فإنكم سوف تجدون «مواقف» ثابتة ومستمرة بقدر ما هى واضحة ومحددة - ومن ذلك مثلا:

- أنه لا سبيل للبناء ولا للتحرير غير الديمقراطية. والديمقراطية لا تتحقق إلا فى مجتمع مفتوح.

- أن الدولة الديمقراطية لا بد أن تكون بالضرورة دولة مؤسسات قادرة على

الحركة الذاتية بإرادة الجماهير وليس بإشارة من أعلى. وأن سيادة القانون يجب أن تتأكد فوق مراكز القوى وأعلى من إرادات الأفراد.

- أن الإنسان المصرى يجب أن يتحرر من الخوف، ويجب أن يرفض منطق العقوبات الشخصية، وألاّ تكون هناك عقوبة إلا بقانون، وأنه لا بد من وضع نهاية لإجراءات الفصل والاعتقال والحراسة، وأن كل مواطن لا بد له أن يجد غطاء يحمى رزقه فى وقت سيطرة الملكية العامة.

- أن بعض المؤسسات لها أهمية خاصة وحساسة، ولا بد لها من ضمانات كاملة، وبين هذه المؤسسات الجامعات والقضاء والصحافة.

- أن المناقشة لا يمكن أن تزدهر فى ظلال الخوف حتى ولو كان من الخوف نفسه، ولا بد لنا أن نرفض المشيئة المطلقة لأى فرد. وحرية المناقشة لا تتأتى بالحديث عن مشاكل الإسكان والمواصلات وما إلى ذلك، وإنما حرية المناقشة لا يمكن أن يكون لها محك إلا القدرة على مناقشة القرار السياسى، ومن الذى يحكم؟ ولصالح من يحكم؟ وما هو أسلوب الحكم ودستوره وقانونه وضوابطه وضماناته إلى آخره؟

وأن المناقشة فى السياسة هى صميم الديمقراطية، وأما المناقشة فى المشاكل فهى مسألة فرعية.

- تفرقة بين الإلزام والالتزام، وتحذير من مخاطر إخفاء الحقائق عن طريق إثارة الحماسة والانفعال وتحويل الشعارات إلى حبوب للبلع السريع، وأن حرية المناقشة ليست مجرد تنفيس وإنما هى قدرة على المشاركة فى صنع القرار السياسى.

- نقد لتجربة الاتحاد الاشتراكى مع إيمان بصيغة التحالف وإلحاح على أن مهمة التنظيم الشعبى هى أن يستولى على السلطة بقوة الجماهير وعملها الديمقراطى، وأن الخطر يجىء حين تقع التنظيمات فى الخلط، فإذا هى بدل أن تستولى بالجماهير على السلطة تستولى بالسلطة على الجماهير.

وأن الاتحاد الاشتراكى يحاول أن يكون حكومة فوق حكومة أو حكومة إلى جانب الحكومة، وهذا يصنع ازدواجية فى السلطة.

وأن الاتحاد الاشتراكى أغرق نفسه فى متاهات فكرية تعبر عن أشخاص ولا تعبر عن فكر جماعى.

وأن التنظيم السياسى يتعرض لمخاطر شديدة عندما يولد فى أحضان سلطة الدولة ويتصور تلقائيا وفوريا أنه المعبر عن كل جماهير الشعب، وبالتالى فهو قائدها بغير منازع، ومن هنا فهو يقع فى خطإ لا يقل خطورة عن خطإ الحق الإلهى عند الملوك.

- إدانة لعمليات الإرهاب الفكرى، وأن الذين يمارسونه ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا، وأن تاريخ مصر لم يبدأ بثورة ٢٣ يوليو، وأعظم قيمة فى ثورة ٢٣ يوليو أنها حلقة فى سلسلة ممتدة، وأن الوطنية المصرية هى تاريخ هذا الشعب كله، ولا يحتاج فيها إلى معلمين جدد.

- ضرورة الانتقال من ديمقراطية بالموافقة إلى ديمقراطية بالمشاركة، ورفض أى منطق يعتبر أن خروج جماهير ٩و١٠ يونيو تفويض مطلق لجمال عبد الناصر وإنما هو تفويض للتغيير، ولم تخرج الجماهير لتقول له ابق وليبق كل شىء كما كان، وإنما خرجت لتقول له ابدأ فى التغيير ونحن معك - ثم إلحاح بعد ذلك بأن التغيير المنشود لم يقع فى جوانب كان لا بد فيها من التغيير - ثم تحذير من خطر الاعتماد على الفرد ومن أن الخطر يجىء حين يصمت كثيرون عن الكلام فى الوقت المناسب.

- تعقب دائم لنشأة مراكز القوى، وشرح لكيفية ظهورها والظروف التى تسمح بذلك.

- تحذير متواصل من مخاطر طول البقاء فى السلطة، وما يحدث من ترهل فى المقاييس، وبالذات فى مقاييس العفة السياسية والانفتاح على الجديد، ومخاطر الاستعاضة بالأوامر عن العمل السياسى، ومحظور القطيعة مع المثقفين، والدعوة إلى إنشاء مجالس علمية متخصصة تساعد القرار وتساعد الحوار حوله.

تلك مجرد إشارات سريعة لما حوته هذه المجموعة من المقالات التى يضمها الملف المرفق والتى تتكون من أربعة عشر مقالا عناوينها وتواريخ نشرها على النحو التالى:

١ ـ مقال بعنوان «علامات ـ إلى أين من هنا؟... وإلى أين بعد الآن؟»

بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ مقال بعنوان «علامات فى الموقف الداخلى ـ تفويض للتغيير..»

بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٦٧.

٣ ـ مقال بعنوان «الجبهة الداخلية هى هدف الهجوم الأصلى للعدو بقية للحديث عما تريده الولايات المتحدة الأمريكية منا الآن...»

بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٦٧.

٤ ـ مقال بعنوان «الجبهة الداخلية»

بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٧.

٥ ـ مقال بعنوان «ليس بالحسم وبالحزم.. ولكن بالعمل السياسى»

بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٦٨.

٦ ـ مقال بعنوان «هل تحقق التغيير؟»

بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٦٨.

٧ ـ مقال بعنوان «واقعة خطيرة»

بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٦٨.

٨ ـ مقال بعنوان «المجتمع المفتوح»

بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٦٨ .

٩ ـ مقال بعنوان «كيف تنشأ مراكز القوة؟»

بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨ .

١٠ـ مقال بعنوان «حديث عن الاتحاد الاشتراكى الآن»

بتاريخ أول نوفمبر ١٩٦٨ .

١١ـ مقال بعنوان «قضايا للتفكير وللمناقشة حول عمل الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة ـ المعنى الحقيقى لكل ما تكشف بعد النكسة..»

بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٦٨ .

١٢ـ مقال بعنوان «قضايا للتفكير والمناقشة حول عمل الاتحاد الاشتراكى عن التجربة.. عن الديمقراطية فى زماننا»

بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ .

١٣ـ مقال بعنوان «الثورة.. والثورة المضادة »

بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ .

١٤ ـ مقال بعنوان «أزمة الشك فى الصحافة المصرية»

بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨.

بقى أن أضيف ـ للأمانة والصدق أيضا ـ أن نقد هذه التجاوزات وغيرها فى التجربة المصرية كما حدث فى الصدام الذى وقع بين «الأهرام» على عهد رئاستى لتحريرها وبين جهاز المخابرات، وهو الصدام الذى انعكس فيما كتبت تحت شعار «زوار الفجر»، أو فى حادثة تعرض الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أثناء اعتقاله لما لم يكن ينبغى أن يتعرض له. هذا إلى جانب ما كتبه زملاء لى فى الأهرام أبرزهم الأستاذ توفيق الحكيم الذى نشرت له قصة «بنك القلق»، والأستاذ نجيب محفوظ الذى نشرت له العديد من أعماله التى تعرضت بالنقد الشديد لبعض تجاوزات التجربة ـ كل ذلك لا يستطيع أن يطغى على المنجزات العظيمة للتجربة الناصرية التى كانت وسوف تظل علامة ضخمة وبارزة فى سجل حركة التحرر الوطنى حتى إنها لتعتبر ثورة العالم الثالث بمقدار ما أن الثورة الفرنسية كانت ثورة الغرب وبمقدار ما أن الثورة الروسية كانت ثورة الشرق. فضلا عن أنه ليست هناك تجربة تحول

عميق وواسع بعمق واتساع الثورة المصرية خلا من تجاوزات سلطة، ونماذج التاريخ البعيد والقريب شهود. ذلك أن التحولات الكبرى خصوصا فى المجال الاجتماعى لا يمكن أن تخلو بالضرورة من عنف. ومما يشرفنى أنه مع رؤيتى للأبعاد التاريخية الضخمة لحركة التحولات الاجتماعية - فإنى كنت واحدا من الذين رفعوا صوتهم مبكرا بالتحذير من تجاوزات السلطة ولم ينتظروا الموت حتى يحرر ألسنتهم وأقلامهم.

وتفضلوا بقبول صادق الشكر وموفور الاحترام...

محمد حسنين هيكل»

ثانيا - مجموعة من المقالات عن أحداث مايو سنة ١٩٧١، وكانت التقدمة لها بخطاب أشر عليه المدعى الاشتراكى أيضا بقرار يضمه إلى ملفات التحقيق - وكان نصه كما يلى:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب مجموعة مما كتبت من مقالات توضح رأيى فى وقائع مايو سنة ١٩٧١ التى جرى فيها إسقاط مراكز القوى. ولعلى أضيف - والتاريخ شاهد - أننى كنت واحدا من الذين شاركوا عن قرب فيها. ولعلى أزعم لنفسى أننى بدأت مبكرا عملية التصدى لمحاولة فرض الوصاية على ثورة يوليو بعد رحيل جمال عبد الناصر، وسبب لى ذلك مشاكل كثيرة مع مراكز القوى، شاهدى الأول عليها هو الرئيس أنور السادات نفسه. ولقد بدأت هذه العملية بمقال بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» حتى جاءت شهادتى للتاريخ فى موضوع الاتحاد الثلاثى، وهو الموضوع الذى دار من حوله الصراع مقدمة لوقائع مايو ١٩٧١، وكان موقفى قاطعا بصرف النظر عن المخاطر. وفوق ذلك فإن ما كتبته بعد ذلك فى الموضوع يتحدث عن نفسه بنفسه ولا يدع مجالا لنزيد فى تفصيل أو تأكيد.

وهذه المقالات وتواريخ نشرها على النحو التالى:

١ـ مقال بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة..»

بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

٢ ـ مقال بعنوان «الضرورات والضمانات بعده»

بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

٣ ـ مقال بعنوان «شهادة للتاريخ.. وحده»

بتاريخ ٧ مايو ١٩٧١ .

٤ـ مقال بعنوان «ماذا أقول؟»

بتاريخ ٢١ مايو ١٩٧١ .

٥ ـ مقال بعنوان «السؤال الأول والأكبر..»

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧١ .

٦ـ مقال بعنوان «تحضير الأرواح»

بتاريخ ٤ يونيو ١٩٧١ .

٧ ـ مقال بعنوان «طاقة مدهشة..»

بتاريخ ١١ يونيو ١٩٧١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

محمد حسنين هيكل»

ثالثا ـ مجموعة من عشرين مقالا يضمها كتاب واحد بعنوان «حرب السويس ـ آخر المعارك فى عصر العمالقة»، وقد أشر عليه المدعى الاشتراكى بضمه بدوره إلى ملفات التحقيق ـ وكان نصه:

«السيد الوزير أنور حبيب

المدعى الاشتراكى

أتشرف بأن أرفق لكم مع هذا الخطاب نسخة من كتابى الذى حوى مجموعة من المقالات ووصل عددها إلى عشرين مقالا عن حرب السويس فى مناسبة مرور عشرين سنة على وقائعها العظيمة.

وربما توافقون معى على أن هذا الكتاب وما حواه ـ وهو نموذج لما أكتبه خارج مصر ـ لا يمكن أن يعتبر إساءة لها، بل العكس هو الصحيح، فما كان ينبغى أن تنسى فى مصر هذه القصة العظيمة التى هى من أمجد الصفحات فى تاريخ الشعب المصرى ونضاله المستمر الطويل.

والمحزن أن هذه القصة العظيمة لم تنس فحسب وإنما جرت محاولات لتصويرها وكأنها كانت هزيمة نكراء، بينما كان يكفينا أن نطلع على ما كتب فى العالم كله وآخره مذكرات «سلوين لويد» لنعرف الحجم الحقيقى لهذه المعركة التى تعتبر وبحق انتصارا كاملا فى تاريخنا الحديث والقديم كله، فقد انتهت معاركها وقناة السويس ـ وهى هدف الحرب ـ فى أيدينا، كما أن العدوان البريطانى الفرنسى اضطر إلى الخروج من بور سعيد، إلى جانب أن الشريك الإسرائيلى الثالث فى العدوان أرغم على الانسحاب من كل سيناء وقطاع غزة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد حسنين هيكل»

بعد أن وقع المدعى الأشتراكى على كل صفحة من صفحات هذه الخطابات الثلاثة الموجهة إليه مع مرفقاتها وأشر بإلحاقها جميعا بملفات التحقيق ـ انتقل إلى توجيه أسئلته.

المدعى الاشتراكى: فى الجزء الثانى من حديث «الأهالى» ذكرت فى حديثك فى عددها الصادر فى ١٩ / ٤ / ١٩٧٨ أنك أبديت رأيا إلى إذاعة «آى. بى. سى» وإلى الإذاعة البريطانية وإلى «التيمس» قائلا إنك لا ترى فائدة ولا هدفا لما يحدث، وأنك أحد الذين تنبئوا منذ البداية بأنها مع الأسف لن تؤدى إلى نتيجة لأسباب عديدة ـ ألا

ترى أن قصد تكرير مثل هذه التصريحات فى الإذاعات والوكالات ومنذ بدء المبادرة أن الأمر يكشف عن أنك صممت على مهاجمة وقدح أى سلوك للقيادة السياسية وأن هذا الحديث يعبر عن تهويل مقصود للمبادرة ومحاولة مسبقة للتيئيس فى أثرها، علما بأنك أيدت من قبل بالكلمة المسموعة دور مصر فى مبادرة روجرز مع كون صانع القرار فيها لم يكن يأمل أكثر من نصف فى المائة كما أكدت؟

هيكل: أولا لابد لى أن أتحفظ مرة أخرى على بعض العبارات الواردة فى صيغة السؤال، فلا يمكن أن يدور بخلدى أو بخلد أى إنسان أن يتخذ موقفا مسبقا قائما على العناد من أى مبادرة تقوم بها القيادة السياسية. فإذا انتقلت بعد ذلك إلى الإجابة الموضوعية على هذا السؤال فإنى أستأذن فى تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ أن هناك فارقا كبيرا جدا سبق لى أن أوضحته بين مبادرة روجرز وبين مبادرة زيارة إسرائيل، لأن مبادرة روجرز كانت داخلة فى إطار إستراتيجية عامة لمصر تشترك فيها مع كل الدول العربية، وهى إستراتيجية تم اعتمادها فى الواقع منذ أكثر من ثلاثين سنة، وكانت آخر مراحل هذه الإستراتيجية العربية المشتركة مبنية على مقررات الدول العربية فى الخرطوم والتى تقول بأنه لا مفاوضات مباشرة ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل... أما مبادرة زيارة إسرائيل فإنها جاءت شيئا آخر يختلف تماما.

إننى فى هذا الجزء من الإجابة أحاول إبراز الاختلاف النوعى بين المبادرتين، وليس الحكم الموضوعى على النتائج.

٢ ـ فيما يتعلق بالإجابة على مقدمة السؤال خاصا بتصريحات أدليت بها إلى إذاعة «آى. بى. سى» الأمريكية والـ «بى. بى. سى» البريطانية وجريدة «التيمس» فلا بد لنا إذا أردنا الدقة أن نعود إلى نصوص ما قلته. إننى أستشهد بهذه النصوص خلافا لقاعدة عدم المساءلة عن الأحاديث الصحفية لسبب واحد هو أن هذه النصوص كانت لدىّ مسجلة بناء على طلبى.

ففيما يتعلق بحديثى إلى محطة الـ «آى. بى. سى» الأمريكية، بدأ مندوبها فى الشرق الأوسط «جون سنايدر» بسؤالى:

« ـ ماهو رأى الشعب المصرى فيما يجرى الآن؟

وقلت:

ـ إننى بالطبع لاأعرف رأى الشعب المصرى، ولا أعطى نفسى حق الحديث نيابة عنه، وكل ما أستطيع أن أبديه هو رأيى الشخصى فقط..

وعدل جون سنايدر صيغة سؤاله، واتصل الحوار على النحو التالى بالنص:

سؤال ـ إذن ما هو رأيك أنت؟..

جواب ـ أعترف أننى لا أفهم هذا الذى يجرى الآن.. وكل ما أرجوه أن يكون صادرا عن مخطط واضح ومدروس يستهدف استعادة السلام القائم على العدل، وإذا كان الأمر كذلك فإنى أرجو له النجاح، ومع ذلك فلا بد أن أعترف أننى لا أستطيع أن أرى كيف يمكن لهذا النجاح أن يتحقق..

دعنى أعترف أيضا أننى شعرت بالقلق عندما سمعت الرئيس السادات يقول إنه لم يستشر فى مبادرته أحدا ، وإن جميع مستشاريه لم يعرفوا بها إلا عندما قام بإعلانها..

كنت أفضل أن تكون الأمور على غير هذا النحو.

إن عملية صنع السلام عملية هامة وجادة وخطيرة.

وبأمانة فإنى كنت أفضل أن تجرى عملية صنع السلام فى جنيف. إن السلام لا تصنعه إرادة رجل واحد مهما كانت الثقة فيه. ثم إن صنع السلام يحتاج إلى اقتناع كل الناس، وبالدرجة الأولى اقتناع كل الدول العربية، فالقضية هى قضية الأمة العربية كلها.. لهذا فإننى كما قلت لك لا أفهم ما يجرى الآن ولا أستطيع أن أتحمس له..

سؤال ـ هل تخشى من ردود فعل عكسية... أو خطيرة؟

جواب ـ الحقيقة أننى لا أعرف ماذا يمكن أن يحدث، ولكن الذى يشغلنى هو ما حدث فعلا.

إننى حتى الآن لا أعرف ما هو الدافع إلى هذه الزيارة المقترحة للقدس.

هذا الصباح كان عندى هنا فى مكتبى عدد من السفراء العرب، وبالطبع فإننا كنا نتحدث عن آخر التطورات، وكانت هذه النقطة بالذات مثار مناقشاتنا.

أحدهم قال لنا إنه فهم من بعض المصادر القريبة من صنع القرار أن سبب هذه الزيارة هو أن الرئيس السادات بلغته معلومات عن نوايا هجوم إسرائيلى، فأراد استباق الهجوم وإجهاضه بزيارة القدس. والحقيقة أن ذلك لم يكن مقنعا لى. لقد كانت هناك تقارير فى الصحافة العالمية أخيرا عن الاستعداد العسكرى الإسرائيلى، وكان أبرز هذه التقارير تقريرا كتبه «جيم هوجلاند» فى صحيفة «الواشنطن بوست» ولكن «جيم هوجلاند» لم يكن يتحدث عن نوايا إسرائيل القريبة وإنما كان يتحدث عن مستقبل بعيد.

وإذا نا قشنا نظرية استباق هجوم إسرائيلى وشيك فإنى أرى أن هذه النظرية لا تثبت لأى مناقشة جادة.

لماذا؟

سياسيا : لأنه لابد لأى طرف يفكر فى هجوم أو يقوم به أن يعطى نفسه أرضية سياسية، ومثل ذلك غير متاح لإسرائيل فى الوقت الراهن على الأقل، فقد كان الحديث فى المنطقة كلها وفى العواصم المهتمة بالأزمة ـ وواشنطن بينها بالذات ـ عن مؤتمر جنيف والترتيب له ومن الذى يحضره وإجراءات الحضور إلى آخره، وليست هذه أرضية يستغلها أى طرف ويبدأ بهجوم عسكرى، وإلا عرض نفسه للوقوف ضد الدنيا كلها...

وعمليا: فأنا لا أعرف لماذا تقوم إسرائيل الآن بهجوم مباغت على الجبهة المصرية، وهى جبهة فى الوقت الحاضر هادئة خالية من أى نوع من أنواع التوتر الساخن.

وفضلا عن ذلك فكيف يمكن أن يحدث هجوم مباغت وبين الجيشين المصرى والإسرائيلى على الجبهة المصرية مناطق عازلة، ومراكز مراقبة يعمل فيها خبراء أمريكيون، وذلك إلى جانب منطقة الفصل بين القوات التى تحتلها كتائب الأمم المتحدة.

إن الترتيبات الموضوعة لتنفيذ اتفاقية سيناء الثانية تفرض على كل طرف من الطرفين، حتى فى حالة تحريك قواته لإجراء مناورة مهما كانت صغيرة، أن يبلغ الجنرال «سيلاسفيو» كبير مراقبى الأمم المتحدة، وهو يبلغه ليس فقط بموعد المناورة ولكن بنوعية القوات المشتركة فيها وحجمها واتجاهات حركتها، ومن جانبه فإن الجنرال «سيلاسفيو» ينقل هذه المعلومات إلى الطرف الآخر..

فمن أين تأتى المباغتة واحتمال الهجوم الوشيك؟

ومع ذلك فلنفرض أن هذا الاحتمال كان واردا، فهل يتحقق استباقه وإجهاضه بالذهاب إلى القدس المحتلة؟

أتصور أى شىء إلا الذهاب إلى القدس.

أتصور مثلا أن يذهب الرئيس السادات بمفرده إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقوم من فوق منبرها بفضح المخطط الإسرائيلى أمام العالم كله... وربما خرج من الأمم المتحدة فى نيويورك يقصد البيت الأبيض فى واشنطن ليقابل الرئيس كارتر ويضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها.

ذلك أو غيره يجوز تصوره.

سؤال - ربما كان السبب هو الضغوط الاقتصادية؟

جواب - لا أظن ذلك أيضا... لو كان ذلك هو الدافع لكان الأولى بالزيارة أن تكون إلى الرياض مثلا أو إلى الكويت. دعنى أعود إلى ما كنت أتحدث فيه عن اللقاء الذى كان هنا فى مكتبى واشترك فيه بعض السفراء العرب.

أحدهم كان رأيه أنه ربما أراد الرئيس السادات أن يساعد الرئيس كارتر ضد جماعات الضغط الصهيونى.

وكان رأيي: ربما. ولكن ذلك باهظ التكاليف بالنسبة له بالطبع، إلا إذا كانت لديه ضمانات مسبقة بإتمام الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، ففي مثل هذه الحالة يختلف الأمر، ومع ذلك فقد كان الأفضل أن يتم لقاء مباشر - إذا كان ذلك ضروريا - في جنيف.

سؤال - إذن ما هو الدافع؟

جواب - الحقيقة أنني لا أعرف... هناك دافع بالتأكيد جعل هذا التغير في المواقف ممكنا..

عندما كان الرئيس السادات في الولايات المتحدة في الربيع الماضي تحدثوا معه عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وكان رده أن ذلك شيء لن نراه في جيلنا وربما تحقق في أجيال لاحقة، وكان في ذلك على حق.

كان أقصى ما أبدى الاستعداد له هو إنهاء حالة الحرب في مقابل الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، وذلك فيما أظن كان منطقيا. كذلك تحدثوا مع السادات في الربيع الماضي عندما كان في أمريكا عن المفاوضات المباشرة، وكان رأيه أنه لا يرى إمكانية لذلك طالما الأرض محتلة، وكان في ذلك على حق..

كيف تغير ت المواقف؟ ولماذا؟ لا أعرف.

هناك شيء ما حدث، وأنا أعترف بجهلي به، ولكن جهلي به لا ينفي حدوثه.

سؤال - هل تتوقع مقاومة من الشعب المصري ضد الزيارة المرتقبة؟

جواب - إنني كما قلت لك لا أستطيع أن أتحدث عن الشعب المصري، ثم إنه لم يمض وقت كاف على المبادرة بحيث يمكن إجراء رصد دقيق لاتجاهات الشعب.

ولكني عندما أتحدث عن نفسي فإني أتحدث في الواقع عن مواطن مصري، وبطبيعة الحال فلا بد أن ما أشعر به قريب على نحو أو آخر مما يشعر به الآخرون من أفراد الشعب.. وأكثر ما أحس به أنا شخصيا هو الشعور بالحيرة.

إنني عندما أعلنت المبادرة لم آخذ موضوعها جدا في البداية، وتصورت المسألة

كلها زلة لسان، وكانت هناك بعض الشواهد المشجعة على هذا الظن، لكن التطورات سارت فى اتجاه آخر، فقد التقطت إسرائيل الخيط ووجهت الدعوة، وتوالت الخطى المتبادلة واكتسبت القصة كلها قوة فعل ذاتية بدا صعبا إيقافها... إننى أمس فقط (الأحد ١٣ نوفمبر ١٩٧٧) بدأت أعتقد أن هذه الزيارة سوف تحدث، وأنا فى حيرة بالنسبة للدافع إليها، ثم إننى فى حيرة بالنسبة لما يمكن أن تسفر عنه.

لأكثر من ثلاثين سنة كان الصراع العربى الإسرائيلى هو الصراع الرئيسى فى حياتنا، ودعنى أقول لك إنه بالقياس إليه فإن صراعكم مع الشيوعية لا يزال مجردا فيما يتعلق بكم..

إن صراعنا مع إسرائيل ليس مجردا وإنما هو خطر واقع..

إن أحدا لم يمس وحدة أراضيكم... ولا شرد ملايين من أمتكم.. ولا خاض ضدكم خمس حروب متوالية بهدف السيطرة والتوسع. إننا حتى فيما يتعلق بمصر وحدها لم نستعد بحرب أكتوبر وباتفاقيتى سيناء الأولى والثانية إلا ما مساحته سبع أراضى سيناء، ومعنى ذلك أن ستة أسباع سيناء مازالت تحت الاحتلال، هذا بالطبع غير هضبة الجولان السورية ثم الأراضى المحتلة من فلسطين وفى مقدمتها القدس. دعنى أقول إننى لم أفهم أيضا سر الذهاب إلى القدس. منذ أيام كما تذكر كان «بلومنتال» وزير المالية الأمريكية يزور إسرائيل وأراد «تيدى كوليك» عمدة القدس أن يصحبه فى زيارة للقدس الشرقية، ولكن «بلومنتال» ـ وهو يهودى أمريكى ـ رفض دعوة «تيدى كوليك» لأن حكومة الولايات المتحدة لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وتسبب ذلك فى أزمة..

كل هذه أشياء لا أفهمها، وأتصور قياسا على شعورى أن هناك غيرى لا يفهمونها..

سؤال ـ هل أنت متفائل بنتائج هذه الرحلة أو أنت متشائم؟

جواب ـ الموضوع ليس موضوع تفاؤل أو تشاؤم، وإنما الموضوع حساب تقديرات... وفى تقديرى أن المواقف الأساسية لم تتغير، على الأقل لم يتغير الموقف الإسرائيلى، وأمس فقط قرأت رد مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل فى الترحيب

باقتراح زيارة الرئيس السادات... إن بيجن حتى وهو يرحب بالزيارة حدد شروطه الأساسية وركز على نقطتين:

الأولى - أن إسرائيل لا تقبل بمبدإ الانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو سنة ١٩٦٧.

والثانية - أن إسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية.

وإذن فهو قد بادر إلى تحديد إطار المحادثات المقبلة، وأنا لا أعتبر هذا الإطار مقبولا...

إننى أريد بأمانة أن أكون متفائلا، ولكنى لسوء الحظ لا أجد أساسا مهما كان واهيا أبنى عليه تفاؤلى..

إننى أرى من حولى ما يشبه مهرجان الفرح، ومن العيب أن يتحدث الإنسان بالشؤم فى ليلة الزفاف، ولكنى مع الأسف لا أعتبرها ليلة زفاف».

وفى حديثى إلى الـ «بى. بى. سى» - هيئة الإذاعة البريطانية - قلت:

«**سؤال** - ماهو رأيك فى النتائج التى يمكن أن تسفر عنها الزيارة القادمة التى يزمع الرئيس السادات أن يقوم بها إلى القدس؟

جواب - لا بد أن أقول لك بكل موضوعية إننى حتى الآن مازلت مذهولا لهذه الزيارة.. إنها فى رأيى تجىء على عكس كل شىء من أسس سياستنا قبلها، حتى فى عهد الرئيس السادات نفسه..

كيف يمكن عبور الخطوط إلى الناحية الأخرى؟ ذلك أمر يفوق قدرتى على التصور..

هناك حالة حرب مازالت قائمة... وهناك أجزاء من وطننا محتلة... وهناك أجزاء من عالمنا العربى محتلة... والخصم الذى نعبر الخطوط إليه يقول لنا صراحة إنه لن يقبل تحت أى ظرف من الظروف أن ينسحب إلى ما وراء خطوط سنة ١٩٦٧، ولن يقبل تحت أى ظرف من الظروف بقيام دولة فلسطينية..

إننى لا أعرف للرحلة المنتظرة سابقة أخرى فى التاريخ.

ومن سوء الحظ أننى قرأت فى إحدى الصحف المصرية استشهادا تاريخيا برحلات السلام التى يمكن مقارنتها برحلة القدس... ومبعث سوء الحظ أن الباحثين فى التاريخ من كتاب الصحف المصرية لم يروا ما يقارنون به هذه الرحلة إلا سابقتين عليها هما رحلة «نيفيل تشمبرلين» رئيس وزراء بريطانيا إلى ميونيخ لمقابلة «هتلر» سنة ١٩٣٨، ثم طيران «رودلف هيس» نائب «هتلر» إلى إسكوتلندا فى سنة ١٩٤١ لمقابلة «تشرشل»...

وأظن أن المقارنة مزعجة، والحقيقة أننى أعتبرها ظلما للرئيس السادات...

سؤال - غير معقول.. هل قالوا ذلك فعلا؟ .. هل أجروا هذه المقارنة؟

جواب - إن الصحيفة التى نشرت هذا الكلام على مكتبى فى الغرفة المجاورة، وتستطيع أن تأخذها إذا أردت..

سؤال - إذن لماذا هذه الرحلة؟

جواب - أنا شخصيا لا أعرف.. ولكنى أدعو الله أن يكون هناك من يعرف أكثر منى، وإلا فنحن فى مشكلة خطيرة.. لا بد أن يكون ما يعرفه الآخرون خطيرا وحاسما... لا بد أن تكون لديهم أسباب من الثقة تجعلهم مطمئنين إلى نتائج مثل هذه المغامرة الخطيرة... أما أنا فأعترف بجهلى ولا أخجل من ذلك.

سؤال - هل تتصور أن رد فعل العالم العربى خارج مصر، وهو حتى الآن مصاب بالدهشة والذهول، سوف يفيق مما أصابه ويغير موقفه، خصوصا سوريا؟..

جواب - أخشى أن الأمر سيكون عكس ذلك... إن الدهشة والذهول سوف يزولان، ولكنى أعتقد أنه سيحل محلهما شعور عميق بالمرارة... إننى سمعت رأيا يقول إن بعض ردود الفعل الذى نسمعه الآن من العالم العربى خارج مصر سبق لنا سماعه بعد اتفاقية سيناء الثانية، ومن ثم فليس فى الأمر جديد..

أخشى أن أقول إن المقارنة ليست دقيقة..

إننا الآن أمام شيء جديد تماما...

إن اتفاقية سيناء الثانية كانت على نحو أو آخر استمرارا للمنطق الذى عقدت به اتفاقية سيناء الأولى..

أما الآن فنحن أمام منطق مختلف تماما..

سؤال - هل تظن أن هناك فرصة كما أوحى الرئيس السادات بأن ذلك سوف يفتح الطريق أمام مؤتمر جنيف؟

جواب - إننى لا أدرى كيف يمكن أن يحدث ذلك، لقد كنا نريد أن نذهب إلى جنيف كوفد عربى موحد، وكان هذا ضروريا لأسباب عديدة... والآن فإننى لا أتصور أن إمكانية تشكيل وفد عربى موحد لا تزال قائمة... إن عقلى لا يستطيع أن يتصور مثل هذا الاحتمال..

سؤال - إذن فأنت ترى استحالة عقد موتمر جنيف؟

جواب - هذا صحيح... وأظننا نحتاج الآن إلى جنيف عربية قبل حاجتنا إلى جنيف مع الإسرائيلين.».

وفى حديثى إلى الـ «تيمس» قلت:

«إننى لست ضد تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وربما كنت أخفف من معارضتى لزيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل لو أنها اقتصرت على مجرد كونها تحديا للسلام نواجه به إسرائيل من الداخل..

إن الزيارة تحولت إلى شيء آخر... تحولت إلى زيارة رسمية... ثم اكتسبت الزيارة ديناميكية تطبيع العلاقات... ثم جاء مؤتمر القاهرة - مينا هاوس - ليعزز هذه العملية... ثم تجيء زيارة بيجن المرتقبة للإسماعيلية وتعززها أكثر وأكثر..

وفى ذلك الوقت فإن مصر فى حالة قطيعة كاملة مع الدول العربية التى تعارض

المبادرة، وهي في نفس الوقت على غير اتصال مثمر مع جبهة الدول المساندة التي تقدم لها الدعم..

حتى لو قبلت منطق الزيارة فإنني لا أعرف لماذا لم نقل للعالم العربي بما ننوى أن نفعله متحملين مسئوليته كتحد من أجل السلام، واعدين بعرض النتائج عليه فور إتمام الزيارة..

إننا لم نفعل ذلك... وبدلا منه رحنا ندافع عن أنفسنا وتركنا الأمور تتصاعد، ثم رحنا نهاجم في جميع الجبهات... العرب والاتحاد السوفيتي..

إنني أسلم أن المبادرة قوبلت في مصر من جانب شعبها بحماسة، ولكن ذلك في ظني حدث لأسباب أخرى لا علاقة لها بموضوعها، ومن هذه الأسباب الضيق بالحرب وتكاليفها.

ثم جاء تأثير التليفزيون وغيره من وسائل الإعلام التي شدت الشعب المصري إلى متابعة مبهورة بما يجري، والنتيجة أن الشعب المصري أحس أنه شارك فيما يجري وكان من أثر هذا الإحساس أنه جرف أية تحفظات عليه، ولكن صنع السلام أخطر من كل المؤثرات التي يمكن أن يصنعها استعراض تلفزيوني ضخم..

إلى جانب ذلك فقد كان هناك الاعتقاد بأن السلام - لا أعرف أي سلام - سوف يؤدي إلى حل جميع مشاكل مصر الاقتصادية... كان هناك أيضا إحساس المصريين بأن غيرهم من العرب ازدادوا غنى في حين أنهم ازدادوا فقرا..

إن أحدا لا يعارض السلام، ولكن السلام يحتاج إلى دعائم قوية يقوم عليها.. بل إنني حتى وبرغم كل ما يقال لا أعتقد أن الاتحاد السوفيتي يعترض على السلام... إن الاتحاد السوفيتي يحبذ - وكان طول الوقت يحبذ - الوصول إلى تسوية سلمية، وبالنسبة لهم فقد كان ذلك يجنبهم مخاطر صدام محتمل مع الولايات المتحدة، كذلك فإنهم يريدون أن يوفروا على أنفسهم أعباء إمداد العرب بالأسلحة، ثم إني أظنهم يتصورون أن جو السلام قد يواتيهم بما يتفق مع خططهم، فهم يتصورون أن

انتهاء النزاع مع إسرائيل سوف يفتح الباب أمام ضرورات التغيير الاجتماعى فى العالم العربى..

إن سوء العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتى لا يقع علينا وحدنا، ولكن الاتحاد السوفيتى نفسه له نصيب فيه، فقد تصرفوا فى كثير من الأحيان بطريقة غليظة، وأظنهم يستحقون بعض ما يجرى لهم الآن، ولكنى لا أعتقد أنهم يستحقونه كله..

كان يجب أن ننسق سياستنا مع الآخرين، ولكننا لم نفعل..

وانتقدنا الآخرون فى العالم العربى وانفعلنا..

والآن فإن هناك موقفا مؤسفا فى العالم العربى..

هناك فوق مصر ضباب يحجب الرؤية السليمة ويحجب التقييم الصحيح لما قمنا به بسلبياته وإيجابياته، وهناك فى بقية العالم العربى نوع آخر من الضباب... ضباب العصبية التى لا ترى أى شىء إيجابى فيما قمنا به..

إننى لا أوافق على هذه الحملة المعادية للعرب التى نقوم بها الآن.. إننا نريد أن نكسب معركة تاكتيكية فى داخل مصر من أجل الحصول على قبول الشعب المصرى لما حدث، ولكننا فى هذا السبيل ندمر بأيدينا عناصر إستراتيجية لقوتنا فى المنطقة كلها..

وليس يهمنى أن يقال بأننا هدمنا حاجزا نفسيا كان يقوم بيننا وبين إسرائيل إذا كنا قد أقمنا بدلا منه حاجزا نفسيا بيننا وبين أمتنا العربية.

إن ذلك قد يمهد لعزلة مصر عن العالم العربى، وهذا أمر خطير بالنسبة للأمة كلها، ثم إنه سوف يفرض علينا - حتى لولم نكن نريد ذلك أو نقصده - أن نجد أنفسنا أمام مخرج واحد وهو عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، وذلك ما تريده إسرائيل..

وحتى لو اضطر بعض العرب إلى السكوت عما نقول به، فإن سكوتهم سوف يكون عناء شديدا وسوف يفتقد عنصر الرضا الاختيارى، وذلك ليس طريق

السلام.. إن سلاما على هذا النحو سوف يكون بناء من ورق الكرتون وسوف يقود إلى الكثير من المتاعب والمخاطر، لأن السلام لا تصنعه الهستريا من جانب، أو لوى الأذرع من جانب آخر.

إننى فى هذا كله لم أكن أعاند.. لقد كنت أناقش وأحلل وأتساءل، وربما كانت لهجة التساؤل هى التعبير الذى ساد أساسا كل ما قلت به. وعندما كنت أتساءل عن إمكانية نجاح المبادرة، فقد كنت أضع فى اعتبارى ليس فقط حقائق الصراع الموضوعية، وإنما أيضا الموقف السياسى الإسرائيلى على مستوى القمة تجاه المبادرة، ومن سوء الحظ أن اتجاه الحوادث من وقتها وحتى هذه اللحظة أكد ما كنت وغيرى نتساءل بالخشية تحسبا له.

وعلى أى حال فهذا كله كلام يدخل فى مجال التحليل السياسى كما قلت، وفى باب إبداء الرأى.

المدعى الاشتراكى: أشرت فى حديثك فى جريدة الأهالى بتاريخ ١٩ إلى أنه بدأت سياسة إخراج السوفيت من المنطقة، وأن هذا ما لا تفهم له سببا. فهل ترى أن الوجود السوفيتى ضرورى حتى كفكر؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل لا ترى بعض مواقف الاتحاد السوفيتى وبعض المواقف المماثلة مبررا لإخراج السوفيت من مصر؟

هيكل: إن وجود الاتحاد السوفيتى فى مصر أو فى المنطقة ليس ضرورة فكرية، بالطبع، ولكنه فيما أظن مسألتان:

المسألة الأولى أن تواجد أى واحدة من القوتين العظميين فى أى مشكلة أو فى أى منطقة حساسة من العالم هو شىء لا يمكن تجنبه. فالاتحاد السوفيتى مثلا كإحدى هاتين القوتين طرف أساسى فى النظام الدولى الراهن، ولا يمكن حل أى قضية من القضايا المستعصية الإقليمية أو العالمية فى معزل عنه أو فى معزل عن القوة العظمى الثانية وهى الولايات المتحدة.

إن الاتحاد السوفيتى إلى جانب ذلك موجود جغرافيا على تخوم الشرق الأوسط.

ثم إن الاتحاد السوفيتى ـ مثله فى ذلك مثل الولايات المتحدة ـ موجود فى الفضاء الخارجى لكل الدول بصرف النظر عن إراداتها.

أقصد أن أقول إن هناك وضعا خاصا للقوى العظمى... لها دور ومن المناسب أن يسمح بأن تمارس هذا الدور بطريقة بناءة ومحكومة.

والمسألة الثانية فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى أنه الطرف الدولى الوحيد تقريبا الذى يستطيع أن يقدم لنا سلاحا نخوض به معركة تحرير الأرض واستعادة الحق ضد إسرائيل، وليس هناك فيما أتصور مصدر آخر يستطيع أن يعوض هذا المصدر إذا كنا نتكلم عن إسرائيل. لا يعقل مثلا أن تكون الولايات المتحدة مورد السلاح الأساسى لإسرائيل هى نفسها مورد السلاح الأساسى لأى طرف يريد أن يحارب إسرائيل دفاعا عن حقه وأرضه.

ثم إن أوروبا الغربية ـ مثلا ـ لا تستطيع، فكل إنتاج أوروبا الغربية من الدبابات فى ثلاث سنوات أقل مما استهلك من الدبابات فى حرب أكتوبر (تشرين الأول) التى استغرقت خمسة عشر يوما.

هناك أيضا مشكلة الإمداد بالسلاح تحت ظروف الحرب الفعلية وهو أمر لا تقدر عليه إلا واحدة من القوتين العظميين.

إلى جانب ذلك فقد نلاحظ أن حرب أكتوبر، وهى أعظم منجزاتنا فى الحقبة الأخيرة، دارت من أول طلقة إلى آخر طلقة بأسلحة سوفيتية. من هذا كله فإن رأيى ـ وهو مجرد رأى ـ أن العلاقة مع الاتحاد السوفيتى ليس ضرورة فكرية ولكنها قد ترقى إلى مستوى الضرورات الإستراتيجية، وهذا ما أكده الرئيس السادات بنفسه عندما وقع فى مايو ١٩٧١ على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى. والغريب أنه كانت لى شخصيا تحفظات على هذه المعاهدة فى وقتها، وأبديت رأيى فى ذلك صراحة فى حديث للتلفزيون المصرى.

أى أننى ـ كتلخيص نهائى لهذه النقطة ـ واحد من الذين يتصورون أن العلاقة مع الاتحاد السوفيتى ليست قدرا أعمى، ولكنى تصورتها وما زلت أتصورها واحدا من

الخيارات العقلانية والهامة المتاحة لنا. وأما فيما يتعلق بمواقف الاتحاد السوفيتى بعد حرب أكتوبر فهذا موضوع لا أتعرض له، وإن كنت أمانة واحدا من الذين تمنوا مد جسور للتفاهم وتطويق أى أسباب لسوء الفهم.. إن ذلك فى رأيى لم يكن يخدم هدف الحرب فقط، ولكن يخدم هدف تحقيق السلام العادل. فالاتحاد السوفيتى هو واحدة من القوتين العظميين اللتين انعقدت لهما الرئاسة المشتركة لمؤتمر جنيف، وهو بإطاره وبأطرافه وبظروفه المجال الأكثر ملاءمة لعملية صنع السلام. ويبقى أيضا أن تلك كلها آراء واجتهادات تطرح خيارات أمام صانع القرار المصرى، ولا تستطيع أن تفعل ما هو أكثر من ذلك.

المدعى الاشتراكى: يبدو من ثنايا الأحاديث المختلفة أنك تأخذ على القيادة المصرية أنها لم تتقيد بقرارات مؤتمر القمة من حيث عقد الصلح والمفاوضات، ولكن هل ترى إذا تطورت الظروف أن نظل جامدين ولا نحاول استغلال التطور؟.. وأن المبادرة كانت استغلالا للظروف التى جدت فى العالم السياسى، وأن صانع القرار وإن كان تحمل مسئوليته لم يخرج عن إجماع الدول العربية، فلا هو قبل صلحا منفردا، ولا هو اعترف بإسرائيل، رغم أن جميع الدول أقرت القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن، ورغم أن المبادرة كان لها أثرها فى دول العالم أجمع إلى أن صدر قرار أو بيان الاشتراكية الدولية الذى هو أقرب ما يكون إلى وجهة نظر الدول العربية، وإن كان لا يتفق معها فى معظم النقاط؟

هيكل: لم يرد فيما كتبته أن صانع القرار المصرى قام بمخالفة لمقررات القمة، فهذه مسألة يقررها غيرى ممن شاركوا على مستوى القمة فى صنع القرارات.

وأما عن تطورات الظروف واستغلالها، فإن حق صانع القرار ثابت ولا يمكن ولا يحق لأحد أن يعترضه فيما إذا وجد مناسبا استغلال تطور الظروف.. كل ذلك ممكن شريطة أن يجرى فى إطار الإستراتيجية القومية المقررة.

ولقد كنت واحدا من الناس الذين حذروا بقية الأمة العربة من الهجوم غير الواعى على المبادرة، فقلت إن هناك قبولا شعبيا مصريا لا شك فيه لها، ومهما اختلفت آراؤنا فى أسبابه فإن هذا القبول الشعبى أصبح حقيقة سياسية لا يمكن لأحد أن

يتجاهلها وإلا وجد نفسه فى صدام مع الشعب المصرى نفسه. إن ذلك لم يكن فى رأيى داعيا كافيا للآخرين كى يغيروا رأيهم فى المبادرة، ولكنه بالتحديد كان داعيا إلى أسلوب مختلف فى معالجتها، وكان الأسلوب الأمثل فى رأيى هو أسلوب الحوار وليس أسلوب الصدام.

وأما عن بيان الاشتراكية الدولية، فلعلى أذكر بالحقيقة التى أصبحت شائعة عن أن الذى تولى صياغته هو أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل السابق.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن هذا كله، فالعبرة ليست بقرار ينضم إلى سلسلة القرارات الصادرة عن المحافل الدولية وإنما العبرة أن قيمة كل القرارات الدولية وأى مفعول لها يبقى مرهونا ببناء موقف تفاوضى عربى دولى قادر.

المدعى الاشتراكى: ذكرت فى حديثك (عدد ١٩) أنك إذا قرأت صحفنا الآن تخرج بأن كل الحرية التى تمارسها الآن هى حرية واحدة أساسية وهى مهاجمة الماضى... الحرية ضد اتجاه وفكر وسياسة شخص معين، إلى آخر ما جاء فى الحديث المنشور فى الجريدة. فهل لا ترى من حديثك هذا نوعا من إنكار الحقيقة والتشهير بالصحافة المصرية والمؤسسات المصرية بأنها مقيدة ولا تملك من حريتها إلا مجال النقد للرئيس عبد الناصر وسياسته؟ وهل تؤمن حقيقة أنه كانت للصحافة وللمؤسسات الدستورية مثل ما يتوافر لها فى العهد الحاضر من مناخ الحرية وتولى مسئولياتها؟

هيكل: إننى لأسباب شخصية وذاتية، وعن عفة وليس عن خوف، أرجو إعفائى من أى مناقشة عن الصحافة المصرية فى أوضاعها الراهنة. ثم إننى لم أتحفظ على صيغة السؤال خصوصا فيما يتعلق بكلمة التشهير، وربما أضفت أننى لم أقم بحملة تشهير ضد الصحافة المصرية، بل من سوء الحظ أن العكس صحيح وأن هناك حملة تشهير موجهة ضدى من الصحافة المصرية.

إذا أردت خارج هذا كله أن أتحدث عن موضوع حرية الصحافة، فإنى أعود إلى ما سبق أن كتبته ونشر فى مصر... أعود على سبيل المثال إلى مقال لى فى

٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ فى جريدة الأهرام عنوانه «أزمة الشك فى الصحافة المصرية»، وفى هذا المقال قلت:

«إن حرية الصحافة لا تقاس بمعيار الحديث عن مشاكل المواصلات والإسكان والتليفونات إلى آخره، وإنما حرية الصحافة لا يمكن أن يكون لها محك إلا قدرة الصحافة على مناقشة القرار السياسى ومن الذى يحكم؟ ولصالح من يحكم؟ وما هو أسلوب الحكم ودستوره وقانونه وضوابطه وضماناته؟ إلى آخره...

إن المناقشة فى السياسة - مناقشة القرار السياسى - هى صميم الديمقراطية عندما تمارس فى حرية الصحافة... أما مسائل المواصلات والإسكان والتليفونات إلى آخره، فإن الحرية فيها مسألة فرعية.

أضيف أيضا على رأيى فى حرية الصحافة مسألة أخرى أستشهد فيها بمقال آخر عبرت فيه عن قلقى من أن يجيء يوم يصبح فيه الرقيب على الصحفى شعورا بالخوف قابعا فى أعماق قلب أى صحفى، لأن ذلك وضع أخطر من وجود رقيب أمامه... يناقشه ويحاوره فيما يريد حذفه أو ما يسمح بنشره.

إن مواقفى كلها بخصوص حرية الصحافة وتصوراتى لها موجودة ومنشورة قبل الظروف الأخيرة، ولا أريد من باب العفة السياسية - أو حتى ادعائها - أن أتعرض لأوضاع مهنة تشرفت وأتشرف بالانتماء إليها، بصرف النظر عن متغيرات الظروف.

المدعى الاشتراكى: نشرت مجلة الإكسبريس حديثا فى مارس ١٩٧٧ قلت فيه «إننى أتألم من أجل مصر»، وقد تضمن أفكارا تعارض السياسة المصرية، بل وتصل إلى حد القول بأن مصر أعطت لإسرائيل ما كانت تتمناه وهو الاعتراف الواقعى..؟

هيكل: لقد رجوت أن لا يتطرق هذا التحقيق السياسى إلى الأحاديث، لأن الأحاديث الصحفية بطبيعتها لا يمكن أن تعبر عن رأى صاحبها بتمامه وكماله، فالذى يحدث فى الأحاديث على سبيل المثال أن المتحدث يتكلم لمدة ساعة أو أكثر، ثم يكتفى الصحفى باقتضاب ذلك فى سطور أو أعمدة قليلة، مما يخل بالمعنى، ولذلك

فإن الأحاديث الصحفية لا تصلح فى اعتقادى كأساس لإجراء مناقشة متوازنة.. وعلى أى حال ففيما يتعلق بكاتب صحفى - وهذا هو وضعى - فإن لدى مكتوبا ومنشورا ما هو أكثر من ألف وخمسمائه مقال، أى ألف وخمسمائة صفحة جريدة إلى جانب عشرات الكتب، وبالتالى فإن مجمل آرائى ومواقفى موجود فيها وبما أستطيع تحمل مسؤوليته لفظا ومعنى، وهذا ما لا ينطبق بالطبع على الأحاديث الصحفية التى لا يملك من أدلى بها أى سلطة على شكلها النهائى الذى تصدر به، وإنما هى بالطبع تخضع لمصادفات تتعلق بنوع الصحفى وكفاءته وبنوع الجريدة واتجاهاتها.

المدعى الاشتراكى: هل حاولت إذا كان ما نشر فى الإكسبريس (وقد أطلعناه عليه) لا يمثل رأيك أو تعبيراتك أو وجهة نظرك التمثيل الذى تريده، فهل حاولت نشر تكذيب عنه؟

هيكل: يستطيع الذى أدلى بالحديث أن يصدر ما يشاء من تصحيحات إذا وجد فى الحديث الذى نشر ما يتصادم تماما مع ما أدلى به من معلومات وآراء، ومع ذلك وبدون أن أناقش ما نشر فى الإكسبريس أو حتى أطلع عليه، فإن أحدا لا يستطيع أن يتعقب ما ينشر عنه فى العالم، وإلا وجد نفسه فى النهاية ولا عمل له إلا التعقب، ومع ذلك ففى بعض الأحيان وحين يكون ذلك ممكنا فإن التصحيح يصبح لازما، ولقد حدث على سبيل المثال أن إحدى المجلات العربية نشرت على لسانى حديثا وجدت فيه تجاوزا، فكتبت طالبا التصحيح، وبالفعل نشر التصحيح وانتهى الأمر.

المدعى الاشتراكى: هل أدليت بحديث لتلفزيون المجر فى مارس ١٩٧٧ مع المحرر «كرود نيال»؟

هيكل: نعم، أتذكر أننى أدليت بحديث تلفزيونى، ولكن ما ينطبق على الأحاديث الصحفية ينطبق على الأحاديث التلفزيونية، لأن الذى يحدث فى الغالب أن أجهزة التلفزيون، وبسبب الوقت المحدد لبرامجها الإخبارية، تذيع أجزاءً مما يقوله أى متحدث، وربما لا تذيع النص كله، وهنا أيضا فإنى أعتقد أن حجم ما نشرته من

مـقـالات يوضـح مـوقـفى ويغنى عن الـتـعـريف بمـوقـفـى.. وذلك دون الدخـول فى تفاصيل كلمة هنا أو كلمة هناك قد تكون خارج سياقها.

المدعى الاشتراكى: بأى لغة كان الحديث؟

هيكل: كـان هذا الحـديث فـى مـارس ١٩٧٧، ونحن الآن فى يوليـو ١٩٧٨ أى أن قرابة عام ونصف مضت على هذا الحديث، وبالطبع فأنا لا أتذكر.

المدعى الاشتراكى: أرسلت إلينا هيئة الأمن القومى نص التسـجيل الذى أجرى فى تلفـزيون المجر فى ٢٩ مـارس ١٩٧٧ مع «كرود نيال»، وأرسلت نسـخـة عـربيـة وأخرى إنكليزية. هل ترى من مطالعتك لها وللترجمة أنه نص الحديث؟

هيكل: أستأذن فى عدم الاطلاع على النسخة العربية أو الإنكليزية كما وردتا من هيئة الأمن القومى، فليس هناك ضمان لأن يكون هذا هو ما أدليت به بتمامه وكماله، وإن كنت لا أسـتـبـعـد أن يكون هذا هـو النص الذى أذيع فـعـلا، مع احـتـمـال أن تكون هناك اختـصـارات أو قطع أو فصل بين أجزاء الحديث، ولهذا فإننى كما قلت أسـتأذن أن يكون الحساب معى على أساس ما كتبته وما أتحمل مسئوليته بالكامل، وهو فى حقيقته كثير جدا وهو كاف لبيان موقفى.

المدعى الاشتراكى: انتهت الجلسة...

الجلسة القادمة موعدها يوم الثلاثاء أول أغسطس ١٩٧٨ .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة العاشرة

الثلاثاء أول أغسطس ١٩٧٨

«الجزء الأول»

مخطط عزل مصر عَن العالم العربى قديم - أسئلة وأجوبَة أخرى عن عبد الناصر وعصره

فى بداية هذه الجلسة قال محمد حسنين هيكل إنه يريد أن يشير إلى أن التحقيق طال معه إلى عشر جلسات حتى الآن امتدت على رقعة ثلاثة شهور ما بين يونيو ويوليو وأغسطس الذى يبدأ اليوم، وعلق المدعى الاشتراكى بقوله إن جلسة اليوم على أية حال هى الجلسة الأخيرة، وبها يكتمل التحقيق.

المدعى الاشتراكى: أشرت فى كتابك «لمصر لا لعبد الناصر» أنه يحزنك أن حديثك فى الكتاب لا يصل للقارئ المصرى، وأنه لا حيلة لك، ولم يكن فيه ما يدعوك ـ حسبما سطرت ـ إلى دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق، وأنها قد تثير عليك ما أنت فى غنى عنه.. فما المقصود من هذه العبارة التى أوردتها فى المقدمة؟

هيكل: إن كتاب «لمصر لا لعبد الناصر» كان فى الواقع سلسلة مقالات، وكانت هذه المقدمة التى يشير إليها السؤال تمهيدا لهذه السلسلة من المقالات. وعندما جمعت هذه السلسلة وصدرت فى شكل كتاب، فإن هذا التمهيد كان هو مقدمة الكتاب.

وفى الواقع فإنى أظن أن خير توضيح لقصدى مما قلت أن يكون سياق ما قلته كاملا، ولهذا فإنى أستأذن فى إثبات النص، وهو على النحو التالى:

«ليست هذه الأحاديث محاولة للدفاع عن جمال عبد الناصر وشخصيته وعصره، ولكنها رواية مختصرة لمشاهد رأيتها بعينى. ولقد اخترت وقائع تتصل ببعض ما يثار اليوم فى الحملة ضد جمال عبد الناصر، ولم يكن هدفى أن أرد أو أدافع أو أسجل للتاريخ، فذلك كله لم يجئ أوانه بعد. وإنما كان هدفى أن يعرف الشعب فى مصر، وتعرف شعوب الأمة العربية، أن الحقيقة ليست ما يدعى به اليوم فيما ينشر ويقال فى القاهرة.

وأعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل إلى القارئ المصرى، وذلك يحزننى، ولكنه أمر لا حيلة لى إزاءه، وإن لم يكن فيه ما يدعونى إلى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق.

وأعرف مقدما أيضا أن هذه الأحاديث سوف تثير علىّ ما أنا فى غنى عنه، وسوف أهاجم بسببها دون فرصة لحق الدفاع عن النفس، وسوف ينسب إلىّ ما لم أقله، وأتهم بما لا أقترفه، ومع ذلك فإنى أقبل راضيا وسعيدا، عارفا أن كل واحد منا يملك اختيار مواقفه ولكن من منا يملك اختيار مقاديره؟».

إن ما قصدته مما قلت واضح من نصوصه، ولكنى ألاحظ أن العبارة التى بدأ بها هذا السؤال أسقطت من النص الأصلى الذى أسأل فى كلمتين هما «ولكنه أمر»، وبعد هاتين الكلمتين يتصل النص إلى القول بـ«لا حيلة لى إزاءه»، ثم يستطرد النص إلى القول «وإن لم يكن فيه ما يدعونى إلى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق، وهو استشهاد بالحديث الشريف القائل بأن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

أظن أن القصد واضح من سياق الكلام واتصاله، وبالطبع فإن الذى دعانى إلى كتابة هذه السلسلة من المقالات أصلا هو أن الصحف فى ذلك الوقت كانت مليئة بحملات إدانة شاملة لكل عصر جمال عبد الناصر وللرجل نفسه، ووصل بعضها إلى حد اتهامه فى ذمته المالية، وكانت تلك كلها أمورًا محزنة. وفى الحقيقة فإنى كنت أعتبر الإساءة بالدرجة الأولى موجهة إلى الشعب المصرى أكثر منها لجمال عبدالناصر، وقد شرحت هذه النقطة بالتفصيل فيما سبق من أسئلة فى جلسات سابقة، وفرقت بين النقد وبين حملات الإدانة الكاملة لأنها تسلب الشعب المصرى بعضا من أعظم منجزاته التاريخية وتشككه فى قدرته مستقبلا على تحمل مسؤولية إنجازات أخرى.

وأما فيما يتعلق بقولى إن هذه الأحاديث سوف تثير علىّ من الحملات ما أنا فى غنى عنه وسوف أتعرض بسببها لهجمات لا أملك فرصة للدفاع ضدها، فإن ما توقعته حدث مع الأسف. لقد تعرضت إلى حملات يعرف أصحابها قبل غيرهم أنه

لا أساس لها، ووجهت إلىّ اتهامات باطلة دون فرصة لحق الدفاع عن النفس، وهو الحق الطبيعى لأى إنسان. بل إن بعض هذه الاتهامات وصلت إلى حد التزوير بالاستشهاد بمقاطع مبتورة من مقالاتى، ووصلت الأمور إلى حد اتهامى بالعمالة والخيانة، إلى غير ذلك من الألفاظ التى ابتذلت من كثرة ما استعملت بغير حق. أكتفى بهذا القدر فى الرد على السؤال، فقد يكون فى سياق التحقيق بعده ما يمكن إضافته. ولعلى أقول بسرعة إن نفس هذا التحقيق الذى يجرى معى أمام هذه الهيئة الموقرة هو إضافة لما تعرضت له. إننى سعيد بهذه الفرصة التى تتيح لى أن أبدى وجهات نظرى فيما وجه إلىّ، ثم إننى سعيد بالتعرف إلى أعضاء هذه الهيئة الموقرة.. ولكن ذلك لا يحجب حقيقة أننى معرض للمساءلة والتحقيق..

المدعى الاشتراكى: لماذا ذكرت عبارة «لا حيلة لك فيه» ؟

هيكل: لأن عدم وصول ما أكتبه إلى القارئ المصرى هو فعلا أمر لا حيلة لى فيه، فكله معرض للمصادرة.. إن كل صحيفة عربية أو أجنبية تنشر لى مقالا أو تنشر عنى حديثا تصادر فى مصر، وهذا معروف وواقع.. بل إنه عندما تنشر إحدى الصحف إشارة تقول فيها إنها ستنشر لى مقالا فى الغد، فإن العدد الذى يحوى مجرد هذه الإشارة يصادر أيضا كما يصادر العدد الذى يصدر فيه المقال.

المدعى الاشتراكى: ذكرت أنك تعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل للقارئ المصرى، فعلى أى أساس بنيت هذا الرأى؟

هيكل: بنيت هذا الرأى على أساس القاعدة التى جرى بها العمل دواما تقريبا، وهى مصادرة ما أكتبه وما ينشر منه... قلت إن المصادرة تمتد إلى عدد أى جريدة تعلن لقرائها أنها ستنشر غدا مقالا لى... إن هناك على سبيل المثال قرارا بمصادرة كتب لا يمكن أن تكون موضع خلاف لأنها لا تتعرض لقضايا راهنة... إن هناك كتابا يضم مجموعة من عشرين مقالا نشرتها عن حرب السويس سنة ١٩٥٦ فى مناسبة مرور الذكرى العشرين على وقائعها. إننى تشرفت فى جلسة سابقة بتقديم نسخة من هذا الكتاب للهيئة الموقرة. إن هذا الكتاب عن حرب السويس فى الذكرى العشرين على وقائعها صودر فى مصر.

المدعى الاشتراكي: ولكنك كتبت فى إحدى الصحف المصرية «الأهالى» فلماذا لم تمنع؟

هيكل: إن ما نشرته لى «الأهالى» كان حديثا صحفيا ولم يكن مقالا، ومع ذلك تسبب نشر هذا الحديث فى مشكلة حوصرت بسببها المطبعة التى تطبع «الأهالى» وأوقف طبعها، وجرت اتصالات واسعة، وقرب الصباح ترك العدد ليدور على المطبعة، واعتقادى أن السماح لـ «الأهالى» بالصدور وفيها حديثى كان من نوع ما يسمونه فى المنطق «الاستثناء الذى يثبت القاعدة».

المدعى الاشتراكي: ذكرت فى كتابك «لمصر لا لعبد الناصر» ص ٦ أن قوة الثورة المضادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لتجربة الثورة. فما الذى تهدف إليه من عبارة قوى الثورة المضادة؟

هيكل: مرة أخرى فإن هذه العبارة - شأنها فى ذلك شأن غيرها - لا يمكن أن تفهم بمعناها الحقيقى إلا فى إطار السياق الكامل الذى وردت فيه، فإذا أردت أن أضع هذه العبارة فى إطار سياقها الكامل مما كتبت فإنى أعود إلى الفقرة التى وردت فيها كاملة وكانت على النحو التالى: «كثيرا ما سئلت، حتى من قبل أن تبدأ الحملة على جمال عبد الناصر وتتصاعد: لماذا لا أكتب قصته وقد كنت من أقرب الناس فكرا إليه؟ - وكان ردى دائما:

- «مازال الوقت مبكرا بعد، ومازالت رؤيتى مشوبة بالعاطفة.. وأريد أن أنتظر سنوات لكى أستطيع أن أقدم شهادة متكاملة للتاريخ».

وعندما بدأت الحملة وتصاعدت ضد جمال عبد الناصر كان السؤال الملح هو:

- إذا لم تكتب الآن فمتى تكتب؟ وإلى متى وألسنة السوء وحدها مطلقة العنان؟

وكان ردى دائما:

- إذا أردت أن أكتب فلا ينبغى أن يكون ما أكتبه فى مجال الدفاع عن جمال عبد الناصر، فهو لا يحتاج منى - أو من غيرى - إلى دفاع عنه، ثم إننى أريد، إذا كتبت، أن أضع أمام الناس صورة متكاملة للتجربة كلها: الضوء والظل، النجاح والفشل،

الأصيل والدخيل فى كل ما جرى وكان. وخشيتى من الكتابة الآن أن القوى الظاهرة على السطح هى قوى الثورة المضادة، ومع إيمانى بأن أى تقييم نزيه لتجربة عبدالناصر سوف يعطيه أكبر كثيرا مما يأخذ منه - فإن قوى الثورة المضادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لكى تضرب بها الجوانب الإيجابية الضخمة، ومن ثم تطمس بذلك وجه الحق فى التجربة كلها، وتصبح شهادة التاريخ مطية للأحقاد وأداة من أدوات المخطط المرسوم - بصرف النظر عن نوايا الشهود وحسن قصدهم».

هذا هو السياق فى إطاره الكامل، وبه يمكن فهم العبارة التى ركز عليها السؤال، وفى الواقع فإن ما قلته فى هذا الصدد يكاد أن يكون رؤية مسبقة لما حدث فيما بعد، وأظن أن الرئيس السادات قال شيئا فى هذا المعنى أخيرا، فقد قال إن الرجعية حاولت تضخيم الأخطاء واستغلال السلبيات وتزييف التاريخ، وأرادت ضرب التجربة كلها متخذة من بعض سلبياتها مدخلا إلى ما تريد...

المدعى الاشتراكى: ولكنك ذكرت فى الصفحة ٢١ من الكتاب أنك تقرر أنك لا تستطيع أن تفهم مسايرة بعض عناصر النظام المصرى الحاضر، بل وحماستها الزائدة لتشويه هذه التجربة. فما هى هذه العناصر إذا كانت الثورة المضادة هى أنصار الرجعية والاستعمار؟

هيكل: مرة ثالثة لا بد من وضع هذه الجملة فى سياقها الذى وردت فيه ضمن ما كتبت... لقد وردت على النحو التالى فى الفقرة التى أستشهد بها الآن... إننى قلت.

«أفهم تماما لماذا تحاول بعض قوى السيطرة العالمية - ولأغراضها - أن تشوه التجربة المصرية التى قادها جمال عبد الناصر، ولكننى لا أستطيع أن أفهم - حقيقة - أسباب مسايرة بعض عناصر النظام المصرى الحاضر، بل وحماستها الزائدة أحيانا لتشويه هذه التجربة...

وأريد الآن أن أناقش هذه المسألة، وأريد أن أناقشها منطقيا بغير انفعال، وبغير تعصب، وبغير عاطفة.

أسأل نفسى والآخرين: كيف ولماذا؟

وأطرح هذا السؤال وفى ذهنى ـ وفى ذاكرة غيرى ـ سياق متصل من الحقائق والمواقف، سلسلة مترابطة حلقاتها، ممتدة من الأمس إلى اليوم وإلى الغد.

أولا ـ لقد وقف الرئيس أنور السادات بنفسه أمام مجلس الشعب قبل أقل من سنة وقال بالحرف:

ـ إن الذين يتصورون أن الثورة ثورتان وأن العهد عهدان يقعون فى خطإ كبير.

وهذا الكلام من الرئيس السادات واضح، ثم إنه حقيقى إلى أبعد حد، فلم يكن أنور السادات شخصا عاديا فى نظام عبد الناصر، ويكفى أن نتذكر المسئوليات والمناصب التى تولاها من عضو فى مجلس الثورة إلى رئيس لمجلس الشعب إلى نائب لرئيس الجمهورية... وكان كل رؤساء الوزارات الذين اختارهم أنور السادات فى مدة ولايته وحتى الآن أقطابا فى عهد عبد الناصر: محمود فوزى رئيس الوزراء قبل مايو ١٩٧١ وبعده إلى نهاية تلك السنة، ثم عزيز صدقى من بداية ١٩٧٢ إلى منتصف ١٩٧٣ حين شاء الرئيس أنور السادات نفسه أن يتولى رئاسة الوزراء استعدادا للمعركة، ثم عبد العزيز حجازى بعد حرب أكتوبر ومع محاولة التوجه للانفتاح بعدها.

ولو نظرنا إلى قمم السلطات فى الوضع الراهن كله لتأكدت لنا هذه الحقيقة:

ـ أنور السادات فى رئاسة الدولة، وهو الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى بقى إلى جوار عبد الناصر وبالقرب منه من البداية إلى النهاية.

ـ سيد مرعى فى رئاسة مجلس الشعب، وقد كان فى قمة الجهاز التنفيذى منذ أشرف على تطبيق قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ حتى أصبح وزيرا للزراعة ونائبا لرئيس الوزراء ومسئولا عن التنمية الزراعية فى مصر كلها إلى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعده.

ـ ممدوح سالم فى رئاسة الوزراء، وقد كان من نجوم جهاز الأمن فى عهد

عبدالناصر، بل إنه لسنوات طويلة كان مسئولا عن أمن جمال عبد الناصر نفسه فى كل رحلاته خارج مصر.

ثانيا - إن أنور السادات لم يتوقف عن القول، وبطريقة قاطعة، بأنه مسئول مع جمال عبد الناصر فى كل قرار، ولم يكن أنور السادات ليقول بذلك ويقطع به لو أنه لم يكن صحيحا. وفضلا عن ذلك فلقد كان أنور السادات هو الرئاسة الثانية دستوريا فى مصر بعد عبد الناصر بحكم رئاسته لمجلس الشعب معظم سنوات عهد عبد الناصر، وحين ترك رئاسة مجلس الشعب فقد ولى بعدها منصب نائب رئيس الجمهورية وهو الرئاسة الثانية عمليا فى أواخر عهد عبد الناصر، وحين قدم أنور السادات نفسه إلى الأمة بعد عبد الناصر لرئاسة الجمهورية فلقد كانت أول كلمة قالها: لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر.

وهذا كلام ليس فيه ما يحتمل اللبس، وأن يحاول بعض الناس تفسيره برده إلى تمسك الرئيس السادات بـ «أخلاق القرية» فحجة واهية آن أن يعرف أصحابها أنها تسىء إلى أنور السادات قبل أن تسىء إلى جمال عبد الناصر.

كان أنور السادات مسئولا بالممارسة... أو كان مسئولا بالصمت.. وقد رفض الرجل بشجاعة وأمانة حجة المسئولية بالصمت، وأعلن أنه اشترك مع جمال عبدالناصر فى رسم كل سياسة واتخاذ كل قرار..» إلى آخر ما جاء فى إطار السياق الكامل لما كتبت...

هذا ماقلته، وهو واضح كل الوضوح، وإذا جاز لى أن أضيف عليه شيئا فهو أنه يكفينا للقول بأن هناك عناصر فى النظام مسئولة عن محاولة تشويه التجربة أن نطالع الصحف وأن نسمع ونشاهد بعض برامج الإذاعة والتلفزيون... إن الصحف ملك للاتحاد الاشتراكى أى النظام، والإذاعة والتلفزيون أجهزة رسمية تابعة للدولة... أما من يقف وراء الحملة، فهذا لغز لم أستطع حله حتى الآن، لأن هناك تناقضا غريبا فى الأمر كله.

جانب من هذا التناقض أن النظام الذى قام من ٢٣ يوليو حتى الآن كل لا يتجزأ.

والجانب الآخر أن هناك حملة لا شك فيها على أساس هذا النظام.

المدعى الاشتراكى: هل تنسب ماذكرت إلى المسئولين فى النظام على الرغم مما ذكرت صراحة من إشادتهم أو من قول الرئيس أنور السادات من تحمله لكل المسئوليات مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ؟

هيكل: بالطبع إننى حاولت أن أتجنب الخطأ الذى وقع فيه غيرى وهو خطأ التعميم... إننى قلت إن ما لا أستطيع فهمه هو مسايرة بعض عناصر النظام لحملة الإدانة المطلقة ضد عصر جمال عبد الناصر... هذا ما قلته، وبالتأكيد فإن كل ما نقرؤه ونسمعه ونراه فى الصحف والإذاعة والتلفزيون يعنى أنه لا بد أن هناك عناصر فى النظام تساير حملة الإدانة الكاملة ضد كل ما كان قبل ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

إن الرئيس السادات أوضح موقفه عندما قطع بخطإ الذين تصوروا أن الثورة ثورتان وأن العهد عهدان. لكن ذلك لا يعنى أنه لا بد أن تكون هناك عناصر أخرى فى النظام سارت فى اتجاه مخالف، وهذا هو وحده سر استمرار وتصاعد الحملة على الثمانى عشرة سنة الأولى من التجربة، وهى فى الواقع الجزء الأكبر من عمر النظام والأساس الأكبر لدواعى شرعيته.

المدعى الاشتراكى: هل يمكن تحديد هذه العناصر ؟

هيكل: لا أستطيع أن أحدد بالذات عناصر معينة، لأن ذلك ينطوى على محظورات التعميم. إننى ككاتب يحاول أن يحلل الظواهر وجدت نفسى أمام تناقض شرحته من قبل.

من ناحية - هناك استمرارية فى النظام... كذلك يقول الرئيس السادات، وهو المسئول الأول عنه.

ومن ناحية ثانية - فهناك فى نفس الوقت حملة لا شك فيها على قواعد هذا النظام، وإذن فلا بد أن يكون هناك شىء ما... وهذا ما تساءلت عنه فيما كتبت، وخرجت بأننى حقيقة لا أستطيع فهمه.

المدعى الاشتراكى: ذكرت فى كتابك «لمصر لا لعبد الناصر» ص ٤١ أن اعتبارات

الأمن الداخلى هى نفسها جبهة الحماية الداخلية، وأن القوى الكبرى تستهدف السيطرة على الشعوب الصغيرة من الداخل، والآن ومازالت مصر جيشها تحت السلاح، وتهدد أمنها مؤامرات من غرب حدودها ومن شرقها، ومن دول عظمى تؤكد إذاعاتها وإذاعات الدول التى تدور فى فلكها على تقويض النظام والأمن الداخليين، فهل اتخذت مصر من الإجراءات الآن ما يمكن أن نعتبره تجاوزات، وانتقدته فى حينه؟

هيكل : إننى سوف أقتصر فى ردى على الفقرة الأخيرة من هذا السؤال، فمن الواضح أنها مقصده الأساسى، ولكنى قبلها أريد أن أشير للمرة الرابعة إلى أن هذه الفقرة التى أسأل عنها فى صفحة ٤١ من كتاب «لمصر لا لعبد الناصر» لا يمكن أن تكون كاملة إلا فى سياقها.

فى هذا السياق كنت أحاول تحليل ظاهرة تجاوزات السلطة فى عصر جمال عبدالناصر، وكنت أحاول فى الواقع أن أشرح أن ذلك العصر كان عصرا سادته عالميا ظاهرة الحرب الباردة ومناخها وأساليبها. وإذن فأنا لم أكن أتحدث عما يجرى الآن، وإنما عما جرى وقتها، وكنت أحاول أن أرد مسألة تجاوزات السلطة ـ مع استمرار نقدى لها ـ إلى الأصول ، والدواعى التى سمحت بها... لم أكن أتحدث عما يجرى الآن، وهو يجرى فى عصر عالمى مختلف هو عصر الوفاق وظروفه.

إن نص السؤال يستوضحنى عما إذا كنت انتقدت تجاوزات السلطة فى الأوضاع الحالية فى مصر الآن. وردى أننى فى الواقع لم أتعرض لهذا الموضوع فيما كتبت لعدة أسباب، أولها وأهمها ما سبق لى شرحه وهو أن الظروف لا تسمح لى الآن بأن أكتب وجهات نظرى وأنشرها فى مصر.. ومعنى ذلك أننى أكتب وأنشر خارجها، وهنا فإننى أرد نفسى دائما عن الكتابة فى الشؤون الداخلية لمصر. وهكذا فإننى لم أتعرض لموضوع السلطة أو تجاوزاتها ـ إذا كانت هناك تجاوزات ـ فيما أنشره خارج مصر.

هذا موقفى، وقد شرحته من قبل حين أوضحت الحدود التى فرضتها على نفسى حين فرضت علىّ الظروف أن أبدى وجهات نظرى خارج مصر.

المدعى الاشتراكى: بالإشارة إلى ما ذكرتم عن موقف مصر بالنسبة للبنان فى كتاب «لمصر لا لعبد الناصر» ص ٧١ ... ما تصورك للدور الذى كان على مصر أن تقوم به بالنسبة للمشكلة اللبنانية؟

هيكل: إننى أعتقد كما شرحت من قبل أن الدور المصرى أساسى فى ضبط أو محاولة ضبط تفاعلات العالم العربى، وبغير هذا الدور فإن العالم العربى سوف يتخبط إلى مدى طويل لا تستطيع الأمة دفع تكاليفه فى هذه المرحلة، وهذا هو المأزق الذى يواجهه العمل العربى إذا غاب الدور المصرى.

إننى أشرت من قبل إلى أن مصر كانت تقود دائما أحد تيارين: إما تيار شعبى غالب تعبر عنه حركة جماهيرية واسعة، وإما تيار إجماع عربى - بالذات فى أوقات الأزمات - وخير تعبير عن هذه الحالة هى مؤتمرات القمة.

وبصفة عامة، ومنذ قيام الثورة سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٦٤ كانت مصر تقود تيارا شعبيا غالبا، وبصفة عامة أيضا فإنه مع بداية سنة ١٩٦٤ بدأت المؤتمرات العربية على مستوى القمة، وكانت الدعوة إليها قد وجهت لبحث قيام إسرائيل بتحويل روافد نهر الأردن.

وسواء كان الدور المصرى هو قيادة تيار عربى غالب أو قيادة إجماع عربى - فإن مصر لا تملك تحت أية تعلات أن تعزل نفسها عن التأثير المباشر فى الحوادث الجارية على الساحة العربية أو حولها. وحين كتبت المقال الذى يشير إليه السؤال، ولاحظت أن الدور المصرى غائب عن تطورات الأزمة اللبنانية - الحرب الأهلية اللبنانية فى ذلك الوقت - بدعوى أحكام الجغرافيا السياسية، كان بعض المسئولين المصريين يتذرعون فى تصريحات رسمية بذرائع الجغرافيا السياسية لكى يقولوا إن سوريا أولى بالتدخل فى الأزمة اللبنانية، وإن مصر ليست مطالبة بشىء وليس فى وسعها أن تفعل شيئا. كان هذا منطقا اختلفت وأختلف معه، ولقد قلت بصدده فى هذا المقال الذى ينصب عليه السؤال: إن التعلل بالجغرافيا السياسية مردود عليه بأن القبول بمثل هذا المنطق لا يضيع الدور المصرى فى لبنان فحسب، بل إنه يضيع سياسة مصر كلها من حيث إنه يعزلها عن العالم العربى عزلا كاملا.

وفى الحقيقة فقد كانت دعوى الجغرافيا السياسية دعوى مشهرة فى وجه مصر بهدف عزلها.

إن دعوى الجغرافيا السياسية معناها تقسيم المنطقة إلى عدة وحدات منفصلة وحتى منعزلة.

إن دعوى الجغرافيا السياسية معناها تقسيم الأمة العربية إلى مناطق: منطقة الهلال الخصيب: العراق وسوريا والأردن ولبنان.

منطقة شبه الجزيرة العربية: السعودية والكويت وقطر والإمارات وعمان واليمن الشمالى والجنوبى.

منطقة وادى النيل: مصر والسودان.

منطقة المغرب العربى: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

إن المخطط الاستعمارى فى المنطقة كان دائما ـ وتحسبا وتخوفا من دور مصر ـ يلعب على دعوى الجغرافيا السياسية.

وكان حلف بغداد الذى قاومناه بنجاح يرتكز على هذا المنطق، وهو منطق حاربته مصر ويجب أن تحاربه باستمرار لأن مؤداه عزلها وحصرها عن عالم تنتمى إليه وتتأثر به بمقدار ما تؤثر فيه.

إن بعض المنظمات الدولية سقطت فى فخ الجغرافيا السياسية، وأنا أقول «سقطت فى الفخ» لأننى لا أريد أن أضعها فى صف المتواطئين على الدور المصرى.

إن الأمم المتحدة ـ على سبيل المثال ـ جاءت فى وقت من الأوقات واقترحت إنشاء مكاتب للتنمية الإقليمية تتبنى تشجيع سياسة التكامل الاقتصادى، وإذا بها تقترح ما يلى:

ـ مكتب للتنمية الإقليمية فى بيروت تشتمل منطقته على: لبنان وسوريا والأردن والعراق.

ـ مكتب للتنمية الإقليمية فى المغرب يضم: المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

حينما جاء الكلام عن مكتب التنمية الإقليمية الذى تدخل مصر فى اختصاصه، اقترحت الأمم المتحدة مكتبا لمصر والسودان، ولكن السودان فضل ـ لأسباب يمكن فهمها ـ أن يكون انتماؤه إلى المكتب الإقليمى لشرق إفريقيا.

هكذا وجدت مصر نفسها فى النهاية وحدها.

وهذه مجرد صورة لما يمكن أن يؤدى إليه منطق الجغرافيا السياسية. إن هذا المنطق الذى أراه من وجهة نظرى خاطئا وخطيرا تحكم فى السياسة المصرية إزاء الحرب الأهلية فى لبنان.

بقى من السؤال ذلك الجزء الخاص بتصورى للدور الذى كان على مصر أن تقوم به فى الأزمة اللبنانية، وردى أن ذلك كان مسئولية تتحملها أجهزة صنع القرار السياسى التى تتوافر أمامها كل المعلومات الضرورية والأساسية لصنع القرار.

وما أقول به بعد ذلك أمران:

الأمر الأول أن مصر لا تملك أن تعزل نفسها أو تسمح لأحد بعزلها عما يجرى فى العالم العربى... فى لبنان أو غير لبنان. والأمر الثانى أن مصر عرفت فى بعض الظروف كيف تتخذ القرار السليم والمؤثر، والدليل على ذلك كما قلت فى هذا المقال الذى يدور حوله السؤال «أن الموقف اللبنانى كانت تحكمه وتحول دون تفجره ابتداء من سنة ١٩٦٢ حتى هذه اللحظة اتفاقية عقدت فى القاهرة، وهى اتفاقية ما زالت حتى هذه اللحظة ـ أغسطس ١٩٧٨ ـ مرجعا تحتكم إليه الأطراف كلها، ومازال اسمها حتى هذه اللحظة «اتفاقية القاهرة».

المدعى الاشتراكى: لكن تبين أن مصر لم تبعد أو تقص نفسها، فقد تدخلت لدى أمريكا وحملتها على استصدار قرار من مجلس الأمن فورى بخروج إسرائيل من جنوب لبنان، بينما اتخذت بعض الدول العربية المجاورة موقفا سلبيا؟

هيكل : نحن هنا فى الواقع نتحدث عن موقفين مختلفين.

موضوع المقال الذى أسأل فيه كان عن الحرب الأهلية اللبنانية التى احتدمت ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ ، وأما هذا السؤال الأخير فهو يتصل بالغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان سنة ١٩٧٨.

ويمكن أن نتصور أن مصر تدخلت لدى الولايات المتحدة لحملها على استصدار قرار من مجلس الأمن بضرورة خروج إسرائيل من جنوب لبنان، ولكن الضغوط على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة كانت متنوعة، وبالطبع فإنه إلى جانب ما قامت به مصر فإن السعودية وسوريا كانت لهما أدوار بارزة، فضلا عن أن الضغط الأكبر كان التخوف من حدوث انفجار فى المنطقة أوسع من جنوب لبنان.

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة العاشرة

الثلاثاء أول أغسطس ١٩٧٨

« الجزء الثانى »

عبد الناصر والخبراء السوفيت

عتاب سياسى فى ختام

تحقيق سياسى !

المدعى الاشتراكى: ذكرت فى كتاب«لمصر لا لعبد الناصر» صفحة ١٠٤ أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قال لبريجنيف بشأن الخبراء السوفيت إنه اذا أحسَّ فى يوم من الأيام أن وجودهم يشكل نوعا من الضغط أو احتمالا لتدخل الاتحاد السوفيتى فى شؤوننا الداخلية فلن يتورع أن يطلب من الفريق فوزى أن يجمعهم على باخرة فى الإسكندرية ويشحنهم إلى بريجنيف عن طريق البحر، بمعنى أن طرد الخبراء الروس قائم ووارد إذا شكلوا نوعا من الضغط أو التدخل. فلما صدر قرار سحب الخبراء السوفيت قبل المعركة ذكرت أن هذا القرار فاجأك ، ورأيت أنه يجب تطويق الأزمة، وكان ذلك فى التحقيق هنا. وأضفت فى مقال فى الأهرام المؤرخ ٢٨/٧/١٩٧٢ أنه لم يكن هناك ما يمكن أن يشيرإلى احتمال حدوث ما حدث، بل لقد كان العكس هو الصحيح...فما علة هذه المفاجأة وأن العكس كان هو الصحيح ؟

هيكل :بادئ ذى بدء أعتقد أنه من اللازم وضع هذه المناقشة بين عبد الناصر وبريجنيف فى إطارها التاريخى الذى حدثت فيه، وكان هذا الإطار هو الاجتماع المصرى السوفيتى على مستوى القمة فى موسكو فى أول يوليو ١٩٧٠، وكانت تلك هى زيارة عبد الناصر الأخيرة للاتحاد السوفيتى. إننى حضرت هذا الاجتماع كعضو فى الوفد المصرى بوصفى وزيرا للإرشاد القومى فى ذلك الوقت. وفى الواقع فإن هذه المناقشة بشكل من الأشكال كانت تخصنى مباشرة، وكانت الوقائع على النحو التالى:

كان الرئيس جمال عبد الناصر يطلب زيادة عدد الخبراء السوفيت، وكان بريجنيف بادى التردد.

وبهذه المناسبة فإنى أقول إن السوفيت كانوا دائما مترددين فى زيادة عدد

الخبراء ، وكانوا يعتقدون أنه بمقدار ما يزيد عدد خبرائهم بمقدار ماتزيد مسئولياتهم المباشرة فى الأزمة ، وقد كانوا دائما متلهفين على الظروف التى تسمح لهم بتقليل عدد الخبراء أو بسحبهم.

وفى تلك الجلسة التى أتحدث عنها فإن بريجنيف رد على الرئيس جمال عبدالناصر بقوله إنه يخشى أن تؤدى زيادة عدد الخبراء السوفيت فى مصرإلى ظهور حساسية لدى المصريين من وجودهم. وكان هذا هو السياق الذى رد فيه جمال عبد الناصر على بريجنيف بقوله : إنه يعرف مشاعر الشعب المصرى ، وإنه لا يمكن أن تنشأ مثل هذه الحساسية إلا إذا تجاوز الخبراء السوفيت دورهم المرسوم وحادوا عنه ، وفى هذه الحالة - والقول موجه من جمال عبد الناصرإلى ليونيد بريجنيف - فإنى لن أنتظر وإنما سأطلب من الفريق فوزى أن يجمع الخبراء السوفيت فى مصر كلهم ويضعهم على أول باخرة قاصدةإلى أوديسا وينتهى الأمر.

إن بريجنيف بدت عليه الدهشة وهو يسمع ما قاله جمال عبد الناصر ولكنه تمالك نفسه بسرعة ، وفوجئت أنا شخصيا به يتوجه ببصره إلى حيث كنت أجلس إلى مائدة المفاوضات ويقول : «إن السيد هيكل لديه معلومات فى وزارته عن وجود مثل هذه الحساسيات» . والتفت إلىّ الرئيس جمال عبد الناصر والتساؤل فى عينيه، كما التفت إلىّ كل أعضاء الوفدين الجالسين حول مائدة المفاوضات .. والحقيقة أننى كنت فى حالة دهشة مما قاله بريجنيف الذى راح يواصل حديثه قائلا إن لديه معلومات بأن وزارة الإرشاد التى أتولى أمورها لديها تقرير عن وجود حساسية لدى جماهير الشعب المصرى من موضوع وجود الخبراء السوفيت فى مصر».
وناقشت بريجنيف وقلت له إننى لا أعلم أن هناك تقريرا من هذا النوع فى الوزارة التى أتولى أمورها، ولكنى بعد جلسة المفاوضات وعدت الرئيس جمال عبد الناصر بأن أبحث الأمر وأتحراه بعد عودتى إلى القاهرة. وبعد أن عدت إلى القاهرة بعد ذلك أجريت تحقيقا فى وزارة الإرشاد لأتبين ما إذا كان هناك أساس لمثل هذا القول من جانب بريجنيف، واكتشفت أن هناك واقعة استغلت خطأ فى إعطاء هذه المعلومات لبريجنيف. لقد حدث أننا كنا بصدد دراسة أوضاع مصلحة الاستعلامات ضمن

محاولة لإعادة تنظيم العمل فى وزارة الإرشاد.وكانت مصلحة الاستعلامات تعد وتقدم تقريرا يوميا عن اتجاهات الرأى العام فى مصر، وكنت أعتقد أن هذا التقرير يقوم على أسس غير علمية، وهكذا فإننى كلفت مجموعة من هيئة مكتبى ببحث وتقييم الطريقة التى كانت تتم بها تقارير اتجاهات الرأى العام، وكانت هذه المجموعة تضم الأستاذين تحسين بشير وأسامة الباز، وأولهما سفير مصر لدى الجامعة العربية الآن والثانى هو وكيل وزارة الخارجية الآن. وطافت هذه المجموعة بعدد من المكاتب المحلية لهيئة الاستعلامات فى الأقاليم.وكان بين المكاتب التى زارها الاثنان مكتب هيئة الاستعلامات فى مدينة المحلة الكبرى وهناك تناقشا مع مدير المكتب فى طريقة إعداد تقاريره عن اتجاهات الرأى العام، وشرح لهما مدير المكتب طريقته وناقشه الاثنان فى تفاصيلها، وسألاه من بين ما سألاه: هل توجهون لأفراد من الجمهور أسئلة معينة عن قضايا مطروحة بحيث تستطيعون استنتاج اتجاهاتهم من خلال إجاباتهم؟ واستطرد الاثنان يسألان: هل تسألونهم مثلا عن تطورات حرب الاستنزاف وعن كذا وعن كذا؟... ومن ضمن هذه الموضوعات كان التساؤل:هل تسألونهم مثلا عن الخبراء السوفيت فى مصر؟ وفى ذلك الوقت كما نذكر كان عدد الخبراء يتزايد بعد رحلة جمال عبد الناصر السرية إلى موسكو فى يناير ١٩٧٠، وكان بين أهداف جمال عبد الناصر منها أن يرفع درجة الوجود السوفيتى فى مصر ليؤثر على موازين القوة بين الدولتين العظميين وليرفع أزمة الشرق الاوسط من مجرد التوازن الإقليمى بين العرب وإسرائيل إلى المستوى الدولى الأعلى والأكثر حساسية.

إن الأمر فى هذا اللقاء بين هذه المجموعة من هيئة مكتبى وبين ممثل هيئة الاستعلامات فى المحلة لم يزد على هذا الحد، ولكن يبدو أن السؤال وصل على نحو أو آخر إلى ملحق عمالى سوفيتى كان يزور المحلة الكبرى، وهكذا فيما يبدو لى وردت الواقعة مبالغا فيها فى تقرير منه إلى موسكو وصل بشكل من الأشكال إلى اللجنة المركزية ومنها إلى السكرتير الأول للجنة المركزية ليونيد بريجنيف.

هذا هو الإطار التاريخى الذى جرت فيه الواقعة المشار إليها فى السؤال.إننا هنا

نجد أن جمال عبد الناصر يتحدث عن إعادة شحن الخبراء السوفيت إلى بلادهم إذا أحس فى يوم من الأيام أن وجودهم يشكل نوعا من الضغط أو احتمالا لتدخل منهم فى شؤوننا الداخلية، وفى الواقع فإن هذا الأمر لم يحدث على الإطلاق لا فى عهد الرئيس عبد الناصر ولا فى عهد الرئيس السادات.

وكان إخراج الخبراء السوفيت من مصر طبقا لما قاله الرئيس السادات لا يرجع إلى أنهم شكلوا على مصر نوعا من الضغط أو تدخلوا فى شؤوننا الداخلية، وإنما كان إخراجهم طبقا لما قاله الرئيس السادات لأن الاتحاد السوفيتى قصر فى إبلاغ مصر بنتائج الاتصالات مع الولايات المتحدة، أى بنتائج مؤتمر القمة بين بريجنيف ونيكسون فى ربيع ١٩٧٢، ولم يكن موضوع تدخل الخبراء أو ضغطهم على مصر واردا فى أسباب ذلك الطرد.

أما أننى فوجئت بالقرار فهذا صحيح، وذلك قلته وقتها للرئيس السادات.

وأما أننى رأيت من الواجب تطويق الأزمة، فقد شرحت رأيى فى ذلك من قبل. فلم يكن ذلك رأيى وحدى، بل كان رأى الدولة كلها، فقد اعتبرها الرئيس السادات وقفة مع الصديق، ثم أرسل بعثة إلى موسكو برئاسة رئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقى. ولولا أن الأزمة تم تطويقها لما حصلت مصر على فيض السلاح الذى حصلت عليه فى نهاية سنة ١٩٧٢ وبداية ومنتصف سنة ١٩٧٣، وكان هذا الفيض المتدفق من السلاح بين الأسباب التى جعلت حرب أكتوبر المجيدة ممكنة سنة ١٩٧٣ .

المدعى الاشتراكى: جاء فى المقال فى نفس الصفحة بوضوح أن بريجنيف رجا جمال عبد الناصر أن يتم سحب الخبراء السوفيت المسئولين عن الدفاع عن العمق قبل المعركة لأن وجودهم وقتها يثير تعقيدات (وافق جمال عبد الناصر) وهكذا فإن سحب هؤلاء الخبراء قبل المعركة كان أمرا متفقا عليه فى اجتماع موسكو فى يناير ١٩٧٠، ولقد تقرر سحب الخبراء فعلا.

هيكل: ما تقرر سنة ١٩٧٠ كان سحب الخبراء قبل المعركة، وما تقرر سنة ١٩٧٢ كان طرد الخبراء، وهناك فارق كبير بين الحالتين: السحب والطرد. وفى كل

الأحوال فإن ذلك أمر يخص صانع القرار المسئول شرعيا ودستوريا، ولا يملك غيره إلا أن يناقش ويحلل طبقا لما هو متاح له.

المدعى الاشتراكى: فى صفحة ١١٤ ذكرت فى ذات الكتاب أن ماحدث لعبدالناصر فى مصر لم يكن من قبيل الأخطاء السياسية، لكنه كان أسوأ، يتعدى أخطاء السياسة إلى السقوط الأخلاقى إلى نوع من الانتحار المعنوى.. فما هدفك من هذه العبارات؟ ومن تقصد بها؟

هيكل: هنا أيضا لا بد أن أعود إلى هذا المقال، إلى الفقرة السابقة على ختامه، وفيها قلت «إن ماحدث فى مصر لعبد الناصر لم يحدث لزعيم أو قائد فى أى بلد من بلدان العالم، إلا إذا كان هناك انقلاب مسلح على نظامه، ومثل هذا الانقلاب لم يحدث قطعا، وعلى فرض أن انقلابا مسلحا كان قد حدث فإنى أشك أن حملة اليوم على الأمس كان يمكن أن تصل إلى هذا العنف». ثم استطردت إلى العبارة الواردة فى السؤال والتى قلت فيها«ولم يكن من قبيل الأخطاء السياسية ما حدث، بل كان أسوأ، فقد تعدى أخطاء السياسة إلى السقوط الأخلاقى إلى نوع من الانتحار المعنوى» - ثم استطردت قائلا «وليست هذه مصر، ولا يمكن أن تكون هذه هى مصر، وهى بالفعل ليست مصر»... وإذن فالكلام واضح. ثم إننى ختمت المقال كله قائلا«ثم أقول فى الختام لقد كانت تجربة جمال عبد الناصر بإيجابياتها وسلبياتها تجربة مصرية عربية إنسانية أصيلة، ومناقشتها حق، ولكن إدانتها الشاملة على هذا النحو الذى يجرى فى مصر وبالوسائل والأساليب التى يتم بها ذلك باطل لا يصح... ويبقى اعتقادى أنه لا يصح غير الصحيح». ثم أتوقف عند عبارة بدأت بها هذه السلسلة من الأحاديث، وتلك هى«إننى لا أعطى لأحد حق اتهامه، ولا أعطى لأحد شرف تبرئته...تلك كلها حقوق للجماهير والأمة وللتاريخ».

وفيما يتعلق بمجمل ما كتبت، فإننى قلت وما زلت أقول وأرجو أن أصحح إذا كان ما أقوله خطأ - إنه لم يحدث فى العالم كله أن وجهت حملة إلى مؤسس نظام فى ظروف استمرار هذا النظام - حتى مع اختفاء مؤسسه بالموت - على هذا النحو الذى حدث لجمال عبد الناصر. واعتقادى أن هذه الحملة على هذا النحو إساءة إلى روح

الشعب المصرى وإلى وجدانه وإلى ضميره، ثم إنها إساءة إلى الشعب المصرى عربيا، وإساءة إلى الشعب المصرى إفريقيا، بل إن حد الإساءة وصل إلى العالم كله خصوصا فى دول حركة التحرر الوطنى التى كانت التجربة الناصرية فى مصر - ولا تزال - نموذجا نقلت عنه واحتذت به فى كثير من الأمور، واعتمدت عليه فى محاولاتها للتحرر والتنمية.

المدعى الاشتراكى: (وهذا هو السؤال الأخير فى التحقيق) - ألا ترى أن عبارة حملة على جمال عبد الناصر ربما يكون فيها كثير من التجاوز؟ وأن الأمر لا يعدو مجرد انتقادات لا سيما إذا وضح أن صحافة اليوم يمارس الحوار فيها بأثرى مما كان يمارس فيها بالأمس، ولا سيما أيضا أن رأس النظام وكبار المسئولين يحتفظون بكل تقدير واحترام، ويقررون ويقرر الرئيس السادات أنه مسئول عن كل قرارات عبد الناصر؟

هيكل: أما أنها حملة فذلك هو الوصف الذى أراه شخصيا لما يحدث، وقد أكون مخطئا. ولكن ما يقال ويذاع وينشر يتعدى فى اعتقادى حدود النقد الذى هو حق مشروع بل وواجب، لأن الأمم لا بد أن تعيد تقييم تجاربها باستمرار لكى تستطيع تجاوز سلبيات تجاربها وتكثيف إيجابياتها.

وأما عن الحوار الأكثر ثراء اليوم فى الصحافة المصرية، فإنى أرجو لأسباب عديدة - بينها العفة وليس أى شىء آخر - إعفائى من مناقشة ثراء الحوار الدائر فى الصحافة المصرية الآن.

وأما أن بعض قيادات النظام، وعلى رأسها الرئيس السادات، تعتبر نفسها مسئولة مع جمال عبد الناصر، فهذه حقيقة. ولقد سجلت رأيى فى هذه النقطة فى أكثر من موقع فى هذا التحقيق، وردا على أكثر من سؤال، ولكن ذلك بالطبع لا ينفى أن هناك ما يمكن أن نسميه بـ «حملة إدانة شاملة». وأسجل أننى شخصيا لا أعتقد بصحة هذه الحملة على النحو الذى تجرى به، ولا بنفعها للضمير المصرى والوجدان المصرى وثقة الشعب المصرى بنفسه، ولهذا فلقد كان العنوان الذى

اخترته لهذه المجموعة من المقالات «لمصر لا لعبد الناصر»...إن عبد الناصر نفسه فى رأيى أصبح فى رحاب التاريخ، وأما الباقى والدائم والمستمر فهو الشعب المصرى الذى ما كان جمال عبد الناصر ليستطيع أن يحقق ما حققه أو ينجز ما أنجزه لولاه...لولا الشعب المصرى.

المدعى الاشتراكى: كان هذا آخر سؤال فى التحقيق، فهل لديك أقوال أخرى؟

هيكل : نعم... أريد أن أسجل فى ختام هذا التحقيق عددا من الملاحظات التى أراها ضرورية.

أريد فى البداية أن أسجل تقديرى لسماحة هيئة التحقيق الموقرة: المدعى الاشتراكى الوزير أنور حبيب، والمحامى العام المستشار عبد الرحيم نافع، والمحامى العام المستشار أحمد سمير سامى.

أريد بعد ذلك أن أسجل ملاحظة أن التحقيق معى استمر على مدى عشر جلسات امتدت ما بين شهور يونيو ويوليو وأغسطس..موسم صيف بأكمله.

أريد بعد ذلك أن أستأذن، وهذا تحقيق سياسى كما قيل لى، أن أبدى فى ختامه نوعا مما يمكن أن أسميه «عتاب سياسى». ومع أن هذا التحقيق أتاح لى فرصة أعتز بها للقاء مع هذه الهيئة الموقرة ـ فإنى أعترف أننى لم أكن أجد مبررا له ومازلت. وربما لاحظت أن هذا التحقيق الذى تم معى بمقولة إننى أسأت إلى سمعة مصر فى الخارج تركز فى معظمه على مقالات كثيرة كتبتها ونشرتها داخل مصر أيام عملى فى الأهرام، وكان بعضها فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذى ذهب إلى رحاب الله وأنا متمتع بكامل ثقته رئيسا لتحرير الأهرام ولمجلس إدارته، وإلى جانب ذلك وزيرا للإرشاد القومى فى الفترة الحاسمة من حرب الاستنزاف، إلى جانب قيامى فى وقت من الأوقات بمهام وزير الخارجية يوليو ـ أغسطس ١٩٧٠. ثم إن البعض الآخر من هذه المقالات التى تناولها التحقيق كتب ونشر فى عهد الرئيس أنور السادات فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ حينما كنت ـ حسب تصريح له نشرته إحدى المجلات ـ واحدا من أقرب الناس إليه. ففى ذلك الوقت لم أكن مجرد صديق له

فحسب، وإنما كنت موضع ثقته، بدليل ما كلفنى به من اتصالات دولية هامة، بعضها مع القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وبعضها مع دول كبرى كألمانيا الاتحادية، وبريطانيا.

إننى فى هذه الفترة تشرفت بصياغة كل خطاب رسمى ألقاه، بل إننى توليت صياغة معظم خطاباته إلى رؤساء الدول، وبينهم الرئيس الأمريكى نيكسون والرئيس السوفيتى بريجنيف...

ولقد كان من دواعى دهشتى أن أتهم افتراءً بالانهزامية بسبب مقال كتبته بينما أنا -كما سبق وقلت- الشخص الذى عهد إليه الرئيس السادات نفسه بكتابة توجيهه الإستراتيجى الموجه منه إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول- وقتها -أحمد إسماعيل على بتحديد أهداف حرب أكتوبر. كذلك فقد كنت الشخص الذى عهد إليه الرئيس بصياغة خطابه التاريخى إلى مجلس الشعب، وهو الخطاب الذى حوى شروطه للسلام... إن معنى ذلك أننى كنت المؤتمن على خطط الحرب والمؤتمن على خطط السلام.

إننى أعتقد أننى شاركت بأكثر من ذلك فى المعركة الشاملة سنة ١٩٧٣. إن جريدة «الأوبزرفر» نسبت إلى أننى كنت أول من فكر فى استخدام البترول كسلاح سياسى، وعلى أى حال فإنى بدأت أتناول هذا الموضوع جديا فى كتاباتى سنة ١٩٤٩، أى بعد حرب فلسطين الأولى مباشرة، وفى ذلك الوقت كانت مناقشة هذا الموضوع وبحث إمكانياته تبدو من ضروب الخيال لكنى ظللت على يقين من أن هذا تكمن فيه إمكانيات تأثير هائل. وحينما أنشأت مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، فلقد حاولت توجيه مجهود عدد من الباحثين إلى هذا المجال. وحين بدأت الأمور تشير فى اتجاهاتها إلى قرب جولة جديدة من جولات الصراع مع إسرائيل، فإننى دعوت الدكتور مصطفى خليل لكى يرأس مجموعة خاصة فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وليقوم ببحث قضية استخدام البترول كسلاح للمعركة. واستطعت بوسائل الأهرام طبعا أن أوفر لمجموعة العمل التى رأسها الدكتور مصطفى خليل كما ضخمًا من المعلومات

والبيانات والأرقام الصحيحة لم يكن لها أى مثيل لدى أى جهاز من أجهزة الدولة، بل لم يكن لها مثيل لدى كل الدول العربية. ثم كان أن وضع الدكتور مصطفى خليل فى إطار هذه المهمة تقريرا ممتازا عن احتمالات استخدام البترول فى المعركة، وقد توليت بنفسى تقديم نسخة من هذا التقرير ونسخة من ملخص الاقتراحات العملية التى أوصى بها إلى الرئيس السادات يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣، وقد أصدر الرئيس السادات أمره إلى المهندس سيد مرعى - ومعارك الحرب محتدمة فى يومها الثانى - أن يحملها فى طائرة خاصة إلى المملكة العر بية السعودية ، وأن يسلم نسخة من التقرير و خلاصة التوصيات التى يقترحها إلى الملك فيصل ، وقد جر ى بالفعل تبنى الكثير مما جاء فى هذا التقر ير. وإذن فإ ننى كنت طوال فترة خدمتى العامة احاول قدر ما أستطيع أن أكون نا فعا لوطنى، خصو صا فى ظروف صراعه، مع العدو الإسرائيلى، هذا بالطبع إلى جانب دورى فى الخدمة العامة كصحفى، وذلك ما شرحته من قبل.

ليس من شك أننى أبديت فى الظروف التى أعقبت حرب أكتوبر مباشرة وجهات نظر فى اتفاقية فك الارتباط الأولى، وهى وجهات نظر شأنها شأن غيرها قابلة للخطإ وللصواب، ولكننى وجدت نفسى أمام مسئولية إبداء آرائى فى ظروف من أخطر الظروف، وكان من نتيجة إبدائى لآرائى أن تعرضت لبعض ما لا أرى داعيا للخوض فيه الآن، ولكنى قبلته راضيا باعتبار أن ذلك طبيعى لصحفى يعتقد أن كلمته ملك قناعاته.

على أننى أعتقد أن الثقة فى ظلت مستمرة بعد ذلك، والدليل عليها أننى ظللت قريبا من قائد النظام وموضعا لثقته، وفى هذه الفترة - وحتى بعد خروجى من الأهرام - فقد كنت الشخص الذى تشاور معه فى أهم خطوة إستراتيجية أقدم عليها سنة ١٩٧٥، وهى خطوة فتح قناة السويس بإرادة مصرية منفردة، ثم عهد إليه بصياغة خطابه الذى أعلنها فيه إلى مجلس الشعب فى ذلك الوقت.

ومما يدل على أننى كنت ما زلت قريبا، وكنت ما زلت موضعا للثقة، أن الرئيس السادات تفضل فدعانى إلى لقائه فى استراحة القناطر مساء يوم ١١ إبريل، وهناك

عرض على منصب نائب رئيس الوزراء للإعلام فى وزارة السيد ممدوح سالم التى كان يجرى تشكيلها فى ذلك الوقت، وفى اليوم التالى وهو يوم ١٢ إبريل دعانى السيد ممدوح سالم إلى لقائه مساء فى وزارة الداخلية وكرر العرض، وأبديت له خلال مناقشة دارت بيننا لقرابة ثلاث ساعات خمسة أسباب تدعونى إلى الاعتذار عن قبول عرضه الرقيق، وفى اليوم التالى حاول السيد إسماعيل فهمى نائب وزير الخارجية إقناعى فى الصباح، كما حاول المهندس سيد مرعى إقناعى فى المساء بحضور الدكتورمصطفى خليل، ولكنى تمسكت باعتذارى.ووجدت مناسبا ولائقا أن أذهب إلى الرئيس ظهر اليوم التالى ١٤ إبريل لأرجوه نهائيا إعفائى من قبول هذا المنصب لعدة أسباب، بينهاتمسكى بمهنة أعتز بها ولم أعرف لنفسى فى حياتى مهنة غيرها.وكان الرئيس مبالغا فى كرمه، فقد تصور أننى لا أريد العمل فى الوزارة فعرض على أن أكون مديرا لمكتب رئيس الجمهورية بدرجة نائب رئيس الوزراء، ومرة أخرى اعتذرت. لماذا أقول ذلك كله؟

أقوله لكى أبرهن على أنه حتى هذه اللحظة... حتى النصف الثانى من إبريل ١٩٧٥ كانت مكانتى بقرب قائد النظام محفوظة، كما أن ثقته بى كانت كاملة، ولم يكن هناك ما يدعوإلى تساؤل حول ما كتبت قبلها أو سؤال مما جرى معى التحقيق فيه خلال هذه الجلسات .

ولسوء الحظ فإن الظروف تطورت بعد ذلك، فقد كان نشر كتابى «الطريق إلى رمضان» فى لندن فى شهر مايو ١٩٧٥ مناسبة شنت علىّ فيها لسبب لا أعرفه حملة عنيفة فى الصحافة المصرية، وكان ذلك بمقولة إننى زيفت التاريخ. ولقد تشرفت بإيداع نسخة من كتاب «الطريق إلى رمضان»ضمن أوراق هذا التحقيق ، وأعتقد أن الرجوع إلى الكتاب يشهد لى أننى كنت منصفا بقدر ما هو إنسانى .ولقد ظل هذا الكتاب ولا يزال مرجعا عربيا وحيداً عن وجهة النظر العربية فى الفترة التى تعرض لها من مسار الصراع العربى الإسرائيلى، بل إن الكتاب الآن يدرس فى معظم كليات العلوم السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الوصف.

لقد شنت علىّ بعد ذلك حملات غريبة.

ادعى علىّ بعد ذلك أننى على علاقة مع ليبيا، وكان ذلك موضع حملة عارمة، بينما الحقيقة تشهد بأننى منذ سنة ١٩٧٠ لم أضع قدمى فى ليبيا، ومنذ سنة ١٩٧٣ لم ألتق بالرئيس القذافى، ولا التقيت بأى مسئول ليبى غيره، وكان ذلك تحسبا لحساسيات أعرف وجودها ولا أريد الدخول فى تعقيداتها على أى وجه من الوجوه. بل إننى عندما طفت بالعالم العربى كله لأعد لكتابى عن العالم العربى قررت العودة من تونس إلى القاهرة عن طريق روما متجنبا المرور بليبيا، وكان ذلك موضع ملاحظة علنية من الرئيس القذافى. بل إنه كان معروضاً على أن ترسل لى طائرة خاصة لأذهب من تونس إلى ليبيا بعد أن تعللت فى تجنب الذهاب إليها بأن تذكرتى فى الطائرة تحملنى عن طريق روما، ومع ذلك كان إصرارى كاملاً على أن أتجنب ما لا داعى له من حساسيات أعرفها.

إننى فوق ذلك ومنذ سنة ١٩٧٥ امتنعت تماما عن زيارة العراق وسوريا والجزائر بسبب خلافاتها مع الحكومة المصرية، وامتنعت أيضاً عن أية اتصالات سياسية أو صحفية بشخصيات هذه الأقطار العربية، وكان هذا مفزعا لى نفسيا، فأنا أعتبر نفسى قوميا عربيا مثلما أنا وطنى مصرى، لكنى وضعت لنفسى حدوداً التزمتها مهما كانت متعنتة.

لقد وجهت إلىّ بعد ذلك حملة بسبب ما قيل إننى قلته أثناء زيارتى للولايات المتحدة سنة ١٩٧٥، ولقد شرحت ذلك من قبل تفصيلاً فى هذا التحقيق... وعندما عرضت على جامعة (جورج تاون) أن أحاضر فيها سنة ١٩٧٧، وكنت قد قبلت الدعوة وتحدد موعد المحاضرة وطبع فى برنامج الجامعة فعلاً، لكنى عرفت بعدها أن الرئيس السادات سيكون فى الولايات المتحدة فى نفس الوقت لأول لقاء له مع الرئيس كارتر، وهكذا قررت أن أعتذر عن السفر، وبعثت إلى جامعة «جورج تاون» بالأسباب الحقيقية لاعتذارى قائلاً إننى لا أريد أن يحدث سوء فهم آخر.

لقد وجهت إلىّ بعد ذلك حملات تدعى أننى كنت مركز قوة، وهى حملة غريبة لأن مركز القوة لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة قوة، ولم تكن لى مثل هذه القاعدة فى

حياتى العملية .فكل ما كان لدىّ من أسباب للتأثير هو ما أقوله أو أكتبه ... وليست هناك قوة إلزام لرأى يقال أو يكتب إلا بمقدرته على أن يكون مقنعا، وهذا هو صميم الممارسة الديمقراطية.

لقد وجهت إلىّ أيضاً حملة تدعى أننى تسببت فى فرض حراسات على الناس وأننى قصدت إذلال العائلات، ولست أعرف ما هو المقصود بهذا الكلام، ولكنى أعرف أننى الصوت الوحيد الذى ارتفع لنقد التجاوز فى فرض الحراسات... أى أن موقفى العلنى والمكتوب والفعلى كان على العكس تماما من كل ما ادعى به علىّ.

لقد وجهت إلىّ بعد ذلك أيضاً حملة تدعى أننى فلسفت الهزيمة وأننى قلت إن النظام الثورى لم يهزم، والغريب أننى تصديت للذين قالوا بذلك فى الاتحاد الاشتركى العربى وفى حزب البعث العربى، وكتبت صراحة أقول إن أى نظام يعجز عن حماية ترابه الوطنى يفقد شرعيته... وكانت شرعية النظام الثورى الأساسية بعد الهزيمة ـ فى رأيى ـ أنه يقاوم وأنه يحشد قواه للمعركة.

ولقد كان بين الحملات ما حاول تشويه ما أقوله بوسائل بالغة الغرابة، ومن ذلك مثلاً أن أحد الذين كتبوا فى جريدة الأهرام ادعى على بأننى حاولت تحريض الاتحاد السوفيتى على مصر، ونقل عن مقال لى أننى قلت لدبلوماسى سوفيتى أثناء حوار بيننا مانصه: «إن قوة عظمى فى مثل موقفكم لا تملك ولا يليق بها أن تقف موقف المتفرج العاجز فى منطقة على هذه الدرجة من الأهمية والحساسية»، ثم توقف فى نقله عما كتبت عند ذلك الحد متخذاً منه دليلاً على أننى كنت أحرض الاتحاد السوفيتى على مصر... وأغفل ماقلته بعدذلك فيما نشرته من حوار بين هذا الدبلوماسى السوفيتى وبينى حين قلت له وبالحرف الواحد كما هوواضح من نص المقال: «تقدموا إلى منتصف الطريق وانسوا كل شىء حتى الكبرياء الجريحة، واستجيبوا ـ ولو حتى من باب المبالغة فى إظهار حسن النية ـ إلى كل الطلبات العربية من السلاح... بدون سلاح ليست هناك مفاوضات تدعون إليها أو تستبعدون منها».

إلى هذا الحد وصل التشويه بالتزوير.

إن الحملة وصلت بعد ذلك إلى أبعاد غريبة، ومن ذلك أن صحيفة الجمهورية نشرت ـ وهذا طبيعي ـ وثيقة عن السفارة الأمريكية صادرة فى سنة ١٩٤٩ عن ظروف تغيير وزارى حدث فى مصر وقتها، وكان بين ما جاء فى هذا التقرير أننى شرحت وجهة نظرى فى التغييرإلى أحد الدبلوماسيين فى السفارة الأمريكية، وهو أمر يحدث كل يوم.. إن كل من يعمل فى الميدان السياسى أوالصحفى يقابل عديدا من الدبلوماسيين فى عمله، وهو يتكلم معهم عارفاً أنهم سوف يشيرون فى تقاريرهم إلى حكوماتهم لما سمعوه منه ومن غيره من وجهات نظر.وفى هذا التقرير ـ على سبيل المثال ـ فقد كانت هناك أقوال وآراء منسوبة إلى عديد من الشخصيات المصرية بينها الملك فاروق ورئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى حسن يوسف وقتها، وعدد من وزراء الوفد وأقطابه...ولم يكن فى هذا كله شىء.

ولكن جريدة الأخباروحدها عادت فى اليوم التالى إلى هذا التقرير وأخذت الجزء الخاص بى منه وأخرجته عن سياقه كله وعن إطاره، ورتبت على ذلك ادعاء بأننى كنت أقدم معلومات للسفارة الأمريكية عن أسرار السياسة المصرية. إن هذا التصرف كان ظلماً فادحاً وتجنياً على الحقيقة أولاً..تصرف تنطبق عليه ـ فيما أتصور ـ كل مواد قانون العيب الذى يتحدث عنه الرئيس السادات أحيانا.

ثم تصاعدت الحملة بعد ذلك إلى درجة أن جريدة الجمهورية استغلت كلاما منسوبا إلى الرئيس السادات لا أظنه كان يقصدنى به وفيه كان الرئيس يتحدث عن «لورد هوهو».. إن اللورد هوهو كان شخصا بريطانيا ذهب إلى ألمانيا عدوة بريطانيا وقت الحرب وراح يذيع من هناك ضد وطنه.

إن جريدة الجمهورية قالت إننى كنت المقصود بهذا الكلام، وأضافت فى تعريفها بلورد هوهو أنه قبض عليه فى برلين وحوكم وأعدم فى بريطانيا، ثم وافقت الحكومة البريطانية فى أواخر العام الماضى فقط على نقل جثمانه إلى مقابر الأسرة فى أيرلندة بعد أن نعى عليه خيانة بلده ـ إن ذلك كان فساداً فى القياس لا يعدله فساد، ولا أريد أن أدخل فى تفاصيل أكثر من ذلك فى هذه النقطة.

إن هناك نماذج كثيرة لحملات أخرى شنت على دون أن أعرف لها حقيقة سببا سوى أننى حولت أن أحتفظ بقلمى ملكا لقناعاتى... مع تسليمى بأن كل قناعات أمر يقبل الصواب والخطأ. على أننى أريد أن أقول بعد ذلك إن هذه الحملات كلها وغيرها مما تعرضت له أو يمكن أن أتعرض له فى أى وقت لا تضعف بأى حال من الأحوال من إيمانى بوطنى ومن ولائى له ومن ارتباطى بقضايا نضاله، وأعتقد أننى بما فعلت وقلت حاولت أن أخدم وطنى لا أن أسىء إليه ، فإن الإساءة لمصر أمر لا يخطر على بالى ولا أظنه يخطر على بال مصرى. ولقد حددت موقفى منذ اللحظة الأولى، وهو أننى لست مستعدا للحياة خارج مصر تحت أى ظرف من الظروف، ومعنى ذلك أننى لا ألتزم فقط بولاء كامل لها ، ولكنى أيضاً وراضياً أقبل قوانينها وألزم نفسى بها فى كل ما أتصرف أو أقول. إننى أكرر الشكر لهيئتكم الموقرة، وأكتفى بما قلت.

الفهـــرس

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٦٨٥٢
الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977 - 09 - 0988 - 2

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



"عُمْــــرمن الكتـــب"

لا أعرف أهو تحيز رجل لما ألف وعرف، أو أنه حكم فى الموضوع، بصرف النظر عن متغيرات العصور.

لكنى على شبه اقتناع بأن الكتاب المطبوع على ورق له العمر الطويل، وأنه الحاضر على الدوام، مهما اشتد من حوله الزحام.

بمعنى أن الكلمة المكتوبة على الورق باقية، والكلمة المسموعة على الإذاعة والتليفزيون عابرة، والكلمة المكهربة على الكمبيوتر فوارة، وهى مثل كل فوران متلاشية.

أى أن الكلمة المكتوبة على الورق بناء صلب: حجر أو معدن، وهكذا كـل بناء، وأما غيرها فهو صيحة متغيرة – خاطفة، ولامعة، وبارقة.

وبالنسبة لكاتب – على الورق وبالحبر – فإن كتابته هى بناء عمره، وهكذا فإن هذه المجموعة فى نهاية المطاف: عمر من الكتب!

محمد ح

